المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا العربية

آراء الكسائي النحوية في كتاب مغني اللبيب

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير

إعداد الباحث
عبدالعزيز بن سعدي بن أحمد المطرفي
٤٢٦٨٠٠٢٤

إشراف الأستاذ الدكتور
عياد بن عيد الثبيتي

١٤٣١هـ - ٢٠١٠م

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد .

فإن الله سبحانه شرف هذه اللغة بأن جعلها لسان كتابه الكريم ، فنالت بذلك مكانة وحفظاً من الله عز وجل بحفظه لكتابه الكريم .

وقد قيض الله لها علماء فضلاء نذروا أنفسهم في خدمة هذه اللغة والعناية بها، ومن أولئك الأعلام الإمام الكسائي ، الذي يعد مؤسس المدرسة الكوفية في النحو ، وقد تلقى العلماء آراءه وتناقلوها جيلاً بعد جيل . ومنهم الإمام ابن هشام أحد أعلام الأمة وأبرز نحاتها المتأخرين ، والذي بلغ صيته ومؤلفاته الآفاق ، ومن أعظم مؤلفاته وأشهرها كتابه (مغنى اللبيب).

وقد دفعتني رغبتي في الاستزادة من العلم إلى دخول مجال البحث العلمي، وسلوك سبيله. فقمت باستقراء آراء الكسائي في كتاب مغني اللبيب ، فزادت على الثلاثين رأيًا عزاه ابن هشام إليه .

وآثرت أن يكون بحثي حول هذه الآراء في التثبت من صحة نسبتها إليه ، وكيفية تناول ابن هشام لها ، ومناقشة هذه الآراء في آراء العلماء الآخرين ، وأثر هذه الآراء في الدراسات النحوية .

فربما بنيت آراء نحوية على آراء هذا العالم ، وبعض هذه الآراء لم يثبت نسبتها إليه أو وجد ما يخالفها في مؤلفات تلاميذه الذين نقلوا عنه .

فأما الدوافع لاختيار هذا الموضوع فهي :

١- مكانة الإمام علي بن حمزة الكسائي الذي يعد مؤسس المدرسة الكوفية ، وأحد أئمة القراءات ، وعنه تلقى علماء الكوفة ، فدراسة آرائه تعد دراسة لنحو المدرسة الكوفية .

٢- مكانة الإمام ابن هشام ، فهو يعد من كبار النحاة المتأخرين ،وقد كان محققا بارعاً أجمع المتأخرون على إمامته في النحو .وأثنى عليه علماء عصره، حتى قال عنه ابن خلدون في مقدمته : ((مازلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه)) .

٣- مكانة كتاب المغني ، فهو أشهر كتب ابن هشام، وقد أقبل عليه العلماء يشرحونه ، أو يختصرونه ، أو يضعون الحواشي عليه، أو يشرحون شواهده. وقد قال مؤلفه في مقدمته: ((فدونك كتاب تشد الرحال فيما دونه ، وتقف عنده فحول الرجال ولا يعدونه ، إذ كان الوضع في هذا الزمن لم تسمع قريحة بمثله ، ولم ينسج ناسج على منواله)).

٤- التحقق من نسبة هذه الآراء ، وذلك بالعودة إلى مصادرها الأصلية ، والتثبت منها .

٥- معرفة رأي ابن هشام ، وطريقة تناوله للمسائل ، في موافقاته أو مخالفاته . ومقارنة ذلك بما ذهب إليه النحاة الآخرون .

٦- معرفة أثر هذه الآراء في الدراسات النحوية .

٧- الرغبة في ملازمة كتب العلماء ، والتعرف على أساليبهم وآرائهم ،والنهل من معين علمهم.

وقد رأيت بعد أن جمعت آراء الكسائي في كتاب مغني اللبيب ، أن أتناولها في ثلاثة فصول ،وأجعل قبل ذلك تمهيداً وأختم البحث بخاتمة أذكر فيها أهم النتائج .وتفصيل ذلك على النحو التالي:

- **المقدمة**: وقد تناولت فيها دوافع البحث وخطته ومنهجي فيه .

- **التمهيد** : ويشمل مايأتي:

– ترجمة موجزة للكسائي : حياته وآثاره: وتحدثت فيه عن اسمه ونسبه ولقبه ، ونشأته، وشيوخه ، وتلاميذه ، ومكانته العلمية، ومؤلفاته، ووفاته.

– ترجمة موجزة لابن هشام : حياته وآثاره: وتحدثت فيه عن اسمه ونسبه ، ومولده، ونشأته، وشيوخه ، وتلاميذه ، ومكانته العلمية، ومؤلفاته، ووفاته.

الفصل الأول : آراء الكسائي في المفردات .

رتبت المسائل فيه ترتيبا هجائيا ، وهي على النحو التالي :

– إن النافية إعمالها عمل ليس .

– (حيث) إضافتها إلى المفرد .

– (على) مجيئها بمعنى (عن) .

–كلا بمعنى حقًا .

– (لام الابتداء) دخولها على الماضي المتصرف دون (قد) .

– (لام الطلب) حذفها وإبقاء عملها .

– اللام تكون جوابا للقسم .

– (لعل) إفادتها التعليل .

– (لن) أصلها .

– (ما) في قوله تعالى : (بما غفر لي ربي) .

–(مَنْ) مجيئها نكرة موصوفة .

–(مَنْ)تكون زائدة للتوكيد .

– زيادة (مِنْ) .

– زيادة (مِنْ) في قوله تعالى : (ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد) .

الفصل الثاني : آراء الكسائي في التراكيب .

- زيادة (ما) قبل حروف الجر .
- العطف على محل اسم إن وأخواتها قبل مجيء الخبر وبعده .
- العطف على معمولي عاملين مختلفين .
- نعت ضمير الغيبة .
- الفصل بين إذن والفعل المضارع بمعمول الفعل .
- حذف فاعل أول المتنازعين المعمل ثانيهما .
- المسألة الزنبورية .

الفصل الثالث : آراء الكسائي في الأعاريب :

- إعمال اسم الفاعل الماضي .
- إعمال اسم الفاعل مصغرا .
- إعراب ضمير الفصل بحسب ما بعده .
- نصب جزأي الجملة بعد (ليت) و(لعل) .
- رفع المضارع بعد حذف أن الناصبة والجار .
- التاء والكاف في أرأيتك نوعهما وإعرابهما .
- حذف العائد المجرور من الجملة الوصفية .
- حكم الاسم المرفوع بعد (منذ ، مذ) .
- الجزم في جواب النهي .
- فاعل نعم وبئس وما ألحق بهما في نحو (نعم رجلا زيد) .
- الرابط في قوله تعالى: (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن) .

- إعراب (مَنْ) في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ .

- إعراب (رئمان) في قول الشاعر :

أم كيف ينفع ما تعطي العلوق به رئمان أنف إذا ما ضن باللبن

- إعراب (ثلاث) في قول الشاعر : (فأنت طلاق والطلاق عزيمة ثلاث) ، وأثره في المعنى .

الخاتمة : ذكرت فيها أهم نتائج البحث .

الخطوات المتبعة لدراسة مسائل البحث على النحو التالي:

١. التمهيد للمسألة موضع البحث، وتقديم خلاصة مركزة حول الفكرة التي تتضمنها، جاعلا ذلك مدخلا لمناقشتها.

٢.اعتماد نص ابن هشام ، حيث جعلته بمثابة المنطلق في مناقشة المسألة، موضحًا ما تضمنه كلامه من رأي معزوٍ للكسائي .

٣.توثيق الرأي الذي نسبه ابن هشام إلى الكسائي من كتب النحاة المتقدمين على ابن هشام والمتأخرين عنه.

٤.التنبيه إلى الأقوال المختلفة المنسوبة إلى الكسائي في المسألة إن وجدت.

٥.أعتمد المصادر الأقرب زمنا إلى الكسائي إذا وقع اختلاف في النسبة.

٦.بيان موقف ابن هشام من رأي الكسائي .

٧.إيراد الأدلة النقلية والعقلية التي اعتمد عليها الكسائي.

٨.مناقشة المسألة ببسط آراء النحاة، مبينًا أدلتهم في ذلك .

٩.أرجح بعد ذلك من أقوال النحاة ما أراه راجحا ، مدعما ما أقول بالدليل.

١٠. أرجعت الآيات القرآنية إلى مواضعها من القرآن الكريم، مع ذكر رقم الآية واسم السورة.

١١. وثقت القراءات القرآنية من كتب القراءات أو التفاسير إن تعذر ذلك.

١٢. خرجت الأحاديث النبوية من كتب السنة المعتمدة .

١٣. تخريج الأبيات الشعرية، وذلك بنسبتها إلى قائليها، مع توضيح رواياتها إن وجدت، وأرجعتها إلى أهم مصادرها، مثل: الدواوين الشعرية ، والكتب النحوية، والمجموعات الشعرية.

١٤. اعتمدت كتاب مغني اللبيب بتحقيق الدكتور عبداللطيف الخطيب ، طبعة المجلس الوطني للثقافة والفنون في الكويت .

هذا، وقد عثرت في طريقي ببعض الصعوبات والعوائق التي منها :

١ أن تراث الإمام الكسائي فُقِدَ جلّه ، ولم يصل إلينا إلا متفرقا في كتبا النحاة مما تطلب جهدا كبيرا للتوصل إلى تحديد رأيه بشكل دقيق في المسائل .

٢.قلة المصادر التي تناولت آراء الكسائي والنحو الكوفي بوجه عام .

ولقد كانت توجيهات شيخي الفاضل، المشرف على هذا البحث، خير عون لي على تذليل الصعوبات، وإخراج هذا العمل المتواضع فجزاه الله خير الجزاء.

وبعد : فإن هذا العمل من طالب مبتدئ ، ولا يخلو من النقص والخطأ، فما كان من صواب فمن الله – سبحانه وتعالى– وما كان من خطأ فمن نفسي، وحسبي أنني قد بذلت من الجهد المتواصل، وبذلت كل مقدوري وطاقتي، ولم أدخر جهدًا أعلم أن فيه نفعًا، وإضافة لهذا البحث.

فأسأل الله العلي القدير أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم ، وأسأله – سبحانه –العون ، والتوفيق إنه على ما يشاء قدير.

وفي الختام : أتوجه بالشكر الجزيل – بعد شكر الله– لأستاذي المشرف على هذه الرسالة، سعادة الأستاذ الدكتور: عياد بن عيد الثبيتي ، الذي حباني برعايته وعنايته، وأشكره على إشرافه الراقي المبني على الحوار والنقاش، وقبول الرأي الآخر، ولإذنه لي بالاستفادة من غيره، دون الرجوع إليه، وأسأل الله أن يجعل ذلك في موازين حسناته إنه ولي ذلك والقادر عليه.

كما أتوجه بخالص شكري وتقديري، لأستاذي الكريم الذي كان معي خطوة بخطوة، منذ أن كان موضوع هذه الرسالة فكرة إلى أن استوى على سوقه، الأستاذ الدكتور:محمد أحمد خاطر، فله من الشكر أجزله، عرفانًا له بالفضل، وأحسبه من أهله، وأسأل الله أن يكتب له حياة طيبة في أولاه وأخراه.

والشكر موصول إلى جميع أساتذتي بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى الذين نهلت من علومهم وتوجيهاتهم وأدبهم ، في مرحلتي البكالوريوس والماجستير.

والحمد لله أولا وآخرا ، صلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

التمهيد

ويشمل ما يأتي :

أ. **ترجمة موجزة للكسائي : حياته وآثاره .**

ب. **ترجمة موجزة لابن هشام : حياته وآثاره .**

الإمام الكسائي [1]

اسمه ولقبه :

هو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبدالله بن بهمن بن فيروز الأسدي ولاء ، لقب بالكسائي لأنه أحرم في كساء .

نشأته:

نشأ في الكوفة ، وحفظ بها القرآن ، وقد تلقاه مشافهة عن قراء الكوفة المعروفين في عهده ، حتى صار إمام الناس في القراءة في زمانه ، وأعلمهم بها ، وأضبطهم لها ، وانتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة بعد الإمام حمزة .

انتقل بعد ذلك لتعلم النحو فلازم معاذ الهراء حتى أنفد ما عنده ، ثم خرج إلى البصرة فلقي الخليل بن أحمد ، وجلس في حلقته ، فقال له رجل من الأعراب : تركت أسداً وتميماً وعندها الفصاحة ، وجئت إلى البصرة ؟ فقال للخليل : من أين أخذت علمك هذا ؟ فقال : من بوادي الحجاز ، ونجد ، وتهامة . فخرج الكسائي إلى البادية وأخذ يسأل البدو عن لغتهم ويكتب عنهم ما يروونه .

وتذكر المصادر أنه أنفد خمس عشرة قنينة من الحبر في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ . وبعد أن دون عن العرب ما دون ، وحفظ عنهم ما حفظ ، رجع مرة أخرى إلى البصرة ليجلس في حلقه الخليل ، فوجده قد مات وجلس في موضعه يونس بن حبيب ،

---

(١) انظر ترجمته في : السبعة لابن مجاهد ٧٨-٧٩، أخبار النحويين البصريين٣٢-٣٦ ، غاية النهاية١/ ٤٧٤-٤٧٨، طبقات النحويين واللغويين ١٢٧، طبقات المفسرين ٣٩٩-٤٠٢،معجم الأدباء ٤/ ١٧٧٣، تاريخ بغداد١٣/ ٣٤٥-٣٥٩، شذرات الذهب ٢/٤٠٧-٤٠٨ ، نزهة الألباء ٦٤٥٨،إنباه الرواة٢/ ٢٥٦-٢٧٤ ، مرآة الجنان ١/ ٣٢٤ – ٣٢٥ ، بغية الوعاة ٢/ ١٦٤،١٦٢ ، مفتاح السعادة ١/ ١٤٨ ، الفهرست ٣٢ ، ٧٢ ، مقدمة (ما تلحن فيه العامة) لرمضان عبدالتواب

فجرت بينهما مسائل ومناظرات ظهر فيها علم الكسائى ، فأقر له يونس فيها وصدره موضعه .

وذاع صيته بعد ذلك ، واشتهر أمره ، وكان هذا سببا في انتقاله إلى بغداد واتصاله بالخلفاء العباسيين .

شيوخه:

تلقى الكسائي العلم على مجموعة كبيره من شيوخ عصره في النحو واللغة وعلوم القران وقراءاته وفيما يلي قائمة هجائية بأسماء بعض هؤلاء الشيوخ:

١. إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري مولاهم أبو إسحاق (ت/ ١٨٠هـ) .

٢. جعفر الصادق بن محمد الباقر بن على زين العابدين بن الحسين سبط النبي صلى الله عليه وسلم (ت/ ١٤٨هـ) .

٣. الأعمش : سليمان بن مهران الأسدي ولاء أبو محمد الأعمش (ت/ ١٤٨هـ) .

٤. حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل أبو عمارة الزيات الكوفي (ت/ ١٥٦هـ).

٥. الخليل بن أحمد الفراهيدي أبو عبد الرحمن الأزدي البصري (ت/ ١٧٥هـ) .

٦. زائدة بن قدامة أبو الصلت الثقفي (ت/ ١٦١هـ) .

٧. سعيد بن مسعدة أبو الحسن الأخفش (ت/ ٢١٥هـ) .

٨. سفيان بن عيينة بن أبي عمران الكوفي ثم المكي (ت/ ١٩٨هـ) .

٩. شريح بن يزيد أبو حيوة الحضرمي (ت/ ٢٠٣هـ) .

١٠. شعبة بن عياش بن سالم أبو بكر الحناط الأسدي (ت/ ١٩٣هـ)

١١. أبو عمرو بن العلاء : زبان بن العلا بن عمار (ت/ ١٥٤هـ)

١٢. عيسى بن عمر الثقفي (ت/ ١٤٩هـ) .

١٣. عيسى بن عمر الأسدي أبو عمر الهمداني الكوفي الضرير (ت/ ١٥٦هـ) .

١٤. محمد بن الحسن بن أبي سارة أبو جعفر الرؤاسي الكوفي (ت/ ١٨٧هـ) .

١٥. محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى أبو عبد الرحمن الكوفي (ت/ ١٤٨هـ) .

١٦. محمد بن عبد الله بن ميسرة أبو عبد الرحمن العرزمي الكوفي (ت/ ١٥٥هـ) .

١٧. معاذ بن مسلم أبو مسلم الهراء (ت/ ١٨٧هـ) .

١٨. المفضل بن محمد بن يعلى بن عامر الضبي(ت/ ١٦٨هـ) .

١٩. يونس بن حبيب، أبو عبد الرحمن الضبي مولاهم البصري(ت/ ١٨٩هـ) .

تلاميذه:

لم يسعد شيخ بكثرة تلاميذه كما سعد الكسائي وفيما يلي قائمة هجائية ببعض من ذكرتهم المصادر من هؤلاء التلاميذ:

١. أحمد بن حسن مقرئ الشام .

٢. أحمد بن الصباح بن أبي سريج النهشلي (ت / ٢٣٠هـ) .

٣. أيوب بن المتوكل الأنصاري البصري (ت/ ٢٠٠هـ).

٤. جودي بن عثمان النحوي المغربي الأندلسي .

٥. خلف بن هشام بن ثعلب بن خلف أبو محمد الأسدي البزار البغدادي (ت/ ٢٢٩هـ) .

٦. سلمويه النحوي الكوفي .

٧. الطيب بن إسماعيل، أبو حمدون الذهلي البغدادي (ت/ ٢٤٠هـ).

٨. على بن حازم أبو الحسن اللحياني .

٩. على بن المبارك أبو الحسن الأحمر المروزي (ت/ ١٩٤هـ) .

١٠. أبو عمر الدوري :حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صبهان (ت/ ٢٤٦هـ) .

١١. القاسم بن سلام أبو عبيد الخراساني الهروي البغدادي (ت/ ٢٢٤هـ) .

١٢. قتيبة بن مهران أبو عبد الرحمن النحوي الكوفي الأزاذاني الأصبهاني .

١٣. الليث بن خالد أبو الحارث البغدادي (ت/ ٢٤٠هـ) .

١٤. محمد بن زياد أبو عبد الله المعروف بابن الأعرابي (ت/ ٢٣١هـ) .

١٥. نصير بن يوسف أبو المنذر الرازي البغدادي النحوي (ت/ ٢٤٠هـ).

١٦. هشام بن معاوية أبو عبد الله الضرير الكوفي النحوي (ت/ ٢٠٩هـ) .

١٧. يحيى بن آدم بن سليمان بن خالد أبو زكريا الصلحي (ت/ ٢٠٣هـ) .

١٨. يحيى بن زياد بن عبدالله الديلمي المعروف بالفراء (ت/ ٢٠٧هـ) .

مكانته وآراء العلماء فيه :

لقد شهد بفضل الكسائي ، وعظيم قدره، وعلو كعبه في اللغة والنحو والقراءات، عدد كبير ممن يعتد بقولهم ، من المعاصرين له ، ومن جاء بعدهم :

فها هو الإمام الشافعي رحمه الله يقول : " من أراد أن يتبحر في النحو ، فهو عيال على الكسائي " .

ويقول فيه ابن الأعرابي : " كان أعلم الناس ... وكان ضابطا قارئا، عالما بالعربية صدوقا ". ويقول كذلك : " كان الكسائي أعلم من أبي زيد بكثير بالعربية واللغات والنوادر . ولو كان نظر الأشعار ، ما سبقه أحد ، ولا أدركه أحد بعده ".

ويقول فيه إسحاق الموصلي : "ما رأيت أعلم بالنحو قط منه ، ولا أحسن تفسيراً ، ولا أحذق بالمسائل، المسألة تشق من المسألة، والمسألة تدخل على المسألة " .

ويقول أيضا : "ما رأيت في الصنعة أحذق من أربعة : الأصمعي بالشعر ، والكسائي بالنحو ، و منصور زلزل بضرب العود ، و برصوما بالزمر . قيل له : وما بلغ من حذقهم ؟ قال : كنت إذا رأيت كتاب إنسان منهم في صناعته لم تنازعك نفسك إلى أن تكون في تلك الصناعة على أكثر مما سمعت " .

كما يقول يحيى بن معين : " ما رأيت بعيني هاتين ، أصدق لهجة من الكسائي " .

ويتمنى الفراء أن لو بقي الكسائي حيا ، ليستفيد من علمه ، وليستوضحه ما أشكل عليه من المسائل ، وقد سأله ابن قادم قد بقي في نفسك شيء من النحو؟ قال : أشياء كثيرة . قال : فمن تحب أن تلقى فيها ؟ قال: كنت أحب لو بقي الكسائي - و كان قد مات- رحمه الله" .

وقال ابن مجاهد عنه : " كان الكسائي إمام الناس في القراءة في عصره ، وكان يأخذ الناس عنه ألفاظه بقراءته عليهم "

وقال أبو زيد الأنصاري ، لما ورد نعي الكسائي من الري : " يرحمه الله ، مات بموته علم كثير " .

ويرى الجاحظ أن الكسائي تعلّم النحو بعد الكبر ، فلم يمنعه ذلك من أن برع فيه . ولقي أعراب الحطمة و كثر سماعه منهم ، و قرأ القرآن و برع فيه ، حتى قوي عليه ، وعرف إعرابه ، واختار حرفا ، فقرأ به ".

كما يقول الجاحظ أيضا : " والمعلمون عندي على ضربين : منهم رجال ارتفعوا عن تعليم أولاد العامة إلى تعليم أولاد الخاصة ، ومنهم رجال ارتفعوا عن تعليم أولاد الخاصة إلى تعليم أولاد الملوك أنفسهم المرشحين للخلافة . فكيف تستطيع أن تزعم أن مثل علي بن حمزة الكسائي ، ومحمد بن المستنير الذي يقال له قطرب، وأشباه هؤلاء

يقال لهم قُرّى ، ولا يجوز هذا القول على هؤلاء ولا على الطّبقة التي دونهم " .

ويصفه أبو عبد الرحمن المقرئ ، فيقول : " كان الكسائي فصيح اللسان، لا يفطن لكماله ، ولا يخيل إليك أنه يعرب ،وهو يعرب " .

وفيه قال ثعلب : " أجمعوا على أن أكثر الناس كلهم رواية ، وأوسعهم علما : الكسائي " .

ويتحدث عنه أبو بكر بن الأنباري ، فيقول : " اجتمعت للكسائي أمور لم تجتمع لغيره . فكان واحد الناس في القرآن ، يكثرون عليه ، حتى لا يضبط الأخذ عليهم ، فيجمعهم ويجلس على كرسي ، ويتلو القرآن من أوله إلى آخره ، وهم يستمعون حتى كان بعضهم ينقط المصاحف على قراءته ، وآخرون يتبعون مقاطعه ومباديه، فيرسمونها في ألواحهم وكتبهم . وكان أعلم الناس بالنحو ، وواحدهم في الغريب "

كما يقول ابن الأنباري أيضا : " ولو لم يكن لأهل بغداد والكوفة من علماء العربية إلا الكسائي والفراء لكان لهم بهما الافتخار على جميع الناس ، إذ انتهت العلوم إليهما "

ويصفه الخطيب البغدادي بأنه " كان عظيم القدر في دينه وفضله " .

وهو في نظر أبي الطيب اللغوي : " عالم أهل الكوفة ، وإمامهم غير مدافع " .

كما أنه عند ابن خلكان : " إمام النحو واللغة والقراءات "

أما عند الأزهر فهو " ثقة مأمون ، ومختاراته في حروف القرآن حسنة " .

وأما عند ياقوت ، فهو " أحد الأئمة في القراءة والنحو " .

وقد قال أحد عمال البصرة – وكان من أهل الكوفة – بعد أن جمع علماء البصرة ، وسألهم عدة مسائل ، فلم يعرفوا الجواب عليها ، ودافعوا بأنهم ليسوا مختصين : " ما أقبح الرجل يتعاطى العلم خمسين سنة ، لا يعرف إلا فنا واحدا ، حتى إذا سئل عن

غيره، ولم يحل فيه ولا يمر . ولكن عالمنا في الكوفة الكسائي ، لو سئل عن كل هذا لأجاب "

ولقد بلغ من منزلة الكسائي لدى الرشيد ، أنه كان يتفقد حاله ، ويسأل عنه . وقد تلقاه يوما في بعض طرقه ، فوقف عليه و سأله عن حاله ، فقال له الكسائي : لو لم أجتن من ثمرة الأدب إلا ما وهبه اللهّ لي من وقوف أمير المؤمنين علي لكان كافيا .

كما كان الرشيد يحكمه في المنازعات العلمية ، ثقة منه بعلمه .

مؤلفاته:

ترك الكسائي وراءه ثروة كبيرة من المؤلفات ، في النحو واللغة والقراءات ، ولا عجب في هذا ، فقد روى عنه أنه : " أنفد خمس عشرة قنينة حبر في الكتابة عن العرب " كما سبق أن عرفنا ، ولكن عوادي الزمن أتت على ما ألفه ، ولم يصل إلينا منه إلا القليل ، وفيما يلي قائمة أبجدية بمؤلفاته مجموعة من المصادر المختلفة:

١- الآثار في القراءات .

٢- أجزاء القران .

٣- اختلاف العدد .

٤- اختلاف مصاحف أهل المدينة وأهل الكوفة وأهل البصرة ، وهو منقول برمته في كتاب المصاحف للسجستانى .

٥- أشعار المعاياة وطرائقها .

٦- الحدود في النحو .

٧- الحروف .

٨- العدد .

٩- القراءات .

١٠- قصص الأنبياء .

١١- ما تلحن فيه العوام ، وهو الكتاب الوحيد المطبوع ، وقد حققه الدكتور رمضان عبدالتواب .

١٢- متشابه القرآن .

١٣- مختصر في النحو .

١٤- المصادر .

١٥- معاني القران .

١٦- مقطوع القرآن وموصوله .

١٧- النوادر الكبير .

١٨- النوادر الأوسط .

١٩- النوادر الأصغر .

٢٠- الهاءات المكنى بها في القران .

٢١- الهجاء .

وفاته :

توفي الكسائي بالري حين توجه إلى خرسان مع الرشيد سنة تسع وثمانين ومائة ، وفي تلك الرحلة أيضا توفي محمد بن الحسن الفقيه صاحب أبي حنيفة . وقد حزن الرشيد على وفاة الكسائي ، حزنا شديدا ، كما حزن على وفاة محمد بن الحسن الشيباني معه ، وقال بعد أن عاد إلى بغداد ، من رحلته إلى خراسان ، قولته المأثورة : " دفنا الفقه واللغة في الري ، في يوم واحد " .

ابن هشام [1]

نسبه ولقبه :

هو عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن احمد بن عبد الله بن هشام جمال الدين أبو محمد النحوي الأنصاري المصري .

ويعرف ابن هشام بنسبته إلى الأنصار ، فيقال له : ابن هشام الأنصاري ، ثم هو منسوب إلى الخزرج أيضا في بعض المراجع .

واشتهر ابن هشام أيضا بلقب (جمال الدين) ، وقد ذكر هذا اللقب في صدر أغلب مصنفاته .

يكنى بأبي محمد ، ولكنه اشتهر بـ (ابن هشام) . ولد في القاهرة سنة ٧٠٨هـ .

نشأته:

طلب العلم في سن مبكرة ، ونشأ نشأة الطلاب النابهين ، فبدأ طفولته يتعلم القراءة والكتابة في مساجد مصر وكتاتيبها ، كغيره من طلاب العلم في عصره. ثم اهتم بدراسة العربية والعلوم الدينية منذ صغره ، فبعد أن حفظ القرآن الكريم لازم كبار الشيوخ ، فتلقى عنهم مختلف العلوم ، وقد أهلته هذه النشأة العلمية إلى أن تكتمل له شخصية العالم الفذ ، والمؤلف الذي لا يشق له غبار ، فذاع صيته ، ونال شهرة لم يحزها غيره من معاصريه .

شيوخه :

١.شهاب الدين عبد اللطيف بن المرحل ،(ت/ ٧٤٤هـ) .

---

(١) انظر ترجمته في : الدرر الكامنة ٢/٣٠٨-٣١٠ ، النجوم الزاهرة ١٠/٢٦٢-٢٦٣ ، بغية الوعاة ٢/٦٨-٧٠ ، شذرات ٨/ ٣٢٩-٣٣١ ،البدر الطالع ٤٤٠-٤٤١

٢.تاج الدين الفاكهاني عمر بن علي ، (ت / ٧٣١هـ) .

٣.تاج الدين على بن عبد الله التبريزي ، (ت/ ٧٤٦هـ) .

٤.شمس الدين أبو بكر محمد بن السراج ، (ت/ ٧٤٧هـ) .

٥.بدر الدين محمد بن جماعة ، (ت/ ٧٣٣هـ) .

٦.أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف بن حيان الاندلسي ، (ت/ ٧٤٥هـ) .

تلاميذه:

١ – جلال بن أحمد بن يوسف المعروف بالتباني ، (ت/ ٧٩٣ هـ) .

٢ – محمد بن نصر الله بدر الدين الدمشقي النحوي ، (ت/ ٧٩٤ هـ) .

٣ – إبراهيم بن محمد بن عبد الرحيم بن اللخمي الشافعي (ت/ ٧٩٦ هـ) .

٤ – إبراهيم بن محمد بن عثمان بن إسحاق الدجوي النحوي ،(ت/ ٨٣٠هـ) .

٥ – عبد الله بن محمد بن مفلح بن أبو محمد المقدسي الحنبلي ، (ت/ ٨٣٤ هـ) .

مكانته العلمية :

لقد كان ابن هشام يطلب العلم منذ صغره ، فلقد كان يتردد على المساجد ويحضر الحلقات التي كانت تعقد لقراءة القرآن والحديث الشريف ، ولدراسة النحو واللغة والأدب والشعر ، فلقد حفظ القرآن ودرس قراءاته على يد شمس الدين بن السراج الكاتب المجود المقرئ ، ثم درس الحديث على يد شيخه ابن جماعة ، ولم يكتف ابن هشام بهذا ، بل اهتم بالأدب ، فقرأ : ديوان زهير ابن أبي سلمى ، كما اهتم بالفقه الشافعي ثم بالفقه الحنبلي ، فحفظ (مختصر الخرقي) وأصبح حنبلي المذهب ، وهكذا كان ابن هشام متنوع المشارب يعد بحق أمة في علمه وفضله ، لذا عين مدرسا لعلم التفسير بالقبة المنصورية في القاهرة ، ثم مدرسا للفقه الحنبلي بالمدرسة الحنبلية بالقاهرة نفسها ، ولقد

تعلم عليه أعداد غفيرة من الطلبة من هنا وهناك .

يقول عنه ابن حجر : ((لقد اشتهر في حياته ، وأقبل الناس عليه ، وتصدر لنفع الطالبين ، وانفراد بالفوائد الغربية والمباحث الدقيقة والاستدراكات العجيبة والتحقيق البالغ والأطلاع المفرط ، والاقتدار على التصرف في الكلام ، والملكة التي كان يتمكن بها من التعبير عن مقصوده بما يريد مسهبا موجزا ، مع التواضع واليسر والشفقة ودماثة الخلق ورقة القلب ، إنها لعمري سمات العلماء الذين بارك الله في أعمالهم ومآثرهم)) .

مؤلفاته:

يمكن أن تقسم مؤلفات ابن هشام إلى كتب كبيرة ، ورسائل ومسائل صغيرة .

فأما الكتب فهي :

١ – الإعراب عن قواعد الإعراب .

٢ – الألغاز النحوية .

٣ – أوضح المسالك .

٤ – تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد .

٥ – الجامع الصغير .

٦ – حواش على الألفية .

٧ – شذور الذهب وشرحه .

٨ – شرح جمل الزجاجي .

٩ – شرح قصيدة بانت سعاد .

١٠ – شرح اللمحة البدرية في علم العربية .

١١ – قطر الندى وبل الصدى وشرحه .

١٢ – مغني اللبيب .

١٣ – موقد الأذهان وموقظ الوسنان .

١٤ – نزهة الطرف في علم الصرف .

١٥ – نبذة الإعراب .

وأما المسائل والرسائل الصغيرة ، فقد جمع أكثرها السيوطي في كتابه الأشباه والنظائر ، ومنها :

١ – رسالة في إعراب بعض الألفاظ (لغة واصطلاحا وخلافا وأيضا وهلم جرا).

٢ – رسالة (فوح الشذا في مسألة كذا) .

٣ – رسالة (حقيقة الاستفهام) .

٤ – رسالة في إعراب قولة تعالى : (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً).

٥ – رسالة في قوله صلى الله عليه وسلم : ((لا يقتل مسلم بكافر)) .

٦ – رسالة (كأنك في الدنيا لم تزل وبالآخرة لم تكن) .

٧ – رسالة (اعتراض الشرط على الشرط) .

٨ – رسالة (والله لا كلمت زيداً ولا عمراً) .

٩ – رسالة في الكلام في (إنما) .

١٠ – رسالة في التنازع .

١١ – رسالة (ما الحكمة في تذكير (قريب) من قوله تعالى: (إن رحمة الله قريب من المحسنين).

١٢ – رسالة في قوله تعالى : (وقيله يا رب إن هؤلاء قوم لا يؤمنون) .

١٣ – رسالة في قوله : (أنت أعلم ومالك) .

١٤ – رسالة في إعراب ((خير)) . في قول جابر رضي الله عنه (وخير منك) .

١٥ – رسالة في تصغير وزنة (يحيى) .

١٦ – رسالة في الموقوف عليه والمبدوء به .

١٧ – رسالة في العرض والتحضيض .

١٨ – رسالة في معنى (علمت) بمعنى (عرفت).

١٩ – رسالة في إعراب((صالحاً))من قوله تعالى:((واعملوا صالحاً)) .

وفاته:

بعد حياة حافلة بالعلم دراسة وتدريسا وتأليفا ، وبعد عمر ناهز ثلاثة وخمسين عاما توفي ابن هشام في ليلة الجمعة الخامس من ذي القعدة سنة (٧٦١ هـ) ، ودفن بمقابر الصوفية خارج باب النصر في القاهرة ، ولقد رثاه ابن نباتة ، فقال :

سقى ابن هشام في الثرى نوء رحمة تجــر على مثواه ذيل غمــــام

سأروي له من سيرة المدح مسندا فمازلت أروي سيرة ابن هشام

ورثاه ابن الصاحب بدر الدين فقال :

تهن جمال الدين بالخلد إنني لفقدك عيشي ترحة ونكال

فما لدروس غبت عنها طلاوة ولا لزمان لست فيه جمال

كتاب مغني اللبيب عن كتب الأعاريب :

صنف ابن هشام مؤلفا بهذا الاسم بمكة المكرمة عام ٧٤٩ هـ ، وفقده وهو في طريقه إلى مصر ثم عاد إلى الحرم سنة ٧٥٦ هـ ، فأعاد تصنيفه بهذا الاسم ، وهذا الكتاب هو قمة كتبه ، وهو موضوع هذه الدراسة من حيث المنهج ، فنكتفي الآن بأن نتحدث عنه بإيجاز في طليعة حديثنا عن هذه المصنفات .

حظي المغني باهتمام كثير من العلماء في مصر وغيرها ، ولعل شهادة ابن خلدون لابن هشام كانت بصدد هذا الكتاب .

ومن مظاهر هذا الاهتمام تلك الشروح والحواشي التي تدور في فلكه وألفها أصحابها شارحين له ومعقبين عليه ، ومن أهم هذه الشروح :

شرح الشيخ محمد بن أبي بكر الدماميني (٨٢٨ هـ) ، ويتسم هذا الشرح بكثرة نقده لابن هشام وتعقبه إياه ، وصل فيه إلى حرف الفاء وهو مطبوع مع حاشية الشمني بالمطبعة البهية بمصر .

شرح القاضي مصطفى بن حاج حسن الأنطاكي (١١٠٠ هـ) وقد استفاد في شرحه هذا من شروح سابقيه فجاء شرحه شرحا شاملا مفيدا ، وهو مخطوط بدار الكتب الظاهرية بدمشق تحت رقم عام ٨٤٨٥ .

جـ - شرح أحمد بن محمد الحلبي المعروف بابن الملا (توفي في حدود ٩٩٠ - ١٠٠٣ هـ) ، واسم هذا الشرح (منتهى أمل الأريب من الكلام على مغني اللبيب) وهو لا يزال مخطوطا وكثيرا ما يشير الأنطاكي إليه في شرحه .

د – شرح وحي زاده (١٠١٨ هـ) وقد وصفه صاحب كشف الظنون بأنه شرح مفيد جامع في ستة مجلدات ، سماه (مواهب الأديب في شرح مغني اللبيب) وهو من الشروح المخطوطة وكثيرا ما يحيل عليه الأنطاكي .

هذا وللمؤلف نفسه شرحان هما :

شرح الشواهد الصغرى ، شرح الشواهد الكبرى ، وهما شرحان لشواهد المغني .

الفصل الأول

آراء الكسائي في المفردات

إن النافية إعمالها عمل ليس

تستعمل (إن) على عدة وجوه ، أشهرها أربعة ، هي : الشرطية ، والمخففة من الثقيلة الداخلة على الجملتين الاسمية والفعلية ، والزائدة ، والنافية .

فأما النافية فاختلف في إعمالها ، فأجازه فريق من النحاة ، ومنعه آخرون .

وقد نقل ابن هشام هذا الاختلاف فقال : (وإذا دخلت على الجملة الاسمية لم تعمل عند سيبويه والفراء ، وأجاز الكسائي والمبرد إعمالها عمل ليس) (١) . فالكسائي كما نقل ابن هشام يرى عملها مطلقا ، وهذا هو المشهور عنه ، كما نقل ذلك ابن الشجري (٢) ، والهروي (٣) ، وابن مالك (٤) ، والمرادي (٥) ، وأبو حيان (٦) ، وغيرهم من المتأخرين .

وقد نقل النحاس أن مذهب الكسائي أن (إن) لا تكاد تأتي في كلام العرب بمعنى (ما) إلا أن يكون بعدها إيجاب ، كما قال جل وعز (إن الكافرون إلا في غرور) (٧) .

وقد تابع الكسائي على هذا القول أكثر الكوفيين (١) ، والمبرد (٢) ، وابن السراج (٣)، (٣)، وذهب إليه الفارسي (٤) ، والزمخشري (٥) وأجازه ابن جني على ضعف ، قال ابن

---

(١) مغني اللبيب ١ / ١٣٣

(٢) أمالي ابن الشجري ٣ / ١٤٤

(٣) الأزهية ٤٦

(٤) شرح التسهيل ١ / ٣٧٥

(٥) الجنى ٢٠٩ ، توضيح المقاصد ١ / ٥١٢

(٦) البحر المحيط ٤ / ٤٤٠ ، التذييل والتكميل ٤ / ٢٧٧ ، ارتشاف الضرب ٣ / ١٢٠٧

(٧) إعراب القرآن ٢ / ١٦٨ / ١٦٩

جني أثناء تخريجه لقراءة سعيد بن جبير قوله تعالى﴿إنِ الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم ﴾ (٦) : (ينبغي ــ والله أعلم ــ أن تكون هذه بمنزلة (ما) ، فكأنه قال : ما الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم ، فأعمل (إن) إعمال (ما) وفيه ضعف ، لأن إن هذه لم تختص بنفي الحاضر اختصاص ما به ، فتجري مجرى ليس في العمل ، ويكون المعنى : إن هؤلاء الذين تدعون من دون الله إنما هي حجارة أو خشب ، فهم أقل منكم ، لأنكم أنتم عقلاء ومخاطبون فكيف تعبدون ما هو دونكم ؟) (٧) .

فتضعيف ابن جني راجع لما يراه من المفارقة بين (إن) و(ما) فهما مختلفان وإن اتفقا في المعنى ، لأن (إن) غير مختصة بنفي الحاضر كما اختصت به (ما) التي عملت عمل ليس ، ولذا لا تستحق أن تحمل عليها في العمل .

رأي ابن هشام في المسألة :

بعد أن نقل ابن هشام خلاف العلماء في هذه المسألة بين المجيزين والمانعين ذهب إلى أن (إن) تعمل عمل ليس ، ولكن إعمالها نادر ، لأن لغة الأكثرين الإهمال (٨) ، وقد ذكر النصوص الواردة عن العرب على الإعمال غير متعرض لها ، ولكنه حكم عليها

---

(١) نقله عنهم أبو حيان في التذييل والتكميل ٤ / ٢٧٧ ، وارتشاف الضرب ٣ / ١٢٠٧، والمرادي في الجنى الداني ٢٠٩

(٢) المقتضب ٢ / ٣٦٢

(٣) الأصول في النحو ١ / ٢٣٦

(٤) ارتشاف الضرب ٣ / ١٢٠٧ ، التذييل والتكميل ٤ / ٢٧٧ ، شرح التسهيل ١ / ٣٧٥

(٥) الكشاف ٢ / ٥٤٤

(٦) الأعراف / ١٩٤ ، وانظر القراءة في غير المحتسب في البحر المحيط ١ / ٤٤٠ ، والكشاف ٢ / ٥٤٤

(٧) المحتسب ١ / ٢٧٠

(٨) مغني اللبيب ١ / ١٣٥ ، أوضح المسالك ١ / ٢٩١

بالقلة ، وذلك في مقابل كثرة النصوص الواردة على الإهمال . وهو بذلك لم يتابع القائلين بالإعمال على الإطلاق كالكسائي ، ولا المانعين .

وقد سبقه إلى هذا الحكم وهو القول بالإجازة مع قلته ابن مالك فقال: (وتلحق بها (إن) النافية قليلا) (١). وتابعه ابنه بدر الدين فقال: وندر إجراء (إن) النافية مجرى ليس) (٢)، وقال به العيني (٣).

وقد رد أبو حيان على القائلين بالإعمال مع الندرة ، فقال معلقا على قول ابن مالك : (وإذا كان ذلك لغة لبعض العرب فلا يصح قول المصنف ((إنه تلحق بها قليلا)) ، والحامل على هذا كله هو عدم الاستقراء والاطلاع على كلام العرب) (٤) وقال: (وقوله: و (لا) كثيرا يعني أن عمل (إن) قليل ، وعمل لا كثير ، والعكس هو الصواب لأن إن عملت نثرا ونظما و(لا) إعمالها قليل جدا) (٥) .

وأبو حيان يختار مذهب الكسائي ويصححه في أحد قوليه، قال: (قال ابن طاهر: نص سيبويه على إعمالها عمل ليس، وأكثر أصحابنا يذهب إلى أنها لا تعمل...والصحيح جواز إعمالها) (٦)

(١) شرح التسهيل ١ / ٣٧٤

(٢) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ١٥٢

(٣) شرح الشواهد بهامش حاشية الصبان ١ / ٤٠٠

(٤) التذييل والتكميل ٤ / ٢٧٩

(٥) التذييل والتكميل ٤ / ٢٨١

(٦) ارتشاف الضرب ٣ / ١٢٠٧ ، التذييل والتكميل ٤ / ٢٧٧ ، البحر المحيط ٤ / ٤٤٠

وممن اختار الإعمال من المتأخرين ابن خروف (1) ، و المرادي (2) ، والأشموني (3) ، وابن عقيل (4) ، والمكودي (5) .

أدلة الإمام الكسائي :

احتج الكسائي ومن تابعه بالسماع والقياس ، فمن السماع ما أنشد الكسائي من قول الشاعر :

إنْ هو مستولياً على أحدٍ إلا على أضعفِ المجانينِ (6)

قال الأزهري : ((أنشده الكسائي شاهدا على عمل (إن) عمل (ليس))) (7)

وقول الآخر :

إنِ المرءُ ميتاً بانقضاءِ حياته ولكن بأنْ يُبغى عليه فيُخذلا (8)

(1) شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٢ / ٥٩٠

(2) الجنى الداني ٢٠٩ ، توضيح المقاصد ١ / ٥١٢

(3) شرح الأشموني ١ / ٤٠٠

(4) شرح ألفية ابن مالك ٢٩٤ ، المساعد ١ / ٢٨١

(5) شرح المكودي على ألفية ابن مالك ١ / ٢١١

(6) البيت غير منسوب وروي عجزه : (حزبه الملاعين) ، و (حزبه المناحيس) . انظر : أمالي ابن الشجري ٣ / ١٤٣ ، الأزهية في علم الحروف ٤٦ ، شرح التسهيل ١ / ٣٧٥ ، شرح الرضي على الكافية ٢ / ١٩٦ ، شرح الشواهد للعيني ١ / ٤٠٠ ، التذييل والتكميل ٤ / ٢٧٩ ، رصف المباني ١٠٨ ، شرح ابن عقيل ١ / ٢٩٢ ، التصريح على التوضيح ١ / ٢٧١ ، الدرر اللوامع ٢ / ١٠٨ ، خزانة الأدب ٤ / ١٦٦ . وغيرها كثير.

(7) التصريح على التوضيح ١ / ٢٧١

(8) البيت غير منسوب . انظر : الجنى الداني ٢١٠ ، شرح التسهيل ١ / ٣٧٦ ، شرح الأشموني ١ / ٤٠١ ، شرح الشواهد للعيني ١ / ٤٠١ ، شرح ابن عقيل ١ / ٢٩٣ ، همع الهوامع ١ / ٣٩٥ ، الدرر اللوامع ٢

ومن الأدلة المسموعة قراءة سعيد بن جبير قوله تعالى ﴿إِنِ الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم ﴾ ، على أن (إن) نافية ، و(الذين) اسمها ، و(عبادا) خبرها .

وقد توهم أبو حيان أن هذه القراءة على هذا التخريج مخالفة للقراءة المشهورة بتشديد النون ورفع عباد ، إذ يترتب عليه تنافي القراءتين ، فقراءة التشديد تقتضي مماثلة المدعوين للمخاطبين ، وقراءة سعيد بن جبير على تخريج ابن جني تنفي المماثلة ، فخرجها على أنها المخففة من الثقيلة [1] .

وهذا ليس بصحيح ، لأنها على القراءة المشهورة بمعنى :﴿إِنَّ من تدعون من دون الله مربوبون متصفون بصفة العبودية لله ، وهم مماثلون لكم في ذلك ، والمماثلة المنفية في قراءة سعيد بن جبير باعتبار أن هؤلاء الذين تدعونهم لا يماثلونكم في الإنسانية ، إذ هم جماد وأنتم عقلاء .

وقال الأزهري عن تخريج أبي حيان : (وهو تخريج على شاذ) [2] ، وذلك لأن (إن) الثقيلة لم يثبت لها نصب الجزأين إلا شذوذا ، كما في قول الشاعر :

(إن حراسنا أسدا) [3] وهو شاذ . وقال ناظر الجيش : (وقد ارتكب الشيخ تعسفا كبيرا

/ ١٠٩ ، خزانة الأدب ٤ / ١٨٦ ، وغيرها . ومعناه : ليس المرء ميتا بانقضاء حياته ولكن إنما يموت إذا بغي عليه فيخذل من النصر والعون .

(١) التذييل والتكميل ٤ / ٢٧٨ – ٢٧٩ ، البحر المحيط ٤ / ٤٤٠

(٢) التصريح على التوضيح ١ / ٢٧١

(٣) تمام البيت : إذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافا إن حراسنا أسدا

قائله عمر بن أبي ربيعة ، انظر : الجنى الداني ٣٩٤ ، والدرر ١ / ٢٨٢ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ١ / ١٢٢ ، والبحر المحيط ٤ / ٤٤٠ ، مغني اللبيب ١ / ٢٢٨ ، شرح أبيات المغني للبغدادي ١ / ١٨٣

بالتخريج الذي ذكره، لأن (إن) الثقيلة لم يثبت لها نصب الجزأين ، فكيف يثبت للمخففة ؟ والحق أن (إن) في هذه القراءة نافية كما قال ابن جني ، ولا تنافي بينها وبين القراءة المشهورة ، لأن المعنى على قراءة التشديد : إنهم عباد أمثالهم في العبودية ، فكيف يعبد العبد عبدا آخر ؟ والمعنى على القراءة الشاذة : ما الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم ، أي : في الإنسانية ، بل هم عباد دونهم ، لأنهم حجارة ، فكيف يعبد الإنسان من هو دونه ؟ فالمنفي كونهم أمثالهم لا كونهم عبادا ، لأن نفي المقيد بقيد إنما ينصب النفي فيه على القيد ، وهذا الأمر ظاهر لا منازعة فيه . وقرئ هذا الموضع يوما على الشيخ رحمه الله تعالى وأنا حاضر فذكرت له هذا الجواب فقبله) (١) .

ومما جاء على ذلك قول العرب في نثرها وسعة كلامها ما حكاه الكسائي عن بعض العرب أنهم يقولون : إن ذلك نافعَك ولا ضارَّك) ، و إن أحد خيرً ا من أحد إلا بالعافية) بنصب (نافعك وضارك وخيرا) ، (٢) وأنه سمع أعرابيا يقول إنَّ قائماً) ، فأنكرها عليه ، وظن الكسائي أنها (إن) المشددة وقعت على (قائم) فاستثبته ، فإذا هو يريد إن أنا قائما ، فترك الهمز ، ثم أدخل النون في النون (٣) .

فهذه الشواهد المسموعة عن العرب ورد فيها الخبر اسما مفردا منصوبا ولا ناصب له في الكلام إلا (إن) وهذا دليل على إعمالها عمل ليس ، وأنها تعمل مطلقا فتعمل في النكرة والمعرفة .

---

(١) تمهيد القواعد ٣/ ١٢١٨

(٢) التذييل والتكميل ٤ / ٢٧٨ ، ارتشاف الضرب ٣ / ١٢٠٨ ، مغني اللبيب ١ / ١٣٤ ، همع الهوامع ١ / ٣٧٤ ، التصريح على التوضيح ١ / ٢٧١

(٣) الأضداد لابن الأنباري ١٨٩

وأما القياس فهو انتفاء الفرق بينها وبين (ما) في المعنى [1] ، فكلاهما لنفي الحال ، وتقع بعدهما جملة الابتداء كما تقع بعد (ليس) [2] .

وما ذكره ابن مالك من أن : (مقتضى النظر أن يكون إلحاق إن النافية بليس راجحا على إلحاق لا لمشابهتها لها في الدخول على المعرفة ، وعلى الظرف والجار والمجرور ، وعلى المخبر عنه بمحصور ، فيقال : إن زيد فيها ، وإن زيد إلا فيها ، و ﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَانٍ بِهَٰذَا﴾[3] كما يقال بها ، ولو استعملت لا بهذا الاستعمال لم يجز) [4].

وإهمال إن النافية مذهب أكثر البصريين[5]، والفراء [6]، والنحاس[7]، والرماني [8]، وابن عصفور[9]، وابن الحاجب [10]، والرضي[11]، والمالقي [12]، وابن يعيش[13].

---

(١) المقتضب ٢ / ٣٦٢ ، الأصول في النحو ١ / ٢٣٦

(٢) أمالي ابن الشجري ٣ / ١٤٣

(٣)يونس:٦٨.

(٤) شرح التسهيل ١ / ٣٧٥

(٥) نقله عنهم أبو حيان في ارتشاف الضرب ٣ / ١٢٠٧ ، والأشموني في شرح الألفية ١ / ٤٠٠ ، وابن عقيل في شرح الألفية ١ / ٢٩٢ ، والسيوطي في همع الهوامع ١ / ٣٧٤

(٦) نسبه إليه ابن الشجري ٣ / ١٤٤ ، وغيره . وليس في معاني القرآن ٢ / ١٢١

(٧) إعراب القرآن ٢ / ١٦٨ – ١٦٩

(٨) معاني الحروف ٧٥

(٩) المقرب ١ / ١٠٥

(١٠) الإيضاح في شرح المفصل ٢ / ٢١٩

(١١) شرح الرضي على الكافية ٢ / ١٩٥ – ١٩٦

(١٢) رصف المباني ١٠٧ – ١٠٨

(١٣) شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ١١٢ – ١١٣

وقد اعتمدوا في مذهبهم هذا على السماع والقياس ، فأما السماع فقد أنكر بعضهم ورود أي شاهد مسموع عن العرب على الإعمال ، كما قال ابن الحاجب : (واختلف في العمل، وأكثر الناس لا يجيزونه ، وأجازه المبرد حملا على أختها (ما) ، وهو مجرد قياس، واللغة لا تثبت بالقياس) [1] .

فهو يرى أن المبرد ومن أجاز الإعمال إنما بنوا مذهبهم على القياس ، ولا يوجد لديهم أدلة منقولة عن العرب .

ومثله قول ابن يعيش : (وكان سيبويه لا يرى فيها إلا رفع الخبر ، لأنها حرف نفي دخل على الابتداء والخبر ، والفعل والفاعل ، كما تدخل همزة الاستفهام فلا تغيره ، وذلك كمذهب بني تميم في (ما) ، وغيره يعملها عمل ليس ، فيرفع بها المبتدأ وينصب بها الخبر ، كما فعل ذلك في (ما) ، وقد أجازه أبو العباس المبرد لأنه لا فصل بينها وبين ما ، والمذهب الأول لأن الاعتماد في عمل ما على السماع والقياس يأباه ، ولم يوجد في إن من السماع ما وجد في ما) [2] .

ومن أثبت السماع منهم فقد جعله مقصورا على الشعر ، وهو من الندرة بحيث لا يقاس عليه في الكلام .

قال ابن عصفور : (وقد أجروا (إن) النافية في الشعر مجرى (ما) في نصب الخبر لشبهها بها ، قال :

إن هو مستوليا على أحد　　　إلا على أضعف المجانين [3]

---

(1) الإيضاح في شرح المفصل ٢ / ٢١٩

(2) شرح المفصل ٨ / ١١٣

(3) سبق تخريجه .

ولا يجوز ذلك في الكلام) [1].

ومثله قول الرضي : (وأجاز المبرد إعمال (إن) النافية عمل ليس مستشهدا بقوله :

إن هو مستوليا على أحد إلا على أضعف المجانين

وليس بمشهور) [2].

وقال أبو حيان في أحد قوليه : (والصحيح أنه لا يجوز ، لأنه لم يحفظ من ذلك إلا بيت نادر ، وهو :

إن هو مستوليا على أحد إلا على أضعف المجانين) [3] .

وقال المالقي عن هذا البيت : (وهذا البيت من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه إذ لا نظير له) [4].

ونلاحظ أن هؤلاء المانعين لم يتطرقوا لقراءة سعيد بن جبير قوله تعالى ﴿إِنِ الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم ﴾ باستثناء النحاس الذي قال عنها : (وهذه القراءة لا ينبغي أن يقرأ بها من ثلاث جهات : إحداها : أنها مخالفة للسواد ، والثانية : أن سيبويه يختار الرفع في خبر إن إذا كانت بمعنى ما فيقول : إن زيد منطلق ، لان عمل ما ضعيف ، وإن بمعناها فهي أضعف منها ، والجهة الثالثة : أن الكسائي زعم أن (إن) لا تكاد تأتي في كلام العرب بمعنى ما إلا أن يكون بعدها إيجاب) [5] .

---

(١) المقرب ١ / ١٠٥

(٢) شرح الرضي على الكافية ٢ / ١٩٥ - ١٩٦

(٣) البحر المحيط ١ / ٤٤٢ - ٤٤٣

(٤) رصف المباني ١٠٨

(٥) إعراب القرآن ٢ / ١٦٨ - ١٦٩

ثم إنه قد توفر من الشواهد التي لم تعمل فيها (إن) ما لا يقارن بشواهد الإعمال في كثرتها ، فليس إلا القول بالإهمال .

وأما القياس فقالوا : لا يجوز أن تحمل إن على ما في العمل ، لأنها تدخل على الأسماء والأفعال ، فهي غير مختصة ، وما لا يختص لا يعمل فتقول : إن قام زيد ، وإن زيد قائم ، وإن زيد إلا يقوم ، كما قال تعالى : ﴿ بَلْ إِن يَعِدُ ٱلظَّٰلِمُونَ بَعْضُهُم بَعْضًا إِلَّا غُرُورًا ﴾(١) ، وقال : ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ﴾(٢) ، وقال : ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ﴾(٣) فيبقى عدم الإعمال هو الأصل لعدم الاختصاص (٤) .

وقد أجابهم القائلون بالإعمال بإيراد الشواهد المسموعة عن العرب ، ردا على زعمهم أنه لم يأت منها إلا قوله : إن هو مستوليا على أحد (٥) .

وأما النحاس فقد رد عليه أبو حيان بقوله : (وأما الثلاث جهات التي ذكرها فلا يقدح شيء منها في هذه القراءة ، إما كونها مخالفة للسواد ، فهو خلاف يسير جدا لا يضر ، ولعله كتب المنصوب على لغة ربيعة بغير ألف ، فلا تكون فيه مخالفة للسواد ، وأما ما حكي عن سيبويه ، فقد اختلف الفهم في كلام سيبويه في (إن) ، وأما ما حكاه عن الكسائي فالنقل عن الكسائي أنه حكى إعمالها وليس بعدها إيجاب)) (٦) .

---

(١)فاطر:٤٠.

(٢)الأحقاف:٢٦.

(٣)المُلك:٢٠.

(٤) رصف المباني ١٠٧ – ١٠٨

(٥) التذييل والتكميل ٤ / ٢٧٩ ، الجنى الداني ٢١٠

(٦) البحر المحيط ٤ / ٤٤٠

والذي يظهر لي بعد هذه الآراء أن الراجح إهمال إن النافية ، وذلك لكثرة الشواهد بالإهمال ، في مقابل ورود نصوص قليلة عن العرب بالإعمال ، كما أن القياس الإهمال لعدم الاختصاص ، وأما القول بأن الإعمال لغة لبعض العرب فلا يصح ، إذ لو ثبت لنقل عن المتقدمين .

(حيث) إضافتها إلى المفرد

حيث ظرف مبني، يدل على المكان، ملازم للإضافة، تكثر إضافته إلى الجمل، وتندر إضافته إلى المفرد، كقول الراجز :

أما ترى حيث ُ سـ ُ هـَيلٍ طالعًا نجما يضيء كالشهاب لامعا [(١)]

وقول الآخر :

ونطعنُ تحتَ الكلى بعد ِ ضربهم ببيضِ المواضي حيث لُيِّ العمائمِ [(٢)]

فحيث في البيت الأول مضافة إلى (سهيل) ، وفي الثاني مضافة إلى (لي).

وقد جعل الكسائي إضافتها إلى المفرد قياسية محتجًا بهذين البيتين ، وذلك للأصل الذي يعتمد عليه نحاة الكوفة أنهم يبنون القواعد على كل ما ورد عن العرب ، ولو كان الأكثر يخالفه ، وهذا بخلاف نحاة البصرة فهم يبنون على الغالب وما ورد خلافه خرجوه على الشذوذ . فرأي الكسائي في هذه المسألة قد بناه على ما سمع عن العرب في هذين البيتين دون الالتفات إلى ورود الأكثر بخلافه ، في حين حمله البصريون على الندرة والشذوذ ، وذلك لورود الأكثر بإضافته إلى الجمل .

---

(١) لا يعرف قائله . انظر : المفصل ٢١١ ، اللباب ٢ / ٧٨ ، شرح الكافية الشافية ٩٣٧ ، شرح شذور الذهب ١٦٨ ، لسان العرب ٢ / ١٤٠ ، شرح الرضي على الكافية ٣ / ١٨٣ ، شرح المفصل ٤ / ٩٠ ، خزانة الأدب ٧ / ٣ ، همع الهوامع ٢ / ١٥٣ ، الدرر ٣ / ١٢٤ ، شرح أبيات مغني اللبيب ٣ / ١٥١ ، شرح الشواهد للسيوطي ١ / ٣٩٠،

(٢) لا يعرف قائله . انظر : ، المفصل ٢١٢ ، شرح المفصل ٤ /٩٢ ، شرح التسهيل ٢ / ٢٣٢، شرح الكافية الشافية ٩٣٨ ، شرح الرضي على الكافية ٣ / ١٨٣، ارتشاف الضرب ١٤٤٩، خزانة الأدب ٦/ ٥٥٣ ، ٥٥٧، ٥٥٨ ، ٧/ ٤ شرح أبيات مغني اللبيب ٣ / ١٤٠ ، شرح الشواهد للسيوطي ١ / ٣٨٩، همع الهوامع ٢ / ١٥٢ ، الدرر ٣ / ١٢٣

ويترتب على رأي الكسائي عدة أمور :

١- جواز فتح همزة (إن) بعد حيث ، وذلك لتأويل(أن وما بعدها) بمصدر تضاف إليه حيث . ولذلك حملوا عليه قول بعض الفقهاء (من حيث أن كذا) [١] .

قال المرادي : "يلزم من أجاز إضافة حيث إلى المفرد وهو الكسائي أن يجيز فتح همزة أن بعدها" [٢] .

٢- يلزم أن تكون (حيث) معربة لأن موجب البناء إضافتها إلى الجمل ، فإذا أضيفت إلى المفرد أعربت ، كما قال أبو الفتح في كتاب التمام : (ومن أضاف حيث إلى المفرد أعربها) [٣] ، وقد استعملت معربة كما في لغة فقعس ، قال الكسائي : (بنو أسد يخفضونها في موضع الخفض وينصبونها في موضع النصب) [٤] وحملت عليها قراءة الله أعلم حيثَ يجعل رسالته) [٥] ، بأن حيث منصوب على المفعولية [٦] .

٣- خروج حيث عن الظرفية إلى الاسمية ، فالظروف يجوز أن تجعل أسماء ، وقد ورد ذلك في الشعر وغيره، قال الفارسي : " وقد أنشد الكسائي :

أما ترى حيث سهيل طالعا

فجعله اسما " [٧] . وحكى أحمد بن يحيى عن بعض أصحابه أنهم قالوا : هي أحسن

---

(١) مغني اللبيب ٢/ ٣٠٥

(٢) الجنى الداني ٤٠٧

(٣) مغني اللبيب ٢ / ٣٠٦ ، خزانة الأدب ٦/ ٥٥٤ ، شرح أبيات مغني اللبيب ٣ / ١٥٣

(٤) إعراب القرآن ١/ ٢١٣

(٥) سورة الأنعام ١٢٤

(٦) إيضاح الشعر ٢٠٦ ، التبيان ١ / ٥٣٦

(٧) إيضاح الشعر ٢٠٧

الناس حيثُ نظرَ ناظرٌ ، يعني الوجه (١) . فحيث هنا اسم وقد وقع تمييزًا ، وهذا قد جاء في الكلام ، ومما جاء من ذلك قوله تعالى : ﴿ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ ﴾(٢) .

ولا يمكن حمل (حيث) على الظرفية في هذه الآية إذ يصبح المعنى : الله أعلم في هذا الموضع . ولا يوصف الله – سبحانه – بأنه أعلم في مواضع وأوقات . ويكون العامل في حيث فعلا يدل عليه (أعلم) لأنها لا تعمل في المفعولات ، ويكون (حيث) اسمًا لا ظرفًا (٣).

وقد فرع الكوفيون صوراً على (حيث) منها : (حيث نلتقي طيب) ، حكم على حيث بالرفع ، لأنه اسم المكان الذي خبره (طيب) ، وإن حيث زيد ضربت عمراً ، وقال هشام :حيث زيدٌ عمرو ، وحيث زيدٍ عمرو ، وإن حيث أبوك كان أخاك ، إن حيث أبوك قائم أخاك جالس ، وإن حيث أبوكَ قائمًا أخاك جالسٌ ، إن حيث أبوك قائمًا أخاك جالساً ، إن حيث أباك قائم أخاك جالس (٤) على إجازة الكسائي لها أن تكون اسمًا.

وذكر البغدادي أنه رأى بخط الضابطين (حيثَ) بفتح الثاء وخفض سهيل ، وقال : وبناء على ذلك فإن من أضاف حيث إلى المفرد أضافها (٥) .

رأي ابن هشام في المسألة :

نقل ابن هشام رأي الكسائي بجواز إضافة حيث إلى المفرد ، والأحكام المترتبة على

---

(١) خزانة الأدب ٧/ ٤

(٢)الأنعام:١٢٤.

(٣) التبيان ١/ ٥٣٦ ، الدر المصون ٥/ ١٣٧-١٣٨

(٤) ارتشاف الضرب ١٤٥٠

(٥) شرح أبيات مغني اللبيب ٣ / ١٥٢

ذلك ، وكان رأيه في المسألة مخالفا للكسائي حيث حكم على إضافة حيث للمفرد بالندرة ، قال : " وتلزم حيث الإضافة إلى جملة اسمية كانت أو فعلية وإضافتها إلى الفعلية أكثر ومن ثم رجح النصب في نحو : جلست حيث زيدا أراه ، وندرت إضافتها إلى المفرد كقوله :

ببيض المواضي حيث لي العمائم

أنشده ابن مالك ، والكسائي يقيسه ، ويمكن أن يخرج عليه قول الفقهاء : من حيث أن كذا ... قال أبو الفتح في كتاب التمام ومن أضاف حيث إلى المفرد أعربها انتهى ورأيت بخط الضابطين :

أما ترى حيثَ سُهَيلٍ طالعا

بفتح الثاء من حيث ، وخفض سهيل . وحيث بالضم ، وسهيل بالرفع ، أي : موجود ، فحذف الخبر " (١) .

رأي البصريين في المسألة:

كما ذكرنا سابقا فقد خرج البصريون الشاهد على الندرة والشذوذ وذلك لورود الأكثر والأفصح عن العرب بخلافه ، وهي عندهم ظرف مكان ، واجب الإضافة إلى الجمل ، مبني ، ثاءه مثلثة ، تضم تشبيها لها بالغايات ، لأن إضافتها إلى الجمل لا اعتداد بها لأن حق الظرف المكاني أن يضاف إلى المفرد فلما عدمت الإضافة التي يستحقها ظرف المكان صارت إضافتها كلا إضافة فأشبهت الغايات التي استحقت البناء على الضم لقطعها عن الإضافة (٢) ، وتفتح للتخفيف ، وتكسر على أصل التقاء الساكنين

(١) مغني اللبيب ٢ / ٣٠٣- ٣٠٧

(٢) أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٩٩ ، التبصرة ١ / ٣١١- ٣١٢

(سكون الياء وسكون البناء على الثاء) . وقد ورد عن العرب في ثائها اللغات الثلاث.

وجعلوا ظرفيتها غالبة لا لازمة [(١)] فقد تجر بمن كما في قراءة (حيثِ لا يعلمون) [(٢)] ، وبفي كما في قول الفرزدق :

فأصبح في حيثِ التقينا شريدُهم طليقٌ ومكتوفُ اليدين ومُزْعف [(٣)]

و بإلى كما في قول زهير :

فشد ولم تفزع بيوت كثيرة إلى حَيثُ ألقت رحلها أُمُّ قَشْعَمِ [(٤)]

وروي البيت (لدى حيث) بإضافة (لدى) إليها .

واستدل ابن مالك [(٥)] على مجيئها اسما لإن بقول الشاعر :

إنَّ حيثُ استقرَّ من أنت راجيه حمى فيه عزة وأمان [(٦)]

وقد أجاز أبو علي الفارسي نصبها على المفعولية في قوله تعالى الله أعلم حيثُ يجعل رسالته) [(٧)] .

---

(١) شرح الكافية ٣/ ١٨٣

(٢) سورة الأعراف ١٨٢

(٣) ديوانه ٢ / ١٢٢ ، كتاب سيبويه ٢ / ١٠ ، ارتشاف الضرب ١٤٤٧ ، خزانة الأدب ٧ / ٩ ، همع الهوامع ٢ / ١٥٤ ، الدرر ٣ / ١٢٨

(٤) انظر : ديوانه ٦٩ ، شرح ديوان زهير لثعلب ٢٢ ، خزانة الأدب ٣ / ١٥ ، ٧ / ٨ ، ٩ ، ١٣ ، ١٧ ، همع الهوامع ٢ / ١٥٤ ، الدرر ٣ / ١٢٧ ، لسان العرب ١٢ / ٤٨٥ ، ارتشاف الضرب ١٤٤٧ ، شرح التسهيل ٢ / ٢٣٢

(٥) شرح التسهيل ٢/ ٢٢٩

(٦) لا يعرف قائله . انظر : شرح أبيات مغني اللبيب ٣ / ١٣٩ ، شرح التسهيل ٢ / ٢٣٢ ، همع الهوامع ٢ / ١٥٤ ، الدرر ٣ / ١٢٩ ، المساعد ١ / ٥٢٥

(٧) إيضاح الشعر ٢٠٦

في حين أنكر أبو حيان تصرفها وذكر بأن النحاة نصوا على أنها من الظروف التي لا تتصرف وأن إضافة (لدى) إليها شاذة. (١)

دراسة المسألة :

أولا : من حيث الاستدلال : نجد أن الإمام الكسائي احتج بورود ذلك عن العرب المحتج بلغتهم ، وهذا لم ينكره البصريون وإنما جعلوه مما يحفظ ولا يقاس عليه ، وذلك لورود الأكثر بإضافة حيث إلى الجمل ، وقد تأصلت دراستهم للنحو على إجرائه على قواعد منضبطة ، وذلك بالنظر إلى الأكثر ، والأصل في الاستعمال ، والعلة المطردة ، وغيرها .

ثانيا: من حيث الحكم :

حكم البصريون على إضافة حيث إلى الجمل باللزوم ، وتابعهم المتأخرون كابن مالك وابن هشام ، وحكم الكسائي على أن إضافتها إلى المفرد قياسية .

ثالثا : من حيث الأحكام المترتبة على رأي الكسائي :

- مسألة جواز فتح همزة (إن) بعد حيث :

هذا المسألة وردت عند المتأخرين ، وقد مثل لها بقول الفقهاء : (من حيث أن كذا) . يقول الدماميني في حاشيته : " والكسائي يقيسه ، ويمكن أن يخرج عليه قول الفقهاء (من حيث أن كذا) بفتح همزة إن والأول عندي أن يخرج على أن حيث مضافة إلى الجملة على الجادة ، وأن ومعمولاها بتأويل مصدر هو مبتدأ تلك الجملة ، والخبر محذوف ، وحذف خبر المبتدأ بعد حيث عزيز " (٢)

---

(١) البحر المحيط ٤ / ٢١٨

(٢) حاشية الشمني١ / ٢٦٩

فهذه المسألة مترتبة على رأي الأمام الكسائي ، وذلك أنه إذا صح القياس على إضافة حيث إلى المفرد فإنه يحمل عليه هذا القول بأنه صحيح لتأويل أن وما بعدها بمفرد ، ومن أوجب كسر همزة إن بعد حيث فذلك لوجوب إضافتها إلى الجمل ، ولا يصح فتح همزة إن إلا إذا صح تأويلها مع بعدها بمصدر .

ونقل البغدادي عن أبي اليمن الكندي قوله : " وأما وقوع المفتوحة بعد حيث فلا أعلمه ورد أيضا عن العلماء ، ولا عن العرب ، ولكني عثرت عليه في عبارات الفقهاء والمتكلمين وبعض متأخري النحاة على سبيل التعليل ، يقولون من حيث أنه كذا وكذا يريدون : من أجل كذا وكذا وليس ذلك في عباراتهم مما يجعل أصلا يرجع إليه ، أو يعتد به ، ألا أن المفتوحة وإن كانت مع ما بعدها في تأويل المفرد فإنها تقع موقع الجملة من المبتدأ والخبر)) . (١)

إعراب حيث :

كما تقرر سابقا في أن علة بناء حيث إضافتها إلى الجمل ، لأن الأصل إضافتها إلى المفرد ، فلما أضيفت إلى الجمل صارت إضافتها كلا إضافة ، فأشبهت الغايات المقطوعة عن الإضافة . ويترتب على هذا أن من أضاف حيث إلى المفرد أعربها ، لانتقاء علة البناء.

وروي إعراب حيث عن فقعس ، فيقولون : جلست حيث كنت ، وجئت من حيث جئت ، فهذا الاستعمال عن هذه القبيلة بإعرابها استعمال عام فيما أضيف إلى الجمل أو إلى المفرد .

قال ابن يعيش : " وحكى الكسائي عن بعض العرب الكسر في حيث ، فيقول : من(حيثِ لا يعلمون) فكسرها مع إضافتها إلى الجملة، ووجه هذا اللغة أنهم أجروا

---

(١) شرح أبيات مغني اللبيب ٣ / ١٤٨

حيث وإن كانت مكاناً مجرى ظروف الزمان في إضافتها إلى الجمل ، وإذا أضيفت إلى الجملة كان فيها وجهان الإعراب والبناء " . (١)

فيتبين أن علة إعراب حيث إذا أضيفت إلى المفرد انتفاء علة البناء وإذا أضيفت إلى الجمل إجراؤها مجرى ظروف الزمان أضيفت إلى الجمل .

وأما الحكم من حيث التصرف :

فهذا الحكم قد مستنبط من إعراب الشاهدين ، ففي قول الشاعر :

ونطعنهم تحت الكلى بعد ضربهم ... ببيض المواضي حيث لي العمائم

قال العيني : إن حيث لم يضف في البيت إلى جملة ، فيكون معربا ومحله النصب على الحالية (٢) .

وفي البيت الثاني :

أما ترى حيث سهيل طالعا ... نجما يضيء كالشهاب لامعا

تكون الرؤية بصرية ، وحيث مفعولا به لترى ، وسهيل مجرور بإضافة حيث إليه ، وإن جعلت ترى علمية فيكون مفعولها الأول حيث ، ومفعولها الثاني طالعا .

فعلى هذا يتضح أنه بإعراب البيتين وقد خرجت حيث عن الظرفية ، وهذا قد أنكره ابن حيان وذكر أن النحاة نصوا على عدم تصرفها ، ولذلك أعرب قوله تعالى : (الله أعلم حيث يجعل رسالته) على أنها ظرف ، ورده عليه السمين الحلبي ونقل آراء المتقدمين كأبي علي الفارسي وغيره في وقوعها مفعولا به وبالتالي تصرفها كما تقدم

---

(١) شرح المفصل ٤/ ٩١

(٢) شرح الشواهد للعيني بهامش حاشية الصبان ٢/ ٣٤٨

بيانه[1]. وممن وافقهم ابن هشام وابن مالك والرضي حيث ذكروا أن تصرفها نادر .

والراجح عندي في هذه المسألة هو قول الجمهور ، وذلك لأن إضافة حيث للمفرد لم ترد إلا في بيتين ، فلا يصح القياس عليهما .

(١) الدر المصون ٥ / ١٣٧- ١٣٩

(على) مجيئها بمعنى (عن)

قال ابن هشام في سياق بيانه لمعاني (على) : (الثالث المجاوزة كعنْ ، كقوله:

إذا رضيتْ عليَّ بنو قُشيرٍ   لعمرُ اللهِ أعجبني رضاها [(١)]

أي عنّي ، ويحتمل أن رضيَ ضمِّنَ معنى عطفَ ، وقال الكسائي : حمل على نقيضه وهو سخط ، وقال :

في ليلةٍ لا نرى بها أحداً   يحكي علينا إلا كواكبُها [(٢)]

أي عنا ، وقد يقال ضمن يحكي معنى ينمُّ) [(٣)] .

فقد أورد أقوال النحاة في مجيء على للمجاوزة كعن ولم يرجح بينها .

فأما القول الأول فهو قصر دلالتها على الاستعلاء فقط ، وما أوهم خلاف ذلك أُوِّل وأرجع إلى المعنى الأصلي ، وهو مذهب الكسائي وأكثر البصريين [(٤)] .

ومن أكثر الشواهد ورودا في هذه المسألة قول القحيف :

إذا رضيتْ عليَّ بنو قُشيرٍ   لعمرُ اللهِ أعجبني رضاها

---

(١) انظر : شرح أبيات مغني اللبيب ٣ / ٢٣١ ، شرح الشواهد للسيوطي ١ / ٤١٦ ، الأزهية ٢٧٧ ، خزانة الأدب ١٠ / ١٣٢ ، لسان العرب ١٤ / ٣٢٣ ، المقتضب ٢ / ٣٢٠ ، شرح التسهيل ٢ / ١٦٠ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٨٠٩ ، همع الهوامع ٢ / ٣٥٦ ، الدرر ٤ / ١٣٥ ، الخصائص ٢ / ٣٨٩ ، الجنى ٤٧٧ ، ارتشاف الضرب ١٧٣٤ ، أمالي ابن الشجري ٢ / ٦١٠ ، الإنصاف ٤٩٩ ، وغيرها .

(٢) ينسب لعدي بن زيد ، ولأحيحة بن الجلاح الأنصاري . انظر : شرح أبيات مغني اللبيب ٣ / ٢٣٣ ، شرح الشواهد للسيوطي ١ / ٤١٧ ، شرح الكافية ٢ / ٩٣ ، كتاب سيبويه ٢ / ٣١٢ ، المقتضب ٤ / ٤٠٢ ، الأصول ١ / ٢٩٥ ، همع الهوامع ٢ / ١٩٣ ، الدرر ٣ / ١٦٤ ، خزانة الأدب ٣ / ٣٤٨ ، ٣٥٠ ، ٣٥٣

(٣) مغني اللبيب ٢ / ٣٧٤ ٣٧٥

(٤) توضيح المقاصد ٢ / ٧٥٩ ، تمهيد القواعد ٦ / ٢٩٧٧

فأما الإمام الكسائي فذهب إلى أن الفعل (رضي) حمل على نقيضه (سخط) ، فكما يقال : سخط عليه ، يقال : رضي عليه ، وهذا الرأي نقله عنه ابن جني ، وذكر أن أبا علي يستحسنه ، قال : (ومما جاء من الحروف في موضع غيره على نحو مما ذكرنا قوله:

إذا رضيت علي بنو قشير لعمر الله أعجبني رضاها

أراد : عني . ووجهه : أنها إذا رضيت عنه أحبته وأقبلت عليه . فلذلك استعمل على بمعنى عن ، وكان أبو علي يستحسن قول الكسائي في هذا ؛ لأنه قال : لما كان (رضيت) ضد (سخطت) عدي (رضيت) بـ(على) حملاً للشيء على نقيضه ؛ كما يحمل على نظيره .وقد سلك سيبويه هذه الطريق في المصادر كثيراً ، فقال : قالوا كذا كما قالوا كذا ، وأحدهما ضد الآخر) [1] .

والحمل على النقيض وجه نحوي معتبر ، كما ذكر ابن جني بأن سيبويه كان يسلكه في المصادر كثيرا . وقال ابن الأنباري : (لأنهم قد يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره، ألا ترى أنهم قالوا : امرأة عدوة ، كما قالوا : صديقة ، وقالوا : ملحفة جديدة، كما قالوا : عتيقة، وقالوا : جوعان ، كما قالوا : شبعان ، وقالوا: علم، كما قالوا: جهل، ولهذا قال الكسائي في قول الشاعر :

إذا رضيت علي بنو قشير لعمر الله أعجبني رضاها

أنه لما كان (رضيت) ضد (سخطت) و(سخطت) تعدى بـ (على) فكذلك (رضيت) حملا له على ضده) [2] .

وقال الميداني : (وذلك من عادتهم : أن يحملوا الشيء على نقيضه كقوله :

---

(١) الخصائص ٢ / ٣١١

(٢) الإنصاف ٤٩٩ ٥٠٠

إذا رضيت على بنو قشير　　لعمر الله أعجبني رضاها

فوصَل رضيتْ بعلى، لأنهم قالوا في ضدِّه: سخط عليَّ، ومثل هذا موجود في كلامهم)[1] .

وقال الرضي موافقا للكسائي : (والتكريه يتعدى بـ (إلى) ، قال تعالى : (وكره إليكم الكفر...) [2] ، حملا على التحبب المضمن معنى الإمالة ، قال تعالى : (وحبب إليكم الأيمان) [3] ، كما قيل : بعت منه ، حملا على : اشتريت منه ، ورضيت عليه ، حملا على سخطت ، قال :

إذا رضيت علي بنو قشير　　لعمر الله أعجبني رضاها) [4] . وقال : (وأما قوله ... فلحمل (رضيت) في التعدي على ضده ، أي (سخطت) ، كما حمل : بعت منه ، على : اشتريت ، وقربت منه على : انفصلت منه) [5] .

ووجَّه البصريون البيت على أن الفعل رضي ضمن معنى (عطف) ، أو أن وجهه كما قال ابن جني : أنها إذا رضيت عنه أحبته وأقبلت عليه .

وأما القول الثاني في المسألة : فهو جواز مجيئها دالة على معنى المجاوزة ، وهذا رأي الكوفيين [6] ، والأخفش [1] ، والمبرد [2] ، ووافقهم ابن قتيبة [3] ، وابن مالك [4] .

واستدلوا ببيت القحيف السابق ، وبقول دوسر بن غسان :

---

(١) مجمع الأمثال ١ / ٨٣

(٢) سورة الحجرات ٧

(٣) سورة الحجرات ٧

(٤) شرح الكافية ٤ / ٢٧٢

(٥) شرح الكافية ٤ / ٣٢٢٣٢١

(٦) ارتشاف الضرب ١٧٣٤ ، المساعد ٢ / ٢٦٩

إذا ما امرؤ ولى علي بوده   وأدبر لم يصدر بإدباره ودي (٥)

معناه : ولى عني بوجهه .

وقول الأعشى :

وإن بشر يوما أحال بوجهه   عليك فحل عنه وإن كان دانيا (٦)

معناه : أحال عنك بوجهه، بدليل قوله بعد ذلك: فحل عنه ، وتفيد (على) معنى المجاوزة إذا استعملت بعد (بَعُد) ، و(خفي) ، و(استحال) ، و(حرم) ، و(غضب)، وأشباهها (٧) .

وقول الشاعر :

في ليلة لا نرى بها أحدا   يحكي علينا إلا كواكبها

معناه : يحكي عنا .

وقول الشاعر :

أرمِي عليها وهي فرعٌ أجمعُ   وهي ثلاثُ أذرعٍ وإصبعُ (٨)

---

(١) معاني القرآن للأخفش ١ / ١٤٠

(٢) المقتضب ٢ / ٣٢٠

(٣) أدب الكاتب ٣٩٥

(٤) شرح التسهيل ٣ / ١٦٣

(٥) لسان العرب ١٥ / ٤١٤ ، أدب الكاتب ٣٩٥ ، الخصائص ٢ / ٣١١ ، شرح التسهيل ٣ / ١٦٤ ، خزانة الأدب ١٠ / ١٣٣ ، تمهيد القواعد ٦ / ٢٩٧٥ ، رصف المباني ٣٧٣

(٦) انظر : شرح التسهيل ٣ / ١٦٣ ، شرح أبيات مغني اللبيب ٣ / ٣٠٠

(٧) شرح التسهيل ٣ / ١٦٣

(٨) غير منسوب . انظر : ، كتاب سيبويه ٤ / ٢٢٦ ، الخصائص ٢ / ٣٠٧ ، الأزهية ٢٧٦ ، شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٦٨ ، لسان العرب ٨ / ٩٣ ، ٢٤٧ ، ١٤ / ٣٥٥ ، ١٥ / ٨٨ ، خزانة الأدب ١ /

أي : عنها [١] .

ومن الأدلة أنها لمشاركتها (عن) في المجاوزة تعاقبها في بعض المواضع نحو : رضي عنه وعليه ، وأبطأ عنه وعليه وأحال عنه وعليه ، وولى بوده عنه وعليه [٢] .

ومن رأى قصر (على) على معنى الاستعلاء ، فقد ذهب إلى تأويل الشواهد السابقة وأشباهها حتى تبقى على معناها من الفوقية [٣] ، ومن هذه التأويلات ما قدمناه في بيت القحيف من أن (رضي) ضمن معنى (عطف) أو حمل على نقيضه(سخط) ، أو ضمن معنى (وافق) فعدي بـ(على) [٤]، أو لأن الرضى عن الشخص إقبال عليه ، فكأنه قال : إذا أقبلت علي [٥].

قال أبو حيان في (شرح التسهيل) : وقوله للمجاوزة : هذا مذهب كوفي وتبعهم القتبي والمصنف ، واستدلوا بقوله : إذا رضيت علي ... إلى آخر البيت .مع أبيات أخر ، وتأول البصريون ذلك بتضمين (رضيت) معنى (عطفت) ، لأنه إذا رضي عنه فقد عطف عليه ، أو أجري (رضي) مجرى ضده وهو (سخط) فعدي تعديته) [٦].

وأجابوا عن بيت دوسر : بأن التعدي يلزم منه الإعراض ، ومن أعرض عن

---

٢١٤ ، شرح التسهيل ٣ / ١٦٠ ، أوضح المسالك ٤ / ٢٨٦ ، شرح التصريح ٢ / ٤٨٨ ، ٥١٠ ، تمهيد القواعد ٦ / ٢٩٨٠ ، تاج العروس ٢١ / ٤٨١

(١) الأزهية ٢٧٦ ، تمهيد القواعد ٦ / ٢٩٨٠

(٢). شرح التسهيل ٣ / ١٦٣

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥١٠

(٤) رصف المباني ٣٧٣

(٥) ضرائر الشعر ٢٣٦ ، شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥١٠

(٦) نقلها عنه البغدادي . انظر : شرح أبيات مغني اللبيب ٣ / ٢٣١ ٢٣٢

شخص فقد منعه وده ، والمنع قهر ، والقهر علو [1] .

وقيل : إن يحكي في بيت عدي ضمن معنى ينم . كما ذكر ابن هشام .

وأما قول الشاعر : أرمِي عليها وهي فرعٌ أجمعُ

فقالوا : (لا حجة فيه ، لأنَّ السهم في وقت الرمي يعلو القوس فيتصور دخول (على) لذلك ، وقد يتصور دخول (عن)لأنَّ السهم يجاوز القوس ويزول عنها)[2]ويظهر لي أن الخلاف في هذه المسألة مبني على خلاف المدرستين في أشباهها ، فأهل الكوفة يحملونها على ما يعطيه الظاهر من وضع الحرف موضع غيره ، وأهل البصرة يبقون الحرف على معناه الذي عهد فيه إما بتأويل يقبله اللفظ ، أو بأن يجعلوا العامل مضمنا معنى ما يعمل في ذلك الحرف إن أمكن ، ويرون أن التصرف في الأفعال بالتضمين أولى من التصرف في الحروف بجعل بعضها موضع بعض ، لأن الحروف بابها أن لا يتصرف فيها . وأيضا فإن الفعل إذا عدي تعدى غيره بالتضمين الذي كان لذلك سبب ، وهو كون الفعلين يؤولان إلى معنى واحد .[3]

والراجح عندي في هذه المسألة القول بتضمين الفعل (رضي) معنى الفعل (عطف)، وذلك لأن التصرف في الأفعال بالتضمين أقوى وأكثر من الحمل على النقيض .

(١) تمهيد القواعد ٦ / ٢٩٨٠

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥١٠

(٣) ضرائر الشعر ٢٣٦

كلا بمعنى حقًا

قال ابن هشام : (كلا...وهي عند سيبويه ، والخليل ، والمبرد ، والزجاج ، وأكثر البصريين حرف معناه الردع والزجر ، لا معنى لها عندهم إلا ذلك ، حتى إنهم يجيزون أبدا الوقف عليها والابتداء بها بعدها ... ورأى الكسائي وأبو حاتم ومن وافقهما أن معنى الردع والزجر ليس مستمرا فيها ، فزادوا فيها معنى ثانيا يصح عليه أن يوقف دونها ويبتدأ بها ، ثم اختلفوا في تعيين ذلك المعنى على ثلاثة أقوال ، أحدها للكسائي ومتابعيه ، قالوا : تكون بمعنى (حقا)، والثاني: لأبي حاتم ومتابعيه ، قالوا: تكون بمعنى ألا الاستفتاحية، والثالث للنضر بن شميل، والفراء، ومن وافقهما، قالوا: تكون حرف جواب بمنزلة (إي) و(نعم) ، وحملوا عليه : ﴿كَلَّا وَٱلْقَمَرِ﴾(١) ، فقالوا: معناه: إي والقمر ، وقول أبي حاتم عندي أولى من قولهما ، لأنه أكثر اطرادا فإن قول النضر لا يتأتى في آيتي المؤمنين والشعراء على ما سيأتي ، وقول الكسائي لا يتأتى في نحو : ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ﴾(٢) ، ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْفُجَّارِ لَفِى سِجِّينٍ﴾(٣) ، ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾(٤) ، لأن (أن) تكسر بعد ألا الاستفتاحية ، ولا تكسر بعد (حقا) ، ولا بعد ما كان بمعناها ، ولأن تفسير حرف بحرف أولى من تفسير حرف باسم ، وأما قول مكي : إن (كلا) على رأي الكسائي اسم إذا كانت بمعنى حقا فبعيد ، لأن اشتراك اللفظ بين الاسمية والحرفية قليل ، ومخالف للأصل ، ومحوج لتكلف دعوى علة لبنائها،

---

(١)المدَّثر:٣٢.

(٢)المطفِّفين:١٨.

(٣)المطفِّفين:٧.

(٤)المطفِّفين:١٥.

وإلا فلم لا تنون) [1] .

نقل ابن هشام في النص السابق أقوال العلماء في معنى (كلا) ، وهي كما يلي :

مذهب الخليل [2] ، وسيبويه [3] ، والمبرد [4] ، وأكثر البصريين أنها حرف معناه الردع والزجر ، لا معنى لها عندهم إلا ذلك .

وخالفهم بعض النحاة فزادوا فيها معنى ثانيا يصح عليه أن يوقف دونها ويبتدأ بها، ومنهم الإمام الكسائي فقد ذهب إلى أنها قد تأتي بمعنى حقا [5] ، واعترض عليه ابن هشام بأمرين :

الأول : مجيء همزة إن مكسورة بعد كلا، كقوله تعالى: (كلا إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون)، ولا تكسر همزة إن بعد حقا ، ولا ما كان بمعناها .

والثاني : أنه تفسير حرف باسم، وهذا بعيد. ولو أجيب على هذا الاعتراض بقول مكي: إن (كلا) على رأي الكسائي اسم إذا كانت بمعنى حقا [6] . رد عليه ابن هشام بأن هذا بعيد ، لأن اشتراك اللفظ بين الاسمية والحرفية قليل ، ومخالف للأصل ، ومحوج لتكلف دعوى علة لبنائها ، وإلا فلم لا تنون .

---

(1) مغني اللبيب ٣ / ٦٠ وما بعدها .

(2) ارتشاف الضرب ٥ / ٢٣٧٠ ، البحر المحيط ٦ / ١٨٦ ، الدر المصون ٧ / ٦٣٧

(3) الكتاب ٤ / ٢٣٥

(4) البحر المحيط ٦ / ١٨٦ ، الدر المصون ٧ / ٦٣٧

(5) نسب هذا المذهب إليه مكي في الوقف على كلا وبلى في القرآن ٥٢ ، أبو حيان في البحر المحيط ٦ / ١٨٦ ، والسمين الحلبي في الدر المصون ٧ / ٦٣٧ ، والزركشي في البرهان ٤ / ٣١٥

(6) الوقف على كلا وبلى في القرآن ٥٢

وتابع الإمام الكسائي في رأيه تلميذه نصير بن يوسف ، ومحمد بن أحمد بن واصل(١) ، وأبو بكر بن الأنباري (٢) . واختاره الرضي (٣) ، والإربلي (٤) . وقد أجابوا عن الاعتراضات التي ذكرها ابن هشام واحتجوا لمذهبهم ، قال صاحب كتاب معاني الحروف : (وهي تأتي على ضربين : أحدهما : أن تكون ردعا ونفيا ، كقوله تعالى : ﴿لِّيَكُونُواْ لَهُمۡ عِزّٗا ﴿٨١﴾ كَلَّاۚ﴾(٥) ، أي : لا ، على طريق الزجر والردع .

والثاني: أن تكون بمعنى قولك : حقا ، ومنه قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ﴾(٦) إلا إنك تكسر بعدها إن ، بخلاف قولك (حقا) ، لأن (كلا) حرف وحقا مصدر)(٧) .

ورد الدماميني على ابن هشام في دعوى أن (أن) لا تكسر بعد حقا بقوله : (إنما يمتنع كسرها بعد حقا إذا كانت حقا واقعة في ابتداء الكلام ، فيكون ما بعدها فاعلا بفعل ناصب لها أو مبتدأ مخبر عنه بها ، وأما إذا جعلت حقا متعلقة بالكلام السابق عليها لا ما بعدها فلا مانع من كسر إن حينئذ ... بل هو الواجب على هذا التقدير لأنها واقعة في محل الجملة ، كما إذا قلت : زيد أكرمته حقا إنه فاضل) (٨) .

وقد يجاب عن اعتراض أنه تفسير لحرف باسم ، بقول مكي : إن (كلا) على رأي

---

(١) البحر المحيط ٦ / ١٨٦ ، الدر المصون ٧ / ٦٣٧ ، الجنى الداني ٥٧٧

(٢) إيضاح الوقف والابتداء ٤٣١

(٣) شرح الكافية ٤ / ٤٧٨

(٤) جواهر الأدب ٤١٢

(٥)مريم:٨١-٨٢.

(٦)العلق:٦.

(٧) معاني الحروف المنسوب للرماني ١٢٢

(٨) حاشية الشمني ٢ / ١٩ ، حاشية الأمير ١ / ١٦١

الكسائي اسم إذا كانت بمعنى حقا [1] ، فيكون تفسيرا لاسم باسم . وهذا ما رد عليه ابن هشام بأنه بعيد ، لأن اشتراك اللفظ بين الاسمية والحرفية قليل ، ومخالف للأصل ، ومحوج لتكلف دعوى علة لبنائها ، وإلا فلم لا نونت . وأجيب عنه بأنه : جاز أن يقال : إنها اسم ، بنيت لكون لفظها كلفظ الحرفية ، ومناسبة معناها لمعناها ، لأنك تردع المخاطب عما يقوله تحقيقا لضده ، لكن النحاة حكموا بحرفيتها إذا كانت بمعنى (حقا) أيضا ، لما فهموا من أن المقصود تحقيق الجملة ، كالمقصود بإن ، فلم يخرجها ذلك عن الحرفية [2] .

ومن النحاة من جعلها للردع والزجر في موضع ، وكذلك تكون حرف استفتاح بمنزلة (ألا) في موضع آخر ، وهذا رأي أبي حاتم السجستاني ، ووافقه في ذلك الزجاج [3] ، والسكاكي بقوله : ((وكلا) للردع والتنبيه) [4] ، واختار ذلك ابن يعيش في أحد رأييه [5] ، وابن هشام .

ومنهم من أضاف إلى معنى الردع والزجر أن تكون كلا حرف جواب بمنزلة : (إي) ، و(نعم) ، وهذا رأي النضر بن شميل [6] ، والفراء [7] .

---

(١) الوقف على كلا وبلى في القرآن ٥٢

(٢) شرح الرضي على الكافية ٤ / ٤٧٩

(٣) المفصل ٤٤٧ ، ارتشاف الضرب ٥ / ٢٣٧٠ ، الجنى ٥٧٧ ، جواهر الأدب ٤١٢

(٤) مفتاح العلوم ١٩٥

(٥) شرح المفصل ٩ / ١٦

(٦) ارتشاف الضرب ٥ / ٢٣٧٠ ، الجنى ٥٧٧ ، الدر المصون ٧ / ٦٣٧

(٧) شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٦ ، جواهر الأدب ٤١٣

وجعلها ابن فارس حرف رد بمعنى (لا) ، أي : أنها تكون زجرا ، وردا ، ونفيا لما قبلها [(١)] ، ووافقه في ذلك ابن يعيش في أحد رأييه ، إذ قال : (والحق فيها أنها تكون ردا لكلام قبلها بمعنى (لا) وتكون تنبيها كألا وحقا وعليه الأكثر) [(٢)] ، وهو مذهب عبدالله بن محمد الباهلي [(٣)] وهو عكس مذهب النضر بن شميل ، والفراء ، فهي عندهما حرف رد وجواب بمعنى (إي) أو (نعم) .

واستدلوا على مذهبهم بقوله تعالى : (كلا والقمر) ، فهي في هذه الآية صلة لما بعدها ، كقولك : كلا ورب الكعبة ، بمنزلة : إي ورب الكعبة ، فهي هنا صلة اليمين ، وهي راجعة إلى معنى الردع والنفي [(٤)] .

وأضاف المرادي لـ (كلا) معنى آخر ذكره بعض النحاة ، وهو مجيئها بمعنى (سوف)[(٥)] .

وابن هشام يؤيد أبا حاتم السجستاني ، ومن تبعه في أن (كلا) حرف ردع وزجر في موضع ، وتكون حرف استفتاح للتنبيه بمنزلة (ألا) في موضع آخر ، وعلل اختياره لهذا الرأي بأنه أكثر اطرادا من غيره ، إذ ذكر بعض المواضع من كتاب الله العزيز التي لا تتأتى فيها المعاني التي ذكرها النضر بن شميل ، والكسائي ، ثم ذكر ابن هشام أن الموضع الذي تكون فيه (كلا) بمعنى الردع مضافا إليه معنى من المعاني التي ذكرها النحاة سابقا يجوز فيه الوقف على (كلا) والابتداء بها على اختلاف التقديرين ، والأرجح عنده حملها

---

(١) الصاحبي ٢٥٠

(٢) شرح المفصل ٩ / ١٦

(٣) البحر المحيط ٦ / ١٨٦ ، الدر المصون ٧ / ٦٣٧

(٤) الصاحبي ٢٥٠

(٥) الجنى الداني ٥٧٧

على معنى الردع ، لأنه الغالب فيها ، وبعض المواضع يجب أن تكون فيها (كلا) بمعنى الردع والاستفتاح ، كقوله تعالى : ﴿قَالَ رَبِّ ٱرۡجِعُونِ ۝٩٩ لَعَلِّيٓ أَعۡمَلُ صَٰلِحٗا فِيمَا تَرَكۡتُۚ كَلَّآۚ إِنَّهَا كَلِمَةٌ﴾(١) ، لأنها لو كانت بمعنى (حقا) لما كسرت همزة إن ، ولو كانت بمعنى (نعم) لكانت للوعد بالرجوع ، لأنها بعد الطلب فهذان المعنيان لا يتحققان في نحو في هذه الآية .

وبعد فالذي أختاره أن كلا تكون حرف ردع وزجر، وقد تؤول بحقاً ، وتساوي إي معنى واستعمالاً (٢) .

---

(١)المؤمنون:٩٩-١٠٠.

(٢) التسهيل ٦٦

(لام الابتداء) دخولها على الماضي المتصرف دون (قد)

اتفق النجاة على جواز دخول لام الابتداء في باب (إن) على ثلاثة :الاسم: نحو: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾[1] ، والمضارع: لشبهه به، نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحۡكُمُ بَيۡنَهُمۡ﴾[2]، والظرف نحو : ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾[3] ، واختلفوا في دخولها على الماضي المتصرف المجرد من (قد) ، فأما الأمام الكسائي فأجاز دخول اللام عليه على إضمار (قد) ، وإذا تقدم فعل القلب فالصواب عنده كسر همزة (إن) نحو : علمت إن زيدا لقام ، لان لام الابتداء تعلق أفعال القلوب عن العمل في اللفظ تكون الجملة عنده : علمت إن زيدا لقام ، على تقدير : لقد قام ، وتكون إن واسمها وخبرها في محل نصب سدت مسد مفعولي علم . وهذا ما نقله عنه ابن هشام قال : (وتدخل باتفاق في موضعين ، أحدهما : المبتدأ نحو ﴿لَأَنتُمۡ أَشَدُّ رَهۡبَةً﴾[4] ، والثاني : بعد إن ، وتدخل في هذا الباب على ثلاثة باتفاق: الاسم ، نحو : (إن ربي لسميع الدعاء)، والمضارع لشبهه به ، نحو : (إن ربك يَحكمُ بينهمْ) ، والظرف نحو(إنكَ لعلى خلقٍ عظيم) ، وعلى ثلاثة باختلاف ، أحدها : الماضي الجامد نحو(إن زيداً لعَسى أنْ يقومَ ، أو لنعمَ الرجل ، قاله أبو الحسن ، ووجهه : أن الجامد يشبه الاسم ، وخالفه الجمهور ، الثاني : الماضي المقرون بقد ، قاله الجمهور ، ووجهه : أن (قد) تقرب الماضي من الحال ، فيشبه المضارع المشبه للاسم ، وخالف في ذلك خطّاب ، ومحمد بن مسعود الغزني، وقالا : إذا

(١)إبراهيم:٣٩.

(٢)النحل:١٢٤.

(٣)القلم:٤.

(٤)الحشر:١٣.

إن زيداً لقد قام ، فهو جواب لقسم مقدر ، والثالث : الماضي المتصرف المجرد من قد ، أجازه الكسائي وهشام على إضمار قد ، ومنعه الجمهور ، وقالوا : إنما هذه لام القسم ، ومتى تقدم فعل القلب فتحت همزة أن كـ (علمت أن زيداً لقام) ، والصواب عندهما الكسر) [1] .

وقال في موضع آخر : (إن زيدا لقام ، أو ليقومن ، اللام جواب قسم مقدر ، لا لام الابتداء)[2] .

ويتبين من كلام ابن هشام مخالفته لرأي الكسائي فلا يجيز دخول لام الابتداء على الماضي المتصرف المجرد من (قد) وفاقا للجمهور .

وهذا الذي نقله ابن هشام عن الكسائي هو المشهور عنه نقله عنه ابن السيد [3] وأبو حيان [4] ، وابن عقيل [5] ، والأشموني [6] ، والأزهري[7] .

ووافق الكسائي في هذا القول الأخفش [8] من البصريين ، وهشام الضرير [9] من الكوفيين .

---

(١) مغني اللبيب ٣ / ٢٤١

(٢) مغني اللبيب ٣ / ٢٥٧

(٣) الحلل في إصلاح الخلل ١٨٤

(٤) ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٦٤، التذليل والتكميل ٥/ ١١٢

(٥) المساعد ١/ ٣٢١ ، شرح ابن عقيل

(٦) حاشية الصبان١/ ٤٤٠

(٧) شرح التصريح ١/ ٣١٣

(٨) رأي الأخفش في أوضح المسالك ١ / ٣٤٦ ، وشرح التصريح ١ / ٣١٣

(٩) ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٦٤، التذليل والتكميل ٥/ ١١٢ ، المساعد ١/ ٣٢١ ، شرح ابن عقيل ، الحلل في إصلاح الخلل ١٨٤ ، شرح التصريح ١/ ٣١٣

ومنع سيبويه دخول لام الابتداء على الفعل الماضي غير مصحوب بقد مطلقا ، سواء كان متصرفا أو جامدا ، قال : (تقول إن عبد الله لَيَفعل ، فيوافق قولَك : لفاعل ، حتى كأنك قلت إن زيداً لفاعلٌ ، فيما تُريد من المعنى ، وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسمَ ، ولا تلحق فَعَل اللامُ) (١) .

وتابعه جمهور المتقدمين وحجتهم أن الأصل دخول لام الابتداء على الأسماء ، ودخولها على الفعل المضارع إنما كان لمشابهته الأسماء ، ألا ترى أنك تقول : إن زيدا ليقوم ، كما تقول : إن زيدا لقائم ، فأما فعل الأمر والفعل الماضي فلما بعدا عن شبه الاسم لم تدخل هذه اللام عليهما ، ألا ترى أنك لو قلت إن لأكرِمْ زيدا يا عمرو ، أو إن زيدا لقام ، لكان خلفا من القول (٢) .

وذهب الأخفش والفراء إلى إجازة دخول لام الابتداء إذا كان الفعل الماضي جامدا نحو : إن زيدا لنعم الرجل، وحجة الأخفش أن (نعم) لا يتصرف، فأشبه الأسماء، وحجة الفراء أن نعم في مذهبه اسم، قال الفراء : إن عبدالله لعسى أن يقوم، لأن (عسى) بمنزلة : يعسي ، ألا ترى أنها تطلب المستقبل ، فلذلك لم ينطق العرب منها بـ (يفعل) ، إذ كان (فعل) منها و (يفعل) بمعنى واحد . والمنقول عن الكوفيين جواز دخول هذه اللام على الفعل الجامد (٣) ، وهو قول كثير من المتأخرين (٤) .

---

(١) الكتاب ١ / ١٤

(٢) أسرار العربية ٢٦ ، الإنصاف ٤٢٦ ، ٤٣٥

(٣) الحلل في إصلاح الخلل ١٨٤ – ١٨٥ ، التذييل والتكميل ٥ / ١١٣ ، إعراب القرآن ٢ / ٣٢٥

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٢٩ ، ٤٣٢ ، شرح التسهيل ٢ / ٢٨ – ٢٩ ، همع الهوامع ١ / ٤٤٥ ، التذييل والتكميل ٥ / ١١٣ ، رصف المباني ٢٣٤

وأما إذا كان الفعل الماضي متصرفا فذهب جمهور النحاة إلى أن لام الابتداء لا تدخل عليه إلا إذا كان مقترنا بـ (قد) ، لأن (قد) تفيد تقريب الماضي من الحال ، ولأن الأصل دخولها على الأسماء ، نحو : إن زيدا لقائم ، وإنما دخلت على المضارع لشبه بالاسم ، نحو : (إن ربك ليحكم بينهم) ، فإذا قرب الماضي من الحال أشبه المضارع الذي هو شبيه بالاسم فجاز دخولها عليه [1] .

والذي يظهر أن الكسائي ومن وافقه لا يخالف الجمهور ، لحكمهم بإضمار (قد) قبل الماضي الواقع خبرا لإن ، والمقدر كالمذكور . ثم إن (قد) تضمر في مواطن كثيرة ، فهي قد تحذف وهي منوية، ومن ذلك قوله تعالى:﴿قَالُوٓاْ أَنُؤۡمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلۡأَرۡذَلُونَ﴾[2] ، أي: وقد اتبعك، وكذلك قوله:﴿أَوۡ جَآءُوكُمۡ حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ﴾[3]، وقوله: ﴿كَيۡفَ تَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمۡ أَمۡوَٰتٗا﴾[4]، المعنى - والله أعلم - وقد كنتم، ولولا إضمار (قد) لم يجز مثله في الكلام ، ألا ترى أنه قد قال في سورة يوسف : ﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٖ فَكَذَبَتۡ﴾[5] ، المعنى - والله أعلم فقد كَذَبت ، وقولك للرجل أصبحت كثُر مالُك ، لا يجوز إلاّ وأنت تريد قد كثُر مالك ؛ لأنهما جميعا قد كانا ، فالثاني حال للأوّل ، والحال لا تكون إلا بإضمار (قد) أو بإظهارها [6] ، وتضمر

---

(١) شرح التسهيل ٢ / ٢٨ – ٢٩ ، شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٢٩ ، مغني اللبيب ٢ / ٥٤٠ – ٥٤١

(٢) الشعراء:١١١.

(٣) النساء:٩٠

(٤) البقرة:٢٨.

(٥) يوسف:٢٧.

(٦) معاني القرآن للفراء ١ / ٢٣ – ٢٤

مع الماضي أيضا إذا وقع خبرا لكان وأخواتها ، كقوله تعالى : ﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ﴾(١) ، أي قد قُدَّ ، ومن ذلك قول النابغة :

أمست خلاء وأمسى أهلها احتملوا   أخنى عليها الذي أخنى على لبد (٢)

أي : قد احتملوا (٣) .

---

(١)يوسف:٢٧.

(٢) ديوانه ٣٣

(٣) معاني الحروف المنسوب للرماني ٩٩

(لام الطلب) حذفها وإبقاء عملها

من أدوات جزم المضارع : لام الطلب ، وتشمل الأمر والدعاء نحو قوله تعالى : ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾[1] ، و﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾[2] ، وأكثر النحاة يعبر عنها بلام الأمر، والأصل أن تظهر اللام ولا تحذف، وأجاز الكسائي حذفها بإطراد بعد الأمر بالقول، كقوله تعالى: ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾[3] ، أي: ليقيموا الصلاة . وهذا ما نقله عنه ابن هشام قال : (وقد تحذف اللام في الشعر ويبقى عملها كقوله:

فلا تستطِل منّي بقائي ومُدّتي ولكنْ يكنْ للخيرِ منكَ نصيبُ [4]

وقوله:

محمّدُ تفدِ نفسَكَ كلُّ نفسٍ إذا ما خِفتَ من شيءٍ تبالا [5]

أي ليكنْ ولتفد، والتّبال: الوبال، أبدلت الواو المفتوحة تاء مثل تقوى. ومنع المبرد حذف اللام وإبقاء عملها حتى في الشعر، وقال في البيت الثاني : إنه لا يعرف قائله ، مع

---

(١)الطلاق:٧.

(٢)الزُّخرُف:٧٧.

(٣)إبراهيم:٣١.

(٤) غير منسوب . انظر : سر صناعة الإعراب ١ / ٣٩٠ ، معاني القرآن للفراء ١ / ١٥٩ ، شرح شواهد المغني للبغدادي ٤ / ٣٣٣ ، المساعد ٣ / ١٢٣ ، شرح الكافية الشافية ١٥٧٠

(٥) منسوب لأبي طالب في شرح شذور الذهب ٢٧٥ ، وله وللأعشى في خزانة الأدب ٩ / ١١ ، وللأعشى أو لحسان في الدرر ٥ / ٦١ ، وبلا نسبة في الكتاب ٣ / ٨ ، المقتضب ٢ / ١٣٢ ، أسرار العربية ٣١٩ ، ٣٢١ ، الجنى ١١٣ ، اللامات ٩٦ ، مسائل خلافية في النحو ١٢١ ، الأصول في النحو ٢ / ١٧٥ ، إعراب القرآن ١ / ٣٤٤ ، ٤٣٨ ، وغيرها .

احتماله لأن يكون دعاء بلفظ الخبر نحو: يغفرُ الله لكَ ، ويرحمُكَ اللهُ . وحذفت الياء تخفيفاً، واجتزئ عنها بالكسرة كقوله :

طفِرَتْ بُطيِّنَ في يعلاتُ دوامي الأيدِ يخبطنَ السريحا (١)

قال : وأما قوله :

على مثلِ أصحابِ البعوضةِ فاخمشي لكِ الويلُ حرَّ الوجه أوْ يبكِ من بكى (٢)

فهو على قبحه جائز ، لأنه عطف على المعنى إذ اخمشي ولتخمشي بمعنى واحد .

وهذا الذي منعه المبرد في الشعر أجازه الكسائي في الكلام ، لكن بشرط تقدم قُلْ ، وجعل منه (قُلْ لعبادي الذين آمنوا يُقيموا الصلاة) أي : ليقيموها ، ووافقه ابن مالك في شرح الكافية ، وزاد عليه أن ذلك يقع في النثر قليلاً بعد القول الخبري كقوله :

قلتُ لبوّابٍ لديه دارُها تِيذنْ فإنّي حمؤُها وجارُها (٣)

أي: لتأذن ، فحذف اللام وكسر حرف المضارعة ، قال : وليس الحذف بضرورة لتمكنه من أن يقول: ايذن .

قيل: وهذا تخلص من ضرورة لضرورة وهي إثبات همزة الوصل في الوصل، وليس

(١) قائله : مضرس بن ربعي الأسدي ، وقيل : يزيد بن الطثرية ، انظر : كتاب سيبويه ٤ / ١٩٠ ، الخصائص ٣ / ١٣٣ ، سر صناعة الإعراب ٢ / ٥١٩ ، ٢ / ٧٧٢ ، شرح أبيات المغني للبغدادي ٤ / ٣٣٧ ، اللسان ٥ / ٣٢٠ ، ٧ / ٢٨١

(٢) قائله : متمم بن نويرة ، انظر : كتاب سيبويه ٣ / ٩ ، المقتضب ٢ / ١٣٢ ، الأصول ٢ / ١٥٧ ، ١٧٤ ، سر صناعة الإعراب ١ / ٣٩١ ، شرح المفصل ٧ / ٦٠ ، ٦٢ ، شرح أبيات المغني للبغدادي ٤ / ٣٣٩ ، معجم البلدان ١ / ٤٥٥

(٣) قائله منظور بن مرثد الأسدي ، انظر : إصلاح المنطق ٢ / ٣٤٠ ، شرح أبيات المغني للبغدادي ٤ / ٣٤٠ ، همع الهوامع ٢ / ٤٤٥ ، الدرر ٥ / ٦٢

كذلك ، لأنهما بيتان لا بيت مُصرَّع ، فالهمزة في أول البيت لا في حشوه ، بخلافها في نحو قوله :

لا نسبَ اليومَ ولا خُلّةً اتّسعَ الخرقُ على الرّاقعِ [(١)]

والجمهور على أن الجزم في الآية مثله في قولك ائتني أكرمْكَ . وقد اختلف في ذلك على ثلاثة أقوال : أحدها : للخليل وسيبويه ، أنه بنفس الطلب ، لما تضمنه من معنى إن الشرطية كما أن أسماء الشرط إنما جزمت لذلك ...) [(٢)].

وقال في موضع آخر : (حذف لام الطلب ، هو مطرد عند بعضهم ، في نحو: قُلْ لهُ يفعلْ ، وجعل منه (قُل لعِبادي الذينَ آمنوا يُقيموا الصّلاة) ، ﴿وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُوا۟﴾[(٣)] ، وقيل: هو جواب لشرط محذوف ، أو جواب للطلب ، والحقُّ أن حذفها مختص بالشعر كقوله :

محمّدُ تَفْدِ نفسَكَ كلُّ نفسٍ إذا ما خِفتَ من شيءٍ تبالا) [(٤)]

ويتبين من كلام ابن هشام أن مذهب الكسائي جواز حذف لام الطلب باطراد بعد الأمر بالقول ، وعلى ذلك حمل الفعل المجزوم في قوله تعالى : (قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة) ونحوها ، على الجزم بلام طلب محذوفة . وأما موقف ابن هشام في هذه المسألة فهو يخالف رأي الكسائي ، وأن الحق عنده أن حذف لام الطلب مختص بالشعر .

---

(١) قائله : أبو عامر بن حارثة السلمي جد العباس بن مرداس ، وقيل : لأنس بن العباس ، انظر : اللسان ٥ / ١١٥ ، المفصل ١ / ١٠٤ ، شرح شذور الذهب ١١٤ ، الأصول ١ / ٤٠٣ ، ٣ / ٤٤٦ ، إعراب القرآن ١ / ٢٩٥ ، ٤ / ٤٣٨ ، أوضح المسالك ٢ / ٢٠ ، وغيرها .

(٢) مغني اللبيب ٣ / ٢٢٧

(٣)الإسراء:٥٣.

(٤) مغني اللبيب ٦ / ٤٩٢

وهذا الذي نقله ابن هشام عن الكسائي هو الثابت عنه نقله الفارسي ، قال : (وقال الكسائي في قوله تعالى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يَغْفِرُوا۟﴾(١) هو ليَغْفِرُوا، فحذف اللام، وقياسُ قوله هذا عندي أن تكون اللامُ محذوفةً من هذا القبيل، نحو قوله عز وجل ﴿قُل لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلاةَ﴾)(٢) ، وقال : (قوله سبحانه : قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة ، فيها وجوه : فأحدها أن يكون يجزم على المعنى...ووجه آخر: وهو قول الكسائي : قال : أراد : ليقيموا الصلاة ، فحذف اللام ، وهذا لا يجوز إلا في الشعر)(٣) .

وأجاز سيبويه حذف اللام وإبقاء عملها في الشعر ضرورة قال : (واعلم أنّ هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر وتعمل مضمرة، كأنهم شبّهوها بأن إذا أعملوها مضمر، وقال الشاعر:

محمّد تفد نفسك كلّ نفس إذا ما خفت من شيء تبالا

وإنّما أراد لتفد ، وقال متمّم بن نويرة :

على مثل أصحاب البعوضة فاخمشي لك الويل حرّ الوجه أو يبك من بكى

أراد : ليبك ، وقال أحيحة بن الجلاح :

فمن نال الغنى فليصطنعه صنيعته ويجهد كلّ جهد)(٤)

---

(١)الجاثية:١٤.

(٢) الإغفال ١ / ٦٤

(٣) المسائل المنثورة ١٥

(٤) كتاب سيبويه ٣ / ٨ -٩

ووافق سيبويه جمهور البصريين إلا المبرد ، فإنه منع من حذف اللام وإبقاء عملها مطلقا ، سواء في النثر أو الشعر [1] .

وأجاب الجمهور عن رأي الكسائي بأن الأصل ظهور الجازم، وأن حذفه ضعيف، وذلك لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء ، بل إن إضمار الجازم أضعف من إضمار الخافض .

وانبنى كما تقدم – من نص ابن هشام – على خلاف العلماء في هذه المسألة خلافهم في تخريج قوله تعالى: (الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلاةَ) ، ونحوها ، على أقوال :

فأما الإمام الكسائي فذهب إلى أن معمول (قل) هو قوله : (يقيموا) وهو أمر مجزوم بلام الأمر محذوفة ، ووافقه الزمخشري وجماعة [2] وإليه نحا ابن مالك [3] ، وهو وجه جائز عند الزجاج [4] .

القول الثاني :أنَّ (يُقيموا) مجزوم على جواب (قُلْ) ، وإليه نحا الأخفش [5] ، والمازني [6] ، وقد رد الناس عليه هذا ، بأنه لا يلزم من قوله لهم: أقيموا ، أَنْ يَفْعلوا ، وكم مَنْ تخلَّف عن هذا الأمر . وقد أجيب عن هذا: بأنَّ المرادَ بالعباد المؤمنون ، ولذلك أضافهم إليه تشريفاً ، والمؤمنون متى أمرهم امْتَثَلُوا [7] وقال مكي: (وفيه بعد، لأنه ليس بجواب

(١) المقتضب ٢ / ١٣٢

(٢) الكشاف ٣ / ٣٨١ المحرر ٣ / ٣٣٨ ، البحر المحيط ٥ / ٤١٤ – ٤١٥ ، الدر المصون ٧ / ١٠٤

(٣) شرح الكافية الشافية ١٥٩٦

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٣ / ١٦٢

(٥) معاني القرآن ١ / ٤٢٥ ، أمالي ابن الشجري ٢ / ٤٧٧

(٦) إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٣٧٠

(٧) التبيان ٢ / ٧٩٦ ، الدر المصون ٧ / ١٠٥

له على الحقيقة ، لأن أمر الله لنبيه ليس فيه أمر لهم بإقامة الصلاة) (١) .

الثالث : مجزومٌ على جواب المقولِ المحذوفِ . تقديره : قل لعبادي أقيموا وأَنْفِقُوا ، يُقيموا وينفقوا ، وهو قول المبرد (٢) ، وقيل : هو فاسد لوجهين : أحدهما : أنّ جواب الشرط يخالف الشرط إما في الفعل ، أو في الفاعل ، أو فيهما . فأما إذا كان مثله فيما فهو خطأ كقولك : قم يقم ، والتقدير على هذا الوجه : إن يقيموا يقيموا . والوجه الثاني : أن الأمر المقدر للمواجهة ويقيموا على لفظ الغيبة وهو خطأ إذا كان الفاعل واحداً (٣) .

الرابع : أنه مبني ، لأنه وضع موضع الأمر ، استحسنه الزجاج (٤) ، ووافقه الفارسي (٥) ، ورد بأنه كان ينبغي أن يُثْبِتَ نونَه الدالَّةَ على إعرابه ، وأُجيبَ عن هذا بأنه بُني لوقوعِه موقعَ المبني ، كما بُني المنادى في نحو : (يا زيدُ) لوقوعِه موقعَ الضمير (٦). وقال ابن هشام عن هذا الرأي : وليس بشيء (٧) .

الخامس : قال ابن عطية : ويحتمل أن يكونَ (يُقيموا) جوابَ الأمرِ الذي يعطينا معناه قولُه (قُلْ) ، وذلك أن تجعل قوله (قل) في هذه الآيةِ بمعنى بَلِّغْ وأَدِّ الشريعةَ يُقيموا (٨).

السادس : وذهب الفراء إلى أن الأمر معه شرط مقدر، قال : (قال الله تبارك وتعالى :

---

(١) مشكل إعراب القرآن ٤٠٦

(٢) المقتضب ٢ / ٨٤

(٣) التبيان ٢ / ٧٧٠ ، البحر المحيط ٥ / ٤١٥

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٣ / ١٦٢

(٥) المسائل الحلبيات ١٠٧

(٦) الدر المصون ٧ / ١٠٦

(٧) مغني اللبيب ٣ / ٢٣٦

(٨) المحرر ٣ / ٣٣٩

لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلذين لاَ يَرْجُونَ أَيَّامَ الله) (يَغْفِرُوا) في موضع جزم ، والتأويل – والله أعلم – : قل للذين آمنوا اغفروا ، على أنه شرط للأمر فيه تأويل الحكاية . ومثله : (لعبادي يَقُولُوا التي هي أَحْسَن) فتجزمه بالشرط (قل) [1] .

السابع : ذهب الخليل وسيبويه إلى أنه مجزوم بنفس الطلب ، لما تضمنه من معنى (إن) الشرطية ، كما أن أسماء الشرط إنما جزمت لذلك [2] .

والذي يترجح لي بعد هذا أن الراجح في هذه المسألة قول الجمهور ، لأن حذف اللام إنما وقع في ضرورة الشعر ، قال أبو عثمان المازني : جلست في حلقة الفراء ، فسمعته يقول لأصحابه : لا يجوز حذف لام الأمر إلا في شعر ، وأنشد :

من كان لا يزعم أني شاعر فيدن مني تنهه المزاجر [3]

فقلت له: لم جاز في الشعر ولم يجز في الكلام؟ فقال: لأن الشعر يضطر فيه الشاعر فيحذف، فدل على أن هذا الحذف إنما يكون في الشعر لا في اختيار الكلام بالإجماع[4].

وحذف أدوات الجزم شاذ بمثابة حذف حرف الجر في الأسماء ، وإلا صح رفع الفعل وإن كان القصد الطلب به ، فإنه يصح أن يقال : يضرب زيد ، وإن كان الغرض طلب الضرب منه ، كما يصح في الماضي في مثل قولهم : غفر الله له ، وهو في المضارع أجدر من حيث اللفظ والمعنى جميعا ، ومنه قوله تعالى : ﴿ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴿١١﴾ ﴾[5] ويدل على

---

(١) معاني القرآن ١ / ١٥٩

(٢) كتاب سيبويه ٣ / ٩٩ – ١٠٠ ، مغني اللبيب ٣ / ٢٣٣

(٣) غير منسوب. انظر: معاني القرآن للفراء١/ ١٦٠، رصف المباني ٢٥٦ ، سر صناعة الإعراب ١ / ٣٩٢

(٤) الخصائص ٣ / ٣٠٣ ، الإنصاف ٤٣١

(٥)الصف: ١١.

أنه للطلب قوله بعد ذلك : (يغفر لكم) مجزوما ، فلولا أنه طلب لم يصح الجزم ، لأنه ليس ثم وجه سواه وما ذكر من غيره غير مستقيم [1].

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٢ / ٢٧٢ - ٢٧٣

اللام تكون جوابا للقسم

جواب القسم لا يكون إلا جملة، ولا يجاب بالمفرد لعدم الفائدة. إذ لو قيل: (والله زيد) ، أو (أقسم بالله السفر) لما فهم المقصود من الكلام ما لم نأت بخبر لهذا المبتدأ. وبناء على هذا جعل ابن هشام من الوهم قول الكسائي في نحو قوله تعالى: ﴿يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ﴾(1) : إن اللام وما بعدها جواب . قال ابن هشام في سياق بيانه لما اشترط فيه النحاة أن يكون جملة : (وجواب الشرط وجواب القسم ومن الوهم قول الكسائي وأبي حاتم في نحو : (يحلفون بالله لكم ليرضوكم) : إن اللام وما بعدها جواب ، وقد مر البحث في ذلك) (2) ، يشير إلى ما ذكره من قبل وهو قوله : (أجاز أبو الحسن أن يتلقى القسم بلام كي، وجعل منه (يحلفون بالله لكم ليرضوكم)، فقال: المعنى لَيرضُنّكم ، قال أبو علي: وهذا عندي أولى من أن يكون متعلقاً بـيحلِفون)، والمقسم عليه محذوفا ، وأنشد أبو الحسن :

إذا قُلْتُ قدني قالَ باللهِ حلفةً   لتُغنيَ عنّي ذا إنائِكَ أجمَعا (3)

والجماعة يأبون هذا ؛ لأن القسم يجاب بالجملة ، ويروون (لتُغننَّ) بفتح اللام ونون التوكيد ، وذلك على لغة فزارة في حذف آخر الفعل لأجل النون ، إن كان ياء تلي كسرة،

---

(1) التوبة: 62.

(2) مغني اللبيب 6 / 222 - 223

(3) قائله حريث بن عناب الطائي . انظر : معاني القرآن للأخفش 362 ، مجالس ثعلب 538 ، إيضاح الشعر 214 ، 235 ، 495 ، المسائل العسكرية 132 ، المفصل 122 ، شرح المفصل 3 / 8 ، تخليص الشواهد 107 ، همع الهوامع 2 / 397 ، شرح الشواهد للسيوطي 559 ، خزانة الأدب 11 / 434 ، 435 ، 439 ، 441 ، 443 ، ، الدرر 4 / 217 ، شرح أبيات مغني اللبيب 4 / 276 ، الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب 55 ، وغيرها .

كقوله :

وكبدٍ نقضيضاً تَّ بعد جِ تدِّه طلبتَ أصائدِ لهُ في ذلك المبلَدِ (١)

وقدروا الجواب محذوفا ، واللام متعلقة به ، أي : ليكونن كذا ليرضوكم ، ولتشربن ، لتغني عني) (٢).

فيتبين مما سبق أن مذهب الكسائي ، والأخفش (٣) ، وأبي حاتم (٤) ، وأبي علي (٥) جواز أن يجاب القسم بلام كي ، نحو قولك بالله ليقومَ زيدٌ ، فعلى هذا يكون الجواب من قبيل المفردات، لأنَّ لام كي إنّما تنصب بإضمار أنْ وأنْ وما بعدها بتأويل المصدر كأنّك قلت بالله القيامُ ، إلا أنَّ العربَ أجرت ذلك مجرى الجملة لجريان الجملة بالذكر بعد لام كي ، فوضعت لذلك (ليفعلَ) موضع (ليفعلَنَّ) (٦) ، وهم بذلك يخالفون الأصل المتفق عليه عند النحاة من اشتراط أن يجاب القسم بجملة .

وقد ذهبوا إلى هذا القول في تخريجهم لقوله تعالى : (يحلفون بالله لكم ليرضوكم) ، وقوله : ﴿وَلِتَصۡغَىٰٓ إِلَيۡهِ أَفۡـِٔدَةُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِ﴾(٧) جعلوا (لتصغى) جوباً لقسم محذوف ، كأنه قال: والله لتصغي إليه أفئدة الذين لا يؤمنون، أي لتصغَيَنَّ ،

---

(١) لم أقف له على نسبة . انظر : المقرب ٢ / ٧٧ ، معجم البلدان ٢ / ٨٤ ، همع الهوامع ٢ / ٥١٤ ، شرح أبيات مغني اللبيب ٤ / ٢٨٠ ، خزانة الأدب ١١/ ٤٣٥ ، وغيرها .

(٢) مغني اللبيب ٣ / ١٦٢ – ١٦٤

(٣) معاني القرآن للأخفش ٣٦١ – ٣٦٢

(٤) البحر المحيط ٦ / ٤٥٥

(٥) المسائل العسكرية ١٣٢ – ١٣٣

(٦) شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٢٠

(٧)الأنعام:١١٣.

والذي دعاهم إلى ذلك أنه ليس معه ما يعطف عليه قوله : (ولتصغى)، لأنه متصل بقوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ ﴾[1] ، وليس في ذلك فعل يمكن أن يكون (ولتصغى) معطوفاً عليه ، فحملوه لذلك على أنّه جواب لقسم محذوف [2].

وكذلك قوله تعالى : ﴿ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ ﴾[3] ، قال أبو حيان : (وقال أبو حاتم : هي لام القسم، والتقدير : والله ليثبتن، فحذفت النون، وكسرت اللام. انتهى . وهذا قول في غاية الضعف ، وكان ينحو إلى مذهب الأخفش أن جواب القسم يتلقى بلام كي وجعل منه : (ولتصغى إليه أفئدة) ، وهو قول مرجوح) [4]. وأيضا قوله تعالى : ﴿ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ ﴾[5] .

واستدلوا لصحة مذهبهم بقول الشاعر :

إذا قُلْتُ قدني قالَ باللهِ حلفةً   لتُغنيَ عنِّي ذا إنائكَ أجْمَعا

فوضع (لتغني) موضع لتغنينَّ عني ذا إنائكَ .

قال أبو علي: (الدليل على صحة ما يذهب إليه أبو الحسن ما أنشده هو وغيره لبعض القدماء :

إذا قُلْتُ قدني قالَ باللهِ حلفةً   لتُغنيَ عنِّي ذا إنائكَ أجْمَعا

(١)الأنعام:١١٢.

(٢) معاني القرآن للأخفش ٣٦٢ ، المسائل العسكرية ١٣١ ، شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٢١

(٣)الفرقان:٣٢.

(٤) البحر المحيط ٦ / ٤٥٥

(٥)الفتح:٢.

فلا يخلو قوله : (بالله) إذ هو قسم من أن يكون له جواب ، أو لا جواب له ، ولا يجوز أن يخلو من الجواب ، لأنه مبتدأ به ، وليس بمتوسط الكلام ، كقولك : زيد والله منطلق ، وإذا كان كذلك لم يخل من الجواب ، وليس في هذا الكلام ، ولا في البيت الذي بعده ما يصلح أن يكون جوابا غير قوله : (لتغني عني) فقد ثبت بهذا أنه جواب . فهذا يسقط اعتراض من اعتراض على هذا .

فإن قالوا : إن المقسم عليه إنما يكون جملة ، وليس هذا الذي ذهب إليه أنه مقسم عليه بجملة ، لأن اللام في تقدير الدخول على (أن) وأن والفعل في تقدير اسم مفرد . قيل : إن ذلك لا يمنع من وقوعه موقع الجملة التي يقسم عليها وإن كان مفردا وذلك لأن الفعل والفاعل الذين جريا في الصلة يسدان مسد الجملة ، فيصير المجموع بمنزلة الجملة ، وسادا مسدها كما كان في الجملة ، نحو قوله تعالى : ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا﴾(١) ، وكقولهم علمت أن زيدا منطلق .

وترى أن هذا الموضع من المواضع التي يقع فيها ما هو جملة في المعنى وقد سد ما ذكرنا مسدها) (٢) .

وأجاب الجمهور عما استشهد به الكسائي ومن وافقه ، بأن الجواب محذوف ، واللام وما دخلت عليه جار ومجرور متعلق به :

أما قوله تعالى : (يحلفون بالله لكم ليرضوكم) فالجواب محذوف ، تقديره : ليكونن كذا ليرضوكم .

---

(١) العنكبوت: ٢.

(٢) المسائل العسكرية ١٣٢ – ١٣٣

وأما قوله : (ولتصغى إليه أفئدة الذين لا يؤمنون بالأخرة) فلا حجة لهم فيها ، لأنه يمكن أن يكون لتصغي متعلّقاً بفعل مضمر يدل عليه ما قبله ، كأنّه قال: فعلنا ذلك لتصغي إليه أفئدةُ الذين لا يؤمنون بالآخرة [1] .

وكذلك قوله تعالى : (لنثبت) ، و (ليغفر) ، رد عليهم القرطبي بقوله : (وقال أبو حاتم السجستاني : هي لام القسم . وهذا خطأ ، لأن لام القسم لا تكسر ، ولا ينصب بها ، ولو جاز هذا لجاز : ليقوم زيد ، بتأويل : ليقومن زيد) [2] .

وأما قول الشاعر :

إذا قال قُدْني قال بالله حلفةً لتُغني عنّي ذا إنائك أجْمعا

فلا حجة فيه ، لاحتمال أن يكون الجواب محذوفاً ، فيكون التقدير : قال بالله حلفةً لتشربنّ لتغني عني ذا إنائك أجمعا ، ويكون (لتغني) متعلّقاً بالفعل المضمر الذي هو لتشربنّ . فكأنّه قال: لتشربنّ لتكفيني باقي إنائك [3] .

وبعد فالذي يظهر لي أن (لام) كي لا تقع جوابا للقسم ، وما ذهب إليه الكسائي قول مرجوح ، ولو جاز هذا بحال لجاز ليقوم زيد ، في معنى ليقومن ...ولا يحفظ من لسانهم : والله ليقوم ، ولا : بالله ليخرج زيد ، بكسر اللام ، وحذف النون ، وبقاء الفعل مفتوحا [4] .

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٢١

(٢) تفسير القرطبي ١٦ / ٢٦٢

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٢١

(٤) البحر المحيط ٨ / ٩٠

(لعل) إفادتها التعليل

قال ابن هشام في سياق بيانه لمعاني (لعل) : (الثاني : التعليل ، أثبته جماعة منهم الأخفش والكسائي وحملوا عليه : ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾[1] ، ومن لم يثبت ذلك يحمله على الرجاء ، ويصرفه للمخاطبين ، أي اذهبا على رجائكما)[2] .

نقل ابن هشام أراء العلماء في مجيء لعل للتعليل ، ولم يرجح بينها .

فأما الرأي الأول : فهو إثبات معنى التعليل لـ (لعل) ، وهو مذهب الكسائي[3] ، والفراء[4] ، والأخفش[5] ، ومقاتل[6] ، وابن كيسان[7] ، وقطرب[8] ، ومن ذلك قوله تعالى : (فقولا له قولا لينا لعله يتذكر أو يخشى) ، وقوله : ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾[9]، و﴿لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾[10] ، و﴿لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[11] ، فهي عندهم للتعليل بمعنى (لام) كي ، والمعنى في ذلك قوله : ليتذكر ، ولتشكروا ، ولتهتدوا ، ولتفلحوا .

---

(١)طه:٤٤.

(٢) مغني اللبيب ٣ / ٥٢٥ – ٥٢٦

(٣) الجنى الداني ٥٨٠ ، ارتشاف الضرب ١٢٤٠ ، المساعد ١ / ٣٠٦ ، همع الهوامع ١ / ٤٢٨ ، تعليق الفرائد ٤ / ١٥ – ١٦

(٤) البحر المحيط ٦ / ٢٣٠ ، زاد المسير ٣ / ١٦٠

(٥) معاني القرآن للأخفش ٢ / ٤٤٥

(٦) زاد المسير ١ / ٤٣

(٧) المرجع السابق .

(٨) أمالي ابن الشجري ١ / ٧٧ ، شرح الرضي ٤ / ٣٣٤

(٩)آل عمران:١٢٣.

(١٠)البقرة:٥٣.

(١١)الحج:٧٧.

وقد استدلوا على صحة قولهم بالسماع عن العرب ، حيث جاء من الشعر قول الشاعر:

وقلتم لنا كفوا الحروب لعلنا نكف ووثقتم لنا كل موثق

فلما كففنا الحرب كانت عهودكم كلمع سراب في الملا متألق [1]

فاستعمل الشاعر (لعل) بمعني لام كي ، والمعنى : كفوا الحروب لنكف ، ولو كانت (لعل) هنا شكا لم يوثقوا لهم كل موثق ، وهذا القول عن قطرب والطبري [2] .

وتابعهم في هذا الرأي ابن يعيش حيث قال : (إلا أنها إذا وردت في التنزيل كان اللفظ على ما يتعارفه الناس ، والمعنى على الإيجاب بمعنى (كي) ، لاستحالة الشك في أخبار القدير سبحانه ، فمن ذلك قوله تعالى : (اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون) [3] ، أي كي تتقوا ، هكذا جاء في التفسير) [4] .

وممن ذهب إلى هذا الرأي من المتأخرين ابن مالك [5] .

وأما الرأي الثاني: فهو قصر معناها على الترجي والإشفاق، قال سيبويه: (وإذا قلت لعل فأنت ترجوه أو تخافه في حال ذهاب) [6] ، قال المرادي: (ومذهب سيبويه والمحققين أنها في ذلك كله للترجي، وهو ترج العباد) [7].

---

(١) لم يعرف قائله .انظر : أمالي ابن الشجري ١ / ٧٧ ، زاد المسير ١ / ٤٢ ، تفسير الطبري ١ / ٣٨٧

(٢) المرجع السابق .

(٣) سورة البقرة ٢١

(٤) شرح المفصل ٨ / ٨٥ – ٨٦

(٥) شرح التسهيل ٢ / ٧

(٦) الكتاب ٢ / ١٤٨

(٧) الجنى الداني ٥٨٠

وإذا وردت في القرآن فالرجاء مصروف للمخاطبين ، قال سيبويه في (مثل ذلك قوله تعالى : (فقولا له قولا لينا لعله يتذكر أو يخشى) فالعلم قد أتى من وراء ما يكون ، ولكن اذهبا أنتما في رجائكما وطمعكما ومبلغكما من العلم ، وليس لهما أكثر من ذا ما لم يعلما) [١] .

وأشار إلى هذا الزمخشري بقوله : (والترجي لهما ، أي : اذهبا على رجائكما وطمعكما ، وباشرا الأمر مباشرة من يرجو ويطمع أن يثمر عمله ، ولا يخيب سعيه ، فهو يجتهد بطوقه ، ويحتشد بأقصى وسعه) [٢]

وقال أبو حيان : (وليست لعل هنا بمعنى كي ، لأنه قول مرغوب عنه ، ولكنها للترجي والأطماع ، وهو بالنسبة إلى المخاطبين ، لأن الترجي لا يقع من الله تعالى إذ هو عالم الغيب والشهادة) [٣] .

وبعد ، فالذي يظهر لي في هذه المسألة أن (الحق ما قاله سيبويه ، وهو أن الرجاء أو الإشفاق يتعلق بالمخاطبين ، وإنما ذلك لأن الأصل ألا تخرج الكلمة عن معناها بالكلية ، فلعل منه تعالى : حمل لنا على أن نرجو أو نشفق ، كما أن (أو) المفيدة للشك ، إذا وقعت في كلامه تعالى، كانت للتشكيك أو الأبهام ، لا للشك ، تعالى الله عنه) [٤] .

---

(١) الكتاب ١ / ٣٣١

(٢) الكشاف ٤ / ٨٤

(٣) البحر المحيط ١ / ٢٣٤

(٤) شرح الرضي على الكافية ٤ / ٣٣٣

(لن) أصلها

تختص لن بالفعل المضارع وإذا دخلت عليه تنصبه وتخلصه للاستقبال، وهي تنفي ما قرب ولا يمتد معنى النفي فيها .

وقد اختلف النحاة في أصلها ، بين التركيب والأصالة . على عدة مذاهب ، فالكسائي كما ينقل عنه ابن هشام في المغني يذهب إلى أنها مركبة من (لا و أن) ، قال ابن هشام : (لن حرف نصب ونفي واستقبال ، وليس أصله وأصل (لم) (لا) ، فأبدلت الألف نوناً في (لن)وميماً في (لم)خلافاً للفراء ، لأن المعروف إنما هو إبدال النون ألفاً ، لا العكس ، نحو : ﴿لَنَسْفَعًا﴾[1] و﴿وَلَيَكُونًا﴾[2] ولا أصل (لن) (لا أن)، فحذفت الهمزة تخفيفاً ، والألف للساكنين ، خلافاً للخليل والكسائي ، بدليل جواز تقديم معمول معمولها عليها ، نحو زيداً لن أضرب) [3] .

ويتبين من هذا النقل مخالفة ابن هشام لرأي الكسائي ، واختياره مذهب الجمهور بتقريره ، ورد الأقوال الأخرى المخالفة له .

وهذا الرأي الذي نقله ابن هشام هو الثابت عن الكسائي نقله عنه تلميذه هشام [4].

---

(١)العلق:١٥.

(٢)يوسف:٣٢.

(٣) مغني اللبيب ٣ / ٥١٢

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ١٦١ ، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٤٠

وتابع الكسائي على هذا القول هشام (١) ، وأبو عثمان المازني (٢) . وهو مذهب الخليل بن أحمد في إحدى الروايتين عنه (٣) ، فهي عندهم مركبة من أن الناصبة ولا النافية، فأصلها (لا أن) ثم خففت همزة أن بالتسهيل فصارت (لا ان) ، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين ، كما فعل في (لحدى الكبر) (٤) على قراءة من حذف الهمزة من القراء في الشاذ (٥) . ووافق الكسائي في هذا المذهب من المتأخرين السهيلي حيث قال : ((وأما لن فهي عند الخليل مركبة من لا وأن ، ولا يلزمه ما اعترض به سيبويه في تقديم المفعول عليها ، فإنه يجوز في المركبات ما لا يجوز في البسائط ، فإذا ثبت ذلك فمعناها نفي الإمكان بأن) .(٦)

وذهب الفراء (٧) إلى أن أصلها (لا) النافية ، أبدل من ألفها نون ، لأن الألف والنون في البدل أخوان فكما تبدل النون ألفا في الوقف في نحو (لنسفعا) فكذلك تبدل الألف نونا في نحو (زيدا) .

---

(١)معاني القرآن للزجاج ١/ ١٦١

(٢) المقتصد للجرجاني ٢ / ١٠٥٠

(٣) كتاب سيبويه ٣/ ٣ ، الأصول لابن السراج ٢/ ١٤٧ ، شرح الكافية ٤/ ٣٨ ، سر صناعة الإعراب ١/ ٣٠٥

(٤) سورة المدثر ٣٥ ، قراءة نصر بن عاصم وابن محيصن ووهب بن جرير عن ابن كثير . انظر الحجة للفارسي ٦ / ٣٣٩ ، والبحر المحيط ٨ / ٣٧٠

(٥) رصف المباني ٢٨٥

(٦) نتائج الفكر ١٠٠

(٧) شرح السيرافي ١/ ٨٣ ، شرح الكافية ٤/ ٣٨ ، ارتشاف الضرب ٤/ ١٦٤٣

وأما المذهب الثالث : فهو رأي سيبويه[1] والجمهور [2] ذهبوا إلى أنها حرف بسيط لم يحصل فيه تركيب ولا إبدال ، وهو عمل بالظاهر ، فإن الأصل البساطة ولا يعدل عنه إلا بدليل .

ولابد بعد هذا من عرض أدلة كل فريق وحجته ومقارنة الآراء بعضها ببعض .

أدلة الإمام الكسائي ومن وافقه :

١-ورود السماع بذلك ، فقد وردت على الأصل في ضرورة الشعر ، كما في قول الشاعر[3] :

فإنْ لم أُمْلَكْ فإنَّ العيشَ حُلْوٌ إليَّ كأنَّه عسلٌ مشوبُ

يُرَجَّى المرءُ ما لا أنْ يُلاقي ويعْرِضُ دونَ أدناه الخطوبُ [4]

أي: لن يلاقي فهو دليل على أن أصلها لا أن .

٢- أنه اجتمع في لن ما افترق في لا وأن فهي نافية كما أن لا نافية ، وناصبة للفعل المستقبل كما أن (أن) كذلك ، والمنفي بها فعل مستقبل كما أن المنصوب بأن كذلك فقضوا بأنها مركبة منهما إذ كان فيها شيء من حروفهما .[5]

٣- أنه كان ينبغي أن تكون لن جازمة كلم لأنه حرف نفي مختص بالفعل ، فوجب أن يكون عمله الجزم الذي هو نفي الحركة وانقطاع الصوت ليتطابق اللفظ والمعنى ، وقد

---

(١) كتاب سيبويه ٣/ ٥

(٢) ارتشاف الضرب ٤/ ١٦٤٣ ، المساعد ٣/ ٦٧

(٣) قيل جابر بن رألان الطائي ، شاعر جاهلي ،وقيل إنها لإياس بن الأرت ، انظر الخزانة ٨/ ٤٤٥

(٤) نوادر أبي زيد ٢٦٤ ، شرح الكافية ٤/ ٣٩ ، الخزانة ٨ / ٤٤٠ – ٤٤٥ بدائع الفوائد ١/ ١٦٥

(٥) شرح المفصل ٨ / ١١٢

فعل ذلك بعض العرب فجزم بها حين لحظ هذا الأسلوب (١) ، ولكن أكثرهم ينصب بها مراعاة لأن المركبة فيها مع لا إذ هي من جهة الفعل وأقرب إلى لفظه فهي أحق بالمراعاة من معنى النفي ، فرب نفي لا يجزم الأفعال وذلك إذا لم يختص بها دون الأسماء، والنفي في هذا الحرف إنما جاءه من قبل لا وهي غير عاملة لعدم اختصاصها فلذلك كان النصب بها أولى من الجزم .(٢)

٤ –أنه لا يلزم الكسائي ما احتج به الجمهور وألزموه بتقديم معمول الفعل الواقع بعد (أن) ، لأن مذهب الكسائي جواز تقديم معمول الفعل المنصوب بأن المصدرية عليها نحو : طعامك أريد أن آكل ، وطعامك عسى أن آكل ، وهو مذهب جمهور الكوفيين (٣)، مستشهدين بقول الشاعر :

وإني امرؤٌ من عصبةٍ تغلبيةٍ ... أبت للأعادي أن تذيخ رقابها (٤)

وقول الآخر :

ربيته حتى إذا تمعددا ... كان جزائي بالعصا أن أجلدا (٥)

في حين أن البصريين يمنعون ذلك ، ويجعلون ما ورد من ذلك نادرا لا يقاس عليه، أو يقدرون له عاملا يفسره المذكور ، والتقدير كان جزائي أن أجلد بالعصا أن أجلد ، فحذف المفسر لدلالة المفسر (٦). وعلى هذا فلا ينبغي أن يلزم الكسائي إلا بمذهبه .

---

(١) حكى الجزم بها اللحياني في نوادره عن بعض العرب ، انظر ارتشاف الضرب لأبي حيان ٤ / ١٦٤٣

(٢) نتائج الفكر للسهيلي ١٠٠ ،

(٣) شرح التسهيل ٤ / ١٢ ، ارتشاف الضرب ٤ / ١٦٤١ ، المساعد ٣ / ٦٢

(٤) منسوب في المقتضب إلى عمارة ٤ / ١٩٩ ، وانظر أيضا المنصف ١ / ١٣٠ ، الإنصاف ٤٧٦ ،

(٥) المحتسب٢/ ٣١٠، المنصف ١ / ١٢٩، شرح المفصل ٩ / ١٥١، خزانة الأدب ٨ / ٤٢٩

(٦) الانصاف ٤٧٦ ، المساعد ٣ / ٦٢ ، همع الهوامع ٢ / ٢٨٣

٥- ولا يلزمهم ما اعترض به الجمهور من أنه لو كان أصلها (لا أن) لما جاز أن يقال: أما زيدا فلن أضرب ، لأن ما بعد (أن) لا يجوز أن يعمل فيما قبلها ، لأنه يجاب عنه بأنه : إنما جاز ذلك لأن الحروف إذا ركبت تغير حكمها بعد التركيب عما كان عليه قبل التركيب [١] ، ومن ذلك (هل) فإنه لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وإذا ركبت مع (لا) ودخلها معنى التحضيض تغير ذلك الحكم عما كان عليه قبل التركيب ، فجاز أن يعمل ما بعدها يقال زيداً هلا ضربت ؟ فكذلك ها هنا . [٢]

قال السيرافي : (وللمحتج عن الخليل أن يقول: إن الحرفين إذا ركبا قد يتغير معناهما مفردين، ومن ذلك أنك تقول: لو جئتني أكرمتك، فإنما امتنعت من إكرامه، لامتناع مجيئه، و(لو) يمتنع بها الشيء لامتناع غيره، فإذا أدخلت على (لو) (ما)، أو (لا)، استحال معناها الأول، وصارت بها بعدها للتحضيض، نحو قول الله عز وجل: ﴿ لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِٱلْمَلَٰٓئِكَةِ ﴾[٣] وقوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾[٤]، والمعنى: هلا، ولولا قد يكون لها معنى آخر، وهو أن يمتنع الشيء بها لوقوع غيره، كقولك: لولا عبدالله لأتيتك، فإنما امتنع الإتيان لأجل المحذوف بعد عبدالله، والمعنى: لولا عبدالله قائم ، أو عندك ، أو نحو ذلك، فبذلك المعنى المضمر، ومن أجله امتنع إتيانه، فقد رأينا حروفا يتغير معناها، بتركيب غيرها معها، فيقول المحتج للخليل :إن معنى (لن) لا أن ،

---

(١) المقتصد للجرجاني نقلا عن أبي عثمان المازني ٢ / ١٠٥٠

(٢) الإنصاف ١٧١ - ١٧٢

(٣)الحِجر:٧.

(٤)المنافقون:١٠.

إلا أنا إذا ركبنا (أن) مع (لا) لم يكن الفعل صلة لها، كما يكون صلة لـ (أن)) [١]

٦- أنها ضارعت (لم) لتقارب اللفظ والمعنى ، فلذلك جاز تقديم معمول فعلها عليها ، فقالوا :زيدًا لن أضرب ، كما قالوا :زيدًا لم أضرب .[٢]

مناقشة رأي الفراء في المسألة :

خالف الجمهور الفراء ، لأن رأيه دعوى لا دليل عليها ، ولأن (لا لم توجد ناصبة في موضع ولا لم توجد إلا عامله ، فكيف تقاس لن على لا مع تناقض عملهما وعدم عمل لا [٣]، وردوه أيضا من حيث إبدال الخفيف من الثقيل ، لأن النون مقطع والألف صوت ، والصوت أخف من المقطع ، فإذا أبدلت النون من الألف خرج من خفة إلى ثقل ، وإذا أبدلت الألف من النون خرج من الثقل إلى الخفة ، فلا ينبغي أن يقاس أحد الموضعين على الأخر ، مع أن ذلك البدل خاص بالوقف ، ولن مستعملة في الوصل والوقف ، فلا مناسبة بينهما ولا علة جامعة ، فيبطل القياس فهذا وجيه [٤].

رأي الجمهور وأدلتهم :

كما ذكرنا سابقا فقد خالف الجمهور الكسائي ، وردوا قوله ، وذهبوا إلى أنها بسيطة ناصبة للفعل الذي بعدها بنفسها ، وهو إحدى الروايتين عن الخليل [٥] ، واستدلوا لقولهم بعدة أدلة أهمها :

---

(١) شرح السيرافي ١ / ٨١

(٢) شرح السيرافي ١ / ٨١ ، نتائج الفكر ١٠٠

(٣)الجنى الداني ٢٧٢ ، رصف المباني ٢٨٧

(٤) رصف المباني ٢٨٧

(٥) معاني القرآن للزجاج ١ / ١٦٠

١- أن البساطة أصل والتركيب فرع ، فلا يدعى إلا بدليل قاطع (١).

٢- أنها لو كانت مركبة من (أن) و(لا) لم يجز تقديم معمولها عليها ، لأنه لا يجوز (زيداً أن أضرب) ، لأنه في صلة (أن) ، وما يعمل فيه الصلة لا يجوز أن يتقدم عليها ، كما أن نفس الصلة لا يجوز أن تتقدم على الموصول ، وإذا لم يجز أن يتقدم العامل لم يجز أن يتقدم المعمول ، والعامل نفس الصفة والمعمول زيد (٢) . قال سيبويه : (لو كانت على ما يقول الخليل لما قلت : أما زيدا فلن أضرب ، لأن هذا اسم والفعل صلة ، فكأنه قال : أما زيدا فلا الضرب له) (٣) .

وقد ردوا على حجة القائلين بالتركيب : أنه حدث بالتركيب حكم لم يكن من قبل، كما في (لولا) ، أجابوا : بأن (لو) قد تغير حكمها بعد التركيب مع (لا) ، لأن (لو) قبل دخول (لا) عليها حرف امتناع لامتناع ، فلما دخلت عليها (لا) النافية ، أزالت الامتناع الواحد فصيرته إيجابا ، فكأن كل واحد منهما باق على معناه ، وليست (لن) من هذا القبيل ، لأن (لن) و (لا أن) في المعنى واحد ، وليس فيهما إلا التسهيل خاصة ، ولا تدخل إحداهما على الأخرى لتحدث معنى زائدا ، فلا يتناظران (٤).

قال ابن الأنباري : (وأما قولهم : إن الحروف إذا ركبت تغير حكمها عما كانت عليه قبل التركيب كهلا ، قلنا : إنما تغير حكم هلا لأن هلا ذهب منها معنى الاستفهام ، فجاز أن يتغير حكمها عما كانت عليه، وأما لن فمعنى النفي باق فيها ، فينبغي أن لا

(١) الجنى الداني ٢٧١

(٢) التعليقة للفارسي ٢ / ١٢٧

(٣) الكتاب ٣ / ٥

(٤) رصف المباني ٢٨٦ - ٢٨٧

يتغير حكمها ، فبان الفرق بينهما) (1) .

٣ – أنها لو كانت مركبة من (أن ولا) ، لكانت (لا) داخلة على مصدر مقدر من أن والفعل ، فيكون المعنى في قولك : لن يقوم زيد ، لا قيام زيد ، فلا يكون كلاما .

واحتج القائلون بالتركيب بأنه في محل رفع مبتدأ والخبر محذوف وجوبا (2) ، وأجابهم الجمهور عنه بقولين أحدهما : أن هذا المحذوف لم يظهر قط ولا دليل عليه ، والثاني : أن (لا) دخلت على المعرفة من غير تكرير ، ولابد لها إذا دخلت على المعارف أو ما في تقديرها من التكرير (3) ، كما في قوله تعالى : (لا الشمس ينبغي لها أن تدرك القمر) (4) ، وقوله تعالى : (ولا أنتم عابدون ما أعبد ، ولا أنا عابد ما عبدتم) (5) ، وقول الشاعر :

سُئِلْتَ فَلَمْ تَبْخَلْ وَلَمْ تُعْطِ طَائِلاً فَسِيَّانِ لا ذَمٌّ عَلَيْكَ وَلا حَمْدُ (6)

وقول الآخر :

فلا الجارةُ الدُّنيا بها تَلْحَيَنَّها ولا الضيف عنها إن أناخ مُحَوَّلُ (7)

---

(1) الإنصاف ١٧٦

(2) الرأي للمبرد ، انظر ارتشاف الضرب ٤ / ١٦٤٣ ، الجنى الداني ٢٧١

(3) رصف المباني ٢٨٦ ، الجنى الداني ٢٧١

(4) يس ٤٠

(5) الكافرون ٣ – ٤

(6) البيت للحطيئة في ديوانه ٤٥ ، الشعر والشعراء ١ / ٣٢٥ ، خزانة الأدب ٢ / ٤١١

(7) البيت للنمر بن تولب ، انظر الصناعتين الكتابة والشعر ١٦٩ ، وجمهرة أشعار العرب ٤٢٧ ،

والراجح عندي ما ذهب إليه الجمهور لقوة استدلالهم بالأصل حملا على باقي الأدوات كأن ولم ولا وغيرها ، وورود الشاهد الذي استشهد به القائلون بالتركيب :

يرجى المرء ما لا أن يلاقي

بتقديم إن المكسورة الهمزة على لا ، وهو المشهور من رواية البيت [1]، وبه استشهد ابن هشام على زيادة إن بعد ما الموصولة الاسمية [2]، ولعله لهذا ضعف هذا المذهب ورده ، والدليل إذا تطرق إليه احتمال بطل الاستدلال به .

---

(١) خزانة الأدب ٨ / ٤٤١

(٢) مغني اللبيب ١ / ١٤٨ ، ٦ / ٦٤٥

(ما) في قوله تعالى : (بما غفر لي ربي)

إذا دخلت حروف الجر على ما الاستفهامية وجب حذف ألفها ، نحو : ﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ﴾(١) ، و﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾(٢) ، وحذفها للفرق بين الاستفهام والخبر ، وكان الحذف في الاستفهامية لأن آخرها منتهى لفظا وتقديرا ، بخلاف الموصولة أو المصدرية ، وكما تحذف الألف في الاستفهام تثبت في الخبر . ولهذا رد الكسائي قول بعض المفسرين في ﴿بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي﴾(٣) : إنها استفهامية ، وإنما هي مصدرية ، وهذا ما نقله عنه ابن هشام قال : (ويجب حذف ألف ما الاستفهامية إذا جرت ، وإبقاء الفتحة دليلا عليها ، نحو : فيم ، وإلام ، وعلام ، وبم ، قال :

فتلكَ وُلاةُ السوءِ قد طالَ مكثُهُم   فحَتَّامَ حتَّامَ العناءُ المطولُ (٤)

وربما تبعت الفتحة الألف في الحذف ، وهو مخصوص بالشعر ، كقوله :

يا أبا الأسودِ لِمْ أسلمتَني   لهمومٍ طارقاتٍ وذِكَرْ (٥)

وعلة حذف الألف الفرق بين الاستفهام والخبر فلهذا حذفت في نحو :(فيم أنت من

---

(١)النازعات:٤٣.

(٢)النبأ:١.

(٣)يس:٢٧.

(٤) البيت من قصيدة طويلة من القصائد السبع المسماة بالهاشميات للكميت بن زيد ، انظر : هاشميات الكميت بن زيد بشرح أبي رياش القيسي ١٢١ ، شرح أبيات مغني اللبيب ٥ / ٢١٥ ، شرح السيوطي ٧٠٩ ، همع الهوامع ٢ / ٣٠٠ ، ٣ / ١٤٤ ، الدرر ٦ / ٤٦ ، أمالي ابن الشجري ٢ / ٥٤٨

(٥) قائله غير معروف . انظر : شرح أبيات مغني اللبيب ٥ / ٢١٩ ، شرح السيوطي ٧٠٩ ، أمالي ابن الشجري ٢ / ٥٤٦ ، همع الهوامع ٣ / ٤٠١ ، الدرر ٦ / ٣١٠ ، خزانة الأدب ٦ / ١٠٠ ، ٧ / ١٠٨ ،١٠٩، شرح شافية ابن الحاجب ٢ / ٢٩٧ ، شرح شواهد الشافية ٢٢٤ ، شرح المفصل ٩ / ٨٨

ذكراها)، ﴿فَنَاظِرَةُۢ بِمَ يَرۡجِعُ ٱلۡمُرۡسَلُونَ ﴾(١)، ﴿لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفۡعَلُونَ ﴾(٢)، وثبتت في: ﴿لَمَسَّكُمۡ فِي مَآ أَفَضۡتُمۡ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾(٣)، ﴿يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ ﴿٤﴾ ﴾(٤)، ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ ﴾(٥) ، وكما لا تحذف الألف في الخبر لا تثبت في الاستفهام ، وأما قراءة عكرمة وعيسى:(عما يتساءلون)(٦) فنادر، وأما قول حسان:

على ما قام يَشْتُمُني لَئِيمٌ كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ في دَمَانِ (٧)

فضرورة ، والدمان كالرماد وزنا ومعنى ، ويروى : في رماد ، فلذلك رجحته على تفسير ابن الشجري له بالسرجين ، ومثله قول الآخر :

إنَّا قَتَلْنا بقَتْلانا سَرَاتَكُمُ أَهْلَ اللِّواءِ ففيم يكثُرُ القِيلُ (٨)

ولا يجوز حمل القراءة المتواترة على ذلك لضعفه ، فلهذا رد الكسائي قول المفسرين في (بما

(١)النمل:٣٥.

(٢)الصف:٢.

(٣)النور:١٤.

(٤)البقرة:٤.

(٥)ص:٧٥.

(٦) قرأ الجماعة (عم) بحذف الألف من ما الاستفهامية ، وقرأ عبدالله بن مسعود وعكرمة ، وعيسى بن عمر وأبي بن كعب (عما) بإثبات الألف . انظر : البحر ٨ / ٤٠٢

(٧) البيت لحسان بن ثابت ، أو لحسان بن المنذر ، انظر : الأزهية ، المحتسب ٢ / ٣٤٧ ، شرح شافية ابن الحاجب ٢ / ٢٩٧ ، شرح شواهد الشافية ٢٢٤ ، شرح المفصل ٤ / ٩ ، شرح أبيات مغني اللبيب ٥ / ٢٢٠ ، شرح الشواهد للسيوطي ٧٠٩ ، شرح قطر الندى ٢٠١ ،همع الهوامع ٣ / ٤٢٠ ، الدرر ٦ / ٣١٤ ، خزانة الأدب ٦ / ٩٩ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٤

(٨) قائله : كعب بن مالك الأنصاري . انظر : معاني الفراء ٢ / ٣٧٥ ، شرح أبيات مغني اللبيب ٥ / ٢٢٣، شرح الشواهد للسيوطي ٧١٠

غفر لي ربي) : إنها استفهامية ، وإنما هي مصدرية ، والعجب من الزمخشري إذ جوز كونها استفهامية مع رده على من قال في ﴿بِمَآ أَغْوَيْتَنِي﴾[1] : إن المعنى بأي شيء أغويتني ، بأن إثبات الألف قليل شاذ ، وأجاز هو وغيره أن تكون بمعنى الذي ، وهو بعيد ، لأن الذي غفر له هو الذنوب ، ويبعد إرادة الاطلاع عليها وإن غفرت)[2] .

ويتبين مما سبق موافقة ابن هشام للكسائي في تخريج الآية بأن (ما) لا تكون فيها استفهامية وإلا لوجب حذف ألفها ، وإنما هي مصدرية ، ويبعد أن تكون بمعنى الذي خلافا للزمخشري ، وغيره .

وهذا الرأي الذي نسبه ابن هشام إلى الكسائي هو المشهور عنه، نسبه إليه الهروي [3]، وابن الشجري [4]، والقرطبي [5]، وأبو حيان [6]، والسمين الحلبي [7]، وغيرهم .

ورد الكسائي إنما كان على الفراء ، قال الفراء : (بما) تكون في موضع (الذي) وتكون (ما) و (غفر) في موضع مصدر . ولو جعلت (ما) في معنى (أي)كان صواباً . يكون المعنى :ليتهم يعلمون بأي شيء غفر لي ربي . ولو كان كذلك لجاز له فيه : (بم غفر لي ربي) ، بنُقصان الألف . كما تقول : سل عم شئت ، وكما قال : (فناظرة بم يرجع المرسلون)، وقد أتمَّها الشاعر ، وهى استفهام فقال :

---

(1) الحجر:39.

(2) مغني اللبيب 4 / 19 وما بعدها .

(3) الأزهية 85 86

(4) أمالي ابن الشجري 2 / 557

(5) تفسير القرطبي 15 / 19

(6) البحر المحيط 7 / 316

(7) الدر المصون 9 / 256

إنا قتلنا بقتلانا سراتكم أهل اللواء ففيما يكثر القيل) [1] .

وذكر القرطبي رأي الفراء فقال : (ويجوز أن تكون استفهاما فيه معنى التعجب ، كأنه قال : يا ليت قومي يعلمون بأي شيء غفر لي ربي ، قاله الفراء ، واعترضه الكسائي فقال : لو صح هذا لقال : بم من غير ألف . وقال الفراء : يجوز أن يقال بها بالألف وهو استفهام وأنشد فيه أبياتا) [2] .

ووافق الكسائي في تضعيف أن تكون ما استفهامية: النحاس [3] ، ومكي [4] ، وابن الأنباري [5]،والعكبري [6] ، وأبو حيان [7]، والسمين الحلبي [8] ، والخضراوي [9] .

والمشهور من مذهب البصريين وجوب حذف ألف (ما) إذ دخل عليها حرف الجر، وأن إثباتها مختص بالضرورة ، وقد تقدمت الأمثلة على ذلك [10] .

وذكر الرضي تعليلا لحذف الألف من ما الاستفهامية عند دخول الجار ، وذلك لأن لها صدر الكلام لكونها استفهاما ، ولم يمكن تأخير الجار عنها فقدم عليها وركب معها

---

(١) معاني القرآن ٢ / ٣٧٤- ٣٧٥

(٢) تفسير الفرطبي ١٥ / ١٩

(٣) إعراب القرآن ٣ / ٣٩٠

(٤) مشكل إعراب القرآن ٦٠١

(٥) البيان ٢ / ٢٩٣

(٦) التبيان ٢ / ١٠٨٠

(٧) البحر المحيط ٧ / ٣١٦

(٨) الدر المصون ٩ / ٢٥٦

(٩) نسبه إليه السيوطي ، انظر : همع الهوامع ٣ / ٤٢١

(١٠) البحر المحيط ٧ / ٣١٦ ، الدر المصون ٩ / ٢٥٦

حتى يصير المجموع ككلمة واحدة موضوعة للاستفهام ، فلا يسقط الاستفهام عن الصدر، وجعل حذف الألف دليل التركيب [1] .

ووافق الفراء في إجازة أن تكون ما في الآية استفهامية الزجاج [2] ، والهروي [3] ، والزمخشري [4] .

وحجتهم أن قوله : يعلمون من آلة الاستفهام ، كما قال تعالى : ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَٰهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ ﴾[5] ، واثبات الألف في (ما) بمعنى الاستفهام لغة ، وسمع إثباتها على الأصل نثرا وشعرا ، فالنثر كقراءة عبدالله وعيسى وعكرمة (عما يتساءلون) ، بإثبات الألف ، والشعر كقول حسان :

على ما قام يشتمني لئيم كخنزير تمرغ في دمان

وقول كعب :

إنا قتلنا بقتلانا سراتكم أهل اللواء ففيما يكثر القيل

ويكون الاستفهام بمعنى التعجب من مغفرة الله له على التقليل لعمله ، والتعظيم لمغفرة الله [1] .

وهناك رأي ثالث في الآية وهو أن تكون بمعني الذي ، والعائد محذوف تقديره :

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٣ / ٥٠

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٢٨٣

(٣) الأزهية ٨٦

(٤) الكشاف ٥ / ١٧٣

(٥)الكهف: ١٢.

(١) الأزهية ٨٦ ، معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٢٨٣ ، الكشاف ٥ / ١٧٣ ، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ١٤٨ ، مشكل إعراب القرآن ٦٠١

بالذي غفره لي ربي من الذنوب ، وليس هذا بجيد ، إذ يؤول إلى تمني علمهم بالذنوب المغفورة ، والذي يحسن تمني علمهم بمغفرة ذنوبه ، وجعله من المكرمين [1] .

ويظهر لي أن الأقرب أن تكون ما مصدرية ، أي بغفران ربي ، ويبعد أن تكون استفهامية ، لأن إثبات ألف (ما) الاستفهامية مختص بالشعر ، فهو محمول على الضرورة .

---

(١) البحر المحيط ٧ / ٣١٦ ، الدر المصون ٩ / ٢٥٦

(مَنْ) مجيئها نكرة موصوفة

ترد (من) على عدة أوجه : شرطية ، نحو قوله تعالى : ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾[1] ، واستفهامية ، نحو قوله تعالى : ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا﴾[2] ، وقوله تعالى : ﴿قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ﴾[3] ، وموصولة ، في نحو قوله تعالى : ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ﴾[4] ، ونكرة موصوفة ، كقول الشاعر :

رُبَّ مَنْ أنضجتُ غيظاً قلبَهُ قد تمنّى ليَ موتاً لم يُطَعْ [5]

وزعم الكسائي أنها لا تكون نكرة إلا في موضع يخص النكرات نحو رُبَّ مَنْ عالم أكرمت ، ورب من أتاني أحسنت إليه [6] ، وما ورد خلاف ذلك حمله على الزيادة ، وهذا ما نقله عنه ابن هشام ، قال في سياق بيانه لمعاني (من) : (ونكرة موصوفة ، ولهذا دخلت عليها رُبَّ في قوله :

رُبَّ مَنْ أنضجتُ غيظاً قلبَهُ قد تمنّى ليَ موتاً لم يُطَعْ

ووصفت بالنكرة في نحو قولهم : مررتُ بمن مُعجبٍ لكَ ، وقال حسان رضي الله عنه :

---

(١) النساء:١٢٣.

(٢) يس:٥٢.

(٣) طه:٤٩.

(٤) الحج:١٨.

(٥) قائله : سويد بن أبي كاهل اليشكري . انظر : المفضليات ١٩٨ ، الشعر والشعراء ١ / ٤٢١ ، منازل الحروف ٤١ ، خزانة الأدب ٦ / ١٢٣ ، همع الهوامع ١ / ٢٩٩ ، الدرر ١ / ٣٠٢ ، شرح أبيات المغني للبغدادي ٥ / ٣٣٤ ، شرح السيوطي ٧٤٠ ، شرح شذور الذهب ١٧٠ ، شرح المفصل ٤ / ١١

(٦) التذييل والتكميل ٣ / ١١٧ ، شرح الجزولية للأبذي ٤٨٦

فكفى بِنا فضلاً على مَنْ غيرِنا حُبُّ النّبي محمدٍ إيّانا (١)

ويروى برفع غير ، فيحتمل أن مَن على حالها ، ويحتمل الموصولية ، وعليهما فالتقدير : على مَن هو غيرُنا ، والجملة صفة أو صلة ، وقال الفرزدق :

إني وإيّاكَ إذْ حلّتْ بأرحُلِنا كمَنْ بِواديه بَعْدَ المَحْلِ ممطورِ (٢)

أي كشخص ممطورٍ بواديه .

وزعم الكسائي أنها لا تكون نكرة إلا في موضع يخص النكرات، وردّ بهذين البيتين، فخرجهما على الزيادة ، وذلك شيء لم يثبت كما سيأتي) (٣) .

فابن هشام يخالف الكسائي ، ويرد عليه بما ثبت عن العرب مجيء (من) فيه نكرة موصوفة وهو ليس محلا مختصا بالنكرات . فبيتا الأنصاري والفرزدق وردت فيهما (من) نكرة موصوفة في مواضع ليست مختصة بالنكرات فحملها على الزيادة إذ من مذهبه زيادة (من) .

---

(١) ينسب إلى حسان وليس في ديوانه ، و ينسب إلى كعب بن مالك ، ولعبدالله بن رواحة ، ولبشير بن عبدالرحمن – رضي الله عنهم – انظر خزانة الأدب ٦ / ١٢٣ ، ١٢٥ ، ١٢٨ ، همع الهوامع ١ / ٢٩٩ ، الدرر ١ / ٣٠٢ ، الأزهية ١٠١ ، كتاب سيبويه ٢ / ١٠٥ ، اللسان ١٣ / ٤١٩ ، ١٥ / ٢٢٦ ، منازل الحروف ٣٦ ، سر صناعة الإعراب ١ / ١٣٥ ، أمالي ابن الشجري ٣ / ٦٥ ، معاني القرآن للفراء ١ / ٢١ ، ٢٤٥ ، البحر ١ / ١٨٠ ، الدر ١ / ١١٨ ، اللباب في علوم الكتاب ١ / ٣٢٨ ، وغيرها .

(٢) شرح أبيات المغني للبغدادي ٥ / ٣٣٥ ، شرح السيوطي ٢ / ٧٤١ ، كتاب سيبويه ٢ / ١٠٦ ، الأزهية ١٠٢ ، أمالي ابن الشجري ٣ / ٦٥ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٤٥٨ ، معاني القرآن للفراء ١ / ٢٤٥ ، ضرائر الشعر ٨١ ، شرح ديوان الفرزدق للحاوي ١ / ٣٦١ ، التذييل والتكميل ٣ / ١١٨ ، البغداديات ٣٧٦ ، وغيرها .

(٣) مغني اللبيب ٤ / ١٩٩ وما بعدها .

وهذا هو المشهور عن الكسائي نسبه إليه الأُبَّذي [1] ، وأبو حيان [2] ، وناظر الجيش [3] ، والسمين الحلبي [4] ، وابن عادل [5] ،والسيوطي [6]، والبغدادي[7] .

وما ورد عن العرب ظاهره أنه نكرة موصوفة في موضع لا يختص بالنكرات فذكر ابن هشام أن الكسائي يحمله على الزيادة ، وقال الدماميني : (يمكن أن يخرج بيت الفرزدق على أن من موصولة ، وحذف صدر صلتها ، أي : كالذي هو ممطور بواديه بعد المحل ، فممطور خبر ، إلا أنه حفض لمجاورة المخفوض) [8] .

ونقل أبو حيان [9] ، والأبذي [10] قصة تبين موقف الكسائي من المسألة ، وذلك أن المفضل أنشد :

أَلا يَا اسْلَمِي قَبْلَ الفِرَاقِ ظَعِينَا ... تَحِيَّةَ مَنْ أَمْسَى إِلَيْكِ حَزِينَا

تَحِيَّةَ مَنْ لا قَاطِعٍ حَبْلَ وَاصِلٍ ... وَلا صَارِمٍ قَبْلَ الفِرَاقِ قَرِينَا [1]

---

(١) شرح الجزولية ٤٨٦

(٢) التذييل والتكميل ٣ / ١١٧ ، ارتشاف الضرب ٢ / ١٠٣١ ، البحر ١ / ١٨٠

(٣) تمهيد القواعد ٢ / ٧٣٤

(٤) الدر المصون ١ / ١١٨

(٥) اللباب في علوم الكتاب ١ / ٣٢٧

(٦) همع الهوامع ١ / ٢٩٩

(٧) خزانة الأدب ٦ / ١٢٣

(٨) حاشية الشمني ٢ / ٩٢ ، حاشية الأمير ٢ / ١٩ ، حاشية الدسوقي ٢ / ٢٧٤

(٩) التذييل والتكميل ٣ / ١١٨

(١٠) شرح الجزولية ٤٨٧

(١) البيتان للأسود بن يعفر . انظر : النوادر ١٩٥ ، وقال أبو زيد : قوله : تحية من لا قاطع ، أراد : تحية رجل لا قاطع .

بخفض (قاطع) فأنكر ذلك الكسائي ، وقال : إنما هو (لا قاطعٌ) بالرفع ، و(من) موصولة ، كأنه قال : تحية من لا هو قاطع ، قيل له : فكيف تصنع بيت الفرزدق :

إني وإياك إذا حلت بأرحلنا   كمن بواديه بعد المحل ممطور

فقال : (بواديه) و(ممطور) مكرر على (من) ، يعني بدلا منه ، كأنه قال : كممطور بعد المحل . وهذا الذي ذهب إليه الكسائي باطل ، لأن رواية المفضل لا تندفع بروايته ، وجعله ممطورا بدلا من (من) ضعيف ، لأنه مشتق ، والبدل بابه أن يكون بالجوامد ، لأنه في نية تكرار العامل ، والصفات التي هي غير مختصة بجنس الموصوف لا تباشرها العوامل إلا في ضرورة الشعر ، و(ممطور) من الصفات غير المختصة بجنس الموصوف، فحمله على البدل ضعيف ، بل هو غير جائز إلا في ضرورة ، ولا داعية إلى ذلك لأن ما ذهب إليه غير صحيح بدليل رواية المفضل ، وبدليل قول الشاعر :

فكفى بنا فضلا على من غيرنا   حب النبي محمد إيانا

فإنه روى بخفض (غير) نعتا لـ(من) . وللكسائي أن يقول : (من) في رواية المفضل وفي هذا البيت زائدة ، التقدير :تحية لا قاطعٍ ، وعلى غيرِنا ، إذ من ذهبه جواز زيادة (من)) (١) .

فالذي يظهر أن تخريج الكسائي للشواهد المخالفة إنما هو اجتهاد من جاء بعده ، وأن الثابت عنه أنه لا يجيز مجيء (من) نكرة موصوفة إلا في موضع يخص النكرات .

والذي دفع الكسائي إلى هذا الرأي أن الأكثر في كلام العرب ورود (من) نكرة موصوفة في موضع يخص النكرات ، قال أبو حيان : (ألا ترى جعل من نكرة موصوفة

---

(١) التذييل والتكميل ٣ / ١١٨ - ١١٩

إنما يكون ذلك إذا وقعت في مكان يختص بالنكرة في أكثر كلام العرب ، وأما أن تقع في غير ذلك فهو قليل جداً ، حتى أن الكسائي أنكر ذلك وهو إمام نحو وسامع لغة) [1] .

ومما يختص بالنكرات (كل) و (رب) فلا يقع بعدهما إلا نكرة [2] ، وأن تقع في محل الحال أو التمييز [3] ، قال ابن جني : (كل) لا تضاف إلى واحد معرفة إلا أن يكون مما يصح تبعيضه ، كقولك رأيت كل البلد ، ولا تقول : رأيت كل الرجل الذي أكرمته . ولذلك جعل (من) نكرة موصوفة في قول أبي الطيب :

ويصطنع المعروف مبتدئا به   ويمنعه من كل من ذمه حمد [4]

ومن الأمثلة على مجيء (من) نكرة موصوفة بعد (كل) ، قوله تعالى : ﴿إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحۡمَٰنِ عَبۡدٗا﴾[5] ، جعل الزمخشري (من) نكرة موصوفة لوقوعها بعد (كل) ، كما تكون نكرة إذا وقعت بعد رب [6] .

وقوله تعالى : ﴿كُلُّ مَنۡ عَلَيۡهَا فَانٖ﴾[1] ، أجاز ابن يعيش أن تكون من نكرة موصوفة [2] .

---

(١) البحر المحيط ١ / ١٨٢

(٢) كتاب سيبويه ١ / ٤٢٧ ، ٢ / ١٠٨ ، المقتضب ٣ / ٣٨٥ ، الأزهية ١٠٢ ، شرح الرضي على الكافية ١ ١ / ٤٩٩ ، شرح شذور الذهب ١٧٠

(٣) حاشية الدسوقي ٢ / ٢٧٤

(٤) أمالي ابن الشجري ١ / ٣٢٥ – ٣٢٦ ، شرح ديوان المتنبي للبرقوقي ٢ / ٩٨

(٥)مريم:٩٣.

(٦) الكشاف ٤ / ٥٩ ، دراسات في أسلوب القرآن ٣ / ١٥١- ١٥٢

(١)الرحمن:٢٦.

(٢) شرح المفصل ٤ / ١١

ومن أمثلة وقوعها بعد (رب) ، قول عمرو بن قميئة :

يا رُبَّ مَن يُبغض أذوادَنا ... رُحنَ على بغْضائه واغتدَيْنْ [1]

وقال آخر :

ألا رُبَّ مَن تغتشُّه لك ناصحٍ ... ومؤتمَن بالغَيب غيرِ أمينِ [2]

وقال ذو الرمة :

ألا رُبَّ مَن قلبي له اللهَ ناصحٌ ... ومَن هو عندي في الظباء السوانحِ [3]

وحكي عن العرب : رب من يقوم ظريف [4] .

وذهب الخليل إلا أنه لا يشترط في النكرة الموصوفة أن ترد في موضع يختص بالنكرات ، قال رحمه الله : (إن شئت جعلت مَن بمنزلة إنسان ، وجعلت (ما) بمنزلة (شيء) نكرتين ، ويصير (مطلق) صفةً لـ (من) و(هين) صفة لـ (ما)) . وزعم أن هذا البيت عنده مثل ذلك ، وهو قول الأنصاري :

فكفى بنا فضلاً على مَن غيرِنا ... حبُّ النبي محمد إيّانا

ومثل ذلك قول الفرزدق :

إني وإياك إذ حلّت بأرحُلنا ... كمن بواديه بعد المحل ممطورِ

---

(1) ديوانه ١٩٦ ، كتاب سيبويه ٢ / ١٠٨ ، المقتضب ١ / ٤١ ، حروف المعاني ٥٥ ، منازل الحروف ٤١ ، الأصول ٢ / ٣٢٥ ، أمالي ابن الشجري ٣ / ٦٤ ، الأزهية ١٠٢ ، شرح المفصل ٤ / ١١

(2) كتاب سيبويه ٢ / ١٠٩ ، الجنى الداني ٤٥٢ ، همع الهوامع ١ / ٢٩٨ ، ٢ / ٣٥٣ ، الدرر ١ / ٣٠١ ، ٤ / ١٣٢ ، ٢١٣ ، اللسان ٢ / ٦١٥ ، المساعد ١ / ١٦٣

(3) كتاب سيبويه ٢ / ١٠٩ ، ٣ / ٤٩٨ ، الأصول ١ / ٤٣٢ ، المفصل ٤٨٧ ، شرح المفصل ٩ / ١٠٣

(4) الأصول ١ / ٤٢١

وأما ﴿هَٰذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾[1] ، فرفعه على وجهين : على شيء لدي عتيد ، وعلى هذا بعلي شيخ) [2] .

وتبعه على هذا سيبويه وجمهور النحاة ، محتجين بورود شواهد كثيرة على مجيء من نكرة موصوفة في غير ما يختص بالنكرات .

ومن الشواهد التي تؤيد مذهب الجمهور :

– قوله تعالى : ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾[3] . قال العكبري: (ومن هنا نكرة موصوفة ويقول صفة لها ويضعف أن تكون بمعنى الذى لأن الذى يتناول قوما بأعيانهم والمعنى هاهنا على الإبهام والتقدير ومن الناس فريق) [4].

قال الزمخشري : (من في (يقول) : موصوفة ، كأنه قيل : ومن الناس ناس يقولون كذا ، كقوله : ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ﴾[5] ، إن جعلت اللام للجنس . وإن جعلتها للعهد فموصولة ، كقوله : ﴿وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِيَّ﴾[6]) [7] .

---

(١)ق:٢٣.

(٢) كتاب سيبويه ٢ / ١٠٥ ١٠٦

(٣)البقرة:٨.

(٤) التبيان ١ / ٢٤

(٥)الأحزاب:٢٣.

(٦)التوبة:٦١.

(٧) الكشاف ١ / ١٧٠

- قوله تعالى : ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ بَغْيًا أَن يُنَزِّلَ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ عَلَىٰ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ فَبَاءُوا بِغَضَبٍ عَلَىٰ غَضَبٍ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾(١) .

قال العكبري : (من : نكرة موصوفة أي : على رجل يشاء ، ويجوز أن تكون بمعنى الذي) (٢) .

وقال أبو حيان : (من : هنا موصولة ، وقيل نكرة موصوفة) (٣) .

- قوله تعالى : ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ﴾(٤) . قال العكبري : (من : نكرة موصوفة ، أو بمعنى الذي) (٥) .

- قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ ﴾(٦) . قال العكبري : (من : نكرة موصوفة ، ويجوز أن تكون بمعنى الذي) (٧) . وقال النحاس : "(يحبونهم) على المعنى ، ويجوز في غير القرآن (يحبهم) ، وهو في موضع نصب على الحال من المضمر الذي في (يتخذ) ، وإن شئت كان نعتا لأنداد ، وإن شئت كان في موضع رفع نعتا لمن ، على أن من نكرة " (٨) .

---

(١)البقرة:٩٠.

(٢) التبيان ١ / ٩١

(٣) البحر المحيط ١ / ٤٧٤

(٤)البقرة:١٣٠.

(٥) التبيان ١ / ١١٦

(٦)البقرة:١٦٥.

(٧) التبيان ١ / ١٣٤

(٨) إعراب القرآن ١ / ٢٧٦

- قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعۡجِبُكَ قَوۡلُهُۥ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا﴾[1] من : نكرة موصوفة [2] .

- قوله تعالى : ﴿وَمِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ مَنۡ إِن تَأۡمَنۡهُ بِقِنطَارٖ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيۡكَ وَمِنۡهُم مَّنۡ إِن تَأۡمَنۡهُ بِدِينَارٖ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيۡكَ﴾[3] . من : نكرة موصوفة [4] .

- قوله تعالى﴿فَمِنۡهُم مَّنۡ هَدَى ٱللَّهُ وَمِنۡهُم مَّنۡ حَقَّتۡ عَلَيۡهِ ٱلضَّلَٰلَةُۚ﴾[5] .

من : نكرة موصوفة [6] .

- قوله تعالى﴿ذُرِّيَّةَ مَنۡ حَمَلۡنَا مَعَ نُوحٍۚ﴾[7].من: بمعنى الذي ، أو نكرة موصوفة [8].

- قوله تعالى﴿وَمِنَ ٱلشَّيَٰطِينِ مَن يَغُوصُونَ لَهُۥ وَيَعۡمَلُونَ عَمَلٗا دُونَ ذَٰلِكَۖ﴾[9] .

من : نكرة موصوفة [10] . وقال أبو حيان : (الظاهر أن من موصولة ، وقال أبو البقاء هي نكرة موصوفة) [1] .

---

(١)البقرة:٢٠٤.

(٢) التبيان ١ / ١٦٦

(٣)آل عمران:٧٥.

(٤) التبيان ١ / ٢٧٢

(٥)النحل:٣٦.

(٦) التبيان ٢ / ٧٩٥

(٧)الإسراء:٣.

(٨) التبيان ٢ / ٨١٢

(٩)الأنبياء:٨٢.

(١٠) التبيان ٢ / ٩٢٤

(١) البحر المحيط ٦ / ٣٠٩

- قوله تعالى ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيۡرِ عِلۡمٖ ﴾[1] . من : نكرة موصوفة [2] .

- قوله تعالى: ﴿ فَكُلًّا أَخَذۡنَا بِذَنۢبِهِۦۖ فَمِنۡهُم مَّنۡ أَرۡسَلۡنَا عَلَيۡهِ حَاصِبٗا وَمِنۡهُم مَّنۡ أَخَذَتۡهُ ٱلصَّيۡحَةُ وَمِنۡهُم مَّنۡ خَسَفۡنَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ وَمِنۡهُم مَّنۡ أَغۡرَقۡنَاۚ ﴾[3] .قال العكبري: (من : في (من أرسلنا) وما بعدها نكرة موصوفة ، وبعض الرواجع محذوف) [4] .

- قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ ٱلۡجِنِّ مَن يَعۡمَلُ بَيۡنَ يَدَيۡهِ ﴾[5] . قال العكبري : (من : في موضع نصب ، أي : وسخرنا له من الجن فريقا يعمل ، أو في موضع رفع على الابتداء ، أو الفاعل ، أي : وله من الجن فريق يعمل) [6] .

- قوله تعالى ﴿ وَمَنۡ أَضَلُّ مِمَّن يَدۡعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسۡتَجِيبُ لَهُۥٓ ﴾[7] من : في موضع نصب بيدعو ، وهي نكرة موصوفة ، أو بمعنى الذي [8] .

- قوله تعالى ﴿ وَإِنَّ مِنكُمۡ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ ﴾[9] . ذهب الفراء إلى أنها موصولة [1] ، وهى بمعنى الذى أو نكرة موصوفة عند العكبري [2] .

---

(1) الحج:3.

(2) التبيان 2 / 932

(3) العنكبوت: 40.

(4) التبيان 2 / 1032

(5) سبأ: 12.

(6) التبيان 2 / 1065

(7) الأحقاف: 5.

(8) التبيان 2 / 1154

(9) النساء: 72.

(1) معاني القرآن 1 / 275

- قوله تعالى﴿قُلْ إِنِّيٓ أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ﴾(٢) . قال العكبري : (أي : أول فريق أسلم) (٣) ، قال الجمل : (من : يجوز أن تكون نكرة موصوفة ، واقعة موقع اسم جمع ، أي : أول فريق أسلم ، وأن تكون موصولة ، أي : أول الفريق الذي أسلم) (٤) .

- قوله تعالى﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ﴾(٥) . (من) يجوز أن تكون موصولة فلا محل للجملة بعدها ، وأن تكون موصوفة ، فتكون الجملة في محل جر صفة لها (٦) .

- قوله تعالى﴿وَمِنَ ٱلْأَعْرَابِ مَن يَتَّخِذُ مَا يُنفِقُ مَغْرَمًا﴾(٧) . من : موصولة أو موصوفة (٨) .

- قوله تعالى﴿وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَمَن يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْكُمْ﴾(٩) .قال العكبري : (من : في موضع نصب اسم إن ، نكرة موصوفة ، أو موصولة) (١) .

---

(١) التبيان ١ / ٣٧١

(٢)الأنعام:١٤.

(٣) التبيان ١ / ٤٨٤

(٤) حاشية الجمل ٢ / ١٣

(٥)البقرة:١١٤.

(٦) التبيان ١ / ١٠٧ ، حاشية الجمل ١ / ١٠٣

(٧)التوبة:٩٨.

(٨) حاشية الجمل ٢ / ٣٣٦

(٩)آل عمران:١٩٩.

(١) التبيان ١ / ٣٢٤

– قوله تعالى﴿مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ بِفَٰتِنِينَ ١٦٢ إِلَّا مَنْ هُوَ صَالِ ٱلْجَحِيمِ﴾[1] :موصولة أو موصوفة [2].

– قوله تعالى: ﴿ وَمِمَّنْ خَلَقْنَآ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ ﴾[3] (من) نكرة موصوفة أو بمعنى الذي [4].

– قوله تعالى﴿ قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِ﴾[5] قال العكبري : (في (من) وجهان ، أحدهما : بمعنى الذي، أو نكرة موصوفة، وموضعها نصب ، والتقدير: قال وأرزق من كفر . وحذف الفعل لدلالة الكلام عليه . والوجه الثاني : أن تكون (من) شرطية) [6] .

– قوله تعالى﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمْلُوكًا لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَمَن رَّزَقْنَٰهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا ﴾[7] . قال الزمخشري : ((من) : في قوله :﴿ وَمَن

(١)الصافات:١٦٢-١٦٣.

(٢) التبيان ٢ / ١٠٩٥

(٣)الأعراف:١٨١.

(٤) التبيان ١ / ٦٠٤

(٥)البقرة:١٢٦.

(٦) التبيان ١ / ١١٤

(٧)النحل:٧٥.

رزقناه) : الظاهر أنها موصوفة ، كأنه قيل :وحراً رزقناه ، ليطابق عبداً . ولا يمتنع أن تكون موصولة (١) .

وأورد الشيخ عظيمة في كتابه (دراسات في أسلوب القرآن) (٢) آيات تحتمل من فيها أن تكون نكرة موصوفة ، واسم موصول ، ومنها :

- قوله تعالى ﴿فَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا وَمَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَـٰقٍ﴾(٣) .

- قوله تعالى ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً ﴾(٤) .

- قوله تعالى ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾(٥) .

- قوله تعالى ﴿وَلَـٰكِنِ ٱخْتَلَفُوا۟ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ﴾(٦) .

- قوله تعالى ﴿مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلْءَاخِرَةَ﴾(٧) .

- قوله تعالى ﴿فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ بِهِۦ وَمِنْهُم مَّن صَدَّ عَنْهُ﴾(٨) .

- قوله تعالى ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾(٩) .

---

(١) الكشاف ٣ / ٤٥٧

(٢) ٣ / ١٥٧- ١٥٨

(٣)البقرة:٢٠٠.

(٤)البقرة:٢٠١.

(٥)البقرة:٢٥٣.

(٦)البقرة:٢٥٣.

(٧)آل عمران:١٥٢.

(٨)النساء:٥٥.

(٩)الأنعام:٢٥.

ومن الشواهد الشعرية قول الشنفرى :

وإني كفاني فقد من ليس جاريا بحسنى ولا في قربه متعلل [(١)]

قال العكبري: "(من) : نكرة موصوفة أي فقد إنسان لا يكافيء على الحسنة و (ليس) وما عملت فيه في موضع جر نعتا لـ (من) " [(٢)] .

وقول حسان :

فمن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء [(٣)]

قال أبو العباس : (قالوا : إنما المعنى : ومن يمدحه وينصره . وليس الأمر عند أهل النظر كذلك ، ولكنه جعل من نكرةً ، وجعل الفعل وصفاً لها ، ثم أقام في الثانية الوصف مقام الموصوف . فكأنه قال : وواحد يمدحه وينصره ، لأن الوصف يقع في موضع الموصوف ، إذ كان دالاً عليه) [(٤)] .

قول عمر رضي الله عنه : (وليس فيكم من تقطع عليه الأعناق مثل أبي بكر) [(٥)] .

قال الزمخشري : (من : نكرة موصوفة ، وهو اسم ليس . و(مثل أبي بكر) صفة له بعد صفته التي هي منه بمنزلة الصلة من الموصول في عدم الانفكاك منها ، والظرف خبر) [(٦)] .

---

(١) ديوانه ٦٠

(٢) إعراب لامية الشنفرى ٧١

(٣) ديوانه ١٧

(٤) المقتضب ٢ / ١٣٧ ، الأصول في النحو ٢ / ١٧٧

(٥) الفائق في غريب الحديث ٣ / ٢٠٩

(٦) المرجع السابق .

فهذه الشواهد تؤيد ما ذهب إليه الجمهور وترجح مذهبهم في مجيء من نكرة موصوفة في موضع لا يخص النكرات .

(مَن) تكون زائدة للتوكيد

اتفق النحاة على أن (من) لها أربعة مواضع، تكون استفهاما، وتكون خبرا، وتكون جزاء، وتكون نكرة يلزمها النعت. وخالفهم الكسائي فزعم أن لها خمسة مواضع ، فزاد أنها تكون زائدة [1] ، واستشهد بقول عنترة :

يا شاةَ مَنْ قَنَصٍ لمن حلَّت له حَرُمَتْ عليَّ وليتها لم تحرم [2]

وزعم أنه إنما أراد يا شاة قنص ، وجعل (من) زائدة في الكلام ، كما تكون (ما) زائدة . وهذا ما نقله ابن هشام فذكر أنه زيد في أقسام (من) موضعان ، قال : (أحدهما : أن تأتي نكرة تامة وذلك عند أبي علي ...الثاني : التوكيد ، وذلك فيما زعم الكسائي أنها ترد زائدة كـ(ما) وذلك سهل على قاعدة الكوفيين ، في أن الأسماء تزاد ، وأنشد عليه :

فكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد إيانا

فيمن خفض (غيرنا) ، وقوله :

يا شاة من قنص لمن حلت له حرمت علي وليتها لم تحرم

فيمن رواه بـ(من) دون (ما) وهو خلاف المشهور ، وقوله :

آل الزبير سنام المجد قد علمت ذاك القبائل والأثرون من عددا [3]

---

(1) الحلل في إصلاح الخلل ٣٥٤

(2) البيت من معلقته المعروفة ، وروايته المشهورة : يا شاة ما قنص ، انظر : ديوانه ٨٣ ، شرح القصائد السبع ٣٥٣ ، شرح المعلقات للزوزني ٢١٩ ، شرح المعلقات للشنقيطي ١٣١ ، خزانة الأدب ٦ / ١٣٠ ، لسان العرب ١٣ / ٥٠٩ ، منازل الحروف ٣٧ ، تهذيب اللغة ١١ / ٤٤٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٤٥٨ ، ارتشاف الضرب ١٠٣٣ ، شروح سقط الزند ١ / ٤٣ ، وغيرها .

(3) البيت غير منسوب . انظر : أمالي ابن الشجري ٣ / ٦٥ ، شرح القصائد السبع ٣٥٣ ، خزانة الأدب ٦ / ١٢٨ ، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١ / ١٣٧ ، شرح أبيات المغني للبغدادي ٥ / ٣٤١ ، شرح شواهد

ولنا أنها في الأولين نكرة موصوفة ، أي : على قوم غيرنا ، ويا شاة إنسان قنص ، وهذا من الوصف بالمصدر للمبالغة ، و(عددا) إما صفة لـ (من) على أنه اسم وضع موضع المصدر ، وهو العد ، أي : والأثرون قوما ذوي عد ، أي قوما معدودين ، وإما معمول لـ (يعد) محذوفا ، صلة أو صفة لـ (من) و(من) بدل من الأثرون) (1) .

فيتبين من كلام ابن هشام مخالفته لرأي الكسائي .

وهذا الذي نقله ابن هشام هو الثابت عن الكسائي نسبه إليه أبو بكر الأنباري (2) ، والسيرافي (3) ، والهروي (4) ، وابن الشجري (5) ، وابن عصفور (6) ، وابن مالك (7) ، وأبو حيان (8) ، وابن عقيل (9) ، والسيوطي (10) ، وغيرهم .

وسوَّغ زيادة (من) عند الكسائي ، أن مذهب الكوفيين يجيز زيادة الأسماء ، فتزاد (من) كما زيدت (ما) في مثل قوله تعالى : ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾(1) . (2) .

المغني للسيوطي ٧٤٢ ، همع الهوامع ١ / ٣٠١ ، الدرر ١ / ٣٠٤ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٤٥٨ ، ارتشاف الضرب ١٠٣٣ ، وغيرها .

(١) مغني اللبيب ٤ / ٢٠٩ وما بعدها .

(٢) شرح القصائد السبع ٣٥٣

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١ / ١٣٧

(٤) الأزهية ١٠٢ - ١٠٣

(٥) أمالي ابن الشجري ٣ / ٦٥

(٦) ضرائر الشعر ٨١

(٧) شرح التسهيل ١ / ٢١٦

(٨) ارتشاف الضرب ١٠٣٣

(٩) المساعد ١ / ١٦٤

(١٠) همع الهوامع ٣٠١

واستدل الكسائي بقول الشاعر :

فكفى بنا فضلا على من غيرنا   حب النبي محمد إيانا

بخفض (غيرنا) فتكون (من) واقعة بين حرف الجر والاسم المجرور ، فحكم بزيادتها، ونظيره في هذا ما في قوله تعالى : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾[3] .

فـ (ما) ههنا ما غيرت لا لفظا ، ولا معنى ، ولا حكما ، لأن التقدير : فبرحمة من الله لنت لهم [4] ، ومثله قوله : ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾[5] أي : عن قليل ، و(ما) زائدة . وقوله : (فبما رحمةٍ من اللهِ لِنتَ لهم) ، و : ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ﴾[6] ، وقوله :

رُبما ضربةٍ بسيفٍ صقيلٍ   بين بُصرى وطعنةٍ نجلاءِ [7]

وقوله :

وننصرُ مولانا ونعلمُ أنه   كما الناسِ مجرومٌ عليه وجارمُ [8]

---

(1)النساء:155.

(2) شرح القصائد السبع 353

(3)آل عمران:159.

(4) أسرار العربية 14

(5)المؤمنون:40.

(6)نوح:25.

(7) البيت لعدي بن رعلاء الغساني . انظر : الأصمعيات 152 ، الأزهية 82 ، 94 ، خزانة الأدب 9 / 582 ، 585 ، همع الهوامع 2 / 39 ، الفصول المفيدة في الواو المزيدة 62 ، شرح التصريح 1 / 666 ، شرح شواهد المغني 725 ، مغني اللبيب 2 / 333 ، 4 / 102

(8) البيت لعمرو بن براقة . انظر : الدرر 4 / 210 ، شرح التصريح 1 / 666 ، شرح شواهد المغني 202 ، 500 ، 725 ، 778 ، شرح التسهيل 3 / 171 ، شرح الكافية الشافية 2 / 817 ، خزانة الأدب 207 ،

واستشهد بقول عنترة :

يا شاة من قنص لمن حلت له   حرمت علي وليتها لم تحرم

بإضافة (شاة) إلى (قنص) ، فتكون(مَنْ) واقعة بين المضاف والمضاف إليه فهي زائدة.

قال السيرافي : (إن رواية أكثر الناس (يا شاة ما قنص لمن حلت له) فإن كانت الرواية صحيحة في (من) فهي لعمري زائدة) [1] .

ونظيرها في الوقوع بين المتضايفين : (ما) في قوله تعالى : ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ﴾[2] ، وقول الشاعر :

نام الخليُّ ، وما أُحسُّ رُقادي   والهمُّ مُحتضَرٌ لديَّ وسادي

مِنْ غيرِ ما سَقَمٍ ولكن شفَّني   همٌّ أراهُ قد أصابَ فؤادي [3]

وقول امرئ القيس :

ألا رب يوم لك منهن صالح   ولا سيّما يومٍ بدارةِ جُلجُلِ [4]

بخفض (يوم) ، أي ولا مثل يوم .

ورد الجمهور احتجاج الكسائي بقول الشاعر : (فكفى بنا فضلا على مَنْ غيرنا) ، فخرجوا (مَن) فيه على أنها نكرة موصوفة ، فالتقدير : على قوم غيرنا [1] وأما بيت

---

(١) شرح كتاب سيبويه ١ / ١٣٧

(٢)القصص:٢٨.

(٣) البيتان للأسود بن يعفر النهشلي . انظر : المفضليات ٢١٦ ، مغني اللبيب ٤ / ١٠٣ ، شرح أبيات المغني ٥ / ٢٧٩ ، شرح الشواهد للسيوطي ٧٢٦ ، شرح اختيارات المفضل ٢ / ٩٦٥

(٤) البيت من معلقة امرئ القيس . انظر : ديوانه ٢٦ ، خزانة الأدب ٣ / ٤٤٤ ، ٤٥١ ، همع الهوامع ٢ / ٢١٧ ، شرح أبيات المغني ٣ / ٢١٦ ، شرح الشواهد للسيوطي ١ / ٤١٢ ، ٢ / ٥٨٥ ، شرح المفصل ٢ / ٨٥ – ٨٦ ، الجنى الداني ٣٣٤ ، ٤٤٣ ، المفصل ١ / ٩٨ ، الفصول المفيدة ٢٦٥ ، اللسان ١٤ / ٤١١

عنترة فبأمرين : أحدهما : أن الرواية : يا شاة ما قنص ، بزيادة (ما) ، والثاني : أن (من) على صحة الرواية بها يحتمل أن تكون نكرة موصوفة بقنص ، على تقدير : يا شاة رجل قنص ، أي ذي قنص ، والحمل على هذا راجح ، لأنه تقدير شائع أمثاله بإجماع ، إذ ليس فيه إلا حذف مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، وأمثال ذلك كثيرة . بخلاف ما ذهب إليه الكسائي رحمه الله فإنه لم يثبت مثله فوجب اجتنابه (٢) .

واحتج الكسائي بقول الشاعر :

آل الزبير سنام المجد قد علمت ذاك القبائل والأثرون من عددا (٣)

أراد : الأثرون عددا ، فمعنى البيت أن آل الزبير سنام المجد ، والأكثرون عددا ، وأن أتباعهم أكثر من أتباع غيرهم (٤) .

وخرجه الجمهور على أن (عددا) مصدر بمعنى المفعول، فمن اسم موصوف بمفرد، ويجوز أن تكون موصوفة بجملة محذوفة، وذلك أن عددا مفعول مطلق، وعامله محذوف تقديره: يعد عددا، بالبناء للمفعول، والجملة صفة من، أي: إنسان يعد عددا (٥) .

واعترض عليهم البغدادي بأن (في تخريجهم نظرا ، لا تخفى سماجته وركاكته ، مع أنه ليس فيه كبير مدح ، فإن مراد الشاعر : أن آل الزبير سنام المجد ، والأكثرون عددا ،

---

(١) ضرائر الشعر ٨١ ، أمالي ابن الشجري ٣ / ٦٥ ، شرح كتاب سيبويه ١ / ١٣٧

(٢) شرح التسهيل ١ / ٢١٦

(٣) البيت لا يعرف قائله . انظر : أمالي ابن الشجري ٣ / ٦٥ ، شرح القصائد السبع ٣٥٣ ، خزانة الأدب ٦ / ١٢٨ ، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١ / ١٣٧ ، شرح أبيات المغني للبغدادي ٥ / ٣٤١ ، شرح شواهد المغني للسيوطي ٧٤٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٤٥٨ ، ارتشاف الضرب ١٠٣٣

(٤) شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٥ / ٣٤٤

(٥) الأزهية ١٠٣ ، أمالي ابن الشجري ٣ / ٦٥ ، شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٥ / ٣٤٤

وأن أتباعهم أكثر من أتباع غيرهم ، لا أنهم يعدون عدا ، فإن ما يعد قليل عددا ، والقلة لا فخر فيها ولا مدح ، وجعْلُ المصنف من بدلا من الأثرون على تقدير الفعل ، لا وجه له ، إذ لا فرق في المعنى بين قولنا : معدودين ، وبين : قوم يعدون ، وتخريج الكوفيين خال من التعسف ، مع صحة معناه ، ومتانة مغزاه ، ويؤيده رواية البصريين : والأثرون ما عددا) [1] .

ونقل الأنباري عن الفراء أنه يخالف شيخه الكسائي فلا يجيز زيادة (من) ، قال : (قال الفراء : أنشدني الكسائي بيت عنترة : (يا شاة من قنص لمن حلت له) . قال : وزعم الكسائي أنه : إنما أراد يا شاة قنص ، وجعل من حشوا في الكلام ، كما تكون ما حشوا . وأنكر الفراء هذا وقال : إنما أراد يا شاة من مقتنص ، لأن من لا تكون حشوا ، ولا تلغى. وأنشد الكسائي والفراء :

آل الزبير سنام المجد قد علمت ذاك القبائل والأثرون من عددا

فقال الكسائي : من صلة ، والمعنى : والأثرون عددا . وقال الفراء : عددا صلة لمن، كأنه قال : من معدودا) [2] .

وبالرجوع إلى كتاب (معاني القرآن) نجد أن الفراء يقول بزيادة (من) ، قال في تفسير قوله تعالى : (فبما رحمة من الله لنت لهم) : (العرب تجعل (ما) صلة في المعرفة والنكرة واحدا فقال الله (فبما نقضهم ميثاقهم) ، والمعنى فبنقضهم ، و(عما قليل) ،

---

(١) شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٥ / ٣٤٤

(٢) شرح القصائد السبع ٣٥٣

والمعنى : عن قليل ، والله أعلم . وربما جعلوه اسما وهي في مذهب الصلة ؛ فيجوز فيما بعدها الرفع على أنه صلة ، والخفض على إتباع الصلة لما قبلها ، كقول الشاعر :

فكفى بنا فضلا على من غيرنا حبُّ النبي محمدٍ إيانا

وترفع (غير) إذا جعلت صلة بإضمار (هو) وتخفض على الاتباع لمَنْ ، وقال الفرزدق :

إني وإياك إن بلَّغن أرحُلَنا كمن بِواديه بعد المَحْلِ ممطورِ

فهذا مع النكرات ، فإذا كانت الصلة معرفة آثروا الرفع ، من ذلك (فَبِمَا نَقْضِهِمْ) لم يقرأه أحد برفع ولم نسمعه . ولو قيل جاز . وأنشدونا بيت عدي :

لم أرَ مثل الفتيان في غِيَرِ الـ أيامِ يدرونَ ما عواقبُها[(١)]

والمعنى: ينسون عواقبها صلة لما. وهو مما أكرهه لأن قائله يلزمه أن يقول : (أيّما الأجلان قضيت) ، فأكرهه لذلك ولا أردّه ، وقد جاء، وقد وجّهه بعض النحويين إلى: ينسون أي شيء عواقبُها ، وهو جائز ، والوجه الأوّل أحبّ إلي والقرّاء لا تقرأ بكل ما يجوز في العربية ، فلا يقبحنّ عندك تشنيع مشنِّع مما لم يقرأه القرّاء مما يجوز) [(٢)] .

وأشار البغدادي إلى رأي الفراء في هذه المسألة ، فقال : (ورأيت في تفسير الفراء كلاما يتعلق بزيادتها لم يفصح عنه، قال عند قوله تعالى: (فبما رحمة من الله لنت لهم)...) [(٣)] . ونقل النص السابق من معاني القرآن .

والراجح عندي في هذه المسألة ما ذهب إليه الجمهور من القول بعدم زيادة مَنْ ، وما استشهد به الكسائي يمكن حمل مَنْ فيه على أنها نكرة موصوفة .

---

(١) ديوان عدي بن زيد ٤٥، الشعر والشعراء ٢٢٦، سر صناعة الإعراب ١/ ٣٨٢،

(٢) معاني القرآن ١ / ٢٤٤ - ٢٤٥

(٣) شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٥ / ٣٤١ - ٣٤٢

زيادة (مِنْ)

ويقصد بزيادتها أن يصح مجيء الكلام بدونها ، قال سيبويه: (وقد تدخل في موضعٍ لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيما ، ولكنها توكيد بمنزلة (ما) إلا أنها تجر، لأنها حرف إضافة، وذلك قولك: ما أتاني من رجلٍ وما رأيت من أحدٍ ، ولو أخرجت (من) كان الكلام حسناً) (١) .

واشترط سيبويه ، وجمهور البصريين لزيادة من شرطين :

الأول : أن يكون ما قبلها غير موجب ، ويعنون بغير الموجب النفي ، نحو : ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾(٢) ، والنهي نحو : لا يقم من أحد ، والاستفهام ، نحو : ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾(٣) . ولا يحفظ ذلك في جميع أدوات الاستفهام ، إنما يحفظ في هل .

والثاني : أن يكون مجرورها نكرة ، كما في الأمثلة السابقة (٤) .

ولم يشترط الكسائي لزيادتها أي من الشرطين، فهي ترد زائدة مطلقا، في الإيجاب والنفي والتعريف والتنكير، ومن الشواهد على مجيء (من) زائدة عنده قوله صلى الله عليه وسلم: (إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون) (٥)، وقول الله تعالى :

---

(١) الكتاب ٤ / ٢٢٥

(٢)الأعراف:٥٩.

(٣)فاطر:٣.

(٤) الجنى الداني ٣١٧

(٥) رواه الإمام مسلم في صحيحه كتاب اللباس والزينة ، باب لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة ، بإثبات (من) ، وبلفظ (إن أشد ...) ، وبلفظ (أشد الناس ...) ٢ / ١٠١٣ ، شواهد التوضيح ١٤٨

﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾[١] ، وهذا ما نقله ابن هشام عنه ، قال : "وشرط زيادتها في النوعين ثلاثة أمور: أحدها: تقدم نفي، أو نهي، أو استفهام بـ (هل)، نحو ﴿ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا ﴾[٢] ، ﴿ مَّا تَرَىٰ فِي خَلْقِ الرَّحْمَٰنِ مِن تَفَاوُتٍ ۖ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ ﴾[٣] ،وتقوللا يقـُم منْ أحدٍ ...والثاني: تنكير مجرورها .

والثالث :كونه فاعلاً ، أو مفعولاً به ، أو مبتدأ ..ولم يشترط الأخفش واحداً من الشرطين الأولين ، واستدل بنحو ﴿ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِن نَّبَإِ الْمُرْسَلِينَ ﴾[٤] ، ﴿ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾[٥] ، ﴿ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ ﴾[٦] ، ﴿ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ ﴾[٧] ولم يشترط الكوفيون الأولَ ، واستدلوا بقولهم : قد كان من مطر ، وبقول عمر بن أبي ربيعة :

وينْمي لها حُبُّها عِندنا فما قالَ منْ كاشحٍ لم يضرِ [٨]

وخرج الكسائي على زيادتها إنَّ من أشدِّ الناس عذاباً يوم القيامة المصورون" [٩].

(١)مريم:٦٩.

(٢)الأنعام:٥٩.

(٣)المُلك:٣.

(٤)الأنعام:٣٤.

(٥)الأحقاف:٣١.

(٦)الكهف:٣١.

(٧)البقرة:٢٧١.

(٨) ديوانه ١٤٣ ، شرح أبيات مغني اللبيب ٥ / ٣٢٩ ، ، شرح التسهيل ٣ / ١٣٨ ، الجنى الداني ٣١٨

(٩) مغني اللبيب ٤ / ١٦٤ وما بعدها .

وقال في سياق حديثه عن (إن) : " وقد يرتفع بعدها المبتدأ فيكون اسمها ضمير شأن محذوفا ، كقوله عليه الصلاة والسلام : (إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون) ، الأصل : إنه ، أي : الشأن ... وتخريج الكسائي الحديث على زيادة (من) في اسم إن يأباه غير الأخفش من البصريين ، لأن الكلام إيجاب ، والمجرور معرفة على الأصح ، والمعنى أيضا يأباه ، لأنهم ليسوا أشد عذابا من سائر الناس " (١) . وقال في سياق بيان أقوال العلماء في قوله تعالى : (لننزعن من كل شيعة) : " اختلفوا في مفعول (ننزع) فقال الخليل محذوف والتقدير لننزعن الفريق الذي يقال فيهم : أيهم أشد ، وقال يونس : هو الجملة وعلقت (ننزع) عن العمل كما في : (لنعلم أي الحزبين أحصى) (٢)، وقال الكسائي والأخفش: كل شيعة ، و(من) زائدة ، وجملة الاستفهام مستأنفة ، وذلك على قولهما في جواز زيادة من في الإيجاب ، ويرد أقوالهم أن التعليق مختص بأفعال القلوب ، وأنه لا يجوز لأضربن الفاسق ، بالرفع بتقدير (الذي) يقال فيه : هو الفاسق ، وأنه لم يثبت زيادة من في الإيجاب " (٣) .

فمما سبق من النصوص عن ابن هشام يتبين أن موقفه من رأي الكسائي في هذه المسألة المخالفة .

وسأناقش أولا زيادة من ثم أبين تخريج النحاة للآية والحديث.

نسب بعضهم إلى الكوفيين أنها تزاد في الإيجاب وغيره، بشرط أن يكون مجرورها

---

(١) مغني اللبيب ١ / ٢٣٠ - ٢٣٣

(٢) سورة الكهف ١٢

(٣) مغني اللبيب ١ / ٥١٥-٥١٦

نكرة ، كما حكي عن العرب قد كان من مطر ، وقد كان من حديث فخل ّ عني [1] ، والصحيح أنه ليس هو مذهب جميعهم ، لأن الكسائي وهشاماً يريان زيادتها بلا شرط [2] .

وهذا الذي نسبه ابن هشام إلى الكسائي هو الثابت عنه ، نسبه إليه أبو علي الفارسي [3] ، والهروي [4] ، ، والعكبري [5] ، وابن مالك [6] ، والرضي [7] ، وأبو حيان [8] ، والمرادي [9] ، والشاطبي [10] ، وناظر الجيش [11] ، والسلسيلي [12] ، وابن عقيل [13] ، والأزهري [14] ، والسيوطي [15] ، وغيرهم .

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٨٥

(٢) الجنى الداني ٣١٨ ، شرح أبيات مغني اللبيب ٥ / ٣٣٠ ، حاشية الصبان ٢ / ٣١٥

(٣) البغداديات ٢٤٢ ٤٠٥ ، التعليقة ٢ / ١٠٧ ، الإغفال ٢ / ٣٩٩ – ٤٠٠

(٤) الأزهية ٢٢٨ ٢٢٩

(٥) التبيان ٢ / ٨٧٨

(٦) شرح التسهيل ٢ / ١١ ، ٣ / ١٣٩ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٧٩٩

(٧) شرح الكافية ٤ / ٣٧٦

(٨) ارتشاف الضرب ١٧٢٣ ، التذييل والتكميل ٥ / ٤٧

(٩) الجنى الداني ٣١٨

(١٠) المقاصد الشافية ٣ / ٦٠٠

(١١) تمهيد القواعد ٣ / ١٣١٩

(١٢) شفاء العليل ١ / ٣٥٤

(١٣) المساعد ٢ / ٢٥١

(١٤) شرح التصريح ١ / ٦٤٠

(١٥) همع الهوامع ٢ / ٣٧٩

والذي دفع الإمام الكسائي للقول بزيادة من بلا شرط مجيء ذلك في شواهد من كتاب الله ، قال الهروي : (وأما قوله عز وجل : (يغفر لكم من ذنوبكم) ، فقال الكسائي ، وهشام ، وغيرهما : (من) في هذا الموضع زائدة للتوكيد، والمعنى: يغفر لكم ذنوبكم، قالوا : وهو بمنزلة قوله : ﴿وَلَهُمْ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾(١) ، والمعنى : ولهم فيها كل الثمرات، وقوله: ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّواْ مِنْ أَبْصَٰرِهِمْ﴾(٢) ، والمعنى: يغضوا أبصارهم، وقوله: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا﴾(٣) قالوا : فـ (من) ها هنا ليست مبعضة ، وإنما المعنى : وعدهم الله كلهم مغفرة وأجرا عظيما ، فدخلت (من) ها هنا للتوكيد ، وكذلك قوله : ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ﴾(٤)) (٥) .

ويتبين مما سبق أن المقصود بالزيادة عند الكسائي صحة استغناء الكلام عنها ، وإنما أفادت من مجيئها في معنى الكلام التوكيد .

وذهب إلى زيادة من بلا شرط الأخفش من البصريين (٦) ، وهشام من الكوفيين (٧) . واختار هذا الرأي ابن جني عند تخريجه لقراءة الأعرج قوله تعالى : (وإذ أخذ الله

---

(١)محمد:١٥.

(٢)النور:٣٠.

(٣)الفتح:٢٩.

(٤)آل عمران:١٠٤.

(٥) الأزهية ٢٢٨ ٢٢٩

(٦) معاني القرآن ١ / ٢٩٨ ، وينظر : شرح التسهيل ٣ / ١٣٨ ، الجنى الداني ٣١٨ ، وغيرها .

(٧) الجنى الداني ٣١٨ ، ارتشاف الضرب ١٧٢٣ ، همع الهوامع ٢ / ٣٧٩ ، وغيرها .

ميثاق النبيين لَمَّا آتيناكم) (١) بفتح اللام وتشديد الميم (٢) ، قال : وأقرب ما فيه أن يكون أراد : (وإذ أخذ الله ميثاق النبيين لمن ما آتيناكم) وهو يريد القراءة العامة : (لما آتيناكم)، فزاد (من) على مذهب أبى الحسن في الواجب، فصارت (لمما) ، فلما التقت ميمات فثقلن حذفت الأولى منهن ، فبقي (لمّا) مشددا كما ترى ، ولو فكت لصارت (لَنْما) غير أن النون أدغمت في الميم كما يجب في ذلك فصارت (لَمَّا) ، هذا أوجه ما فيها إن صحت الرواية بها) (٣) . وذهب إليه أبو عبيدة فقال عند قوله تعالى : ﴿أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾(٤) : قال أبو ذؤيب :

جَزَيْتُكَ ضِعْفَ الجوِّ ما إنْ تَجُتُزاكَ الضِّعْفَ من أَحَدٍ قَبْلي (٥)

أي : أحد قبلي) (٦) .

ووافقهم الفارسي على زيادتها في قوله تعالى : ﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِن بَرَدٍ﴾(٧) قال : (المعنى : وينزل من السماء جبالا فيها من برد ...وقد جعلنا (من) في بعض هذه التأويلات زائدة في الإيجاب ، وذلك مذهب أبي الحسن الأخفش والكسائي) (٨).

---

(١) سورة آل عمران ٨١

(٢) قرأ جمهور السبعة : لَمَا ، بفتح اللام ، وتخفيف الميم ، وقرأ حمزة: لِمَا ، بكسر اللام ، وقرأ سعيد بن جبير ، والحسن : لمّا ، بتشديد الميم . انظر : البحر المحيط ٢ / ٥٣٢

(٣) المحتسب ١ / ١٦٤ ، وانظر : شرح التسهيل ٣ / ١٣٩ ، التحرير والتنوير ٢٩ / ١٨٩

(٤)البقرة:١٠٥.

(٥) ديوان الهذليين ١ / ٣٥

(٦) مجاز القرآن ١ / ٤٩ ، وانظر : شرح أبيات مغني اللبيب ٥ / ٣٣٠

(٧)النور:٤٣.

(٨) البغداديات ٢٤١٢٤٢ ، وانظر : شرح أبيات مغني اللبيب ٥ / ٣٣٠ ، تفسير الرازي ٢٤ / ١٥

واختار ابن مالك هذا الرأي ورجحه ، قال : (وأجاز أبو الحسن الأخفش وقوعها في الإيجاب وجرها المعرفة ، وبقوله أقول ، لثبوت السماع بذلك نظما ونثرا ، فمن النثر قوله تعالى : (ولقدْ جاءك من نبإِ المرسلين) ، وقوله تعالى : (يُحَلَّونَ فيها من أساورَ من ذهبٍ) ، وقوله تعالى : (ويكفر عنكمْ من سيئاتكم) ، وقوله تعالى : (وآمنوا به يغفرْ لكمْ من ذُنوبكم) ، وقوله تعالى : (تجري من تحتها الأنهار) [1] ، وقول عائشة رضي الله عنها : (إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي جالسا ، فيقرأ وهو جالس ، فإذا بقي من قراءته نحوا من كذا) ، أخرجه البخاري [2] ، وضبطه بضبطه من يعتمد عليه بنصب (نحوا) على زيادة (من) ، وجعل قراءته فاعلا ناصبا (نحوا) . والأصل : فإذا بقي قراءته نحوا من كذا . ومن النظم المتضمن زيادة (من) في الإيجاب قول عمر بن أبي ربيعة :

ويَنْمِي لها حبُّها عندنا ... فما قالَ مِن كاشحٍ لم يضر

أراد : فما قال كاشح لم يضر ، ومنه قول الآخر :

لما بلغنا إمام العدل قلت لهم ... قد كان من طول إدلاجي وتهجيري [3]

أراد : قد كان طول إدلاجي وتهجيري . ومنه قول الآخر :

وكنت أرى كالموت من بين ساعة ... فكيف ببين كان موعده الحشر [1]

---

(1) سورة البقرة ٢٥ ، وتكررت في سور أخرى .

(2) صحيح البخاري ، باب إذا صلى قاعدا ثم صح أو وجد خفة تمم ما بقي ، وروايته فيه : (نحوٌ) بالرفع ١ / ٣٧٦ ، وانظر : شواهد التوضيح ١٢٦

(3) البيت لجرير ، انظر : ديوانه ١ / ١٤٧ ، شرح أبيات مغني اللبيب ٥ / ٣٢٩ ، شواهد التوضيح ١٣٧

أراد: وكنت أرى بين ساعة كالموت .

ومثله قول الآخر :

يظل به الحرباء يمثل قائما ويكثر فيه من حنين الأباعر [٢]

ورد الجمهور هذه الشواهد بأن جميع ما ذكر من السماع لا يثبت به ما قالوا من الزيادة .

أما أولا: فإن الأصل الثابت في الحروف ألا تدعى فيها الزيادة إلا إذا تيقنت ، وقام الدليل عليها ، وأما مع بادي الرأي فذلك غير مخلص [٣] .

وأما ثانيا : فإن المواضع المستشهد بها محتملة لما قالوا ، ولغير ذلك [٤] . فأما قوله تعالى: (ولقد جاءك من نبأ المرسلين) فالفاعل مضمر ، أي : ولقد جاءك هذا النبأ ، و(من نبأ المرسلين) في موضع الحال ، أي كائنا من نبأ المرسلين ، لأن قبله ﴿وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ فَصَبَرُوا۟ عَلَىٰ مَا كُذِّبُوا۟ وَأُوذُوا۟ حَتَّىٰٓ أَتَىٰهُمْ نَصْرُنَا ۚ وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَـٰتِ ٱللَّهِ ۚ وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِى۟ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾[٥] ، فأخبره تعالى أن هذا النبأ الذي جاءك من نبأ المرسلين فتأس

---

(١) البيت لسلمة بن يزيد الجعفي ، انظر : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٠٨١ ، شرح أبيات مغني اللبيب ٥ / ٣٢٩ ، الدرر ٤ / ١٨٢ ، همع الهوامع ٢ / ٣٧٩ ، شواهد التوضيح ١٣٧ ، المقاصد الشافية ٣ / ٦٠١ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٧٩٨ ، شرح الألفية لابن الناظم ٢٦٠

(٢) غير منسوب . انظر : شرح أبيات مغني اللبيب ٥ / ٣٣٠ ، الدرر ٤ / ١٨٢ ، همع الهوامع ٢ / ٣٧٩ ، شواهد التوضيح ١٣٧ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٧٩٩ ، شرح الألفية لابن الناظم ٢٦٠

(٣) المقاصد الشافية ٣ / ٦٠٢

(٤) المساعد ٢ / ٢٥١ ، المقاصد الشافية ٣ / ٦٠٢ ، شرح الألفية لابن الناظم ٢٦٠ ، شرح المفصل ٨ / ١٣ ، شرح أبيات مغني اللبيب ٥ / ٣٣٠ – ٣٣١

(٥)الأنعام:٣٤.

بما جرى لهم .

وحملها طائفة على حذف الموصوف كأنه قال : نبأ من جملة نبأ المرسلين تعتبر به، أو تتأسى ، أو نحو ذلك مما يليق ، فـ (من) إذ ذاك للتبعيض . وعلى هذا يجري الحكم في (من أساور من ذهب) فـ (من) للتبعيض ، وكذلك (ويكفر عنكم من سيئاتكم) و(يغفر لكم من ذنوبكم) ، فالذي يكفر بعض السيئات، والذي يغفر بعض الذنوب . لأن ما كان فيه تبعة لآدمي لا يكفر، ولأن المغفور بالإيمان ما اكتسبوه من الكفر لا ما يكتسبونه في الإسلام، وذلك بعض الذنوب فمن فيها للتبعيض، وقيل[1]: قوله : (يكفر عنكم من سيئاتكم)، (يغفر لكم من ذنوبكم) إنه مؤول كله على تضمين الفعل معنى فعل آخر، كأنه قال: يخلصكم من ذنوبكم، فرجع إلى معنى قوله في الآيات الأخر ﴿يَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡ﴾[2]. فـ (من) إذا لابتداء الغاية، كقولك: خلصت منه، وخرجت منه. وكذلك (من) للتبعيض في قوله: (أن ينزل عليكم من خير)، إذا أصله: أن ينزل عليكم من خير، أي : بعضا من خير، ثم بني للمفعول ، وأقيم المجرور مقام الفاعل ، وجعل الظاهر بدلا من الضمير لما حذف الظاهر الذي كان يعود عليه الضمير ، وهو اسم الله تعالى ، وكذا هي للتبعيض أيضا في (مما أمسكن عليكم)، لأنه لا يمكن أن نأكل جميع ما أمسكن ، إذ منه ما يموت مدفى ولم تنفذ مقاتله ، ولا أثر فيه بناب ولا ظفر .

وأما (تجري من تحتها) فلابتداء الغاية ، وأما (فإذا بقي من قراءته) وفي : ما قال من كاشح ، وقد كان من طول ، ويكثر فيه من حنين ، وقد كان من مطر ، وقد كان من حديث ، فمخرج على أن تكون (من) في ذلك كله مبعضة ، ويكون الفاعل مضمرا ،

---

(١) المقاصد الشافية ٣/ ٦٠٢

(٢)الصف:١٢.

اسم فاعل يفسره الفعل كما فسر في قوله تعالى : ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ﴾[1] أي : هو ، أي : البداء ، فكذلك يكون التقدير فإذا بقي هو ، أي باق من قراءته ، وفي ما قال ، أي : هو قائل من كاشح ، وقد كان هو أي : كائن من طول ، ويكثر فيه هو ، أي : كائن من حنين ، وقد كان هو أي : كائن من مطر ، وقد كان هو أي : كائن من حديث . ومجيء اسم الفاعل فاعلا يدل عليه الفعل سائغ في كلام العرب ، قال تعالى: ﴿سَأَلَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٖ وَاقِعٖ﴾[2] . وقال ابن عصفور في : قد كان من مطر : تقديره : قد كان كائن ، فحذف الموصوف ، وقامت (من) مقامه ، إذ هي في موضع الصفة ، وذلك يحسن في الكلام ، وإن كانت الصفة غير مختصة) [3] . ورده أبو حيان بأنه تخريج فاسد ، لأنه يلزم من ذلك أن يكون المجرور فاعلا [4] .

وأما تخريج ابن جني فتخريج أعجمي لا يحتمل مثله في القران ، ولا يظهر معنى لتخريجه ، وأما (يغضوا من أبصارهم) فمن للتبعيض ، لأنهم أمروا بعض بعضها مما كان في النظر امتناع شرعي ، وكذلك هي للتبعيض في : (وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات منهم مغفرة وأجرا عظيما) وأما في ضرورة الشعر ، فإن البصريين يجيزون زيادتها في الواجب وفي المعرفة و النكرة [1] . وقال ناظر الجيش بعد هذا : وأقول لا

---

(١)يوسف:٣٥.

(٢)المعارج:١.

(٣) شرح الجمل ١ / ٤٨٥

(٤) نقله عنه ناظر الجيش ، والبغدادي . انظر : تمهيد القواعد ٦ / ٢٩٠٥ ، شرح أبيات مغني اللبيب ٥ / ٣٣٢

(١) ما سبق من الردود من كلام أبي حيان . انظر : المرجع السابق .

حاجة إلى تكلف هذه التخريجات لما ورد في الأبيات ، لان البصريين يجيزون زيادة (من) في الكلام الموجب ، ودخولها على معرفة في الشعر . وإذا كان كذلك ، فلا حاجة إلى تكلف الجواب عن الوارد فيه) (١) .

والذي يظهر لي بعد هذا أن الراجح في مسألة زيادة من في الإيجاب ما ذهب إليه الكسائي ، وهو الجواز ، وذلك لتعضيده بالسماع ، كما تقدمت الشواهد .

توجيه حديث (إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون)

ذكر ابن هشام أن الكسائي خرج الحديث على زيادة من ، وخالفه ابن هشام بأن الزيادة لم تثبت في الإيجاب ، والمعنى يأبى أن يكون أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون ، إذ الكفرة أشد عذابا منهم ، وتأويل الحديث عند ابن هشام على تقدير أن يكون اسم إن ضمير شأن محذوفا (٢) .

وهذا التأويل الذي ذكره ابن هشام هو رأي ابن مالك (٣) ، ووافقه أبو حيان (٤) ، وناظر الجيش (٥) ، والسلسيلي (٦) ، وابن عقيل (١) ، والشاطبي (٢) ، والخضري (٣) .

---

(١) تمهيد القواعد ٦ / ٢٩٠٤ – ٢٩٠٥

(٢) مغني اللبيب ١ / ٢٣٠ – ٢٣٣

(٣) شرح التسهيل ٢ / ١٣ ، شرح الكافية الشافية ١ / ٢٣٦ ، شواهد التوضيح ١٤٨

(٤) التذييل والتكميل ٥ / ٤٧

(٥) تمهيد القواعد ٣ / ١٣١٨

(٦) شفاء العليل ١ / ٣٥٤

(١) المساعد ١ / ٣١٠ – ٣١١

(٢) المقاصد الشافية ٣ / ٦٠٣

(٣) حاشية الخضري ١ / ١٢٩

وعلى رأي الكسائي في زيادة من في هذا الحديث ينبغي عنده أن يحمل ما حكاه أبو عبيد من أنه صلى الله علية وسلم كتب إلى خزاعة : (أما بعد : فإن من أكرم أهل تهامة علي وأقربهم رحما أنتم ومن تبعكم) (١) . (٢) .

والذي حمل الكسائي على القول بزيادة (من) ، وجعل (أشد) ، و (أكرم) اسما لإن في قوله: (من أشد) ، و(من أكرم) لأن مذهبه أن حذف هذا الضمير لا يجوز إذا أدى ذلك إلى أن يكون بعد (إن) وأخواتها اسم يصح عملها فيه ، و(المصورون) ، و(أنتم) يجوز أن تعمل (إن) في ذلك ، فتقول : (المصورين) ، و(إياكم) (٣) .

ويمكن أن يستدل له بالسماع ، حيث جاء حديث براوية لم تذكر فيها (من) ، وهذه الراوية أصح لكونها في الصحيحين ، وهي قوله صلي الله عليه وسلم : (إن أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون) (٤) ، في حين أن الراوية التي فيها (من) هي إحدى روايات الإمام مسلم ، ومجيء (من) مذكورة بعد اسم (إن) في راوية ، ومتروكة في رواية أخرى يؤنس بجواز زيادتها .

ويرد قول الكسائي هذا أمور :

١- فساد المعنى ، إذ يصبح معنى الحديث على القول بزيادة (من) أن المصورين أشد عذابا من سائر المعذبين ، قال ابن هشام : " والمعنى أيضا يأباه ، لأنهم ليسوا أشد عذابا من سائر الناس " .

---

(١) كتاب الأموال ٢٩٠

(٢) التذييل والتكميل ٥ / ٤٧

(٣) التذييل والتكميل ٥ / ٤٧ ، ناظر الجيش ٣ / ١٣١٨ ، المساعد ١ / ٣١١

(٤) صحيح البخاري ٥ / ٢٢٢٠ ، صحيح مسلم ٢ / ١٠١٣

٢ – ما حكاه الخليل – رحمه الله – أن ناسا يقولون إن بك زيدٌ مأخوذ ، فقال : هذا على قوله : إنه بك زيد مأخوذ [١] . وكان يجوز لـ (إن) أن تنصب زيدا .

ويرد دعوى فساد المعنى مجيء الرواية الصحيحة بحذفها – كما سبق – ولو كان المعنى لا يستقيم إلا بها لما حذفت في رواية هي أصح من الراوية التي ذكرت فيها (من) ، قال الدماميني معقبا على قول ابن هشام : " وفيه نظر ، فقد قيل : إن الحديث وارد فيمن يصور الصور لتعبد من دون الله تعالى ، وفاعل هذا كافر بلا شك ، ولا بدع حينئذ في أن يكون أهل هذه الحرفة الشنعاء أشد الناس عذابا ، ويؤيده أن الحديث قد روي في الصحيح بطريق ليس فيها لفظ (من) ، وبه يقوى تأويل الكسائي لفظا ومعنى " [٢]

وأما موقف ابن مالك من رأي الكسائي في الحديث فقد صرح في مواضع من كتبه بمخالفة الكسائي [٣] ، واستدل به في شرح التسهيل على الزيادة [٤] ، قال الشاطبي: (والعجب أن المؤلف حمل الحديث في التسهيل على إضمار الشأن ، وصرح بمخالفة الكسائي ، ثم التزم هنا مذهبه ، فاستدل به في الشرح على الزيادة) [٥] ، ويظهر لي أن لا تناقض في ذلك ، إذ تحقيق موقفه من رأي الكسائي مخالفته كما بينت سابقا ، وإنما أورد تخريج الكسائي استئناسا وتقوية لرأيه في زيادة من في الإيجاب بأن هذا رأي أئمة النحو كالكسائي ، والأخفش ، وابن جني .

---

(١) كتاب سيبويه ٢ / ١٣٤ ، وانظر : المرجع السابق .

(٢) حاشية الشمني ١ / ٧٩

(٣) شرح التسهيل ٢ / ١٣ ، شرح الكافية الشافية ١ / ٢٣٦ ، شواهد التوضيح ١٤٨

(٤) شرح التسهيل ٣ / ١٣٩

(٥) المقاصد الشافية ٣ / ٦٠٣

زيادة (مِنْ) في قوله تعالى : (لننزعن من كل شيعة أيهم أشد)

نقل ابن هشام – رحمه الله – أقوال العلماء في الآية ، قال : "(لننزعن من كل شيعة أيهم أشد) التقدير : لننزعن الذي هو أشد ، قاله سيبويه ، وخالفه الكوفيون ، وجماعة من البصريين ، لأنهم يرون أن أيا الموصولة معربة دائما ، كالشرطية والاستفهامية ، قال الزجاج : ما تبين لي أن سيبويه غلط إلا في موضعين ، هذا أحدهما ، فإنه يسلم أنها تعرب إذا أفردت فكيف يقول ببنائها إذا أضيفت وقال الجرمي خرجت من البصرة فلم أسمع منذ فارقت الخندق إلى مكة أحدا يقول لأضربن أيهم قائم بالضم . اهـ . وزعم هؤلاء أنها في الآية استفهامية ، وأنها مبتدأ ، وأشد خبر . ثم اختلفوا في مفعول (ننزع) ، فقال الخليل : محذوف ، والتقدير : لننزعن الفريق الذي يقال فيهم أيهم أشد وقال يونس: هو الجملة ، وعلقت (ننزع) عن العمل كما في: ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَٰهُمْ لِنَعْلَمَ أَىُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓا۟ أَمَدًا ﴾(١) ، وقال الكسائي والأخفش :

كل شيعة ، ومن زائدة ، وجملة الاستفهام مستأنفة ، وذلك على قولهما في جواز زيادة من في الإيجاب، ويرد أقوالهم أن التعليق مختص بأفعال القلوب، وأنه لا يجوز لأضربن الفاسق بالرفع ، بتقدير : الذي يقال فيه : هو الفاسق ، وأنه لم يثبت زيادة من في الإيجاب ، وقول الشاعر :

إذا ما لقيت بني مالك فسلم على أيهم أفضل (٢)

---

(١)الكهف:١٢.

(٢) البيت لغسان بن وعلة ، أو لرجل من غسان ، انظر : خزانة الأدب ٦ / ٦١ ، همع الهوامع ١ / ٢٧٥ ، ٢٩٥ ، الدرر ١ / ٢٧٢ ، شرح المفصل ٣ / ١٤٧ ، ٤ / ٢١ ، ٧ / ٨٧ ، لسان العرب ١٤ / ٥٩ ، المفصل ١ / ١٨٩ ، شرح أبيات مغني اللبيب ٢ / ١٥٢ ، شرح الشواهد للسيوطي ١ / ٢٣٦ ، ٨٣٠

يروى بضم (أي)، وحروف الجر لا تعلق ، ولا يجوز حذف المجرور ، ودخول الجار على معمول صلته ، ولا يستأنف ما بعد الجار، وجوز الزمخشري وجماعة كونها موصولة، مع أن الضمة إعراب ، فقدروا متعلق النزع : من كل شيعة، وكأنه قيل: لننزعن بعض كل شيعة ، ثم قدر أنه سئل : من هذا البعض ؟ فقيل : هو الذي أشد ، ثم حذف المبتدآن المكتنفان للموصول، وفيه تعسف ظاهر، ولا أعلمهم استعملوا أيا الموصولة مبتدأ ، وسيأتي ذلك عن ثعلب، وزعم ابن الطراوة أن أيا مقطوعة عن الإضافة، فلذلك بنيت، وأن (هم أشد): مبتدأ وخبر ، وهذا باطل برسم الضمير متصلا بأي، وبالإجماع على أنها إذا لم تضف كانت معربة ، وزعم ثعلب أن أيا لا تكون موصولة أصلا ، وقال : لم يسمع (أيهم هو فاضل جاءني) ، بتقدير : الذي هو فاضل جاءني) [1].

فيتبين مما سبق أن الإمام الكسائي يرى أن (أيا) في الآية استفهامية ، وأنها مبتدأ، وأشد خبر ، ومفعول (ننزع) : كل شيعة ، ومن زائدة ، وجملة الاستفهام مستأنفة . قال النحاس : (قال الكسائي : (لننزعن) واقعة على المعنى ، كما تقول لبست من الثياب ، وأكلت من الطعام ، ولم يقع (لننزعن) على (أيهم) فينصبها) [2] . ومما دفعه إلى هذا التخريج أنه يرى أن معنى التشايع التعاون [3] ، والشيعة هم الأعوان ، فتقدير الآية : لننزعن من كل قوم شايعوا فتنظروا أيهم أشد على الرحمن عتيا ، والنظر من دلائل الاستفهام ، وهو مقدر معه ، وأنت لو قلت : لأنظرن أيهم أشد ، لكان النظر معلقا ، لأن النظر والمعرفة والعلم ونحوهن من أفعال القلوب ، وأفعال القلوب يسقط عملهن

---

(١) مغني اللبيب ١ / ٥١٢ ، وما بعدها .

(٢) إعراب القرآن ٣ / ٢٤- ٢٥

(٣) المرجع السابق .

إذا كان بعدهن استفهام ، فدل على أنه مرفوع لأنه مبتدأ [(١)] .

واعترض عليه ابن هشام بأنه لم تثبت زيادة (من) في الإيجاب، وبتعين أن تكون (أي) موصولة، وأنه لا يستأنف ما بعد الجار، للزوم حذف المجرور، وبقاء الجار وحده ، فلا يجيز أحد في مثل : سلم على زيد ، أن تقول : سلم على ، مكتفيا بالجار عن التلفظ بالمجرور [(٢)] .

وهذه الآراء التي نقلها ابن هشام عن العلماء ، نقلها الزجاجي [(٣)] ، والنحاس [(٤)] ، ومكي [(٥)] ، والفارسي [(٦)] ، وابن الأنباري [(٧)] ، وغيرهم .

وسأبين أقوال العلماء في هذه المسألة وأذكر ما ترجح لي منها .

أما سيبويه فذهب إلى إن (أيا) موصولة ، مبنية على الضم ، لأن القياس يقتضي أن تكون مبنية لوقوعها موقع الاسم الموصول ، أو الاستفهام ، أو الجزاء كما بنيت (من) ، و(ما) ، إلا إنهم أعربوها حملا على نظيرها ، وهو (بعض) ، وعلى نقيضها، وهو (كل) ، إلا إنها لما دخلها نقص بحذف العائد ضعفت ، فردت إلى ما تستحق من البناء ، وهي في محل نصب مفعول به ، للفعل (ننزع) [(١)] ، قال سيبويه : (وسألت الخليل – رحمه الله –

---

(١) الإنصاف ٥٧٣ - ٥٧٤

(٢) حاشية الشمني ١ / ١٦٨

(٣) مجالس الزجاجي ٣٠١ – ٣٠٢

(٤) إعراب القرآن ٣ / ٢٤ – ٢٥

(٥) مشكل إعراب القرآن ٤٥٨ – ٤٦٠

(٦) الإغفال ٢ / ٣٩٧

(٧) الإنصاف ٥٧٢ –٥٧٨ ، البيان ٢ / ١٣٠– ١٣٣

(١) شرح السيرافي ٩ / ١٣٠ ، الإغفال ٢ / ٤٠٦ ، البيان ٢ / ١٣٠ – ١٣١

عن قولهم : اضرب أيهم أفضل ، فقال : القياس النصب كما تقول اضرب الذي أفضل لأن أيا في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الذي كما أن من في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الذي ، وحدثنا هارون أن ناسا وهم الكوفيون يقرؤونها (ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا) [1] ، وهي لغة جيدة ، نصبوها كما جروها حين قالوا : امرر على أيهم أفضل ، فأجراها هؤلاء مجرى الذي إذا قلت: اضرب الذي أفضل لأنك تنزل (أيا) ، و(من) منزلة (الذي) في غير الجزاء والاستفهام) [2] .

وتابعه على هذا القول المازني [3] ، وأكثر البصريين [4] ، وهو اختيار ابن هشام .

وما اعترض به الزجاج بقوله : (ما تبين لي أن سيبويه غلط إلا في موضعين ، هذا أحدهما ، فإنه يسلم أنها تعرب إذا أفردت فكيف يقول ببنائها إذا أضيفت) ، مع أن الإضافة مبعدة عن شبه الحرف الذي هو موجب البناء ، يجاب عنه بقول سيبويه : (لما كانت أخواته مفارقة له ، لا تستعمل كما يستعمل ، خالفوا بإعرابها إذا استعملوه على غير ما استعملت عليه أخواته إلا قليلا) [5] ، فلما بعدت عن حال أخواتها بحذف أحد جزأي الابتداء كان ذلك مخالفا لحال أخواتها فغيروها تغييرا ثانيا ، فإن التغيير يؤنس بالتغيير . قال الدماميني : (مراده : مخالفته لأخواتها في الحذف الخاص ، وذلك بأن حذف أحد جزأي الابتداء من صلة (أي) يجوز مطلقا ، وفي صلة أخواتها إنما يجوز في

---

(١) قرأ بها معاذ بن مسلم الهراء ، وطلحة بن مصرف ، وهارون الأعور ، انظر : مختصر شواذ القرآن ٨٩ ، إعراب القرآن ٣ / ٢٣ ، مشكل إعراب القرآن ٤٥٨ ، شرح السيرافي ٩ / ١٣١

(٢) الكتاب ٢ / ٣٩٩

(٣) الأصول في النحو ٢ / ٣٢٥

(٤) البيان ٢ / ١٣٠

(٥) الكتاب ٢ / ٤٠٠

الأمر الشائع بشرط طول الصلة ، وإلا فلا مخالفة بينها ، وبينهن في مطلق الحذف) (١) .

وأما قول الجرمي : (خرجت من البصرة فلم أسمع منذ فارقت الخندق إلى مكة أحدا يقول لأضربن أيهُمْ قائم ، بالضم) ، أي : كلهم ينصب ، فهي معربة ، يجاب بأنه لا يمنع أن يكون غيره سمع خلاف ما رواه ، ويكون ما سمعه لغة لبعض العرب ، وذلك أن سيبويه سمع ذلك وحكاه ، ويدل على ذلك قوله : (وسألت الخليل - رحمه الله - عن قولهم اضرب أيهُمْ أفضل ، فقال : القياس النصب) ، وما حكاه أبو عمرو الشيباني عن غسان ، وهو أحد من تؤخذ من العرب أنه أنشد :

إذا ما لقيت بني مالك فسلم على أيهم أفضل

برفع (أيهم) (٢) ، فدل على أنها لغة منقولة صحيحة ، لا وجه لإنكارها (٣) .

وذهب الخليل بن احمد إلى أيهم إنما رفع على الحكاية ، والتقدير ، وشبه بقول الأخطل :

ولقد أبيت من الفتاة بمنزل فأبيت لا حرج ولا محروم (٤)

أي : أبيت مقولا في : لا حرج ولا محروم ، أي هو لا حرج ولا محروم (١) .

---

(١) حاشية الشمني ١ / ١٦٧

(٢) كتاب الجيم ٢ / ٢٦٤

(٣) شرح السيرافي ٩ ، الإنصاف ٥٧٧ - ٥٧٨ ، شرح المفصل ٣ / ١٤٦ - ١٤٧

(٤) انظر : كتاب سيبويه ٢ / ٨٤ ، ٢ / ٣٩٩ ، إعراب القرآن ٣ / ٢٤ ، الأصول ٢ / ٣٢٤ ، الإنصاف ٥٧٢ ، شرح المفصل ٣ / ١٤٦ ، لسان العرب ٤ / ٤٩٢ ، الخزانة ٦ / ١٣٩ ، الإغفال ٢ / ٣٩٨ ، مشكل إعراب القرآن ٤٥٨ ، شرح الرضي على الكافية ٣ / ٦٢ ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٨٠ ، ٤٨٨ ، تذكرة النحاة ٤٤٧ ، البيان ٢ / ١٣١

(١) شرح الرضي على الكافية ٣ / ٦٢

ووافقه الزجاج ، وابن السراج ، والرماني ، وغيرهم من البصريين ، قال أبو إسحاق : (الذي أعتقده أن القول في هذا قول الخليل ، وهو موافق للتفسير ، لأن الخليل كان مذهبه أو تأويله في قوله تعالى : (ثم لننزعن) الذي من أجل عتوه يقال : أي هؤلاء أشد عتيا ، فيستعمل ذلك في الأشد فالأشد ، والله أعلم) (١) . وقال أبو بكر معترضا على سيبويه ، ومتابعا للخليل : (أنا أستبعد بناء (أي) مضافة ، وكانت مفردة أحق بالبناء ، ولا أحسب الذين رفعوا أرادوا إلا الحكاية، كأنه إذا قال: (اضرب أيهم أفضل) ، فكأنه قال : اضرب رجلا إذا قيل : (أيهم أفضل)، قيل : هو .

والمحذوفات في كلامهم كثيرة، والاختصار في كلام الفصحاء كثير موجود إذا آنسوا بعلم المخاطب ما يعنون) (٢) .

وقال الرماني : (فأما من رفع (أيهم) ففي ذلك للنحويين ثلاثة أقوال :

رفعه على الحكاية ، كأنه قال : ثم لننزعن قائلين : أيهم أشد . وهذا وجه حسن ، لأن في ننزع دليلا على معنى القول ، لأنه ينزع بالقول...)(٣).

واعترض سيبويه على الخليل بقوله : (وتفسير الخليل – رحمه الله – ذلك الأول بعيد ، إنما يجوز في شعر أو في اضطرار ، ولو ساغ هذا في الأسماء لجاز أن تقول : اضرب الفاسق الخبيث تريد الذي يقال له الفاسق الخبيث) (١) . قيل : وليس بلازم من حيث هذه أسماء مفردة ، والآية جملة ، وتسلط الفعل على المفرد أعظم منه على الجملة (٢) .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٣٤٠

(٢) الأصول ٢ / ٣٢٤

(٣) منازل الحروف ٤٤

(١) الكتاب ٢ / ٤٠١

(٢) البحر ٦ / ١٩٦

وأما يونس بن حبيب البصري فزعم أن (أيهم) مرفوع بالابتداء ، وأشد خبره ، ويعلق لننزعن عن العمل وينزل منزلة أفعال القلوب ، نحو : ظننت وحسبت وعلمت وما أشبهها ، واختلف في معنى التعليق عنده ، فذكر أبو إسحاق أن المقصود أنها ملغاة ، لم تعمل شيئا ، فكأن قول يونس : (ثم لننزعن من كل شيعة) ، ثم استأنف فقال : (أيهم أشد على الرحمن عتيا) [(١)] . وقال أبو علي : ينبغي أن يكون مراد يونس أن الفعل معمل في موضع (من كل شيعة) ، وليس يريد أنه غير معمل في شيء البتة ، والدليل على ذلك : أنه قال فيه : إن ذلك معلق ، ولفظ التعليق إنما يستعمل في ما يعمل في الموضع دون اللفظ ، ألا تراهم قالوا في (عملت أزيد في الدار أم عمرو) : إن الفعل معلق ، وهو معمل في موضع الجملة ، فكذلك إذا قال هنا : معلق ، كان معملا في موضع الجملة من الجار والمجرور ، ولو أراد أنه لا عمل له في موضع ، كما أن لا عمل له في لفظ لقال : ملغى ، ولم يقل : معلق ، كما تقول في (زيد ظننت منطلق) : إنه ملغى ، فقوله فيه : معلق ، دلالة على مراده فيه أنه عامل في الموضع ، وإن لم يكن عاملا في اللفظ ، وإذا كان كذلك كان قول الكسائى في الآية مثل قول يونس ، لأنه قال : إن قوله : (لننزعن من كل شيعة) كقولك: أكلت من طعام، فإذا كان كذلك ، كان (أيهم) منقطعا من هذه الجملة ، وكانت جملة مستأنفة. ولا يجيء هذا على مذهب سيبويه ، لأنه لا يرى مثل ما رآه الكسائي. وما عندي أنه مذهب يونس في زيادة (من) في الإيجاب ،ألا ترى أنه قال : و(من) لا يفعل بها في الواجب هذا ، يعنى الزيادة) [(١)] .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٣٣٩

(١) الإغفال ٢ / ٣٩٩ – ٤٠٠

واعترض عليه بأن التعليق مختص بأفعال القلوب ، أو ما هو من سببها ، وهذا الفعل ليس منها ، فلا ينبغي أن يعلق أو يلغى [1] .

واعتبر الزمخشري (أيا) في الآية موصولة معربة، قال: (ويجوز أن يكون النزع واقعاً مِن كُلِّ (شِيعَةٍ)، كقوله سبحانه : ﴿وَوَهَبْنَا لَهُم مِّن رَّحْمَتِنَا﴾[2] ، أي : لننزعن بعض كل شيعة ، فكأنّ قائلاً قال : من هم ؟ فقيل :أيهم أشد عتياً) [3]. أي : تكون (أيهم) موصولة خبر مبتدأ محذوف . قال أبو حيان : (وهذا تكلف، وادعاء إضمار لا ضرورة تدعو إليه ، وجعل ما ظاهره أنه جملة واحدة جملتين) [4] . واعترض عليه ابن هشام بقوله : (وفيه تعسف ظاهر ، ولا أعلمهم استعملوا (أيا) الموصولة مبتدأ) .

وزعم ابن الطراوة أن أيّاً مقطوعة عن الإضافة ، فلذلك بنيت ، وأن (هم أشد) مبتدأ وخبر، واعترض عليه ابن هشام بقوله :(هذا باطل برسم الضمير متصلاً بأيّ ، وبالإجماع على أنها إذا لم تُضف كانت معربة) .

وأما الراجح في إعراب الآية فهو قول سيبويه والجمهور ، وذلك لتعضيده بالسماع الصحيح عن العرب برواية قول الشاعر :

إذا ما لقيت بني مالك فسلم على أيهم أفضل

---

(١) شرح السيرافي ٩/ ١٣٠ ، مشكل إعراب القرآن ٤٥٩ ، تمهيد القواعد ٣/ ١٥٢٠ ، البيان ٢ / ١٣٢

(٢)مريم:٥٠.

(٣) الكشاف ٤ / ٤٣

(٤) البحر ٦ / ١٩٦

برفع (أيهم)، وهي في موضع جر، وقد تقرر أن حروف الجر لا يضمر بينها وبين معمولها قول ولا تُعَلَّق [1] .

ويضعف قول من جعلها استفهامية أن الاستفهام لا يقع بعد الفعل إلا إذا كان من أفعال العلم أو القول على الحكاية ، فلا يجوز : ضربت أزيد عندك أم عمرو ، و(تنزع) ليس منها . وأما توجيه الخليل فيضعفه أن فيه حذف الموصول وبعض الصلة، وهو ممتنع ، فلو قال :فريقًا يقال فيه .. إلخ . لكان أولى [2] ، وكذلك أن الحكاية إنما تكون بعد جري الكلام ، فتعود الحكاية إليه، وهذا الكلام يصح ابتداء من غير تقدير قول قائل قاله [3] .

وأما قول يونس فضعيف ، لأن تعليق (اضرب) ونحوه من الأفعال لا يجوز ، لأنه فعل مؤثر ، فلا يجوز إلغاؤه ، وإنما يجوز أن تعلق أفعال القلوب عن الاستفهام ، وهذا ليس بفعل من أفعال القلوب ، فكان هذا القول ضعيفا جدا [4] .

وأما قول الزمخشري فبعيد جدا ، وفيه تعسف ظاهر ، ولم يرد أنهم استعملوا أيا الموصولة مبتدأ [1] .

كما أنه من الوهم قول ابن الطراوة : (هم أشد) مبتدأ وخبر، وأيُّ) مبنية مقطوعة عن الإضافة ، وذلك لانه مخالف لرسم المصحف ولإجماع النحويين [2] .

---

(١) حاشية الصبان ١ / ٢٦٨

(٢) المرجع السابق .

(٣) أسرار العربية ٣٨٣

(٤) الإنصاف ٥٧٨

(١) مغني اللبيب ١ / ٥١٨ - ٥١٩

(٢) مغني اللبيب ٦ / ٢٧٣

الفصل الثاني :

آراء الكسائي في التراكيب

زيادة (ما) قبل حروف الجر

يستثنى بـ (خلا وحاشا وعدا) ، ويكون المستثنى بعدهن منصوبا أو مجرورا ، فإذا كان منصوبا فهن أفعال جامدة ، والمنصوب بعدهن مفعول به ، والفاعل ضمير مستتر ، وإذا كان مجرورا فهن حروف جر ، فيقال: قام القوم خلا زيدًا أو زيدٍ [1] .

فإن اقترنت بـ (ما) جاز نصب ما بعدها وجره والحكم بزيادة (ما) على رأي الكسائي ، وهذا ما نقله عنه ابن هشام حيث قال في حديثه عن خلا : " والثاني : أن تكون فعلا متعديا وناصبا له وفا علها على الحد المذكور في فاعل (حاشا) ، والجملة مستأنفة أو حالية ، على خلاف في ذلك ، وتقول : قاموا خلا زيدا، وإن شئت خفضت إلا في نحو قول لبيد :

ألا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل

وذلك لأن ما في هذه مصدرية، فدخولها يعين الفعلية...وزعم الجرمي والربعي والكسائي والفارسي وابن جني أنه قد يجوز الجر على تقدير (ما) زائدة " [2].

وعند ذكره لـ (عدا) قال : (عدا مثل خلا فيما ذكرناه من القسمين ، وفي حكمها مع ما والخلاف في ذلك) [3]

ولم يذكر ابن هشام رأي الكسائي في حاشا إذا اقترنت بها .

---

(١) شرح التسهيل ٢ / ٣٠٦ ، ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٣٤ ، المساعد ١ / ٥٨٤

(٢) مغني اللبيب ٢ / ٢١٢ وما بعدها

(٣) مغني اللبيب ٢ / ٣٦٩

وهذا النقل عن الكسائي في خلا وعدا ثابت نقله عنه صاحب معاني الحروف فقال : (وأجاز الكسائي الجر على زيادة ما وهو قبيح) [1] . ونقله أيضا أبو حيان [2] ، والمرادي [3] ،والأشموني [4] ، وابن عقيل [5] ، والسيوطي [6] ، والبغدادي [7] وغيرهم .

ونقل أبو حيان مذهب الكسائي في (حاشا) فقال : (وزيادة (ما) قبل حاشا قليلة ، وأجاز الكسائي قام القوم ما حاشا زيدٍ) [8] .

فبين مما سبق أن مذهب الكسائي في هذه الأدوات جواز النصب بها والجر، سواء اقترنت بما أو لم تقترن بها . وتكون ما مصدرية قبل الفعل وزائدة قبل حرف الجر .

فإن قيل هلا جعلت ما زائدة مع النصب كما جعلت زائدة مع الخفض ، فالجواب : إن دخول ما المصدرية على الفعل جائز منقاس ، وزيادة ما قبل الفعل لا ينقاس ، فكان حملها على ما ينقاس أولى [9] .

---

(١) معاني الحروف المنسوب للرماني ١٠٦

(٢) ارتشاف الضرب ٣ / ١٥٣٥

(٣) الجنى الداني ٤٣٦

(٤) شرح الأشموني ٢ / ٢٤٣

(٥) المساعد ١ / ٤٨٤ ، شرح ابن عقيل ١ / ٥٦٤

(٦) همع الهوامع ٢ / ٢١٣

(٧) شرح أبيات مغني اللبيب ٣ / ١٥٥

(٨) ارتشاف الضرب ٣ / ١٥٣٤

(٩) شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي نقلا عن أبي حيان ٣ / ١٥٥

موقف ابن هشام من رأي الكسائي في المسألة :

من خلال كلام ابن هشام في المغني نجد أن خلا وعدا يستعملان على وجهين يكونان حرفي جر للمستثنى ، أو فعلين ناصبين له ، وللمتكلم أن ينصب بعدهما إن شاء أو يجر ، فإن دخلت عليهما (ما) تعينت الفعلية ، لأن (ما) مصدرية ولا تدخل إلا على الأفعال ، ثم نقل رأي الكسائي ومن وافقه ، ورد مذهبهم بالسماع والقياس ، فقال: "فإن قالوا ذلك بالقياس ففاسد؛ لأن (ما) لا تزاد قبل الجار، بل بعده، نحو ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾[1] ، ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾[2] ، وإن قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يُقاس عليه " .[3]

والذي يظهر لي أن ابن هشام لا ينكر ورود هذا عن العرب ، وإنما يحمله على الندرة والشذوذ، وأن القياس يأباه، ولذلك عد من مواضع زيادة (ما) زيادتها قبل حرف الجر، فقال(وزيدت قبل الخافض كما في قول بعضهم ما خلا زيدٍ ، وما عدا عمرٍ و بالخفض، وهو نادر) .

وقال في اللمحة البدرية : (وروى الجرمي عن بعض العرب جواز الجر مع (ما) وخرج ذلك على زيادة (ما) ، وزيادة (ما) قبل الجار شاذة ، وإنما قياسها أن تزاد بينهما ، نحو (عما قليل) و (فبما رحمة) و (فبما نقضهم) [4]) [5] .

---

(١)المؤمنون: ٤٠.

(٢)آل عمران:١٥٩.

(٣) مغني اللبيب ٢ / ٣١٦

(٤) سورة النساء ١٥٥

(٥) شرح اللمحة البدرية ٢ / ٢٣١ – ٢٣٢

وبما يؤكد ما ذكرته من أن ابن هشام لا ينكر ورود الجر عن العرب ما ذكره في كتابه أوضح المسالك حيث قال : (وتدخل عليهما ((ما)) المصدرية فيتعين النصب لتعين الفعلية حينئذ كقوله :

ألا كلُّ شيءٍ ما خلا اللهَ باطلُ (1)

وقوله :

تملُّ النَّدامى ما عداني فإنّني (2)

ولهذا دخلت نون الوقاية وموضع الموصول وصلته نصب إما على الظرفية على حذف مضاف أو على الحالية على التأويل باسم الفاعل فمعنى (قاموا ما عدا زيدا) قاموا وقت مجاوزتهم زيدا أو مجاوزين زيدا ، وقد يجران على تقدير (ما) زائدة) (3) .

والذي يظهر لي أن ابن هشام يتابع ابن مالك في إجازة الجر بعد (ما خلا) و (ما عدا) مع الحكم بقلته ، قال ابن مالك في الألفية :

واجْرُرْ بِسابِقَيْ يكُونُ إنْ تُرِدْ وبَعْدَ (ما) انْصِبْ وانْجِرارٌ قد يَرِدْ

سابقي يكون هما خلا وعدا ، ويعني أنك إذا أردت الجر بهما فجائز لك ذلك ما لم تتصل بهما (ما) ، فإن اتصلت بهما (ما) فإن الوجه المختار هو النصب كما نص عليه بقوله :

---

(1) صدر بيت للبيد بن ربيعة ، وعجزه (وكل نعيم لا محالة زائل) . ديوانه ٨٥ ، التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٨٠٧ ، شرح المفصل ٢ / ٧٨ ، شرح شواهد المغني للسيوطي ١ / ١٥٠ ، ٣٩٢ ، الخزانة ٢ / ٢٣٥ ، شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٣ / ١٥٤ ، شرح الشواهد للعيني بهامش حاشية الصبان ١ / ٦٨ ، الدرر اللوامع ٣ / ١٧٩ ، وغيرها .

(2) صدر بيت غير منسوب ، وعجزه (بكل الذي يهوى نديمي مولع) . شرح الأشموني ٢ / ٢٤٢ ، همع الهوامع ٢ / ٢١٣ ، الدرر ٣ / ١٧٩ ، شرح شذور الذهب ٣٣٩

(3) أوضح المسالك ٢ / ٢٥٣ وما بعدها

(وبعد (ما) انصب) . فبين أن النصب هو الوجه والقياس المطرد ، إذا وقعا بعد (ما) ، وأما الجر فقليل لقوله : (وانجرار قد يرد) يريد عن العرب قليلا [1] .

ولا يمكن حمل كلام ابن هشام بتعين النصب بعد ما، إلا أن يكون جريا على مذهب من لا يجيز الجر بعدهما لأن هذا هو الراجح عنده، وذلك لأنه أجاز الجر مع قلته .

وهذا ما لاحظه الصبان وعقب به على قول الأشموني : (وبعد ما المصدرية انصب حتما) حيث قال : (فيه أن هذا مناف لقول المصنف بعد : وانجرار قد يرد ، إلا أن يجعل جريا على مذهب من لا يجيز الجر بعدهما لأن هذا هو الراجح عند الشارح كما سيشير فتأمل) [2] وذلك لأن الأشموني ضعف هذا القول ورده ، فقال : (وانجرار بهما حينئذ قد يرد ، أجاز ذلكم الجرمي والربعي والكسائي والفارسي لكن على تقدير ما زائدة لا مصدرية ، فإن قالوه بالقياس ففاسد لأن ما لا تزاد قبل الجار بل بعده نحو (عما قليل) ، (فبما رحمة) ، وإن قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يحتج به) [3] .

وممن وافق الكسائي في مذهبه في (خلا) و(عدا) دون (حاشا) الجرمي [4] ، والربعي [5] ، والفارسي في أحد قوليه ، حيث قال في كتاب إيضاح الشعر : (فإن قلت :

---

(١) المقاصد الشافية ٣ / ٤٠٩

(٢) حاشية الصبان ٢ / ٢٤٢

(٣) شرح الأشموني ٢ / ٢٤٣

(٤) رأي الجرمي في رصف المباني ١٨٦ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٧٢٢ ، الجنى الداني ٤٣٦ ، همع الهوامع ٢ / ٢١٣ ، المساعد ١ / ٥٨٤ ، شرح المقدمة الجزولية ٣ / ٩٩٤

(٥) رأي الربعي في اللباب ١ / ٣١١ ، الصفوة الصفية ١ / ٥٤٣ ، ارتشاف الضرب ٣ / ١٥٣٥ ، البهجة المرضية ١٨٧

فلم لا تجعله المصدر لأن المصدر قد وقع في الاستثناء في قولك : (أتاني القوم ما عدا زيدًا) والتقدير :مجاوزتهم زيدًا ، فهو مصدر ؟ فإنه يمكن أن يقال : إن (ما) زائدة ، وليست التي للمصدر ، وعدا إذا قدرت زيادة (ما) كان جملة ، فليس في ذلك دلالة لاحتماله غير ذلك ، والحروف قد وقعت في الاستثناء ، نحو (خلا) و (حاشا) ولا وجه لهذه الكلم إلا أن تكون حروف جر) [1] . في حين لم يجز فيها غير النصب وكون ما مصدرية في كتابه الإيضاح العضدي فقال : (فإن أدخلت (ما) على (خلا) فقلت : ما خلا عبدالله ، نصبت عبدالله ، ولم يجز فيه غير ذلك) [2] .

وحذا حذو الفارسي ابن جني فقد نقل عنه ابن هشام القول بجواز الجر على تقدير (ما) زائدة [3] . في حين ذهب إلى خلاف ذلك في كتابه اللمع فقال : (فإن قلت : ما خلا زيدا نصبت مع ما لا غير) [4] .

وتابع الكسائي من المتأخرين في الأدوات الثلاثة ابن عصفور فقال : وأما الاسم الواقع بعد خلا وعدا وحاشا وحشى نحو قوله :

حشى رهط النبي فإن منهم بحورا لا تكدرها الدلاء [5]

فإن كان مخفوضا كان خفضه بها ، وتكون حروفا متعلقة بما قبلها . وإن كان منصوبا فيكون نصبه بها ، وتكون أفعالا ، وفاعلوها مضمرون فيها ... وإن دخلت ما

(١) إيضاح الشعر ٣٣

(٢) الإيضاح العضدي ١ / ٢١٠

(٣) مغني اللبيب ٢ / ٣١٥ ، وانظر شرح التصريح ١ / ٥٦٥

(٤) اللمع ١ / ٧٠

(٥) الجنى ٥٦٧ ، لسان العرب ١٤ / ١٨٢

على شيء منها كانت مصدرية ، والمصدر في موضع الحال ، على حد قولهم : أتيته ركضا . وإن جعلتها زائدة كان حكمها على حسبه قبل لحاق ما) [1]

أدلة الكسائي في المسألة :

ثبت النقل عن العرب بجواز الجر بعد (ما خلا) و (ما عدا) نقله الجرمي في باب الجر من كتاب الفرخ [2] .

وأما زيادة (ما) قبلها على خلاف حروف الجر الأخرى والتي إنما تزاد ما بعدها فلعله لشبهها اللفظي بالأفعال .

فقد ذكروا أنه يمكن أن يعطى الشيء حكم الشيء المشبه له في لفظه دون معناه، ومن ذلك أنهم حملوا بناء حاشا الاسمية – على رأي بعضهم – في قوله تعالى : (قلن حاش لله) [3] لشبهها اللفظي بحاشا الحرفية [4]. فكذلك يقال في هذه المسألة .

المانعون لهذه المسألة :

ذهب سيبويه وجمهور النحاة [5] إلى أن خلا وعدا إذا سبقتا بـ (ما) تعين النصب بعدهما ، وتكون ما مصدرية ، قال سيبويه : (وتقول أتاني القومُ ما عدا زيداً، وأتَوني ما خلا زيداً فما هنا اسمٌ ، وخلا وعدا صلة له كأنه قال أتَوني ما جاوز بعضُهم زيداً . وما هم فيها عدا زيداً ، كأنه قال ما هم فيها ما جاوز بعضُهم زيداً ، وكأنه قال إذا مثّلتَ ما

---

(١) المقرب ١ / ١٧٣

(٢) ارتشاف الضرب ٣ / ١٥٣٥ ، الجنى الداني ٤٣٧ ، المساعد ١ / ٥٨٤

(٣) سورة يوسف ٣١

(٤) مغني اللبيب

(٥) ارتشاف الضرب ٣ / ١٥٣٤ ، اللمحة البدرية ٢٣١

خلا وما عدا فجعلتَه اسماً غير موصول قلت أتوني مجاوزتهم زيداً، مثّلتَه بمصدر ما هو في معناه، كما فعلتَه فيما مضى. إلا أن جاوز لا يقع في الاستثناء) [1]. وقال : (فإذا قلت ما خلا فليس فيه إلا النصب، لأن ما اسمٌ ولا تكون صلتُها إلا الفعل ها هنا، وهي ما التي في قولك أفعل ما فعلتَ) [2] .

فالدليل عند سيبويه على فعليتهما دخول ما عليهما فيفهم من كلامه أنه أراد أن ما وما بعدها في تأويل مصدر مسبوك ، بيد أن هذا المصدر لا يسبك من (ما) وصلتها ــ خلا و عدا ــ لأنهما فعلان جامدان لا مصدر لهما ، والقياس يقتضي ألا يوصل الحرف المصدري إلا بفعل له مصدر مستعمل ، ولذلك ضمن هذان الفعلان في الاستثناء معنى المجاوزة .

وأكد المبرد ذلك فقال : (فإذا قلت: ما عدا، وما خلا لم يكن إلا النصب ، وذاك لأن ما اسم فلا توصل إلا بالفعل ، نحو: بلغني ما صنعت، أي صنيعك ، إذا أردت بها المصدر فصلتها الفعل لا غير، وكأنه قال مجاوزتهم زيداً، إلا أن في عدا وخلا معنى الاستثناء) [3] .

والمراد من قول سيبويه والمبرد : أن (ما) اسم . أنها تؤول مع الفعل باسم ، لأن ما المصدرية حرف لا اسم .

---

(١) الكتاب ٢ / ٣٤٩

(٢) المرجع السابق ٢ / ٣٥٠

(٣) المقتضب ٤ / ٤٢٧

ووافق الفراء في قوله الجمهور فقال: (إذا استثنيت بـ (ما عدا وما خلا) ضمير المتكلم قلت: ما خلاني وما عداني ، ومن نصب بحاشا قال: حاشاني ومن خفض قال: حاشاي) (1).

وقد استشكل الأزهري كون ما مصدرية، فقال: (وهو مشكل على ما تقدم من أن خلا وعدا جامدان، وما المصدرية لا توصل بفعل جامد، كما نص عليه في التسهيل) (2).

فهو يجعل القول بمصدرية (ما) مع وجود (خلا) و(عدا) موضع إشكال لمخالفته الأصل المقرر عند النحاة من امتناع وصلها بالجامد .

وعول الأزهري في هذا الاعتراض على نص ابن مالك الذي في شرح التسهيل حيث قال : (فإن الدليل يقتضي ألا توصل (ما) وغيرها من الحروف الموصولة بالأفعال إلا بفعل له مصدر مستعمل حتى يقدر الحرف وصلته واقعين موقع ذلك المصدر ، ومعلوم أن أفعال هذا الباب ليست لها مصادر مستعملة فإذا وصل ببعضها حرف مصدري فهو على خلاف الأصل فلا يبالي بانفراده بذلك) (3) .

على أن الأزهري قد صرح بالمصدرية معهما في شرح العوامل المائة بل ودفع الإشكال بتقديره مصدرين بحسب أصل الفعلين فقال : (وإذا دخلت ما على خلا وعدا فلا يكونان إلا فعلين لأن ما المصدرية مختصة بالأفعال . نحو جاء القوم ما عدا زيدا ، وما خلا عمرا . تقدير خلو زيدٍ ، وعدو عمرٍ و) (1) .

---

(1) شرح التسهيل ٢ / ٣٠٧ ، ارتشاف الضرب ٣ / ١٥٣٤

(2) شرح التصريح ١ / ٥٦٤

(3) شرح التسهيل ٢ / ٣٠٧

(1) شرح العوامل المائة ١٤٦

فالفعلان متصرفان في الأصل مصدراهما : (خلوًا وعدوًا) وقد ضمنا معنى المجاوزة في الاستثناء كما نص عليه سيبويه وغيره .

فإذا لم تكن ما إلا مصدرية فلا يمكن دخولها على الحروف ويتعين دخولها على الأفعال، وهو أقوى أدلة الجمهور على فعلية هذه الأدوات .

واستدل الجمهور بقول الشاعر :

تمل الندامى ما عداني فإنني بكل الذي يهوى نديمي مولع [1]

الشاهد فيه قوله : ما عداني ، حيث دخلت نون الوقاية [2].

وقول لبيد :

ألا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل [3]

وما سمع عن العرب من الجر بعدهما مع دخول ما فهو شاذ لا يقاس عليه .

وأما من حيث القياس فإن ما لا تزاد قبل حرف الجر بل بعده .

حاشا :

اختلف العلماء في دخول ما على حاشا ، وخلافهم فيها مبني على نوع (حاشا) هل هي فعل أو حرف ؟

فمذهب سيبويه وجمهور البصريين أنها حرف متضمن معنى الاستثناء يجر ما بعده ، فعلى هذا لا يصح دخول (ما) عليها . قال سيبويه : (وأما حاشا فليس باسم، ولكنه حرفٌ يجر ما بعده كما تجرّ حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء وبعضُ العرب يقول: ما

---

(١) تقدم تخريجه .

(٢) أوضح المسالك ٢ / ٢٩٠

(٣) تقدم تخريجه .

أتاني القومُ خلا عبدَ الله، فيجعل خلا بمنزلة حاشا. فإذا قلت ما خلا فليس فيه إلا النصب، لأن ما اسمٌ ولا تكون صلتُها إلا الفعل ها هنا، وهي ما التي في قولك: أفعل ما فعلتَ . ألا ترى أنك لو قلت: أتوني ما حاشا زيداً، لم يكن كلاماً) [١]

فالدليل عندهم على حرفيتها أنها لو كانت فعلا لجاز أن تدخل عليها (ما) ، كما تدخل على الأفعال ، فيقال : (ما حاشا زيدا) كما يقال : (ما خلا زيدا) فلما لم يقل دل على أنه ليس بفعل فوجب أن يكون حرفا[٢] وخالفهم الكسائي فذهب إلى أنها تجر ما بعدها فتكون حرف جر وتنصبه فتكون فعلا جامدا ، قال ابن السراج : (ولا يجوز إلا حاشا زيدا ، والكسائي يجيزه إذا خفض بـ(حاشا) [٣] .

واستدل الكسائي على فعليتها بأنها تتصرف تصرف الأفعال كقوله :

ولا أرى فاعلا في الناس يشبهه ولا أحاشي من الأقوام من أحد [٤]

وبتعلق الجار بها ، وبحذف ألفها نحو قوله تعالى : (حاش لله) [١] ، وما رواه أبو عمرو الشيباني والأخفش عن بعض العرب قوله : (اللهم اغفر لي ولمن سمعني حاشا الشيطان وأبا الأصبغ) [٢]

---

(١) الكتاب ٢ / ٢٤٩

(٢) أسرار العربية ١٩١ ، الإنصاف ٢٤٢ ٢٤٣

(٣) الأصول ١ / ٣٠٣

(٤) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ٣٤ ، الجنى الداني ٥٦٣ ، الإنصاف ٢٤١ ، لسان العرب ١٤ / ١٨١ ، أسرار العربية ١٩١ ، همع الهوامع ٢ / ٢١٣

(١) يوسف ٣١

(٢) جواهر الأدب للأربلي ٤٢٧

ووافق الكسائي في هذا القول الأخفش [١] ، والجرمي [٢] وأبو عمرو الشيباني [٣] وأبو زيد ، والزجاج [٤] والمازني [٥] ، والمبرد [٦] .

وتبعهم ابن جني [٧] ، والجرجاني [٨] ، وابن مالك [٩] ، والمرادي [١٠] ، والأشموني [١١] ، وابن هشام [١٢] .

وقد اعترض القائلون بحرفيتها على أدلة الكسائي ، فردوا رواية العرب : اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الأصبغ) بأن هذا قليل والكثير خلافه ، فلا ينبغي أن يتخذ أصلا يقاس عليه . [١٣]

---

(١) مغني اللبيب ٢ / ٢٥٧

(٢) الجنى الداني ٥٦٢

(٣) مغني اللبيب ٢ / ٢٥٧

(٤) المرجع السابق .

(٥) الجنى الداني ٥٦٢

(٦) المقتضب ٤ / ٣٩١

(٧) اللمع ٧٠

(٨) المقتصد في شرح الإيضاح ٢ / ٧١٧

(٩) شرح الكافية الشافية ٢ / ٧٢٣

(١٠) الجنى الداني ٥٦٢

(١١) شرح الأشموني ٢ / ٢٤٤

(١٢) مغني اللبيب ٢ / ٢٥٧

(١٣) التوطئة للشلوبين ٣٠٨-٣٠٩

وما استدل به من التصرف فالمتصرف ليس حاشا الاستثنائية ، وإنما فعل مأخوذ من لفظها وليس متصرفا منها ، كما يقال : بسمل وهلل إذا قال : بسم الله ، ولا إله إلا الله [(١)] .

وأما الحذف فيها فهو بسبب كثرة الاستعمال [(٢)] أو لأنه ضرب من ضروب تخفيف طول الكلمة [(٣)] .

وأما دخول حاشا على لام الجر فليس دليلا على تعلق اللام بها ، لأن اللام زائدة لا تتعلق بشيء ، كما في قوله تعالى : (قل عسى أن يكون ردف لكم) [(٤)] وقوله تعالى : (للذين هم لربهم يرهبون) [(٥)] أي يرهبون ربهم . [(٦)]

والذي يظهر لي أن مدار الخلاف في هذه المسألة هو مبني على رأي سيبويه حيث حكم بحرفيتها ، وعليه فيمتنع دخول (ما) عليها .

ونحن إذا حققنا القول في مذهب إمام النحاة سيبويه لم نجد في نصوص كتابه التي تناول فيها (حاشا) تصريحا بأنه يمنع فعليتها ، وليس فيها تصريح بمخالفة الأخفش ، والذي يظهر أنه لم يحفظ النصب بـ (حاشا) فلم يتعرض له .

قال ابن ولاد : (لم ينكر سيبويه أن يكون (حاشا) فعلا في موضع من الكلام البتة ، وإنما ذكرها في الاستثناء خاصة ، فزعم أن العرب تجر بها في هذا الباب ، والفعل لا يجر ،

---

(١) الإنصاف ٢٤٣ - ٢٤٤

(٢) شرح الرضي على الكافية ٢ / ١٢٤

(٣) التبيان للعكبري ٢ / ٧٣١ ، شرح المفصل ٨ / ٤٩

(٤) النمل ٧٢

(٥) الأعراف ١٥٤

(٦) الإنصاف ٢٤٤ ، جواهر الأدب ٤٢٨

وقد يجيء مثل هذا في كلام العرب ، فتجعل في موضع الكلمة اسما وفي موضع حرفا ، كما فعلوا ذلك بـ (منذ) وبـ (ما) ، فأما أن يجروا بالفعل فلا يوجد ذلك ولا له وجه ، ولم ينصبوا بها في الاستثناء ، فيجرونها مجرى (خلا) في أنها تكون مرة فعلا ومرة حرفا ، ولو وجدنا شاهدا في الاستثناء لكان ذا) [1]

وقال الشاطبي : والحاصل أن سيبويه لم يحك النصب بها وحكاه غيره فلا مخالفة في الحقيقة بين سيبويه والأخفش) [2] .

وأما امتناع دخول (ما) على (حاشا) فلا يلزم منه القطع بحرفيتها ، فهذه (ليس) و(لا يكون) لا توصل بهما (ما) ، وهما من أفعال هذا الباب [3] .

وإذا تبين أن حكم (حاشا) عند الكسائي ترددها بين الفعلية والحرفية ، كحكمه على خلا وعدا ، وقد بينا أنه أجاز زيادة ما قبلهما ، فالذي يظهر أن الكسائي يجيز زيادة (ما) قبل حاشا قياسا على خلا وعدا .

يقول الإربلي : (منع البصريون من دخول (ما) على حاشا ، وكأنه لما خصها به سيبويه من ملازمة الحرفية ، وعمل الجر ، وقد ورد تقدم (ما) عليها في الحديث والشعر ، وتجويزه رأي الكسائي ، والكلام على (ما) هل هي زائدة أو مصدرية أو توقيتية ، أو موصولة ، أو لا ؟ وهل للجملة مع (ما) موضع من الإعراب أم لا ؟ وهل إذا جردت عن موضع أم لا ؟ وإذا نصبت فكيف التقدير ؟ وأنها هل تفتقر إلى فاعل أم لا ؟ كل

---

(١) الانتصار لسيبويه على المبرد ١٧٠

(٢) المقاصد الشافية ٣ / ٤١٣

(٣) شرح التسهيل ٢ / ٣٠٨

ذلك على قياس ما ذكر في (عدا) و (خلا) على دخول ما عليهما من أن فعليتهما راجحة على حرفيتهما ، وفي حاشا الأمر بالعكس ، أي أن الحرفية غالبة على الفعلية) [1] .

وأقول : لا شك أن الأكثر ورود المنصوب بعد الأداة المسبوقة بما ، وعليه ينقاس مجيء (ما) المصدرية قبل الأفعال . ولو ثبت نقل عن العرب خلاف ذلك فهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه ، وبهذا يترجح مذهب الجمهور بالسماع والقياس .

(١) جواهر الأدب ٤٢٨

العطف على محل اسم إن وأخواتها قبل مجيء الخبر وبعده

يجوز رفع المعطوف على اسم إن بعد الخبر بإجماع النحاة ، نحو : إن زيدا منطلق وعمرو ، فعمرو مرفوع بالعطف على محل اسم إن ، وأما قبل مجيء الخبر فاختلف العلماء في جواز الرفع ، وبيان سبب الرفع ، فأما الكسائي فأجاز رفع المعطوف على اسم إن قبل مجيء الخبر مطلقا ، سواء ظهر فيه الإعراب أم لم يظهر نحو : إن زيدا وعمرو قائمان ، وإن هذا وزيد قائمان . ورفعه بعد مجيء الخبر معطوفا على محل اسم إن [(1)] . وهذا ما نقله عنه ابن هشام في سياق بيانه شروط العطف على المحل عند المحققين ، ومنها وجود المحرز ، وعلى هذا الشرط تمتنع مسائل ، ومنها هاتان المسألتان ، رفع المعطوف على محل اسم إن قبل مجيء الخبر وبعده ، قال : (والثالث : وجود المحرز، أي الطالب لذلك المحل ، وابتنى على هذا امتناع مسائل :

إحداها : إن زيداً وعمرو قائمان ، وذلك لأن الطالب لرفع زيد هو الابتداء والابتداء هو التجرد ، والتجرد قد زال بدخول إنّ .

والثانية إن زيداً قائم وعمرو ، إذا قدرت عمراً معطوفاً على المحل ، لا مبتدأ ، وأجاز هذه بعض البصريين ، لأنهم لم يشترطوا المحرز، وإنما منعوا الأولى لمانع آخر، وهو توارد عاملين: إنّ والابتداء على معمولٍ واحد وهو الخبر، وأجازهما الكوفيون ، لأنهم لا يشترطون المحرز ، ولأن إن لم تعمل عندهم في الخبر شيئاً ، بل هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها ، ولكن شرط الفراء لصحة الرفع قبل مجيء الخبر خفاء إعراب الاسم ، لئلا يتنافر اللفظ ، ولم يشترطه الكسائي ، كما أنه ليس بشرط بالاتفاق في سائر مواضع العطف على اللفظ ، وحجتهما :قولُه تعالى : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ

---

(1) شرح التسهيل ٢ / ٤٨ ، همع الهوامع ٣ / ٢٠٥

﴿هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾ الآية (1) ، وقولهم : إنك وزيد ذاهبان . وأجيب عن الآية بأمرين : أحدهما : أن خبر إن محذوف ، أي مأجورون أو آمنون أو فرحون ، والصابئون مبتدأ ، وما بعده الخبر ، ويشهد له قوله :

خليليّ هل طِبّ فإنيّ وأنتُما وإن لم تبوحا بالهوى دنفان (2)

ويضعفه أنه حذْف من الأول لدلالة الثاني ، وإنما الكثير العكس ، والثاني : أن الخبر المذكور لإن وخبر (الصابئون) محذوف ، أي : كذلك ، ويشهد له قوله :

فمن يكُ أمسى بالمدينة رحلُهُ فإني وقيارٌ بها لغريبُ (3)

إذ لا تدخل اللام في خبر المبتدأ حتى يقدم ، نحو : لقائم زيد ، ويضعفه : تقديم الجملة المعطوفة على بعض الجملة المعطوف عليها .

وعن المثال بأمرين أحدهما : أنه عطف على توهم عدم ذكر إن . والثاني : أنه تابع لمبتدأ محذوف ، أي : إنك أنت وزيد ذاهبان ، وعليهما خرج قولهم : إنهم أجمعون ذاهبون) (4) .

فيتبين من هذا النقل مذهب الكسائي في إجازته العطف على اسم إن قبل مجيء الخبر أو بعده ، فهاتان المسألتان ممتنعتان عند جمهور النحاة لزوال المحرز الطالب للمحل وهو الابتداء ، فلا يصح العطف على المحل ، وأجازه الكسائي لعدم اشتراط المحرز ،

---

(1) المائدة 69

(2) الشاهد بلا نسبة في أوضح المسالك 1 / 362 ، شرح ابن الناظم 127 ، شرح التسهيل 2 / 50 ، شرح شرح التصريح 1 / 323 ، شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي 7 / 42 ، 300

(3) البيت لضابئ البرجمي . انظر : سر صناعة الإعراب 1 / 372 ، الأصول في النحو 1 / 257 ، التبيان في إعراب القرآن 1 / 451 ، لسان العرب 5 / 125 ، 7 / 298 ، كتاب سيبويه 1 / 75

(4) مغني اللبيب 5 / 468 – 473

واستدلالا بشواهد مأثورة . وما نقله ابن هشام هو الثابت عن الكسائي فقد نقله تلميذه الفراء قال : وقوله : (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى...) فإن رفع (الصابئين) على أنه عطف على (الذين) ، و(الذين) حرف على جهة واحدة في رفعه ونصبه وخفضه ، فلما كان إعرابه واحدا وكان نصب (إنّ) نصبا ضعيفا – وضعفه أنه يقع على الاسم ولا يقع على خبره – جاز رفع الصابئين . ولا أستحب أن أقول : إنّ عبدالله وزيد قائمان ، لتبين الإعراب في عبدالله . وقد كان الكسائي يجيزه لضعف إنّ . وقد أنشدونا هذا البيت رفعا ونصبا :

فمن يك أمسى بالمدينة رحلُهُ   فإني وقَيَّارا بها لغريب

وقَيَّارٌ ليس هذا بحجّة للكسائي في إجازته (إنّ عمرا وزيد قائمان) لأن قيّارا قد عطف على اسم مكنيّ عنه ، والمكني لا إعراب له فسهل ذلك فيه كما سهل في (الذين) إذا عطفت عليه (الصابئون) ، وهذا أقوى في الجواز من (الصابئون) لأنّ المكنيّ لا يتبين فيه الرفع في حال [1] .

فالفراء يوافق شيخه الكسائي في إجازة العطف على محل اسم إن قبل مجيء الخبر وبعده ، إلا أن الفراء يخالف شيخه فلا يجيز في المعطوف على اسم إن قبل مجيء الخبر فيما يظهر فيه الإعراب إلا النصب [2] وهذا القول الثاني في المسألة .

وأما الرأي الثالث فهو منع العطف على محل اسم إن قبل مجيء الخبر وبعده مطلقا ، لأنهم يشترطون المحرز وهو الطالب للمحل وهو الابتداء هنا فلما زال ضعف العطف

---

(١) معاني القرآن ١ / ٣١٠ – ٣١١

(٢) معاني القرآن ١ / ٣١٠ ٣١١ ، اللباب للعكبري ١ / ٢١٢

بالرفع . وما ورد من ذلك فمحمول على التقديم والتأخير [1] أو على حذف خبر إن ، وهو مذهب الجمهور .

ومذهب بعضهم ، التفصيل فإن كان قبل الخبر فيمتنع ، وإذا كان بعده فيجوز [2] ، قال الزمخشري : (فإن قلت : هلا زعمت أن ارتفاعه للعطف على محل إن واسمها ؟ قلت : لا يصح ذلك قبل الفراغ من الخبر ، لا تقول : إن زيداً وعمرو منطلقان . فإن قلت : لم لا يصح والنية به التأخير ، فكأنك قلت : إن زيداً منطلق وعمرو؟ قلت : لأني إذا رفعته رفعته عطفاً على محل إن واسمها ، والعامل في محلهما هو الابتداء ، فيجب أن يكون هو العامل في الخبر لأن الابتداء ينتظم الجزأين في عمله كما تنتظمها (إن) في عملها ؛ فلو رفعت الصابئون المنوي به التأخير بالابتداء وقد رفعت الخبر بأنّ ، لأعملت فيهما رافعين مختلفين) [3] ، فالذي منع من العطف على محل اسم إن قبل مجيء الخبر لئلا يتوارد عاملان وهما إن والابتداء على معمول واحد وهو الخبر .

وابن هشام أشار إلى هذه الأقوال وبين حجة الكوفيين في العطف على محل اسم إن قبل مجيء الخبر ، وبماذا أجابهم المحققون ، ولم يبين اختياره في المسألة ، وهو يفرق بين المسألتين العطف قبل مجيء الخبر وبعده ، ولا بد عند البيان من التفريق بينهما .

فأقول: أما العطف بالرفع قبل مجيء الخبر، فمذهب الكسائي جواز ذلك على كل حال، سواء كان يظهر فيه عمل إن أو لم يظهر، وذلك نحو قولك: إن زيدا وعمرو قائمان، وإنك وبكر منطلقان، ومذهب الفراء أنه لا يجوز ذلك إلا فيما لم يظهر فيه عمل إن.

---

(1) الكتاب ٢ / ١٥٥ ، أوضح المسالك ١ / ٣٦٢

(2) الدر المصون ٤ / ٣٥٨-٣٥٩

(3) الكشاف ٢ / ٢٧٣

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر على كل حال، واحتجوا بأن قالوا الدليل على أن ذلك لا يجوز أنك إذا قلت : إنك وزيد قائمان ، وجب أن يكون زيد مرفوعا بالابتداء ، ووجب أن يكون عاملا في خبر زيد ، وتكون إن عاملة في خبر الكاف وقد اجتمعا في لفظ واحد فلو قلنا إنه يجوز فيه العطف قبل تمام الخبر لأدى ذلك إلى أن يعمل في اسم واحد عاملان وذلك محال (١) .

واستدل الكسائي (٢) بظواهر قوله تعالى : (إن الذين آمنوا والذين هادوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم والآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون) .

وبقول ضابئ البرجمي :

فَمَنْ يَكُ أمسى بالمدينةِ رحلُه ... فإني وقَيَّارٌ بها لغريبُ

وبقول الآخر :

يا ليتنا وهما نَخْلُو بمنزلةٍ ... حتى يَرى بعضُنا بعضاً ونأْتَلِفُ

وقول الآخر :

وإلاَّ فاعلموا أنَّا وأنتم ... بغاة ما بقينا في شقاق

وقول الآخر :

يا ليتني وأنتِ يا لميسُ ... ببلد ليس بها أنيس

وما حكاه سيبويه أن ناسا من العرب يقولون : إنهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيد ذاهبان (١) .

---

(١) الإنصاف ١ / ١٥٩

(٢) الدر المصون ٤ / ٣٥٨ – ٣٥٩ ، شرح التصريح ١ / ٣٢١ – ٣٢٢

وما حكاه الأخفش في (المسائل الكبير) : أنه سمع من العرب من يقول ، إن زيدا وأنت ذاهبان (٢) .

وأما من جهة القياس ، فقال الكوفيون : أجمعنا على أنه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع (لا) نحو : لا رجل وامرأة أفضل منك . فكذلك مع (إن) لأنها بمنزلتها ، وإن كانت للإثبات ، و(لا) للنفي ، لأنهم يحملون الشيء على ضده ، كما يحملونه على نظيره ، يدل عليه : أنا أجمعنا على أنه يجوز العطف على الاسم بعد تمام الخبر ، فكذلك قبل تمام الخبر ، لأنه لا فرق بينهما عندنا ، وأنه قد عرف من مذهبنا أن (إن) لا تعمل في الخبر ، لضعفها وإنما يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها ، فإذا كان الخبر يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها فلا إحالة إذن ، لأنه إنما كانت المسألة تفسد أن لو قلنا : إن (إن) هي العاملة في الخبر ، فيجتمع عاملان ، فيكون محالا ، ونحن لا نذهب إلى ذلك ، فصح ما ذهبنا إليه (٣) .

وكلُّ هذه الأدلة تَصْلُح أن تكونَ دليلاً للكسائي والفراء معاً ، لخفاء الإعراب فيها .

وأما الأدلة التي تعضد رأي الكسائي في جواز العطف بالرفع مع ظهور إعراب الاسم ، فمنها (٤) قراءة بعضهم : (إن الله وملائكته يصلون على النبي) برفع (ملائكة) عطفا على لفظ الجلالة (الله) (٥).

---

(١) الكتاب ٢ / ١٥٥

(٢) التذييل والتكميل ٥ / ١٩٤ ، اللباب للعكبري ١ / ٢١٢

(٣) الإنصاف ١ / ١٥٩

(٤) التذييل والتكميل ٥ / ١٩٤ ، همع الهوامع ٣ / ٢٠٦

(٥) قراءة ابن عباس ، وعبدالوارث عن أبي عمرو ، ومحمد بن سليمان الهاشمي ، انظر مجالس العلماء ٥٤ – ٥٥ ، الفصوص ٤ / ٢١٧ – ٢١٩ ، مختصر في شواذ القرآن ١٢١ ، والبحر المحيط ٧ / ٢٣٩

وقول العرب: إن زيدا وعمرو ذاهبان [١] .

ووافق الكسائي على هذا المذهب أبو الحسن الأخفش [٢] ، وهشام [٣] وأبو عبيدة [٤] .

واشترط الفراء لإجازة الرفع خفاء الإعراب لئلا يتنافر اللفظ ودليله دليل الكسائي [٥] .

وأما جمهور البصريين فنقل ابن هشام أنهم منعوا العطف بالرفع على محل اسم إن قبل الخبر، في النص السابق من المغني، وقال في كتابه أوضح المسالك :(والمحققون على أن رفع ذلك ونحوه على أنه مبتدأ حذف خبره أو بالعطف على ضمير الخبر إذا كان بينهما فاصل لا بالعطف على محل الاسم مثل : (ما جاءني من رجل ولا امرأة) بالرفع لأن في مسألتنا الابتداء وقد زال بدخول الناسخ) [٦] .

وهذا ما نقله عنهم ابن الأنباري من أنهم منعوا العطف بالرفع على الإطلاق قال: (وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر على كل حال)[٧] .

ونقل المنع عنهم أيضا ابن عصفور ، قال بعد بيان رأي الكسائي والفراء : (وذلك عندنا باطل، ظَهَرَ الإعراب أو لم يظهر، وذلك أن الحمل على الموضع لا ينقاس إلا حيث

---

(١) اللباب للعكبري ١ / ٢١٢

(٢) معاني القرآن ١ / ٢٨٥ ٢٨٦ ، التذييل والتكميل ٥ / ١٩٤ ، شرح المفصل ٨ / ٦٩

(٣) التذييل والتكميل ٥ / ١٩٤

(٤) مجاز القرآن ١ / ١٧٢

(٥) معاني القرآن ١ / ٣١٠–٣١١ ، التذييل والتكميل ٥ / ١٩٥

(٦) أوضح المسالك ١ / ٣٦٢

(٧) الإنصاف ١ / ١٥٨

يكون للموضع مجرور نحوليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعد . ألا ترى أن قولك : بقائم في موضع نصب بليس، والناصب هو ليس ولم يذهب. وإذا قلت:إن زيداً قَلَمٌ ، المعنى : زيدٌ قائمٌ، إلا أن الرافع لزيد إنّما كان التعري وقد ذهب .وأيضاً فإن الحمل على المعنى إنّما يكون بعد تمام الكلام ، فتقول مثلاً إن زيداً قائمٌ وعمروٌ ، لأن معنى إن زيداً قائمٌ : وزيدٌ قائمٌأما إن زيداً وعمروٌ قائمان فلا ينبغي أن يجوز لأنَّ (إنَّ زيدا) لا معنى له ، فلا يتصور الحمل على المعنى قبل حصوله)(١).

والذي يظهر لي أن مذهب سيبويه وجمهور البصريين في العطف على محل اسم إن قبل مجيء الخبر فيه تفصيل ، فليس منع البصريين للمسألة على إطلاقه .

فإن كان الخبر موافقا لاسم إن والمعطوف عليه جميعا ، بمعنى أنهما قد اشتركا جميعا في خبر واحد ، مثل : إن زيدا وعمرو قائمان ، فهذا ممتنع ولا يصح فيه إلا النصب، لأنه على خلاف القياس واستعمال الفصحاء ، ولأنه يؤدي إلى أن يعمل عاملان مختلفان في معمول واحد .

وأما إذا كان الخبر مطابقا لأحدهما مثل : إن زيدا وعمرو قائم ، فلا يمتنع إلا الحكم بالعطف على اسم إن ، وإلا فجائز في المعطوف الرفع والنصب ، فالنصب على وجهين : على أن يكون الخبر للثاني وحذف خبر الأول ، أو يكون خبرا للأول على التقديم والتأخير وحذف خبر الثاني ، والرفع أيضا على وجهين ، وهما المذكوران في النصب .

قال ابن الحاجب : (وليس قول من قال : إن زيدا وعمرو قائم ، من قبيل الممنوع ، لأن قائم إما أن يقدر خبرا عن عمرو ، فيكون خبر زيد متقدما تحقيقا ، فلم يعطف إلا

---

(١) شرح الجمل ١ / ٤٥٢

بعد مضي الجملة ، وإما أن يجعل قائم خبرا عن الاسم الأول ، كأنك قلت : إن زيدا قائم وعمرو ، فلم يعطف إلا بعد مضي الجملة تقديرا بخلاف إن زيدا وعمرو قائمان ، فإن ذلك غير ممكن تقديره فيه وسره زوال المعنى الذي ذكرناه في الإفساد إنما جاء من جهة تشريكهما جميعا في خبر واحد ، فأما إذا جعل لكل واحد خبر فقد انتفى المعنى الذي من أجله الامتناع) (١) .

واعترض الأزهري على ابن هشام في إطلاقه المنع قال : (وموضع الخلاف حيث يتعين كون الخبر للاسمين جميعا ، نحو : إنك وزيدا ذاهبان ، وأما نحو : إن زيدا وعمرو في الدار ، فجائز باتفاق ، قاله الموضح في شرح بانت سعاد ، وهو مخالف لما أطلقه هنا) (٢) .

وعقب الشاطبي على كلام ابن مالك حين أطلق المنع في الألفية بأن المسألة تحتاج إلى تفصيل ، قال : (وعلى كلام الناظم سؤالان : أحدهما : أنه ذكر مسألة العطف على موضع اسم إن قبل مجيء الخبر ، ومنعها جملة ، فعنده أنه لا يقال : إن زيدا وعمرو في الدار ، ولا : إنك وعمرو في الدار ، بوجه من الوجوه حسبما اقتضاه مفهوم شرطه ، لأنه أجاز العطف على موضع اسم إن بشرط أن يستكمل ، فاقتضى منع العطف عند فقدان الشرط بإطلاق ، وهذا لم يقله البصريون ، ولا يقتضيه كلام سيبويه على الجملة ، بل الوجه في ذلك أن يقال : إذا كان العطف قبل الخبر فلا يخلو أن يكون الخبر مطابقا لهما جميعا ، نحو : إنك وزيد ذاهبان ، أو لأحدهما ، نحو :إنك وزيدٌ ذاهب ، فإن كان مطابقا لأحدهما جاز في المعطوف الرفع والنصب ، فالنصب على وجهين : على أن يكون

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٢ / ١٨٢

(٢) شرح التصريح ١ / ٣٢٥

الخبر للثاني وحذف خبر الأول ، أو يكون خبرا للأول على التقديم والتأخير وحذف خبر الثاني ، والرفع أيضا على وجهين ، وهما المذكوران في النصب .

فالأول مثل :

نحن بما عندنا وأنت بما   عندك راض والرأي مختلف

والثاني مثل :

فإني وقيار بها لغريب

وإن كان الخبر مطابقا لهما لم يجز إلا النصب عند سيبويه والبصريين ، وأما الرفع فعلى جهة الغلط كما قال سيبويه ، وجاز عند الكوفيين كما تقدم .

فالحاصل : أن الرفع في المعطوف قبل الإتيان بالخبر لا يقال فيه : جائز بإطلاق، بل هو في حال يجوز بإطلاق من غير حكاية خلاف ، وفي حال ممتنع على الخلاف، فمفهوم شرط الناظم إذًا غير صحيح، ولا يقال: إنه لم ير العمل بالمفهوم، لأنا نقول: هو عمدته في هذا النظم، وعليه اعتمد في نقل المسائل الكثيرة ولولا هو لافتقر إلى العبارة الطويلة في المسألة الواحدة حسبما تراه في هذا الشرح بحول الله ، فإذا هذا الموضع مشكل) [1] .

والذي يظهر لي أن تقرير مذهب الجمهور هو الذي أشار إليه الشاطبي من التفصيل في المسألة ، وعليه يمكن حمل كلام سيبويه ، وما فهمه عنه المتقدمون . قال الصيمري : (فإن قلت : إن زيدا وعمرو قائم ، فهو عند سيبويه على التقديم والتأخير ، كقولك : إن زيدا قائم وعمرو ، حملا على قوله عز وجل : (إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى)) [1] .

---

(١) المقاصد الشافية ٢ / ٣٧٥ - ٣٧٦

(١) التبصرة والتذكرة ١ / ٢١٠

وقال أبو حيان: (فلو كان الخبر مفردا نحو: إن زيدا وعمرو منطلق، فنقل أبو جعفر النحاس الخلاف فيه، قال: أجاز ذلك الخليل وسيبويه والكسائي وهشام، وأنشدوا قول الشاعر :

فمن يكُ أمسى بالمدينة رحلُهُ فإني وقيارٌ بها لغريبُ

واحتجوا بأن معنى : إن زيدا منطلق ، وزيد منطلق ، واحد . ونقول : إجازة سيبويه والخليل في حكاية النحاس (إن زيدا وعمرو منطلق) ليس عطفا على موضع زيد ولكنه على التقديم والتأخير أو على حذف خبر إن) (١) .

وأجاب الجمهور عن أدلة الكسائي بما يلي :

أما قوله تعالى (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم والآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون) .

فقد أشرت إلى أن ظاهر الآية موافق لمذهب الكسائي والفراء ، فلم يكن للبصريين إلا تأويلها عن ظاهرها ، بتأويلين أشار لهما ابن هشام في نصه الذي نقلته من المغني .

أحدهما : وهو أن النية به التأخير بعد خبر إن ، فيكون الخبر المذكور لإن ، وخبر المعطوف محذوفا ، وتقديره : ولا هم يحزنون والصابئون كذلك ، وهو مذهب سيبويه قال : (وأما قوله عز وجل (والصَّابِئُونَ) فعلى التقديم والتأخير كأنه ابتدأ على قوله (والصَّابِئُونَ) بعدما مضى الخبر) .(١)

والثاني : أن يكون خبر إن محذوفا ، ودل عليه المذكور ، فالتقدير : إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله – أي من آمن منهم بالله – واليوم والآخر وعمل صالحا فلا

---

(١) التذييل والتكميل ٥ / ١٩٤– ١٩٥

(١) كتاب سيبويه ٢ / ١٥٥

خوف عليهم ، والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم والآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون . وإلى هذا ذهب أبو الحسن الأخفش والمبرد (١) ، واستحسن هذا القول ابن مالك ، قال : (وحمل سيبويه ما أوهم العطف قبل التمام علي التقديم والتأخير فالتقدير عنده في (إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى): إن الذين امنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون ، والصابئون والنصارى كذلك. وأسهل من التقديم والتأخير : تقدير الخبر قبل العطف مدلول عليه بخبر ما بعده ، كأنه قيل : إن الذين آمنوا فرحون ، و الذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون . فإن حذف ما قبل العطف بدلالة ما بعده مقطوع بثبوته في كلام العرب قبل دخول إن ، كقول الشاعر :

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأي مختلف (٢)

وبعد دخولها ، كقول الآخر :

خليلي هل طب فإني وأنتما وإن لم تبوحا بالهوى دنفان (١)

وأنشد سيبويه قول الفرزدق :

إني ضمنت لمن أتى ما جنى وأبى فكان وكنت غير عذور (٢)

ثم قال : ترك أن يكون للأول خبر حين استغنى بالآخر) . (٣)

---

(١) أمالي ابن الشجري ٣ / ١٧٧ – ١٧٨ ، مشكل إعراب القرآن ٢٣٢

(٢) سبق تخريجه .

(١) سبق تخريجه .

(٢) كتاب سيبويه ١ / ٧٦

(٣)شرح التسهيل ٢/ ٥٠

وأيد الرازي مذهب الفراء واستحسنه، وضعف مذهب الجمهور ومذهب الكسائي، قال: (نقول: إنه إذا كان اسم (إن) بحيث لا يظهر فيه أثر الإعراب، فالذي يعطف عليه يجوز النصب على إعمال هذا الحرف ، والرفع على إسقاط عمله ، فلا يجوز أن يقال إن زيداً وعمرو قائمان لأن زيداً ظهر فيه أثر الإعراب ، لكن إنما يجوز أن يقال: إن هؤلاء وإخوتك يكرموننا ، وإن هذا نفسه شجاع ، وإن قطام وهند عندنا ، والسبب في جواز ذلك أن كلمة (إن) كانت في الأصل ضعيفة العمل ، وإذا صارت بحيث لا يظهر لها أثر في اسمها صارت في غاية الضعف ، فجاز الرفع بمقتضى الحكم الثابت قبل دخول هذا الحرف عليه ، وهو كونه مبتدأ ، فهذا تقرير قول الفراء ، وهو مذهب حسن وأولى من مذهب البصريين ، لأن الذي قالوه يقتضي أن كلام الله على الترتيب الذي ورد عليه ليس بصحيح ، وإنما تحصل الصحة عند تفكيك هذا النظم ، وأما على قول الفراء فلا حاجة إليه ، فكان ذلك أولى) (١) .

فهذه ثلاثة أقوال في إعراب الآية ، وهناك توجيهات وآراء أخرى للعلماء ، مذكورة في كتب إعراب القرآن ، لم أشأ أن أستطرد فيها ، لعدم تعلقها مباشرة بالبحث ، إلا أن أحدها ينسب للإمام الكسائي ، وهو أن يكون المرفوع معطوفاً على الضمير المستكن في (هادوا) أي : هادوا هم والصابئون ، نقله عنه تلميذه الفراء ورده قال الفراء: (قال الكسائي : أرفع ﴿الصابِئون﴾ على إتباعه الاسم الذى فى هادوا ، ويجعله من قوله (إنا هدنا إليك) لا من اليهودية. وجاء التفسير بغير ذلك لأنه وَصَف الذين آمنوا بأفواههم، ولم تؤمن قلوبهم ، ثم ذكر اليهود والنصارى ، فقال : من آمن منهم فله كذا ،

---

(١) تفسير الرازي ١٢ / ٥٥

فجعلهم يهودا ونصارى) (١) . ورده الزجاج أيضا وقال : (هو خطأ من جهتين، إحداهما : أن الصابئ في هذا القول يشارك اليهودي في اليهودية ، وليس كذلك ، فإن الصابئ هو غيرُ اليهودي ، وإن جُعِل "هادوا" بمعنى تابوا ، من قوله تعالى: إِنَّا هُدْنَآ إِلَيْكَ) ، لا من اليهودية ، ويكون المعنى تابوا هم والصابئون ، فالتفسيرُ قد جاء بغير ذلك ؛ لأنَّ معنى (الذين آمنوا)في هذه الآية إنما هو إيمانٌ بأفواههم ، لأنه يريد به المنافقين ، لأنه وصفُ الذين آمنوا بأفواهِهم ولم تؤمِن قلوبهُم، ثم ذَكَر اليهود والنصارى فقال: مَنْ آمنَ منهم بالله فله كذا، فجعلَهم يهوداً ونصارى، فلو كانوا مؤمنين لم يحتجْ أَنْ يقال: مَنْ آمنَ فلهم أجرهم") (٢). ويقال: هذا على أحدِ القولين بأن "الذين آمنوا" مؤمنون نفاقاً. ورَدَّه أيضا أبو البقاء (٣)، ومكي ابن أبي طالب (٤) بوجهٍ آخرَ، وهو عدم تأكيدِ الضمير المعطوفِ عليه. وهذا لا يلزمُ الكسائي، لأنَّ مذهبه عدمُ اشتراط ذلك، وإن كان الصحيحُ الاشتراطَ، نعم يلزم الكسائي من حيث إنه قول تردُّه الدلائلُ الصحيحة، والله أعلم. والقولُ قد نقله مكي عن الفراء، كما نَقَله غيرُه عن الكسائي، وردَّ عليه بما تقدَّم ، فيحتمل أن يكونَ الفراء كان يوافق الكسائي ثم رجَع ، ويحتمل أن يكون مخالفاً له ثم رجع إليه ، وعلى الجملة فيجوز أن يكونَ في المسألة قولان (١) .

وأجاب الجمهور عن الشواهد الأخرى التي استدل بها الكسائي بما أجابوا به عن الآية ، فخرجوها على التقديم والتأخير أو على الحذف من الأول .

---

(١) معاني القرآن ١ / ٣١٢

(٢) معاني القرآن ٢ / ١٩٤

(٣) التبيان ١ / ٤٥١

(٤) مشكل إعراب القرآن ٢٣٢

(١) الدر المصون ٤ / ٣٥٦ – ٣٥٧

ويتعين التوجيه الأول وهو التقديم والتأخير في قوله :

فمن يكُ أمسى بالمدينة رحلُهُ   فإني وقيارٌ بها لغريبُ

والأصل : فإني لغريب وقيار غريب ، ولا يتأتى فيه التوجيه الثاني ، وهو الحذف من الأول لوجود اللام ، لأنها لا تدخل في خبر المبتدأ .

ويتعين التوجيه الثاني وهو الحذف من الأول في قوله تعالى : (إن الله وملائكته يصلون على النبي) لأجل الواو في يصلون ، لأنها للجماعة المشتركة ، والله واحد لا شريك له ، إلا إن قدرت الواو للواحد مثلها في : (قال رب ارجعون) (١) ، فإنها لتعظيم لتعظيم الواحد المخاطب على أحد الوجهين ، فيتأتى التوجيه الثاني أيضا ، ويصير التقدير : إن الله يصلي وملائكته يصلون (٢) .

فإن قيل: كلا الوجهين مشكل، فإن شرط الدليل اللفظي أن يكون طبق المحذوف معنى، أما على التوجيه الأول فلأن الصلاة المذكورة بمعنى: الرحمة، والمحذوفة بمعنى الاستغفار ، فلم يتطابقا ، وأما على التوجيه الثاني فعلى العكس ، لأن الصلاة المذكورة بمعنى الاستغفار المحذوفة بمعنى الدعاء ، فلم يتطابقا أيضا .

أجاب عنه ابن هشام ، قال : (الصواب عندي أن الصلاة لغة بمعنى واحد، وهو العطف، ثم العطف بالنسبة الى الله سبحانه وتعالى الرحمة والى الملائكة الاستغفار والى الآدميين دعاء بعضهم لبعض) (١) .

---

(١) المؤمنون ٩٩

(٢) شرح التصريح ١ / ٣٢٤

(١) مغني اللبيب ٦ / ٣٣٢ - ٣٣٣

ولا حجة للكسائي والفراء فيما حكى سيبويه من قول بعض العرب إنهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيد ذاهبان ، لأن الأول يخرج على أن أصله: إنهم هم أجمعون ذاهبون، فـ (هم) مبتدأ ، و(أجمعون) توكيد ، و(ذاهبون) خبر المبتدأ ، وهو وخبره خبر إن ، وأصل الثاني : إنك أنت وزيد ذاهبان ، فأنت مبتدأ وزيد معطوف وذاهبان خبر المبتدأ، والجملة خبر إن ، وحذف المتبوع وإبقاء التابع عند فهم المعنى جائز بإجماع ، فالقول به راجح (1) .

وأما من حيث القياس فأجاب الجمهور عن كلمات الكوفيين ، فأما قولهم : أجمعنا على أنه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع (لا) فكذلك مع (إن) ، قالوا : الجواب على هذا من وجهين ، أحدهما : إنما جاز ذلك مع (لا) لأن (لا) لا تعمل في الخبر بخلاف (إن) فلم يجتمع فيه عاملان فجاز معها العطف على الموضع قبل تمام الخبر دون إن .

والوجه الثاني : أنا نسلم أن (لا) تعمل في الخبر كـ (إن) ولكن إنما جاز ذلك مع (لا) دون (إن) وذلك لأن (لا) ركبت مع الاسم النكرة بعدها ، فصارا شيئا واحدا ، فكأنه لم يجتمع في الخبر عاملان ، وأما (إن) فإنها لا تركب مع الاسم بعدها ، فيجتمع في الخبر عاملان ، وذلك لا يجوز فبان الفرق بينهما (1) .

العطف على محل اسم إن بعد مجيء الخبر :

هذه هي المسألة الثانية التي ذكر ابن هشام أنه يمتنع فيها العطف على المحل لوجود المحرز ، ومثل لها بقوله : إن زيدا قائم وعمرو ، ونقل ابن هشام الخلاف فيها ،

---

(1) شرح التسهيل ٢ / ٥١

(1) الإنصاف ١ / ١٦٣

فالمحققون من البصريين منعوا العطف على محل اسم إن بعد مجيء الخبر لاشتراط المحرز فلا يمكن الحمل على محل اسم إن وهو الابتداء لزواله بوجود إن وأخواتها ، وهي من القوة بحيث تطلب المحل ، لشبهها بالأفعال ، وأجازها بعض البصريين لعدم اشتراطه ، وأجازها الكوفيون لأنهم لا يشترطون المحرز ولأن (إن) لم تعمل عندهم شيئا في الخبر ، بل هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها . فهذه المسألة مبنية على سابقتها وهو العطف قبل مجيء الخبر [1] . قال ابن الأنباري في سياق بيان حجة الكوفيين : (أنا أجمعنا على أنه يجوز العطف على الاسم بعد تمام الخبر فكذلك قبل تمام الخبر لأنه لا فرق بينهما عندنا) [2] .

فالبصريون يجيزون رفع الاسم المعطوف على اسم إن بعد الخبر ، ولكنهم مختلفون في موجب الرفع ، فمنهم من يعطفه على محل اسم إن عطفا حقيقيا ، ويكون من باب عطف المفردات ، ومنهم من يرفعه على الابتداء واستئناف جملة ، فيكون من باب عطف الجمل ، قال الشاطبي : (فإن كان بعده ، فجائز أيضا بغير خلاف عند النحويين علي الجملة ، نحو قولك : إن زيدا قائم وعمرو ، ومنه قوله تعالى (إن الله بريء من المشركين ورسوله) [1] في قراءة ابن محيصن بكسر إن ، ومنه ما انشده سيبويه لجرير :

إن الخلافة والنبوة فيهم   والمكرمات وسادة أطهار [2]

---

(١) مغني اللبيب ٥ / ٤٦٩ ، شرح التسهيل ٢ / ٥١

(٢) الإنصاف ١ / ١٥٩

(١) سورة التوبة ٣ وهي قراءة الحسن والأعرج ، انظر البحر المحيط ٥ / ٦

(٢) انظر الكتاب ٢ / ١٤٥ ، المفصل ١ / ٣٩٣ ، شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٦٦

لكنهم اختلفوا في وجه هذا العطف اختلافا كثيرا فمنهم من جعل ذلك عطفا حقيقة من باب عطف المفردات ، وأن قولك : إن زيدا قائم وعمرو ، عطف فيه (عمرو) على موضع زيد ، وهو الرفع ، كما عطف خبر ليس في نحو :

فلسنا بالجبال ولا الحديدا [1]

وإليه ذهب الشلوبين في أول قوليه ، وابن أبي الربيع [2] ، وهو ظاهر إيضاح الفارسي [3] ، وجمل الزجاجي ، ومال إليه بعض من شرح كلامهما أخذا بالظاهر من كلامهما ، وتأول بعضهم عليه كلام سيبويه . والذي عليه الأكثر أن الرفع في المعطوف على الابتداء واستئناف جملة معطوفة على أخرى ، وهو الأظهر من كلام سيبويه ، ونقل عن الأخفش ، والفراء ، والمبرد ، وابن السراج ، والفارسي في غير الإيضاح ، وابن أبي العافية ، والشلوبين في آخر قوليه ، وجماعة من أصحابه ، لكن على جهة التوهم لا على حقيقة التوهم ، لا على حقيقة مقتضى الوضع ، إذ الحمل على التوهم عنده مقيس ، وهو أصل الكوفيين في جواز الرفع قبل مجيء الخبر) [1].

فعلى هذا يكون حكم المرفوع بعد الخبر عند النحاة على ثلاثة أوجه :

أن يكون على معنى الابتداء، ومعنى ذلك أنك لو لم تأت بـ (إن) لكان الاسم مرفوعا بالابتداء، فجاء المعطوف على ذلك التقدير، وجاز العطف على محل ذلك الاسم بالرفع، فهذا مذهب الكوفيين ، ووافقهم بعض البصريين .

---

(١) صدره : (معاوي إننا بشر فاسجح) ، منسوب لعقيبة الأسدي في الكتاب ١ / ٦٧ ، ٢ / ٢٩٢ ، ٢ / ٣٤٤ ، ٣ / ٩١ ، المقتضب ٢ / ٣٣٨ ، ٤ / ١١٢ ، ٤ / ٣٧١ ، سر صناعة الإعراب ١ / ١٣١

(٢) البسيط ٦٧٦

(٣) الإيضاح ١٢٣

(١) المقاصد الشافية ٢ / ٣٦٦ –٣٦٧

وأما المانعون فحملوا المرفوع بعد الخبر على وجهين :

أحدها : أن يكون مبتدأ والخبر على الوجهين محذوف دل عليه المذكور .

والثاني : أن يكون معطوفا على الضمير في الخبر ، فيكون على هذا فاعلا ، والأجود على هذا توكيده هذا كله في (إن) . (١)

والوجه الأول اختاره سيبويه وضعف الثاني ، قال : (فأما ما حمل على الابتداء، فقولك : إن زيدا ظريف وعمرو ، وإن زيدا منطلق وسعيد ، فعمرو وسعيد يرتفعان على وجهين، فأحد الوجهين حسن والآخر ضعيف .

فأما الوجه الحسن : فأن يكون محمولا على الابتداء لأن معنى إن زيدا منطلق زيد منطلق وإن دخلت توكيدا كأنه قال زيد منطلق وعمرو ، وفي القرآن مثله (الله بَرِيءٌ مِنَ المُشرِكينَ ورَسُولُهُ) .

وأما الوجه الآخر الضعيف : فأن يكون محمولا على الاسم المضمر في المنطلق ، والظريف ، فإذا أردت ذلك فأحسنه أن تقول : منطلق هو وعمرو ، وإن زيدا ظريف هو وعمرو . وإن شئت جعلت الكلام على الأول فقلت إن زيدا منطلق وعمرا ظريف فحملته على قوله عز وجل: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ ﴾(١) وقد رفعه قوم على قولك : لو ضربت عبد الله وزيد قائم ما ضرك ، أي : لو ضربت عبد الله وزيد في هذه الحال ، كأنه قال : ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر هذا أمره ما نفدت كلمات الله ، وقال الراجز ، وهو رؤبة بن العجاج :

---

(١) اللباب ١ / ٢١٤ ٢١٥

(١)لقمان:٢٧.

إنَّ الربيعَ الجَوْدَ والخَريفاَ   يدَاَ أبى العبّاسِ والصُّيوفَا (١)

ولكن المثقلة في جميع الكلام بمنزلة إن ، وإذا قلت : إن زيدا فيها وعمرو ، جرى (عمرو) بعد (فيها) مجراه بعد (الظريف) ، لأن (فيها) في موضع الظريف وفي (فيها) إضمار) (٢).

وحذا المبرد حذو سيبويه في بيان وجهي الرفع وتقديم أحدهما وتضعيف الآخر ، قال : (وتقول : إن زيدا منطلق وعمرا ، وإن شئت : وعمرو ، فأما الرفع فمن وجهين والنصب من وجه واحد وهو أن تعطفه على الاسم المنصوب كما قال :

إِنَّ الرَّبِيعَ الجَوْدَ والخَرِيفَا   يَدَا أبِي العَبَّاسِ والصُّيُوفا

وهذا على وجه الكلام ومجراه لأنك إذا عطفت شيئاً على شيء كان مثله .

وأحد وجهي الرفع، وهو الأجود منهما، أن تحمله على موضع إن لأن موضعها الابتداء، فإذا قلت: إن زيدا منطلق، فمعناه: زيد منطلق، ومثل (إن) في هذا الباب (لكن) الثقيلة ، ونظير هذا قولك: ليس زيد بقائم ولا قاعدا ، على الموضع...والوجه الآخر في الرفع: إن زيدا منطلق وعمرو أن يكون محمولا على المضمر في منطلق. وهذا أبعد الوجهين إلا أن تؤكده فيكون وجها جيدا مختارا نحو إن زيدا منطلق هو وعمرو) (١) .

فهل أراد سيبويه والمبرد بالعطف على موضع (إن) أن يكون من باب عطف المفردات، أو من باب عطف الجمل؟ خلاف بين العلماء ، وقد نقلت كلام الشاطبي

---

(١) البيت لرؤبة . انظر الأصول ١ / ٢٥٠ ، المقتضب ٤ / ١١١ ، كتاب سيبويه ٢ / ١٤٥ ، همع الهوامع ٣ / ٢٠٥

(٢) الكتاب ٢ / ١٤٥

(١) المقتضب ٤ / ١١١- ١١٢

وإشارته إلى الخلاف بين العلماء في الرفع بالعطف ، وما حمل عليه كلام سيبويه ، وأن الأظهر أنه من باب عطف الجمل . خالفه في هذا محمد عبدالخالق عظيمة ورجح أنه من باب عطف المفردات ، قال : (ونريد أن نبين المعطوف عليه في أولى وجهي الرفع عند سيبويه والمبرد ، وهل العطف من عطف المفردات أو من عطف الجمل؟ الذي يظهر لي أنه من عطف المفردات ، وأن المعطوف عليه هو محل اسم إن قبل دخولها ، وكلام المبرد هنا : أن تحمله على موضع (إن) ، لا يمكن حمله على ظاهره ، لأن (إن) وحدها ليس لها محل ، فيحمل عليه ، ويؤيد ذلك أنه عبر عن هذا في الكامل بقوله : (أن تحمل (عمرا) على الموضع لأنك إذا قلت : إن زيد منطلقا ، فمعناه : زيد منطلق ، فرددته على الموضع ، ومثل هذا : لست بقائم ولا قاعدا..) [1] . فجعل المبرد هذا العطف مثل قوله : لست بقائم ولا قاعدا ، وقول الشاعر :

فلسنا بالجبال والحديدا

يقطع بأنه معطوف على محل اسم إن ، وأنه من عطف المفردات [1] .

ويقول ابن يعيش : (ويجوز الرفع بالعطف على موضع إن ، لأنها في موضع ابتداء، وتحقيق ذلك أنها لما دخلت على المبتدأ والخبر لتحقيق مؤداه وتأكيده من غير أن تغير معنى الابتداء صار المبتدأ كالملفوظ به، وصار: إن زيدا قائم، وزيد قائم، في المعنى واحد، فجاز لذلك الأمران: النصب والرفع ، فالنصب على اللفظ، والرفع على المعنى، وقول صاحب الكتاب:(ولأن محل المكسورة وما عملت فيه الرفع جاز في قولك: إن زيدا ظريف وعمرو، أن ترفع المعطوف) ليس بسديد، لأن (إن) وما عملت فيه ليس للجميع موضع

---

(١) الكامل ١ / ٤١٧

(١) هامش كتاب المقتضب للمبرد ٤ / ١١٢ – ١١٣

من الإعراب ، لأنه لم يقع موقع المفرد ، وإنما المراد موضع (إن) قبل دخولها على تقدير سقوط (إن) وارتفاع ما بعدها بالابتداء) [1] .

وقال الرضي : (فالأولى أن يقال: العطف بالرفع على اسمها وحدها) [2] .

والذي يظهر لي بعد هذا أن الخلاف إنما هو بسبب قوة إن وأخواتها وطلبها للمحل، أو عدم تأثيرها كما عند الكوفيين، وحجتهم: أن كلمة (إن) من العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر، وكون المبتدأ مبتدأ والخبر خبراً وصف حقيقي ثابت حال دخول هذا الحرف وقبله، وكونه مبتدأ يقتضي الرفع ، فإذا ثبت هذا فيقولون: المعطوف على اسم إن يجوز انتصابه بناء على إعمال هذا الحرف، ويجوز ارتفاعه أيضاً لكونه في الحقيقة مبتدأ محدثاً عه ومخبراً عنه، قال ابن الأنباري مبينا حجة الكوفيين: (وأنه قد عرف من مذهبنا أن (إن) لا تعمل في الخبر لضعفها، وإنما يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها، فإذا كان الخبر يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها، فلا إحالة إذن، لأنه إنما كانت المسألة تفسد أن لو قلنا: إن (إنّ) هي العاملة في الخبر، فيجتمع عاملان، فيكون محالا، ونحن لا نذهب إلى ذلك، فصح ما ذهبنا إليه)[1]. وهذا ما لم يوافقهم عليه البصريين واحتجوا بأن هذه الحروف تشبه الفعل مشابهة تامة على ما تقدم بيانه والفعل له تأثير في الرفع والنصب، فهذه الحروف يجب أن تكون كذلك . والراجح عندي بعد هذا مذهب البصريين لموافقة السماع له ، وما جاء مما ظاهره المذهب الآخر فغير متعين له لاحتمال أمر آخر فيه ، بالإضافة إلى أنه قليل لا يعتمد عليه ، ومخالف للوجه الشائع .

---

(١) شرح المفصل ٨ / ٦٧

(٢) شرح الرضي على الكافية ٢ / ٣٢٨

(١) الإنصاف ١ / ١٥٩

العطف على معمولي عاملين مختلفين

اختلف النحويون في العطف على معمولي عاملين مختلفين ، نحو :ليس بقائمٍ زيدٌ ولا خارجٍ عمروٌ ، فمنعه جمهور النحويين، وأجازه الكسائي ، جاعلاً (خارج)معطوفاً على (قائم)وشرّكت الواو بينهما في الباء، وجعل (عمرٌو) معطوفاً على(زيدٍ) ، وشرّكت الواو -أيضاً - بينهما في (ليس) . وهذا ما نقله عنه ابن هشام قال : (أجمعوا على جواز العطف على معمولي عامل واحد ، نحو : إن زيدا ذاهب وعمرا جالس ، وعلى معمولات عامل ، نحو : أعلم زيد عمرا بكرا جالسا ، وأبو بكر خالدا سعيدا منطلقا ، وعلى منع العطف على معمولي أكثر من عاملين ، نحو : إن زيدا ضارب أبوه لعمرو وأخاك غلامه بكر ، وأما معمولا عاملين فإن لم يكن أحدهما جارا فقال ابن مالك : هو ممتنع إجماعا ، نحو : كان آكلا طعامك عمرو وتمرك بكر . وليس كذلك بل نقل الفارسي الجواز مطلقا عن جماعة : وقيل : إن منهم الأخفش . وإن كان أحدهما جارا فإن كان الجار مؤخرا نحو : زيد في الدار والحجرة عمرو أو وعمرو الحجرة ، فنقل المهدوي أنه ممتنع إجماعا . وليس كذلك بل هو جائز عند من ذكرنا . وإن كان الجار مقدما ، نحو : في الدار زيد والحجرة عمرو ، فالمشهور عن سيبويه المنع ، وبه قال المبرد ، وابن السراج ، وهشام وعن الأخفش الإجازة ، وبه قال الكسائي ، والفراء ، والزجاج ، وفصل قوم منهم الأعلم فقالوا : إن ولي المخفوض العاطف كالمثال جاز، لأنه كذا سمع، ولأن فيه تعادل المتعاطفات وإلا امتنع ، نحو : في الدار زيد وعمرو الحجرة .

وقد جاءت مواضع يدل ظاهرها على خلاف قول سيبويه ، كقوله تعالى : ﴿إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣﴾ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ

﴿يَعۡقِلُونَ ٥﴾[1] ، (آيات) الأولى منصوبة إجماعا ، لأنها اسم (إن) ، والثانية والثالثة قرأهما الأخوان بالنصب ، والباقون بالرفع ، وقد استدل بالقراءتين في آيات الثالثة على المسألة أما الرفع فعلى نيابة الواو مناب الابتداء ، و(في) ، وأما النصب فعلى نيابتها مناب (إن) و(في) .

وأجيب بثلاثة أوجه :

أحدهما : أن (في) مقدرة فالعمل لها ويؤيده أن في حرف عبد الله التصريح بفي وعلى هذا الواو نائبة مناب عامل واحد وهو الابتداء أو إن .

والثاني : أن انتصاب آيات على التوكيد للأولى ورفعها على تقدير مبتدأ ، أي : هي آيات ، وعليهما فليست (في) مقدرة .

والثالث : يخص قراءة النصب ، وهو أنه على إضمار (إن) و(في) ذكره الشاطبي ، وغيره ، وإضمار (إن) بعيد .

ومما يشكل على مذهب سيبويه قوله :

هون عليك فإن الأمور ... بكف الإله مقاديرُها
فليس بآتيك منهيُّها ... ولا قاصرٍ عنك مأمورُها [2]

لأن (قاصر) عطف على مجرور الباء ، فإن كان (مأمورها) عطفا على مرفوع (ليس) لزم العطف على معمولي عاملين، وإن كان فاعلا بـ (قاصر) لزم عدم الارتباط بالمخبر عنه ، إذ التقدير حينئذ : فليس منهيها بقاصر عنك مأمورها .

---

(١) الجاثية:٣-٥.

(٢) البيتان للأعور الشني . انظر : كتاب سيبويه ١ / ٦٣ – ٦٤ ، المقتضب ٤ / ١٩٦ ، الأصول ٢ / ٦٩ ، شرح أبيات مغني اللبيب ٣ / ٢٦٩ ، شرح الشواهد للسيوطي ١ / ٤٢٧ ، همع ، خزانة الأدب ٤ / ١٣٦

وقد أجيب عن الثاني بأنه لما كان الضمير في مأمورها عائدا على الأمور كان كالعائد على المنهيات لدخلوها في الأمور ...وبعد فالحق جواز العطف على معمولي عاملين في نحو : في الدار زيد والحجرة عمرو ، ولا إشكال حينئذ في الآية) (١) .

فيتبين مما سبق أن مذهب الكسائي جواز العطف على معمولي عاملين مختلفين إن كان أحدهما جارا ، وكان الجار مقدما ، ووافقه ابن هشام في هذا القول .

وهذا هو الثابت عن الكسائي نسبه إليه أبو جعفر النحاس (٢) ، وأبو حيان (٣) ، وابن عقيل (٤) ، وغيرهم .

وممن وافق الكسائي في المسألة الأخفش (٥) ، والزجاج (٦) ، وابن مضاء (٧) ، وأبوبكر بن طلحة (٨) .

ومنع سيبويه وجمهور البصريين العطف على معمولي عاملين مختلفين، قال السيرافي: (اعلم أن سيبويه لا يجيز ليس زيد بقاعد ولا قائم عمرو وتجويز ليس زيد بقاعد ولا قائم أبوه. فأما إبطاله ليس زيد بقاعد ولا قائم عمرو لأنه لا يرى العطف على عاملين ، ومتى أجاز ذلك كان عطفا على عاملين . ومعنى ذلك أنك إذا قلت ليس زيد

---

(١) مغني اللبيب ٥ / ٥٢٢ وما بعدها .

(٢) إعراب القرآن ٤ / ١٤٠

(٣) ارتشاف الضرب ٢٠١٥

(٤) المساعد ٢ / ٤٧١

(٥) المقتضب ٤/ ١٩٥ ، والأصول ٢/ ٦٩ ، النكت ١/ ٢٩٢ ، الكشاف ٣/ ٤٣٦ ، شرح المفصل ٣/ ٢٧ ، شرح جمل الزجاجي ١/ ٢٥٦

(٦) معاني القرآن ٤/ ٤٣٢ ، والارتشاف ٢٠١٥ ، والمساعد ٢/ ٤٧١

(٧) ارتشاف الضرب ٢٠١٥ ، همع الهوامع ٣ / ١٩٠

(٨) ارتشاف الضرب ٢٠١٥

بقائم، فزيد مرتفع بليس وقائم مجرور بالباء والباء وليس عاملان أحدهما عمل الرفع والآخر عمل الجر فإذا قلت: ولا قائم عمرو فقد عطفت قائما على قاعد وعامله الباء وعطفت عمرو على اسم ليس وعامله ليس فقد عطفت على شيئين مختلفين ومثل ذلك في الفساد قام زيد في الدار والقصر عمرو.

فإن قال قائل : وما الذي أبطل العطف على عاملين ؟

قيل له: حرف العطف يقوم مقام العامل ويغنى عن إعادته ألا ترى أنك إذا قلت: قام زيد وعمرو ، كان بمنزلة قولك : قام زيد ، قام عمرو، فلما كان حرف العطف كالعامل، والعامل لا يعمل رفعا وجرا ، لم يجز أن تعطف بحرف واحد على عاملين مختلفين . فإن قلت : قام زيد في الدار وفي القصر عمرو ، جاز لأنك أعدت أحد العاملين ، فصار العطف على عامل واحد، وهو (قام)) [1] .

وقد احتج من يجيز العطف على معمولي عاملين مختلفين بأمور :

أحدها : قول الله تعالى : (إن في السماوات والأرض لآيات للمؤمنين وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون) .

فقد قرأ (آيات) بالنصب في الموضعين الثاني والثالث حمزة والكسائي [1] . قال ابن أبي الربيع : (فالواو قد شركت بين (اختلاف)، و(خلق) في (في)، وشركت بين (آيات)، و(آيات) في (إن)) [2] .

---

(١) شرح السيرافي ٣ / ٤١٤٠

(١) السبعة ٥٩٤ ، الحجة ٦ / ١٦٩ ، إعراب القرآن ٤ / ١٣٩ ، البحر المحيط ٨ / ٤٣

(٢) البسيط ١ / ٣٥٥

وذكر الزجاج [1]، والزمخشري [2]، أن الآية دليل على العطف على معمولي عاملين مختلفين ، سواء نصبت أم رفعت .

قال الزمخشري: (فالعاملان إذا نصبت هما: إن ، وفي ، أقيمت الواو مقامهما ، فعملت الجر في (واختلاف الليل والنهار)، والنصب في (آيات). وإذا رفعت فالعاملان: الابتداء وفي عملت الرفع في (لآيات) ، والجر في (اختلاف)) [3].

الثاني : قوله تعالى : ﴿وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾[4] ، وإيضاحه كما قال ابن أبي الربيع : (إن (في ضلال) معطوف على (على هدى) ، فقد شركت (أو) بينهما في (إنّ) ، و (اللام)) [5] .

الثالث : قول الشاعر :

أكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا [1]

فخفض (نارٍ) بالعطف على (امرئ) المخفوض بـ (كل) ، ونصب (ناراً) بالعطف على (امرأً) المنصوب بـ (تحسبين) ، وشركت الواو بينهما [2] .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٤٣٢

(٢) الكشاف ٥ / ٤٨٠

(٣) المرجع السابق .

(٤)سبأ: ٢٤.

(٥) البسيط ١ / ٣٥٤

(١) البيت لأبي دؤاد . انظر الكتاب ١ / ٦٦ ، الأصمعيات ١٩١ ، أمالي ابن الحاجب ١ / ٤٦ ، خزانة الأدب ٩ / ٥٩٢ ، ١٠ / ٤٨١ ، همع الهوامع ٢ / ٤٣٠ ، الدرر ٥ / ٣٩ ، شرح شواهد المغني ٢ / ٧٠٠ ، المفصل ١٣٧ ، الأصول ٢ / ٧٠ ، إعراب القرآن ٤ / ١٤٠ ، التبيان ٢ / ٦٣٢ ، أوضح المسالك ٣ / ١٦٩ ، وغيرها .

(٢) شرح المفصل ٣ / ٢٨

الرابع قول الأعور الشَّنِّي :

هون عليك فإن الأمور بكف الإله مقاديرُها

فليس بآتيك منهيُّها ولا قاصرٍ عنك مأمورُها

فقد روى (قاصر) بالرفع والنصب والجر ، والشاهد فيه رواية الجر ، لأن (قاصر) معطوف على مجرور بالباء في (بآتيك) ، و (مأمورها) معطوف على (منهيها) [1] .

الخامس : قول النابغة الجعدي :

فليس بمعروفٍ لنا أنْ نَرُدَّها صحاحاً ولا مُسْتنكَراً أنْ تُعَقَّرا [2]

والقول في هذا البيت كالقول في بيت الشنّي ، فقد روي بالأوجه الثلاثة في قوله : (مُسْتَنْكَر) ، والشاهد – هنا – رواية الجر ، ليصبح ، حينئذٍ ، معطوفاً على خبر (ليس) ، ويكون (أنْ تُعَقَّرا) معطوفاً على (أنْ نَرُدَّها) ، والواو مشرِّكة [3] .

السادس : قول الفرزدق :

وباشَرَ راعيها الصَّلا بلَبانِه وجَنْبَيْهِ حَرَّ النارِ ما يَتَحَرَّف [1]

فعطف (جنبيه) على (لبانه) ، وعطف (حَرّ النار) على (الصَّلا) ونابت الواو مناب باشر ، ومناب الباء [2] .

السابع : قول أبي النجم :

---

(١) شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٢٧٥ ، مغني اللبيب ٥ / ٥٢٨

(٢) انظر : كتاب سيبويه ١ / ٦٤ ، المقتضب ٤ / ١٩٤ ، ٢٠٠ ، شرح السيرافي ٣ / ٤٥

(٣) شرح السيرافي ٣ / ٤٧ ، المقتضب ٤ / ١٩٦

(١) شرح ديوان الفرزدق ٢ / ١٢٠ ، شرح القصائد السبع ٤٤٠ ، المسائل العسكرية ١٦٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٥٦

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٥٦

أوصيت من برة قلبا حرا ... بالكلب خيرا والحماة شرا [1]

فقالوا : (الحماة) مجرورة بالعطف على (الكلب) ، والعامل (الباء) و(شراً)منصوب بالعطف على (خيرا) ، والعامل (أوصيت) [2] .

الثامن: قولهم: ما كلُّ سوداءَ تمرةً ، ولا بيضاءَ شحمةً [3]. وذلك أن (بيضاء) جر عطفا على (سوداء) ، والعامل فيهما (كل) ، و(شحمة) منصوبة عطفا على خبر (ما) [4] .

التاسع : قول الشاعر :

ألا يا لقومي كل ما حم واقع ... وللطير مجرى والجنوب مصارع [5]

فعطف (الجنوب) على (الطير) ، و (مصارع) على (مجرى) .

واحتج من منع العطف على معمولي عاملين مختلفين بأمور :

الأول : أن حرف العطف ضعيف ، فلا يكون بمنزلة عاملين مختلفين [1] .

الثاني : أنه لو جاز العطف على عاملين لجاز العطف على ثلاثة ، وأكثر من ذلك ، ولا يجوز ذلك بإجماع [2] .

---

(١) انظر : الكامل ٩٩٨ ، الحجة للفارسي ٦ / ١٧٢ ، المسائل العسكرية ١٦٣ ، شرح السيرافي ٣ / ٤٢

(٢) شرح السيرافي ٣ / ٤٣

(٣) من أمثال العرب . انظر : الكتاب ١ / ٦٥ ، مجمع الأمثال ٢ / ٢٨١ ، المسائل البغداديات ٥٦٦ ، الأصول ٢ / ٧٠ ، ٧٤

(٤) شرح السيرافي ٣ / ٤٩ ، النكت ١ / ٢٩٦

(٥) ينسب للبعيث . انظر : لسان العرب ١٢ / ١٥١ ، معاني القرآن للفراء ١ / ١٩٦ ، شرح التسهيل ٣ / ١٩٠ ، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٤٣ ، همع الهوامع ٣ / ١٩١ ، شفاء العليل ٢ / ٦٨١

(١) اللباب للعكبري ١ / ٤٣٤ ، شرح الكافية ٢ / ٣٤٥ ، البسيط ١/ ٣٥٨ ، شرح جمل الزجاجي ١/ ٢٥٥.

(٢) الأصول ٢ / ٧٥ ، اللباب للعكبري ١ / ٤٣٤

الثالث : أن العطف على معمولي عاملين مختلفين إن لم يكن أحدهما جاراً مجمعاً على منعه ، وأن حذف ما دل عليه دليل من حروف الجر وغيرها مجمع على جوازه ، والأكثر على منع العطف على معمولي عاملين مختلفين مطلقاً ، فيُحمل ما ورد موهماً العطف على عاملين على ما أجمعوا على جوازه ، فيقدر الجار محذوفاً (١) .

الرابع : أن العطف على معمولي عاملين مختلفين بمنزلة تعديتين بمُعَدٍّ واحد ، ولا يجوز ، فكذلك ما هو بمنزلته لا يجوز (٢) .

وأجابوا عن الأدلة التي احتج بها المجيزون بما يلي:

الأول : أجابوا عن آية الجاثية بخمسة أجوبة:

أولاً : أن (في) مقدرة ، وكذلك هي في مصحف ابن مسعود (٣) ، فالواو نابت مناب عامل واحد (١).

ثانياً: أن (آيات) توكيد لـ (آيات) المتقدمة، ولا معطوفة عليها، وحسن هذا التأكيد لطول الكلام (٢) .

ثالثاً : أنها نصب على الاختصاص (٣) .

رابعاً : أنها على إضمار (إنَّ) و (في) (٤) .

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٣٧٨

(٢) المرجع السابق .

(٣) المحرر الوجيز ٥ / ٨٠ ، الكشاف ٥ / ٤٨٠

(١) الحجة للفارسي ٦ / ١٧٠ ، المحرر الوجيز ٥ / ٨٠ ، الكشاف ٥ / ٤٨٠ ، البسيط ١ / ٣٥٥

(٢) الأصول ٢ / ٧٤ ، شرح الجمل ١ / ٢٥٦

(٣) الكشاف ٥ / ٤٨١

(٤) المرجع السابق .

خامساً : أن القراءة لحن (١) .

الثاني : أجابوا عن آية سورة سبأ بجوابين:

أولاً :أن (إن) و(اللام) لمعنى واحد ، وهو التوكيد، فكأنهما حرف واحد ، والتشريك واقع في حرف واحد (٢) .

ثانياً : أن (في)لم يُعطف عليها شيء يلي حرف العطف ، وهي معطوفة على ما قبلها (٣) .

الثالث : أجابوا عن بيت أبي دؤاد بثلاثة أجوبة :

أولاً : أنه على تقدير (كل) ، وكذا قدروها في المثل (٤) .

ثانياً : أن رواية البيت بنصب (ناراً) الأولى (٥) .

ثالثاً : أنه من النادر (١) ، أو الشاذ (٢) .

الرابع : تأول سيبويه الشنّي على أن الهاء في (مأمورها) تعود إلى (منهيها)، فجعل المأمور للمنهي، المنهي هو الأمور، لأنه من الأمور، وهو بعضها ، فكأن الضمير الذي أضيف إليه المأمور عائد عليه، لأن بعض الأمور أمور ، والتقدير : فليس بآتيك الأمور منهيها ولا قاصر عنك مأمورها، ومأمورها من سبب الأمور. واستشهد سيبويه لجعله منهي الأمور بمنزلة الأمور بقول جرير :

---

(١) القائل به المبرد . انظر : المقتضب ٤ / ١٩٥ ، الكامل ١ / ٣٧٥ ، إعراب القرآن ٤ / ١٤١

(٢) البسيط ١ / ٣٥٤

(٣) الانتصار ٥٧

(٤) الكتاب ١/ ٦٦ ، الأصول ٢/ ٧٤ ، شرح المفصل ٣/ ٢٧ ، البسيط ١/ ٣٥٥

(٥) الأصول ٢/ ٧٤ ، إعراب القرآن للنحاس ٤/ ١٤١

(١) شرح جمل الزجاجي ١/ ٢٥٧

(٢) الأصول ٢ / ٧٤

إذا بعض السنين تعرقتنا كفى الأيتام فقد أبي اليتيم [1]

وكذلك تأول بيت النابغة، فجعل الثاني من سبب الأول، لأن قوله : (أن نردها) أي الخيل، والرد ملتبس بالخيل، فكأنه منها، والعقر متصل بضميرها، فكأنه اتصل بضمير الرد حيث كان من الخيل، وتقدير البيت عنده: فليس بمعروفة خيلنا ردها صحاحاً ولا مستنكرٍ عقرها [2].وأخبر عن الخيل بالمذكر على نحو بيت جرير السابق .

الخامس : جعلوا الأبيات الثلاثة الباقية على تقدير حرف الجر ، وهو الباء في بيتي الفرزدق [3] ، وأبي النجم [4] ، واللام في بيت البعيث .

ويظهر لي أن مذهب المجيزين للعطف على معمولي عاملين مختلفين أصح ، لما ذكروا من المسموع الصحيح من القرآن الكريم ، والشعر ، وكلام العرب ، وحجج المانعين وإجاباتهم لا يسلم كثير منها من اعتراض .

أما الحجة الأولى فقد جعلوا فيها حرف العطف نائباً مناب العامل ، وهذا غير صحيح ، فإن حرف العطف يشرّك ولا ينوب ، والصحيح ما ذهب إليه ابن أبي الربيع وغيره من أنه الفعل المتقدم [1]، وأبطل قول من جعل حرف العطف نائباً مناب العامل [2].ولهذا تعقب أبو حيان الزمخشري لقوله في آية الجاثية : (أقيمت الواو مقامهما – يريد (إن) و (في) – فعملت الجر في اختلافِ الليل والنهار)، والنصب في (آيات)، وإذا

(1) الكتاب ١ / ٥٢ ، ٦٤ ، سر صناعة الإعراب ١ / ١٢ ، الأصول ٢ / ٧١ ، المقتضب ٤ / ١٩٨

(2) تحصيل عين الذهب بهامش كتاب سيبويه طبعة بولاق ١ / ٣٢

(3) العسكرية ١٦٤ ، الحجة للفارسي ٦/ ١٧٢

(4) الحجة للفارسي ٦/ ١٧٢ ، شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٢٩

(1) البسيط ١/ ٣٢٩

(2) البسيط ١/ ٣٣٠٣٣١

رفعت فالعاملان الابتداء ، و (في) عملت الرفع في (آيات) والجر في (واختلاف)) [١]
.تعقَّبه أبو حيان بقوله : (ليس بصحيح ، لأن الصحيح من
المذاهب أن حرف العطف لا يعمل) [٢] .

وأما القول بأن تجويز العطف على عاملين يؤدي إلى تجويز العطف على أكثر ، فمردود هقِن بـِمَل أنه لا يلزم ، ولا سيما أن العطف على أكثر من معمولي عاملين مختلفين يفضي إلى اللبس ، أما العطف على معمولي عاملين فلا لبس فيه .

وأما القول بأن العطف على معمولي عاملين مختلفين إذا لم يكن أحدهماجاراً مجمع على منعه فغير صحيح ، بل نقل الفارسي في بعض كتبه عن بعض النحويين أن العطف على عاملين جائز مطلقاً ، ونسب للأخفش [٣] .

وأما جوابهم عن آية الجاثية وبعض الأبيات بتقدير الجار فضعيف ، لأن العطف على عاملين لا تقدير فيه ، وحمل الكلام على ما لا تقدير فيه أولى من حمله على التقدير. وأما جعلهم (آيات) توكيداً ، ففيه أنلتلوكيد بَعـُد عن الموكَّد. وأما النصب على الاختصاص فخلاف الأصل، لأن الأصل في الاختصاص أن يكون للمتكلم، ووقوع الاختصاص بعد ضمير المخاطب قليل [١] .

وأما تلحين المبرد للقراءة الثابتة فلا يجوز ، لا سيما وأنه قرأ بها إمامان .

---

(١) الكشاف ٥ / ٤٨٠

(٢) البحر ٨ / ٤٣

(٣) ارتشاف الضرب ١٠١٥ ، المساعد ٢/ ٤٧١، همع الهوامع ٣ / ١٩٠

(١) همع الهوامع ٢ / ٢٤

نعت ضمير الغيبة

خالف الكسائى عامة النحاة فيما اتفقوا عليه من أن الضمير لا ينعت ولا ينعت به ، فأجاز هو نعت ضمير الغيبة ، نحو : مررت به المسكين .

ونقل ابن هشام عنه إجازة نعت ضمير الغيبة في مدح ، أو ذم ، أو ترحم ، قال : (أجاز الكسائي أن ينعت الضمير بنعت مدح ، أو ذم ، أو ترحم ، فالأول : نحو : ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحۡمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾(1)، ونحو: ﴿قُلۡ إِنَّ رَبِّي يَقۡذِفُ بِٱلۡحَقِّ عَلَّٰمُ ٱلۡغُيُوبِ﴾(2)، وقوله اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم . والثاني : نحو مررت به الخبيث . والثالث : نحو قوله :

فلا تلمه أن ينام البائسا (3)

وقال الزمخشري في : ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلۡكَعۡبَةَ ٱلۡبَيۡتَ ٱلۡحَرَامَ﴾(4) : إن (البيت الحرام) عطف بيان على جهة المدح كما في الصفة ، لا على جهة التوضيح ، فعلى هذا لا يمتنع مثل ذلك في عطف البيان على قول الكسائي) (5) .

وقال في سياق بيانه للمواضع التي يعود فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبة : (السادس : أن يكون مبدلاً منه الظاهر المفسر له، كضربته زيداً ، قال ابن عصفور:

---

(1)البقرة:163.

(2)سبأ:48.

(3) البيت بلا نسبة . انظر : كتاب سيبويه 2 / 75 ، شرح كتاب سيبويه 6 / 160 ، سر صناعة الإعراب 2 / 689 ، المساعد 2 / 240 ، تمهيد القواعد 9 / 4640 ، شرح أبيات مغني اللبيب 6 / 351 ، همع الهوامع 1 / 223

(4)المائدة:97.

(5) مغني اللبيب 5 / 380 382

أجازه الأخفش ومنعه سيبويه ، وقال ابن كيسان : هو جائز بإجماع ، نقله عنه ابن مالك ، ومما خرّجوا على ذلك اللهم صلِّ عليه الرؤوفِ الرحيمِ ، وقال الكسائي : هو نعت ، والجماعة يأبون نعت الضمير ، وقوله :

قدْ أصبحتْ بقرقرى كوانِسا فلا تلُمهُ أن ينام َالبائِسا

وقال سيبويه : هو بإضمار :أذمُّ) [1] . وقال : (ومن ذلك الضمير ، وجوز الكسائي نعته إن كان لغائب ، والنعت لغير التوضيح ، نحو : (قل إن ربي يقذف بالحق علامُ الغيوب) ، ونحو :لا إله إلا هو الرحمنُ الرحيمُ) ، فقدر (علام) نعتا للضمير المستتر في (يقذف بالحق) ، و (الرحمن الرحيم) نعتين لـ (هو)) [2] .

وهذا الذي نسبه ابن هشام من إجازة نعت ضمير الغيبة بنعت مدح أو ذم أو ترحم، هو نسبة بعض المتأخرين إلى الكسائي ، ومنهم أبو حيان [3] والسمين الحلبي [4] ، والسيوطي [5] ، والأزهري [6] ، وابن عقيل [7] ، والسلسيلي [1] ، وغيرهم .

ونقل الفراء عن شيخه الكسائي إجازة نعت ضمير الغائب مطلقا ، قال : (وقوله : ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟

(١) مغني اللبيب ٥ / ٥٤٦ – ٥٤٧

(٢) مغني اللبيب ٦ / ٢٤٨ – ٢٤٩

(٣) ارتشاف الضرب ١٩٣١

(٤) الدر المصون ٢ / ١٩٨

(٥) همع الهوامع ٣ / ١٢١

(٦) موصل النبيل ١٠٦٧

(٧) المساعد ٢ / ٤٢٠

(١) شفاء العليل ٢ / ٧٥٩

وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ﴾(١) : (الذين) في موضع رفع ، لأنه نعت جاء بعد خبر إن ، كما قال: (إن ذلك لحق تخاصم أهل النار) (٢) ، وكما قال : (قل إن ربي يقذف بالحق علام الغيوب)والنصب في كل ذلك جائز على الإتباع للاسم الأول ، وعلى تكرير (إنّ) .

وإنما رفعت العرب النعوت إذا جاءت بعد الأفاعيل في (إنّ) لأنهم رأوا الفعل مرفوعا، فتوهموا أن صاحبه مرفوع في المعنى – لأنهم لم يجدوا في تصريف المنصوب اسما منصوبا وفعله مرفوع – فرفعوا النعت . وكان الكسائى يقول : جعلته – يعنى النعت – تابعا للاسم المضمر في الفعل ، وهو خطأ وليس بجائز ، لأن (الظريف) وما أشبهه أسماء ظاهرة ولا يكون الظاهر نعتا لمكنىّ إلا ما كان مثل نفسه وأنفسهم ، وأجمعين، وكلهم؛ لأن هذه إنما تكون أطرافا لأواخر الكلام؛ لا يقال مررت بأجمعين، كما يقال مررت بالظريف. وإن شئت جعلت قوله : (الذين آمنوا وكانوا يتقون) رفعا) (٣) .

وقال أبو جعفر النحاس : (وفيه قول رابع ، قال الكسائي : يكون النعت تابعا للمضمر في الفعل ، قال الفراء : هذا خطأ لأن المضمر لا ينعت بالمظهر ، قال أبو جعفر : أما قوله : المضمر لا ينعت بالمظهر ، فصواب ، ولكن يجوز أن يكون الكسائي أراد أن هذا الذي يكون نعتا تابع للمضمر ، كما يقول البصريون (بدل) ، لأن الكوفيين لا يأتون بهذه اللفظة أعني البدل) (١) .

---

(١)يونس:٦٢-٦٣.

(٢) سورة ص ٦٤

(٣) معاني القرآن ١ / ٤٧٠- ٤٧١

(١) إعراب القرآن ٢ / ٢٦٠

ووافق ابن مالك المتقدمين في إثبات أن رأي الكسائي هو جواز نعت ضمير الغائب مطلقا [١] ، واعترض عليه أبو حيان وتبعه المتأخرون ، قال : (وأجاز الكسائي نعت ضمير الغائب إن كان لمدح أو ذم أو ترحم ، لا مطلقا كما في التسهيل) [٢] .

ويظهر لي أن رأي الكسائي هو ما نقله عنه تلميذه الفراء ، وهو جواز نعت ضمير الغائب مطلقا . ورأيه يقوى فيما يقصد به مدح ، أو ذم ، أو ترحم ، نحو : صلى الله عليه الرؤوفِ الرحيمِ ، وعمرو غضب عليه الظالمِ المجرمِ ، وغلامك الطف به البائسِ المسكينِ [٣] .

واحتج الكسائي لمذهبه بالسماع، فمن ذلك قوله تعالى: (ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون ، الذين آمنوا وكانوا يتقون) ، وقوله: (لا إله إلا هو الرحمنُ الرحيمُ)، وقوله: (قل إن ربي يقذف بالحق علامُ الغيوب) . قال الرضي : (وأجاز الكسائى وصف ضمير الغائب فى نحو قوله تعالى :(لا إله إلا هو العزيزُ الحكيمُ) [٤]، وقولك مررت به المسكينِ) [٥] .

وذهب سيبويه [١] ، وجمهور النحاة إلى أن الضمير لا ينعت ولا ينعت به [٢].

ولهم في منع نعت الضمير تعليلات وأدلة اعتمدوا عليها ، وحججا استندوا إليها.

---

(١) التسهيل ٥٠

(٢) ارتشاف الضرب ١٩٣١

(٣) شرح التسهيل ٣ / ٣٢١

(٤) سورة آل عمران ٦

(٥) شرح الكافية ٢ / ٣١٠

(١) الكتاب ٢ / ١١

(٢) شرح التسهيل ٣ / ٣٢١ ، شرح الرضي على الكافية ٢ / ٣١٠

فأما تعليلاتهم التي اعتمدوا عليها فقد تعددت رؤيتهم لها وتنوعت تعبيراتهم عنها .

فقد علل لذلك سيبويه بأن الاسم لا يضمر إلا بعد أن يعرف وبذلك قد استغنى عن النعت ، أشار إلى ذلك بقوله : (واعلم أن المضمر لا يكون موصوفا من قبل أنك إنما تضمر حين ترى أن المحدث قد عرف من تعنى) (١) . كما أن من تعليلاته أن الظاهر لا يكون نعتا للضمير وقد صرح بذلك في قوله : (وأما قوله –عز وجل –(هو الحق مصدقا) (٢) فإن الحق لا يكون صفة لـ (هو) من قبل أن (هو) اسم مضمر ، والمضمر لا يوصف بالمظهر أبدا ، لأنه قد استغنى عن الصفة) (٣) .

وبنفس ما سبق عند سيبويه علل أبو العباس المبرد . ترى ذلك واضحا في قوله : (والمضمر لا يوصف به ، لأنه ليس بتحلية ولا نسب ، ولا يوصف ، لأنه لا يضمر حتى يعرف ، ولأن الظاهر لا يكون نعتا) (٤) .

وبمثل ما ذكرا علل ابن يعيش (٥) ، وابن الحاجب (٦) ، والصيمري (٧) .

وعلل ابن أبى الربيع إلى جانب ما ذكر سابقا بأن النعت والمنعوت كالشيء الواحد، والشيء الواحد لا يكون ظاهرا و مضمرا ، لأن المضمر وضعه مخالف لوضع الظاهر ،

---

(١) الكتاب ٢ / ١١

(٢) سورة فاطر ٣١

(٣) الكتاب ٢ / ٨٧ – ٨٨

(٤) المقتضب ٤ / ٢٨٤ ، وانظر : ٤ / ٢٨١

(٥) شرح المفصل ٣ / ٥٦

(٦) الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٤٤٥

(٧) التبصرة والتذكرة ١ / ١٧١ – ١٧٢

والمضمر إنما يذكر حيث يعلم على من يعود ، ويكون معه ما يفسره ، والظاهر إنما وضع لبيان ما لا دليل للمخاطب على مسماه إلا به (١).

وذكر النيلي (٢) ، والرضي (٣) أنه إنما لم ينعت المضمر، لأنه في غاية الوضوح والانكشاف، لأن منه ضمير المتكلم ، والمخاطب ، وهما أعرف المعارف عند قوم ، ولا لبس فيها لتعينهما بالحضور ، والأصل في الوصف إنما هو للنكرات ، كما أن الأصل في وصف المعارف أن يكون للتوضيح ، وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل ، وأما الوصف المفيد للمدح أو الذم فلم يستعمل فيه ، لأنه امتنع فيه ما هو الأصل في وصف المعارف . كما أن الغائب إما لأن مفسره في الأغلب لفظي ، فصار بسببها واضحا غير محتاج إلى التوضيح ، فلم يوصف المطلوب في وصف المعارف في الأغلب ، وإما لحمله على المتكلم والمخاطب ، لأنه من جنسهما .

وبنحو ما سبق علل أبو علي الشلوبين (٤) ، والجامي (٥) ، وابن الخباز (٦) ، والسيوطي (٧) .

قال ابن هشام : (والمعارف كلها تنعت بالمعارف ، إلا الأسماء المضمرة ، فإنها لا تنعت لأنها أقوى المعارف ، وذلك أنك لا تضمر الاسم إلا بعدما تذكره ، فقد تكرر ذكره قبل

---

(١) البسيط ١/ ٣٢٠ ، ٣٢١

(٢) الصفوة الصفية ١ / ٧١٥

(٣) شرح الكافية ٢ / ٣١٠

(٤) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢ / ٦٥٧

(٥) الفوائد الضيائية ٢ / ٤٠

(٦) توجيه اللمع ٢٦١ – ٢٦٢

(٧) همع الهوامع ٣ / ١٢٠ – ١٢١

الضمير وتكرر بإعادة الضمير ، فكأنه ذكرته مرتين فلذلك صار المضمر أقوى من المظهر ، لأنك إنما تذكر المظهر مرة واحدة) (١) .

وحمل الجمهور ما استدل به الكسائى على البدل (٢) ، وذكر ابن مالك أن حمله على البدل فيه تكلف (٣) .

وبعد فإني أميل إلى رأي الجمهور وذلك لأن الأسماء المضمرة أقوى المعارف فلا تنعت ، وذلك أنك لا تضمر الاسم إلا بعدما تذكره ، فقد تكرر ذكره قبل الضمير وتكرر بإعادة الضمير ، فكأنه ذكرته مرتين فلذلك صار المضمر أقوى من المظهر ، لأنك إنما تذكر المظهر مرة واحدة . وغير ذلك من التعليلات السابقة .

---

(١) شرح الجمل لابن هشام ١١٢

(٢) شرح الرضي على الكافية ٢ / ٣١٠

(٣) شرح التسهيل ٣ / ٣٢١

الفصل بين إذن والفعل المضارع بمعمول الفعل

تنصب إذن الفعل المضارع إذا تصدرت وكان الفعل مستقبلا ، مثل إذن أكرمَك .

وقد يفصل بينها وبين الفعل المضارع بفاصل ، فهل تبقى على إعمالها أو تهمل ؟ للعلماء في ذلك أقوال .

فالكسائي يرى جواز الفصل بينها وبين الفعل بمعمول الفعل وترجيح النصب في هذه الحالة على الرفع ، وهذا ما نقله عنه ابن هشام ، قال : (في عملها ، وهو نصب المضارع ، بشرط تصديرها ، واستقباله ، واتصالهما ، أو انفصالهما بالقسم أو بلا النافية ، يقال : آتيك ، فتقول :إذنْ أكرمَك ، ولو قلت : أنا إذن ، قلت :أكرمُك ، بالرفع ، لفوات التصدير ، فأما قوله :

لا تترُكنّي فيهمُ شطيرا إني إذن أهلِكَ أوْ أطيرا

فمؤوَّل على حذف خبر إنّ ، أي إني لا أقدر على ذلك ، ثم استأنف ما بعده ، ولو قلت إذن يا عبدالله قلت:أكرمُكَ بالرفع ، للفصل بغير ما ذكرنا ، وأجاز ابن عصفور الفصل بالظرف ، وابن بابشاذ الفصلَ بالنداء وبالدعاء ، والكسائي وهشام الفصلَ بمعمول الفعل والأرجحُ حينئذ عند الكسائي النصبُ ، وعند هشام الرفع)(١)

ويتبين من كلام ابن هشام مخالفته لرأي الكسائي ، بتقرير مذهب الجمهور ، وهو الفصل بالقسم ولا النافية ، فيكون مخالفا لما خالفه .

وتشمل معمولات الفعل: المفاعيل كالمفعول به، فتقول: إذن عبدالله أكرم، والمفعول المطلق ،إذن إكراماً عظيما أكرم عبدالله. والمفعول لأجله مثل : إذن محبة أزورك . والمفعول فيه مثل : إذن يوم الجمعة أكرمك . والحال مثل : إذن راكبا آتيك .

(١) مغني اللبيب ١/ ١٢٠-١٢١

وقد تابعه هشام في هذا الرأي أي جواز الفصل بمعمول الفعل ولكنه يرجح الرفع على النصب فهو يجيز: إذن عبدالله أكرمَ وإذن عبدالله أكرمُ ، والثاني أرجح [1].

وذهب ابن بابشاذ [2] إلى جواز الفصل بينهما بالدعاء والنداء ووافقه الرضي[3] وزاد القسم، علل أن ذلك لكثرة دوران هذه الأشياء في الكلام ، نحو إذن يا زيد أُحْسِنَ إليك، وإذن يغفر الله لك يدخلَك الجنة ، وأجاز ابن عصفور [4] الفصل بالقسم والظرف والجار والمجرور ، ونقل أبو حيان عن شيخه الأبذي [5] أنه أجاز الفصل بينهما بالظرف ، نحو إذن غدا أكرمك .

رأي الجمهور في المسألة :

ذهب الجمهور [6] إلى أنه لا يجوز الفصل بين إذن والفعل إلا بقسم محذوف الجواب ، أو بلا النافية ، وذلك نحو قول الشاعر :

إذنْ واللهِ نرميَهم بحربٍ ... تشيبُ الطفلَ من قبلِ المشيبِ [7]

وقوله تعالى : (فإذا لا يؤتوا) في قراءة من نصب [1].

---

(١) ارتشاف الضرب ٤/ ١٦٥٤ ، التذكرة ٢/ ٤٣٠ ، مغني اللبيب ١/ ١٢٠-١٢١ ، توضيح المقاصد ٤/ ١٢٤٠ ، الجنى الداني ٣٥٦ ، همع الهوامع ٢/ ٢٩٥ ، شرح التصريح ٢/ ٣٧٠

(٢) ارتشاف الضرب ٤/ ١٦٥٣ ، مغني اللبيب ١/ ١٢٠ ، الجنى الداني ٣٦٢ ، شرح التصريح ٢/ ٣٧٠

(٣) شرح الكافية ٤/ ٤٤

(٤) المقرب ١/ ٢٦٢ ، ارتشاف الضرب ٤/ ١٦٥٣ ، مغني اللبيب ١/ ١١٩ ، الدرر ٤/ ٧١

(٥) ارتشاف الضرب ٤/ ١٦٥٣ ، المساعد ٣/ ٧٤ ، همع الهوامع ٢/ ٢٩٥

(٦) ارتشاف الضرب ٤/ ١٦٥٣ ، همع الهوامع ٢/ ٢٩٤

(٧) البيت لحسان بن ثابت في ملحق ديوانه ٣٧١ ، والأشباه والنظائر ٢/ ٢٣٣ ، الدرر ٤/ ٧٠ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢/ ٩٧٠ ، وبلا نسبة في شرح شذور الذهب ١/٣٧٦ ، وأوضح المسالك ٤/ ١٦٨ ، وشرح التصريح ٢/ ٣٦٩ ، ومغني اللبيب ٦/ ٧٠٤ ، وارتشاف الضرب ٤/ ١٦٥٣

وأنه متى فصل بغير هذين ألغيت إذن كما تلغى ظننت في عوامل الأسماء ، فيرتفع الفعل بعدها .

وبهذا يتضح أن المسألة عندهم بنيت على أدلة سمعية منقولة عن العرب ، ولم يقيسوا شيئا على ما ورد .

وقد عللوا اغتفارهم الفصل بالقسم وبلا النافية : لأن القسم تأكيد لربط إذن ، و (لا) لم يعتد بها فاصلة في (أن) فكذا في إذن (٢) .

وردوا الفصل بغيرها لعدم وروده عن العرب (٣) .

قال المبرد : " وإنما جاز أن تفصل بالقسم بين إذن وما عملت فيه من بين سائر حروف الأفعال لتصرفها وأنها تستعمل وتلقى وتدخل للابتداء ، ولذلك شبهت بظننت من عوامل الأسماء " (٤) .

وكذلك من دواعي اغتفارهم الفصل بالقسم أنه إذا قدمت إذن فالقسم لغو والكلام على إذن (٥) .

وقال الأزهري : بعد قول الشاعر :

إذن والله نرميهم بحرب   تشيب الطفل من قبل المشيب

فنصب (نرميهم) بـ(إذن) مع وجود الفصل بالقسم لأنه زائد مؤكد فلم يمنع الفصل به من النصب هنا كما لم يمنع الجر في قولهم: إن الشاة لتجتر فتسمع صوت– والله –ربها (١).

---

(١) سورة النساء٥٣، وقرأ بالنصب ابن مسعود و ابن عباس رضي الله عنهما، البحر المحيط ٣/ ٢٨٤

(٢) همع الهوامع ٢/ ٢٩٤

(٣) توضيح المقاصد ٤/ ١٢٣٩ ، همع الهوامع ٢/ ٢٩٥

(٤) المقتضب ٢/ ١١

(٥) كتاب سيبويه ٣/ ١٤١٥ ، المقتضب ٢/ ١١

فنلاحظ اتفاق النحاة في هذه المسألة على أن الأصل إعمال إذن إذا لم يفصل بينها وبين الفعل بفاصل ، وأنه متى وقع الفصل أهملت إذن وارتفع الفعل بعدها . ولكنهم اغتفروا أشياء يجوز بها الفصل وبقاء النصب بإذن ، ولكل منهم رأيه ودليله .

ويتضح من نص ابن هشام في المغني أنه يتابع الجمهور في القول بعدم جواز الفصل بغير القسم ولا النافية ، وأنه إذا فصل بغيرهما فيجب الرفع .

أدلة الأمام الكسائي في هذه المسألة :

عقب أبو حيان [٢] على قول ابن بابشاذ وابن عصفور بقوله : " ولا ينبغي أن يقدم على ذلك إلا بسماع من العرب " . ومثله تعقيب المرادي [٣] بقوله : " ولم يسمع شيء من ذلك فالصحيح منعه " .

ثم ذكرا –أعني أبا حيان والمرادي –قول الكسائي وهشام ولم يعقبا عليه بشيء مع عدم ذكر سماع يؤيد هذا القول ، وهما قد تمسكا بالسماع في ردهما السابق ، فهل هناك سماع لم يذكراه ؟ أو أنه اكتفاء بنقل الكسائي وهشام ، وقد قال أبو حيان عن الكسائي والفراء ((...على اتساع حفظهما وأخذهما بالشاذ والقليل)) [٤] فيكون مما حفظاه ونقلاه عن العرب ، بينما لا يسع المتأخر إلا البناء على القياس .

ومهما يكن من شيء فإنه من خلال تتبع المصادر لم أجد دليلا نقليا اعتمد عليه الكسائي أو من قال بالفصل بغير القسم ولا النافية .

---

(١) شرح التصريح ٢/ ٣٧٠

(٢) همع الهوامع ٢/ ٢٩٥

(٣) توضيح المقاصد ٤/ ١٢٣٩

(٤) همع الهوامع ٢/ ٢٩٦-٢٩٧

فيبقى بناء المسألة على القياس ، ويكون القياس من حيث حمل إذن على باقي النواصب ، أو قياس الفصل بمعمول الفعل على الفصل بالقسم .

أولا : الفصل بين المضارع ونواصبه :

اختلف النحويون في جواز الفصل بين أدوات النصب والفعل بعدها . قال سيبويه: " ولا تفصل بين شيء مما ينصب الفعل وبين الفعل سوى إذن ، لأن إذن أشبهت أرى فهي في الأفعال بمنزلة أرى في الأسماء وهي تلغى وتقدم وتؤخر فلما تصرفت هذا التصرف اجترؤوا على أن يفصلوا بينها وبين الفعل باليمين " (١) .

وفي المسألة تفصيل حسب الأداة الناصبة على النحو الآتي :

أن :

أجاز الكسائي وهشام والفراء الفصل بين أن المصدرية والفعل المضارع بالشرط نحو أردت أن إن تزرني أزورَك ، ورتبوا على هذا جواز نصب أزورك بأن .

وهذا الرأي مخالف لرأي الجمهور الذين منعوا الفصل بين أن ومعمولها . (٢)

لن :

أجاز الكسائي الفصل بينها وبين الفعل بالقسم ومعمول الفعل نحو : لن والله أكرم زيداً ،ولن زيداً أكرم ، ووافقه الفراء وزاد الفصل بأظن والشرط نحو : لن أظن أزورَك ، ولن إن تزرني أزورك . في حين منع ذلك البصريون ولم يجيزوا الفصل إلا بما المصدرية في ضرورة الشعر . كقول الشاعر :

لن ما رأيت أبا يزيد مقاتلا   أدع القتال وأشهد الهيجاء (١)

---

(١) الكتاب ٣/ ١٢-١٣

(٢) ارتشاف الضرب ٤/ ١٦٤١ ، همع الهوامع ٢/ ٢٨٤

كي :

ذهب الكسائي إلى جواز الفصل بينها وبين الفعل بمعمول الفعل وبالقسم وبالشرط مع بطلان عملها ، وذلك نحو : جئت كي زيداً تكرم ، وجئتك كي والله تكرمني ، وأزورك كي إن تكافئني أكرمك . وذهب ابن مالك إلى جواز الفصل بما ذكر مع بقاء عمل كي . بينما منع الجمهور الفصل بين كي والفعل بغير (لا النافية ، وما الزائدة) [٢] .

قال ابن مالك : ((وأجاز الكسائي الفصل بالظرف وغيره بين الفعل وناصبه ، نحو جئت كي زيدا تضرب)) [٣] .

فيتبين مما سبق أن الكسائي قد بنى رأيه مقيسا في نواصب الفعل كلها ، ولم يذكر عنه استدلال بمنقول من كلام العرب . ونجد في المقابل تمسك الجمهور بالسماع عن العرب ولم يقيسوا خلافه ، بل اقتضت قواعدهم أن الأصل ألا يفصل بين الأدوات وبين الأفعال، قال سيبويه : "ولم يفصلوا بين أن وأخواتها وبين الفعل كراهية أن يشبهوها بما يعمل في الأسماء " [٤]. ومن قواعدهم : أن هذه الأدوات تضعف بالفصل، قال أبو حيان : " بل الفصل بين عوامل الأفعال والأفعال أقبح من الفصل بين عوامل الأسماء والأسماء أعني إن وأخواتها ، لأن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء " [١] .

---

(١) ارتشاف الضرب ٤/ ١٦٤٤ ، همع الهوامع ٢/ ٢٨٨

(٢) ارتشاف الضرب ٤/١٦٤٧١٦٤٨ ، همع الهوامع ٢/ ٢٩٢ ، توضيح المقاصد ٤/ ١٢٣٣

(٣) شرح التسهيل ٤/ ٢٢

(٤) الكتاب ٣/ ١٣

(١) همع الهوامع ٢/ ٢٨٨

المسألة الثانية : الفصل بمعمول الفعل :

نلتمس للكسائي استدلالا على إجازته الفصل بمعمول الفعل على ما سمع عن العرب من الفصل بالقسم ، فنجد أن معمول الفعل غير أجنبي فيكون الفصل به أسهل . وكذلك أن موقع هذه المعاميل متأخر بعد الفعل فيكون الفصل به ضعيفا .

ومن التخريجات ما ذكره أبو حيان حيث قال : " وقياس قول الكسائي والفراء وهشام : أنه يجوز تقديم المفعول على الفعل الواقع صلة لأن العاملة فيه ، والفصل بينهما فيجوز أريد أَنْ العسلَ يشربَ زيدٌ ، الأصل : أريد أن يشرب زيد العسل ، لأنهم أجازوا نصاً أردت أن إن تزورني أكرم زيدا ، بالفصل بالشرط بينهما ، والفصل بالمفعول أقرب لأنه مفرد ، والشرط جملة والفصل بالمفرد أسهل " (١) .

وبعد فالراجح عندي إجازة الفصل بين النواصب والفعل بالظرف والجار والمجرور مع بقاء العمل ، وفاقا لرأي ابن عصفور ، والمالقي (٢).

ولهذا الرأي قوة فإن العرب قد توسعوا في الظرف والجار والمجرور ، وعلل النحاة لذلك : " أن جميع الأفعال وما كان على معانيها يدل على الزمان والمكان دلالة قائمة ، وإن لم يذكرا ، فإن ذكرا فعلى التأكيد وما كان بهذه الصفة فهو كالمستغنى عنه أو في حكمه فكأنك إذا فصلت بظرف أو جار ومجرور لم تفصل بشيء " (١) .

---

(١) منهج السالك ١٠٧

(٢) رصف المباني ٦٤

(١) الأشباه والنظائر ١/ ٢٣٤

حذف فاعل أول المتنازعين المعمل ثانيهما

التنازع أن يتقدَّم عاملان فصاعداً ويتأخَّر عنهما معمول فصاعداً كل واحد منهما يطلبه من جهة المعنى نحو قولك ضربَني وضربتُ زيداً ، فزيد معمول وقد تقدَّم عاملان وهما ضربتُ وضربَني، وكل واحد منهما يطلبه من جهة المعنى ليعمل فيه ، فضربني يطلبه على أنّه فاعل وضربت يطلبه على أنّه مفعول . ولا خلاف في جواز إعمال الأول والثاني من أهل البصرة والكوفة (1) .

فإذا أعمل الثاني كما في المثال السابق ، فمذهب الإمام الكسائي حذف الفاعل ، وهذا ما نقله ابن هشام قال : (الثاني : أن يكون مرفوعا بأول المتنازعين المعمل ثانيهما ، نحو قوله :

جفوني ولم أجف الأخلاء إنني   لغير جميل من خليلي مهمل (2)

والكوفيون يمنعون من ذلك ، فقال الكسائي : يحذف الفاعل ، وقال الفراء : يضمر ويؤخر عن المفسر ، فإن استوى العاملان في طلب الرفع وكان العطف بالواو ، نحو : قام وقعد أخواك ، فهو عنده فاعل بهما) (3) .

ونلاحظ أن ابن هشام أورد المسألة، وسكت عنها ، ولم يصرح بموافقة أو مخالفة.

ومراد الكسائي بحذف الفاعل : أنه فارغ منه غير مشغول به ، وهو محذوف لفظا مراد معنى (4) .

---

(1) شرح الجمل 1 / 613

(2) قائله غير معروف . انظر : شرح أبيات مغني اللبيب 7 / 68 ، شرح الشواهد للسيوطي 2/ 874 ، ، شرح التسهيل 1 / 163 ، 2 / 170 تخليص الشواهد 515 ، تذكرة النحاة 359

(3) مغني اللبيب 5 / 535 - 536

(4) شرح الجمل لابن الفخار 2 / 549

واختلف النقل عن الكسائي في هذه المسألة ، فنقل عنه جواز حذفه مطلقا ، ومنها مسألة التنازع ، وممن نقل ذلك عنه أبو سعيد السيرافي ، قال : (وكان الكسائي إذا أعمل الثاني في الفاعل أعرى الفعل الأول من الفاعل ولم يجعل فيه ضميرا له) [1] .

ونقلها عنه أيضا الزجاجي [2] ، وأبو علي الفارسي [3] ، وابن الشجري [4] ، وابن عصفور [5] ، وابن مالك [6] ، وأبو حيان [7] ، والمرادي [8] ، والسلسيلي [9] ، وناظر الجيش [10] ، والرضي [11] ، والسيوطي [12] ، وغيرهم .

وذكر ابن عصفور في (شرح الإيضاح) أنه لا يجيز حذف الفاعل ، وإنما هو مضمر مستتر عنده مفرد في الأحوال كلها [13] .

---

(١) شرح كتاب سيبويه ٣ / ٨٢

(٢) الجمل في النحو ١١٣

(٣) المسائل الحلبيات ٢٧٣

(٤) أمالي ابن الشجري ١ / ٣٧٢ ، ٣ / ١١٧

(٥) شرح الجمل ١ / ٦١٤ ، ٦١٧

(٦) شرح التسهيل ٢ / ١٧٤

(٧) التذييل والتكميل ٦ / ٢١٧ ، ٧ / ١٠٢

(٨) توضيح المقاصد ٢ / ٥٨٥

(٩) شفاء العليل ١ / ٤٤٦

(١٠) تمهيد القواعد ١ / ٤٦٦

(١١) شرح الرضي على الكافية ١ / ٢٠٦

(١٢) همع الهوامع ١ / ٥١٢

(١٣) حاشية الشمني ٢ / ٢٢٠ ، حاشية يس ٢ / ٩٨

ويظهر أن مذهب الكسائي حذف الفاعل كما نقله جمهور النحاة ، قال أبو حيان : " وهذا الذي ذكره المصنف بأن مذهب الكسائي في هذه المسائل حذف الفاعل موافق لما قاله جمهور النحويين من أن مذهبه فيها حذف الفاعل . وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور في (شرح الإيضاح) في باب الاستثناء : وحذف الفاعل لا يجوز عند أحد من البصريين ، ولا عند الكوفيين . وما حكاه البصريون عن الكسائي من أنه يجيز حذف الفاعل في نحو قولك : ضربني وضربت الزيدين ، باطل . بل هو عنده مضمر مستتر في الفعل ، مفرد في الأحوال كلها ، وجعله مضمرا في الفعل لا يجوز لأنه ليس له ما يفسره . انتهى . وخالف نقله هنا ما نقله في (شرح الجمل) وغيره من أن مذهب الكسائي حذف الفاعل في باب الإعمال وفي غيره " (١) .

والذي دفع الكسائي إلى القول بحذف الفاعل في مسألة التنازع لئلا يلزم الإضمار قبل الذكر ، بلا ضرورة ، كما هو مذهب الجمهور (٢).

واستدل – رحمه الله – على صحة مذهبه في حذف الفاعل بما ورد من قول الشاعر :

فإن كان لا يُرضيك حتى تَردّني   إلى قطري لا إخالُكَ راضيا (٣)

ففاعل (يرضي) محذوف (٤) .

---

(١) التذييل والتكميل ٧ / ١٠٦

(٢) شرح التصريح ١ / ٤٨٥ ، حاشية يس على مجيب الندا ٢ / ٩٨ ، حاشية الشمني ٢ / ٢٢٠

(٣) البيت لسوار بن المضرب ، انظر : النوادر ٢٣٣ ، الخصائص ٢ / ٤٣٣ ، شرح المفصل ١ / ٨٠ ، المحتسب ٢ / ١٩٢ شرح التسهيل ٢ / ١٢٣ ، ٣ / ٢٦٤ ، التذييل والتكميل ٦ / ١٧٤ ، ٢١٧ ، ٢٢٢

(٤) شرح الجمل ١ / ٦١٨

وقوله تعالى : ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ﴾[١] ، وكالحديث : (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن) [٢] ، وكقول العرب : (إذا كان غدا فأتني) [٣] .

واحتج له بأن حذف الاختصار لا يخرج الكلام إلى غير الإفادة ، فكان كالمفعول، ولأن الاختصار يكون في المتلازمين كالمبتدأ والخبر ، فكذلك هنا . وقول المانعين (إنه كالجزء منه) إن عنوا ذلك من جهة المعنى فمنقوض بالمصدر ، أو من جهة اللفظ فقد يحذف من اللفظ الواحد بعضه للخفة [٤] .

ومن الأدلة على صحة مذهب الكسائي : قول الشاعر :

لو كانَ حياًّ قَبْلَهُنَّ ظَعَائناً حيَّاَلحطيمُ وجوههَن وزمزمُ [٥]

فأعمل في (الحطيم) : (حيًّا) الثاني ، إذ لو أعمل الأول لأضمر في الثاني كل ما يحتاج إليه باتفاق كما تقدم ، فكان يقول: حيّيا ، فلما أعمل الثاني قال :حيًّا ، وحذف الفاعل ، وكذلك أيضاً قول الشاعر :

تعفق بالأرطى لها وأرادها رجال فبذت نبلهم وكليب [٦]

---

(١)القيامة:٢٦.

(٢) رواه البخاري في كتاب الأشربة ٥ / ٢١٢٠

(٣) أوضح المسالك ٢ / ٨٩ – ٩١ ، شرح التصريح ١ / ٣٩٨ – ٣٩٩

(٤) التذييل والتكميل ٦ / ٢١٧

(٥) قائله عروة بن أذينة . انظر : الكامل ١ / ٣٨٦ ، التذييل ٧ / ١٠٢ ، ذيل الأمالي والنوادر ١٢٥

(٦) قائله علقمة بن عبدة الفحل. انظر: ديوانه ٢٤، أوضح المسالك ٢/ ٢٠١، اللسان ١٠ / ٢٥٤ ، المقرب ١ / ٢٥١ ، التذييل ٢ / ١٤٨ ، ٧ / ١٠٢ ، الحيوان ٢ / ٧٧ ، تاج العروس ٢٦ / ١٦٥ ، المخصص ٣ / ٣٣٠ ، تذكرة النحاة ٣٥٧ ، ونسبه ابن عصفور إلى النابغة ، شرح الجمل ١ / ٦١٩

ولو أضمر الفاعل لقال : تعفقوا ، على مذهب سيبويه - رحمه الله - من إعمال الثاني وكذلك قول الآخر :

وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى   ثلاث الأثافي والرسوم البلاقع [1]

ولو أضمر فاعل الفعل الأول لقال : أو يكشفن ، إذ الفرق بين مذهب سيبويه - رحمه الله -ومذهب الكسائي ، إنّما يظهر بالتثنية والجمع ، فيبرز الضمير فيهما على مذهب سيبويه رحمه الله ، وأما على مذهب الكسائي فالإفراد والتثنية والجمع بمنزلة واحدة لحذف الفاعل [2] .

وممن ذهب إلى مذهب الكسائي من الكوفيين هشام [3] ، ومن غيرهم أبو زيد السهيلي [4] ، وأبو جعفر بن مضاء ، قال ابن مضاء : وهو أقيس من مذهب سيبويه في أنه مضمر لأن الإضمار قبل الذكر خارج عن الأصول .

وذهب جمهور النحاة إلى أن الفاعل عمدة لا بد منه ، فإما أن يظهر في اللفظ ، نحو: قام زيد ، والزيدان قاما ، وإلا فهو ضمير مستتر ، وعلى هذا فلا يجوز حذف الفاعل مطلقا .

وأما مسألة التنازع فأجازوها على الإضمار قبل الذكر ، وسوغ ذلك مقابلته بما يؤدي إليه إعمال الأول من الفصل بين العامل والمعمول بجملة أجنبية في جميع المسائل ، وذلك لا يجوز في باب من الأبواب إلا في هذا الباب لتداخل الجملتين واشتراكهما في

---

(١) قائله ذي الرمة. انظر: ديوانه١ / ١٥٦، إصلاح المنطق ٣٠٣ ، خزانة الأدب ١/ ٢١٣، تذكرة النحاة ٣٤٤، التذييل ٦ / ٢٠١، ٧ / ٨٠ ، ١٠٢، المقتضب ٢ / ١٧٦ ، المفصل ١١٥، إعراب القرآن ١ / ٢٤٠

(٢) شرح الجمل ١ / ٦١٩

(٣) التذييل والتكميل ٧ / ١٠٣ ، همع الهوامع ١ / ٥١٢ ، شرح شذور الذهب ٢١٦

(٤) شرح التصريح ١ / ٣٩٩

المعمول فما يؤدي في بعض المسائلِ إلى ما يجوز في قليل من كلام العرب أولى مما يؤدي في جميع المسائل إلى ما لا يجوز في باب من الأبواب إلاّ في هذا الباب خاصة [1] .

ولم يجز حذف الفاعل لأنه لا يخلو من أمرين : أحدهماأن يحُذَف حذف اقتصار ، والآخر أن يحُذف حذف اختصار أما الاقتصار فلا يتصوّر ، لأنّك لو قلت : قام ، ولم تذكر الفاعل ، ولا أردت أن تقدّره لكنت قد تكلمت بغير مفيد . وأما حذف الاختصار فلا يتصور أيضاً ، لأنَّ العرب قد جعلته مع الفاعل كالشيء الواحد ، كما في تسكين آخر الفعل له في مثل قولك: كُلوْتُ وضربتُ [2] .

وأجاب الجمهور عن أدلة الكسائي بما يلي :

أما الحديث : (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن) ففي (يشرب) ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع إلى (الشارب) الدال عليه (يشرب) بالالتزام ، أي : ولا يشرب هو ، أي : الشارب ؛ لأن (يشرب) يستلزم شاربًا ، وحسن ذلك تقدم نظيره وهو (لا يزني الزاني)، وليس براجع إلى (الزاني) لفساد المعنى ، وأما قوله تعالى : (كلا إذا بلغت التراقي) ، ففي (بلغت) : ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية ، راجع إلى (الروح) الدال عليها سياق الكلام ، أي: إذا بلغت هي ، أي : الروح ، وأما قول العرب : إذا كان غدا فأتني ، وقول الشاعر :

فإن كان لا يرضيك حتى تردني   إلى قطري لا إخالك راضيا

ففي (كان) فيهما ضمير مستتر مرفوع بـ(كان) مدلول عليه بالحال المشاهدة فيهما ، أي : إذا كان هو ، أي : ما نحن الآن عليه من سلامة في غد ، هذا في المثال ، وفي البيت: فإن

---

(١) شرح الجمل ١ / ٦١٥ ، التذييل والتكميل ٧ / ٨٣

(٢) شرح الجمل ١ / ٦١٨ - ٦١٩

كان هو ، أي : ما تشاهده مني ، ففيه لف ونشر على الترتيب [1] . وقيل عن البيت: (أنه لا حجة فيه ، لاحتمال أن يكون أضمر لدلالة راضياً عليه كأنّه قال: يرضيك مُرضٍ ، ولأنّه قد علم على مَنْ يعود كأنّه قال: يرضيك هو أي شيء) [2] .

وأما قول الشاعر:

لو كان حيًّا قبلهن ظعائناً   حيًّا الحطيم وجوههن وزمزم

وقول الآخر :

تعفق بالأرطى لها وأرادها   رجال فبذت نبلهم وكليب

وقول الآخر :

وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى   ثلاث الأثافي والرسوم البلاقع

فقد تأولها المانعون : على أنه عاد الضمير فيها على المثني والمجموع كما يعود على المفرد ، فمما عاد على المثنى كما يعود على المفرد قوله :

لمن زحلوقة زل   بهـا العينان تنهل

وقول الآخر :

ولو بخلت يداي بها وضنت   لكان علي للقدر الخيار

وقول الآخر :

فكأن في العينين حب قرنفل   أو سنبلا كحلت به فانهلت

فلم يقل : تنهلان ، ولا : وضنتا ، ولا : كحلتا .

---

(١) أوضح المسالك ٢ / ٨٩ – ٩١ ، شرح التصريح ١ / ٣٩٨ – ٣٩٩

(٢) شرح الجمل ١ / ٦١٨

ومما عاد على المجموع كما يعود على المفرد قولهم : هو أحسن الفتيان وأجمله ، وأحسن بني أبيه وأنبله ، وقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ مِنۢ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَّبَنًا خَالِصًا سَآئِغًا لِّلشَّٰرِبِينَ ﴾(١) ، وقال الشاعر :

ألبان إبل تعلة بن مسافر ما دام يملكها علي حرام
وطعام عمران بن أوفى ما دام يسلك في البطون

وقال آخر :

لزغب كأولاد القطا ، راث خلفها على عاجزات النهض حمر حواصله

وقال الآخر :

فيها خطوط من سواد وبلق كأنه في الجلد توليع البهق

وفي الأثر : (خير النساء صوالح نساء قريش ، أحناه على ولد في صغره ، وأرعاه على زوج في ذات يده) ، فلم يقل : وأجملهم ، ولا : وأنبلهم ، ولا : مثلها أو مثلهن ، ولا : مما في بطونها ، ولا : حواصلها أو حواصلهن ، ولا : كأنها أو كأنهن ، ولا : أحناها وأرعاها أو أحناهن وأرعاهن (٢) .

وقد أجاز سيبويه ضربني وضربت قومك ، ونصب قومك على إعمال الثاني والإضمار في ضربني ضمير مفرد، كأنه قال : من ثم ، واستقبحه ، وخرجه على قولهم: هو أحسن الفتيان وأجمله ، ونص على عدم القياس في : هو أحسن الفتيان وأجمله (٣).

---

(١)النحل:٦٦.

(٢) شرح الجمل ١ / ٦٢١ ، التذييل والتكميل ٧ / ١٠٤ - ١٠٥

(٣) الكتاب ١ / ٧٩ - ٨٠

قال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور : (الذي يدل على صحة مذهب سيبويه أنه قد حكي من كلام العرب ضربوني وضربت ُ قومَك َ وضرباني وضربت ُ الزيدين، وهذا لا يخرج إلا على مذهب سيبويه – رحمه الله – . وأما هذه الأبيات فقد تتخرج على أن يكون الضمير فيها عائداً على الجمع أو التثنية بلفظ المفرد ، فاستتر كما يستتر في حال الإفراد) [١] . ويعني بالأبيات ما استدل به الكسائي .

وقد نازعه الشلوبين الصغير ، فقال : (هذا السماع يشهد للكسائي ، وهو بين ، وتأويل سيبويه ومن تمذهب بمذهبه في الأبيات ضعيف ، وهذه مغالبة من أصحاب سيبويه ، فإنه لم ينقل سيبويه ذلك عن العرب ، بل هو مثال مخرج على مذهبه من الإضمار ، يعني : ضربوني وضربت قومك) . وقال : (ولا يخفى عليك ضعيف تأويلهم في الأبيات المتقدمة ، لأنه خروج عن الظاهر ، وغاية ما خرجوه عليه إذا وقع في موضع أن يتخيل في ذلك الموضع خاصة، ولا يحمل عليه غيره) [٢] .

وقال أبو حيان ، وبقوله أقول : (الإنصاف في هذه المسألة أنه يجوز حذف الفاعل، ويجوز إضماره ، لثبوت الحذف في الأبيات التي استدل بها الكسائي وقوفا مع الظاهر ، ولثبوت الإضمار أيضا قبل الذكر في لسان العرب ، وبروز ذلك في التثنية وجمعي التذكير والتأنيث ، وقال الشاعر :

خالفاني ولم أخالف خليلي　　　فلا خير في خلاف الخليل

وقال الآخر :

جفوني ولم اجف الأخلاء إنني　　　لغير جميل من خليلي مهمل

---

(١) شرح الجمل ١ / ٦٢٠

(٢) نقله عنه أبو حيان . انظر التذييل والتكميل ٧ / ١٠٥

وقال الآخر:

هوينني وهويت الخرد العربا   أزمان كنت منوطا بي هوى وصبا) [(١)] .

(١) التذييل والتكميل ٧ / ١٠٦

المسألة الزنبورية.

أصل هذه المسألة مناظرة وقعت بين سيبويه شيخ نحاة البصرة ، والكسائي شيخ نحاة الكوفة ، حيث أجاز الكسائي أن يقال : قد كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي ، أو : فإذا هو إياها . وأما سيبويه فأوجب أن يقال : فإذا هو هي .

وقد نقل ابن هشام هذه المناظرة ، قال : " قالت العرب : قد كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور ، فإذا هو هي ، وقالوا أيضا : فإذا هو إياها . وهذا هو الوجه الذي أنكره سيبويه لما سأله الكسائي . وكان من خبرهما أن سيبويه قدم على البرامكة ، فعزم يحيى بن خالد على الجمع بينهما ، فجعل لذلك يوما ، فلما حضر سيبويه تقدم إليه الفراء وخلف ، فسأله خلف عن مسألة ، فأجاب فيها . فقال له : أخطأت ، ثم سأله ثانية ، وثالثة ، وهو يجيبه ، ويقول له : أخطأت . فقال له سيبويه : هذا سوء أدب . فأقبل عليه الفراء ، فقال له : إن في هذا الرجل حدة وعجلة ، ولكن ما تقول فيمن قال : هؤلاء أبون ، ومررت بأبين ، كيف تقول على مثال ذلك من : وأيت أو أويت . فأجابه ، فقال : أعد النظر ، فقال : لست أكلمكما حتى يحضر صاحبكما ، فحضر الكسائي ، فقال له الكسائي : تسألني أو أسألك ، فقال له سيبويه : سل أنت ، فسأله عن هذا المثال ، فقال سيبويه : فإذا هو هي ، ولا يجوز النصب . وسأله عن أمثال ذلك ، نحو : خرجت فإذا عبد الله القائمُ أو القائمَ ، فقال له : كل ذلك بالرفع . فقال الكسائي : العرب ترفع كل ذلك وتنصب . فقال يحيى : قد اختلفتما وأنتما رئيسا بلديكما ، فمن يحكم بينكما ؟ فقال له الكسائي : هذه العرب ببابك قد سمع منهم أهل البلدين، فيحضرون ويسألون. فقال يحيى وجعفر: أنصفت. فأحضروا ، فوافقوا الكسائي ، فاستكان سيبويه ، فأمر له يحيى بعشرة آلاف درهم ، فخرج إلى فارس فأقام بها حتى مات ، ولم يعد إلى البصرة . فيقال

إن العرب قد رشوا على ذلك ، أو إنهم علموا منزلة الكسائي عند الرشيد . ويقال : إنهم إنما قالوا : القول قول الكسائي ، ولم ينطقوا بالنصب . وإن سيبويه قال ليحيى : مرهم أن ينطقوا بذلك ، فإن ألسنتهم لا تطوع به " (١) .

وقال بعد ذلك موافقا رأي سيبويه في المسألة ، ورادا رأي الكسائي : " وأما سؤال الكسائي فجوابه ما قاله سيبويه ، وهو : فإذا هو هي . هذا هو وجه الكلام ، مثل : ﴿فَإِذَا هِيَ بَيْضَآءُ﴾(٢) ، ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ﴾(٣). وأما: فإذا هو إياها ، إن ثبت فخارج عن القياس، واستعمال الفصحاء ، كالجزم بـ (لن) ، والنصب بـ (لم) والجر بـ (لعل)، وسيبويه وأصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك ، وإن تكلم بعض العرب به) (٤).

واحتج كل من الفريقين لرأي شيخهم في المسألة ، وأوردوا الأدلة التي ترد مذهب الآخرين .

أما الكوفيون فاحتجوا بالسماع في هذه الرواية ، وأن العرب وافقت الكسائي في جواز الوجهين ، وتكلمت بمذهبه (٥) ، وحكى النصب أبو زيد الأنصاري (٦) .

واحتجوا كذلك بحجج قياسية ، وتخريجات لجواز النصب المختلف في وقوعه .

ومن ذلك :

---

(١) مغني اللبيب ٢ / ٥٩٥٤

(٢)الأعراف:١٠٨.

(٣)طه:٢٠.

(٤) مغني اللبيب ٢ / ٦٣

(٥) الإنصاف ٥٦٤ ، التذييل والتكميل ٤ / ٨٦

(٦) سفر السعادة ٥٤٩

١ – أن "إذا" إذا كانت للمفاجأة كانت ظرف مكان، وتعمل في الخبر عمل (وجدت)، لأنها بمنزلة وجدت ، أي تنصب المفعول، وهو مع ذلك ظرف مخبر به عن الاسم بعده [١] .

٢– ما ذكره أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب أن (هو) في قولهم : فإذا هو إياها ، عماد ، ونصبت إذا لأنها بمعنى وجدت [٢] .

٣ – أن ضمير النصب استعير في مكان ضمير الرفع، ويشهد لهذا قراءة الحسن البصري: ﴿إياك يُعبَد ﴾ [٣] ببناء الفعل للمفعول [٤] .

٤ – أنه مفعول به ، والأصل : فإذا هو يساويها ، أو فإذا هو يشابهها . ثم حذف الفعل ، فانفصل الضمير ، ونظيره قراءة علي رضي الله عنه : ﴿لئن أكله الذئب ونحن عصبةً ﴾ بالنصب [٥] ، أي نوجد عصبة ، أو نرى عصبة [٦] .

٥ – أنه مفعول مطلق ، والأصل : فإذا هو يلسع لسعتها ، ثم حذف الفعل ، كما تقول : ما زيد إلا شرب الإبل ، ثم حذف المضاف [٧] .

٦ – أنه منصوب على الحال من الضمير في الخبر المحذوف ، والأصل : فإذا هو ثابت مثلها ، ثم حذف المضاف ، فانفصل الضمير ، وانتصب في اللفظ على الحال على سبيل

---

(١) الإنصاف ٥٦٤ ، التذييل والتكميل ٤ / ٨٦ ، مغني اللبيب ٢ / ٦٤

(٢) الإنصاف ٥٦٤ ، شرح الرضي على الكافية ٣ / ١٩٥ ، التذييل والتكميل ٤ / ٨٧

(٣) سورة الفاتحة ٥ ، وانظر : مختصر شواذ القرآن ٩ ، إتحاف فضلاء البشر ١ / ٣٦٤

(٤) مغني اللبيب ٢ / ٦٥

(٥) سورة يوسف ١٤ ، وانظر : مختصر شواذ القرآن ٦٧ ، البحر المحيط ٥ / ٢٨٣

(٦) مغني اللبيب ٢ / ٦٦ –٦٧ ، التذييل والتكميل ٤ / ٨٥

(٧) مغني اللبيب ٢ / ٦٨

النيابة ، كما قالوا : قضية ولا أبا حسن لها ، على إضمار (مثل) ، فحذف مثل ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، فأعرب بإعراب المضاف المحذوف ، وهو النصب (١) .

مذهب البصريين :

منع البصريون أن يقال في مثل هذه المسألة (فإذا هو إياها) بالنصب، وأوجب سيبويه أن يقال: (فإذا هو هي) بالرفع. وتوجيه هذا القول عندهم أن (إذا) للمفاجأة، ولا يقع بعدها إلا الجملة الابتدائية ، فوجب أن يرتفع الاسمان بعدها ، لأنهما مبتدأ وخبر ، كقولك : خرجت فإذا زيد قائم (٢) .

وأجابوا عن كلمات الكوفيين : أما قولهم : (إن (إذا) إذا كانت للمفاجأة كانت بمنزلة وجدت) ، فباطل ، لأنها إن كانت بمنزلة وجدت في العمل فوجب أن يرفع بها فاعل ، وينصب بها مفعولان ، كقولهم : وجدت زيدا قائما ، فترفع الفاعل ، وتنصب المفعولين . فإن قالوا : إنها بمعنى وجدت ، ولا تعمل عملها . فحينئذ يقال لهم : (إذا) بمعنى وجدت ، وهي في اللفظ ظرف مكان ، وظرف المكان يجب رفع المعرفتين بعده ، فوجب أن يقال : فإذا هو هي . وإن قالوا : إنها تعمل عمل الظرف وعمل وجدت ، فترفع الأول ، لأنها ظرف ، وتنصب الثاني على أنها فعل ينصب مفعولين . فباطل ، لأنهم إن أعملوها عمل الظرف بقي المنصوب بلا ناصب ، وإن أعملوها عمل الفعل لزمهم وجود فاعل ومفعولين ، وليس لهم إلى إيجاد ذلك سبيل (٣) .

---

(١) أمالي ابن الحاجب ٤ / ١٤١ – ١٤٢ ، مغني اللبيب ٢ / ٦٨ – ٦٩

(٢) أمالي ابن الحاجب ٤ / ١٤٢

(٣) الإنصاف ٥٦٥ – ٥٦٦ ، التذييل والتكميل ٤ / ٨٧

وأما قول أبي العباس ثعلب : إن (هو) في قولهم : فإذا هو إياها ، عماد . فباطل عند الكوفيين والبصريين ، لأن العماد عند الكوفيين الذي يسميه البصريون الفصل يجوز حذفه من الكلام ، ولا يختل معنى الكلام بحذفه ، ولو حذف من قولهم : فإذا هو إياها ، لاختل معنى الكلام ، وبطلت فائدته ، لأنه يصير : فإذا إياها ، وهذا لا معنى له ، ولا فائدة فيه . قال الزجاجي : " ليس هذا قول الكوفيين، ولا البصريين، قال : وأظن الحكاية في هذا عن ثعلب غلط ، لأن العماد عند أهل المصرين لا يكون إلا فضلة يجوز إسقاطها ، ولا يجوز إسقاط (هو) في مسألتنا أصلا " (١) .

وأما قولهم : إن ضمير النصب استعير في مكان ضمير الرفع ، فإن هذا لا يتأتى فيما أجازوه من نحو : (فإذا زيد القائمَ) بالنصب (٢) .

وأما القول : إنه منصوب على الحال ، فهو توجيه غريب ، ولأن مجيء الحال بلفظ المعرفة قليل ، وهو قابل للتأويل (٣) .

وهذه المناظرة التي جرت بين الكسائي وسيبويه مشهورة في كتب الأدب والنحو (٤)، إلا أنه وقع في بعض الروايات زيادة أو تحريف ، بسبب وهم الناقل ، ومن ذلك ما وقع لابن هشام حيث ذكر أن الذي ناظر سيبويه في أول الأمر مع الفراء هو خلف

---

(١) الإنصاف ٥٦٦ ، شرح الرضي على الكافية ٣ / ١٩٥

(٢) مغني اللبيب ٢ / ٦٥

(٣) مغني اللبيب ٢ / ٦٩ – ٦٦ ، المسائل السفرية ٢٧ ، معجم الأدباء ٥ / ٢١٢٧

(٤) ينظر : أمالي الزجاجي ٢٣٩ ، مجالس العلماء ٨ ، نفح الطيب ٤/ ٧٩٨٠ ، أمالي ابن الحاجب ٤/ ١٤٢ ، شرح الرضي ٣ / ١٩٥ ، المسائل السفرية ٢٧ ، اللباب ١ / ٤٩٧ ، معجم الأدباء ٥/ ٢١٢٥ ، سفر السعادة ٥٤٦ ، الإنصاف ٥٦٢ – ٥٦٣

الأحمر ، والصحيح أنه علي بن المبارك الأحمر ، تلميذ الكسائي ، (ت ١٩٤) [1] ، وأما خلف الذي ذكره ابن هشام فليس هو صاحب القصة ، فهو خلف الأحمر البصري أبو محرز بن خلف الراوية الثقة المتوفى في حدود سنة (١٨٠هـ) [2] . والذي جعل ابن هشام يهم فيه أن المصادر ذكرت لقبه الأحمر ، فظنه خلفا .

وأما القول : إن العرب أعطوا على متابعة الكسائي. فباطل لا يلتفت إليه ، وعلماؤنا –رحمهم الله –ينزهون عن هذا العمل ، وهو إثبات الباطل الذي علموا فساده بالرشوة المحرمة من أجل المحافظة على مكانة دنيوية زائلة ، كما أن فيه مدعاة للتشكيك في العلم الذي نقلوه إلينا ، ما دامت هذه أخلاقهم ، يقول الخطيب البغدادي : " قال بعض الجهال : إن الكسائي واطأ الأعراب من الليل ، حتى تكلموا بالذي أراده . وهذا القول لا يعرج عليه ، لأن مثل هذا لا يخفى على الخليفة والوزير وأهل بغداد أجمعين " [3]

وبعد أقول : ثبت موافقة العرب لمذهب الكسائي في جواز النصب ، وتكلمهم بمذهبهم ، إلا أنه من الشاذ القليل ، وأقرب التوجيهات له أنه مفعول به ، على تقدير : فإذا هو يساويها، ثم حذف الفعل ، وانفصل الضمير . أو أنه مفعول مطلق ، والتقدير : فإذا هو يلسع لسعتها ، ثم حذف الفعل ، ثم حذف المضاف .

وأما مذهب سيبويه ، وهو القول بوجوب الرفع فهو الراجح ، ويؤيده كثرة الاستعمال ، واستفاضة السماع ، ومن ذلك قول الله تعالى : (فإذا هي بيضاء) ، وقوله

---

(١) تاريخ بغداد ١٣ / ٥٨٩ ، بغية الوعاة ٢ / ١٥٨

(٢) بغية الوعاة ١ / ٥٥٤

(٣) تاريخ بغداد ١٣ / ٥٩١

تعالى : (فإذا هي حية تسعى) ، وقوله تعالى : وقوله تعالى : ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ﴾(١) ، وقوله تعالى : ﴿فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ﴾(٢) .

وقول الرسول صلى الله عليه وسلم للسيدة عائشة رضي الله عنها : (فإذا هي أنت) (٣) ، وقوله : (ورأيت عيسى فإذا هو رجل ربعة) (٤) ، وقوله : (أعطيت الكوثر فإذا هو نهر يجري) (٥) ، والشواهد كثيرة .

---

(١)الأنبياء:٩٧.

(٢)يس:٢٩.

(٣) صحيح البخاري / كتاب النكاح ٥ / ١٩٥٣ ، ١٩٦٩

(٤) صحيح البخاري، كتاب الأنبياء، باب قول الله تعالى: (هل أتاك حديث موسى) ٣ / ١٢٤٣

(٥) مسند أحمد بن حنبل، في مسند أنس بن مالك رضي الله عنه ٢١ / ٢٠٠

الفصل الثالث :

آراء الكسائي في الأعاريب

إعمال اسم الفاعل الماضي

لا يخلو اسم الفاعل من أن يكون مقترنا بأل ، أو غير مقترن بها ، فإن كان غير مقترن بها ، فمختلف في عمله بين الإطلاق والتقييد بما عدا الماضي .

فأما الكسائي فذهب إلى إعماله مطلقا ، سواء دل على الماضي أو الحال والاستقبال، وهو يخالف الجمهور بإعماله ماضيا. وهذا ما نقله عنه ابن هشام، قال: (ومنه عند الجمهور: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾(١)، أي: يبسط ذراعيه. بدليل: (ونقلبهم)، ولم يقل: وقلبناهم، وبهذا التقدير: يندفع قول الكسائي وهشام: إن اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي يعمل) (٢). وقال مبينا أحد أدلة الكسائي على إعمال اسم الفاعل الماضي: (وسمع أعرابي يقول بعد انقضاء رمضان: يا رب صائمه لن يصومه، ويا رب قائمه لن يقومه) وهو مما تمسك به الكسائي على إعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضي) (٣).

فيتبين من هذا النقل أن مذهب الكسائي إعمال اسم الفاعل المجرد الذي بمعنى الماضي مخالفا لرأي الجمهور في هذا المسألة ، فهو يلحقه بالفعل الماضي لموافقته في المعنى، وأن زال الشبه اللفظي ، فالسبب الموجب للإعمال معنى الفعل مجردا (٤) ، وهو يجيز الإعمال والإضافة ، سواء كان متعديا لواحد أو أزيد (٥) ، ويحتج لهذا الرأي بشواهد نثرية من كلام الله تعالى ومن كلام العرب .

---

(١) الكهف: ١٨.

(٢) مغني اللبيب ٦/ ٦٩٢- ٦٩٣

(٣) مغني اللبيب ٢/ ٣٢٢

(٤) شرح الكافية الشافية ٢ / ١٠٤٣ ، همع الهوامع ٣ / ٥٥ ، المقاصد الشافية ٤ / ٢٦٣

(٥) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ / ٥٥٢ - ٥٥٣

وهذا الرأي هو المشهور عن الكسائي، نقله عنه السيرافي ، فقال : (فإذا كان الاسم في معنى فعل ماض لم تعمله، لأن ذلك الفعل الذي الاسم في معناه لم يضارع الاسم مضارعة تامة، فيحمل عليه في إعرابه ، وكذلك الاسم لم يضارعه فيحمل عليه في عمله، لا تقول زيدٌ ضاربٌ عمرًا أمس ، ولا وحشيٌّ قاتلٌ حمزةَ يوم أحد ، لأنه في معنى: ضرب وقتل ، وليس بينهما مضارعة ، بل تضيفه إليه فتقول زيدٌ ضاربُ عمرٍو أمس، ووحشي قاتلُ حمزةَ. وهذا قول النحويين إلا الكسائي وقد مضت الحجة فيه) (١) .

ونقله أيضا الزجاجي قال : (ولو قلت : هذا ضارب زيد أمس ، بالتنوين والنصب ، لم يجز عند أحد من البصريين والكوفيين إلا الكسائي ، فإنه كان يجيزه) (٢) .

ونقله كذلك أبو علي الفارسي وعبد القاهر الجرجاني . قال أبو علي : (فإذا كان اسم الفاعل لما مضى لم يعمل عمل الفعل لو قلت : مررت برجل ضارب أبوه زيدا أمس، لم يجز وقد أجاز بعضهم ذلك ، واحتج بقوله تعالى : (وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد) ...) . وقال الجرجاني شارحا كلام أبي علي : (اعلم أن الذي أجاز أن يقال مررت اليوم برجل ضارب أبوه عمرا أمس ، هو الكسائي واحتج بهذا الآية) (٣) .

ونقله من المتأخرين ابن الحاجب (٤) ، وابن يعيش (٥) ، وابن مالك (٦) ، والرضي (١) ، وأبو حيان (٢) ، وغيرهم .

---

(١) شرح كتاب سيبويه ٣/ ٢٠٤

(٢) الجمل في النحو ٨٤

(٣) المقتصد ١/ ٥١٢-٥١٣

(٤) الإيضاح ١/ ٦٤٠

(٥) شرح المفصل ٦/ ٧٧

(٦) شرح التسهيل ٣/ ٧٥

وموقف ابن هشام من رأي الكسائي المخالفة حيث مثل لقاعدة أن العرب يعبرون عن الماضي والآتي كما يعبرون عن الشيء الحاضر ، قصدا لإحضاره في الذهن حتى كأنه مشاهد حالة الإخبار . بقوله تعالى : (وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد) بأن هذه الآية من التعبير عن الماضي كما يعبر عن الشيء الحاضر ، فيكون اسم الفاعل في الآية يدل من حيث التأويل على الحال لا على الماضي ، فلا حجة للكسائي في استشهاده بهذه الآية على إعمال اسم الفاعل الماضي .

ووافق الكسائي في هذا القول : هشام ، وأبو جعفر بن مضاء [3] .

واحتج الكسائي ومن واقفه بشواهد كثيرة [4] منها :

- قوله تعالى : (وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد) [5] . الدلالة منه أن (باسط) بمعنى الماضي وعمل في (ذراعيه) النصب .

-وقوله تعالى : (وجاعل الليل سكنا والشمسَ والقمرَ حسبانا) [6] في قراءة بعضهم ، باسم الفاعل مضافا إلى الليل [7]. فيكون اسم الفاعل: جاعل . عاملا في (سكنا) وهو

(١) شرح الرضي على الكافية ٣/ ٤١٧

(٢) البحر ٤/ ١٩٠

(٣) ارتشاف الضرب٢٢٧٢ ، البحر المحيط ١٠٦ ،٧ / ٢٨٥ ، المساعد ٢ / ١٩٧ ، شرح التصريح ٢ / ١٢

(٤) شرح الكافية ٣ / ٤١٧، الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٤٠-٦٤١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٦/ ٧٧

(٥) سورة الكهف ١٨

(٦) سورة الأنعام ٩٦

(٧) قرأ عاصم وحمزة والكسائي وخلف بفتح العين واللام من غير ألف فعلا ماضيا ، و(الليل) بالنصب مفعولا به ، والباقون بالألف وكسر العين ورفع اللام وخفض الليل بالإضافة . انظر البحر المحيط ٤ / ١٩٠ ، إتحاف فضلاء البشر ٢ / ٢٣

بمعنى الماضي [١]، وإذا نصب المفعول الثاني فلأن ينصب الأول أقرب [٢]. وقوله : (والشمس والقمر) ناصبهما اسم الفاعل (جاعل) [٣] .

- وقوله تعالى : ﴿جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا﴾[٤] . قال أبو حيان : (وأما من نصب الملائكة فيتخرج على مذهب الكسائي وهشام في جواز إعمال الماضي النصب) [٥] .

- ومنها مثل قولهم : هذا معطي زيد أمس درهما ، وهذا ظان زيد منطلقا أمس [٦] .

- ومن ذلك ما حكاه عن العرب : هذا مارٌّ بزيد أمس [٧] .

- ومنها إجماعهم على قولهم : الضارب زيدا أمس [٨] .

- ما حكاه الكسائي من قول أعرابي :بعد انقضاء رمضان ، (يا رب صائمه لن يصومه ، ويا رب قائمه لن يقومه) [٩] .

قال ابن هشام : (وهو مما تمسك به الكسائي على إعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضي) [١٠] .

---

(١) المرجع السابق .

(٢) شرح الوافية لابن الحاجب ٣٢٥

(٣) الإرشاد إلى علم الإعراب ١٩٧

(٤)فاطر:١.

(٥) البحر ٧/ ٢٨٥

(٦) شرح الكتاب للسيرافي ٣/ ٢٠٤ ، الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٤٠

(٧) شرح المفصل لابن يعيش ٦/ ٧٧

(٨) المرجع السابق .

(٩) شواهد التوضيح ١/ ١٠٦

(١٠) مغني اللبيب ٢/ ٣٢٢

وقال الشمني مبينا : (وجه التمسك أن اسم الفاعل فيه ماض فلو كان غير عامل في الضمير النصب لكان مضافا إليه وامتنع جره برب لأن إضافته حينئذ من إضافة الوصف إلى غير معموله وهي إضافة محضة مفيدة للتعريف إذا كان المضاف إليه معرفة ، ورب لا تدخل إلا على النكرة) (١) .

وعلق الدماميني قائلا : (ووجهه أن الهاء في محل نصب باسم الفاعل الذي هو بمعنى الماضي بالغرض ، إذ الأعرابي قال ذلك الكلام بعد انقضاء رمضان ومضيه كما مر ، فعلم أن الصائم في عبارته مراد به الزمن الماضي ، وهو مجرد من أل ولا يجوز أن تكون الهاء في محل جر بإضافة اسم الفاعل لأنه قد تقرر بما أسلفناه أنه بمعنى الماضي فلو كانت مضافا لكانت إضافته محضة ، إذ هو حينئذ صفة مضافة إلى غير معمولها فتفيد التعريف ، فيمتنع أن يكون مدخولا لرب واللازم باطل) (٢) .

ثم إنه لو سلم بأن العلة الموجبة لإعمال اسم الفاعل موافقته الأفعال في اللفظ والمعنى ، وهذا لا يكون إلا في اسم الفاعل الذي بمعنى الحال والاستقبال ، فإنه يمكن أن يحتج الكسائي بأن العرب تضع المضارع في موضع الماضي ، فتقول : يضرب عمرو زيدا ، تريد ضرب عمرو زيدا . فيجب عن هذا أن يقال : هذا ضارب زيد أمس . ويكون بمنزلة : هذا يضرب زيدا أمس ، وهو بمنزلته في الحركات والسكنات (٣) .

مذهب الجمهور في المسألة :

أما الجمهور فاشترطوا لإعمال اسم الفاعل أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال ،

---

(١) حاشية الشمني على شرح الدماميني ١/ ٢٧٣

(٢) المرجع السابق .

(٣) البسيط في شرح الجمل ٢ / ١٠١٢

مستدلين باستقراء كلام العرب ، ومحتجين بأن اسم الفاعل إذا كان للحال والاستقبال كان موافقا للفعل المضارع في المعنى واللفظ ، وإن كان بمعنى الماضي لم يعمل لعدم جريانه على الفعل الذي هو بمعناه فهو موافق له في المعنى دون اللفظ ، فلا يلزم من إعمالهم ما قوي شبهه بالفعل إعمالهم ما لم يقو قوته (١) وإذا ورد ما أريد به معنى المضي لم يجز فيه إلا الإضافة والخفض (٢) .

قال سيبويه : (وإذا أخبر أن الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين البتة ، لأنه إنما أجري مجرى الفعل المضارع له ، كما أشبهه الفعل المضارع في الإعراب ، فكل واحد منهما داخل على صاحبه ، فلما أراد سوى ذلك المعنى جرى مجرى الأسماء التي من غير ذلك الفعل ، لأنه إنما شبه بما ضارعه من الفعل كما شبه به في الإعراب ، وذلك قولك : هذا ضارب عبدالله وأخيه ، وجه الكلام وحده الجر، لأنه ليس موضعاً للتنوين ، وكذلك قولك : هذا ضارب زيد فيها وأخيه ، وهذا قاتل عمرو أمس وعبد الله، وهذا ضارب عبد الله ضرباً شديداً وعمرو) (٣) .

وقال أبو سعيد السيرافي : (حمل الأسماء على الأفعال إذا كانت بينهما مشاكلة ، وحمل الأفعال على الأسماء جائز ، فمن ذلك أنا قد حملنا الأفعال المضارعة التي في أولها الزوائد الأربع على الأسماء فأعربناها ، للمضارعة التي بينها وبين الأسماء وقد ذكرنا تلك المضارعة ، ولم تكن في الأصل معربة ولا مستحقة للإعراب ، فبالمضارعة التي حملنا بها الأفعال على الأسماء وأعربناها ، حملنا أيضا الأسماء على الأفعال فأعملناها .

---

(١) الإيضاح في الشرح المفصل ١/ ٦٣٠

(٢) الأصول في النحو ١ / ١٢٥

(٣) الكتاب ١ / ١٧١

لأن العمل في الأصل للأفعال . فإذا كان الاسم في معنى فعل ماض لم تعمله ، لأن ذلك الفعل الذي الاسم في معناه لم يضارع الاسم مضارعة تامة ، فيحمل عليه في إعرابه ، وكذلك الاسم لم يضارعه فيحمل عليه في عمله) (١) .

ولضعف موافقة اسم الفاعل الماضي للأفعال ، ضعف ابن مالك قول الكسائي، قال : (وأجاز الكسائي أيضا إعمال اسم الفاعل المقصود به المضي مع كونه عاريا من الألف واللام ، ومذهبه في هذه المسألة ضعيف ، لأن اسم الفاعل الذي يراد به المضي لا يشبه الفعل الماضي إلا من قبيل المعنى فلا يعطى ما أعطي المشابه لفظا ومعنى، أعني الذي يراد به معنى المضارع ، كما لم يعط الاسم من منع الصرف بعلة واحدة ما أعطي ذو العلتين ، وأيضا فإن الفعل المضارع محمول على اسم الفاعل في الإعراب فيحمل اسم الفاعل عليه في العمل، ولم يحمل الفعل الماضي على اسم الفاعل في إعراب ، فلم يحمل اسم الفاعل عليه في العمل .فالمسوي في العمل بين اسم الفاعل المقصود به معنى الماضي وبين اسم الفاعل المقصود به معنى المضارع كالمسوي بين الفعل الماضي والفعل المضارع في الإعراب وهذا لا يصح ، فلا يصح ما هو بمنزلته) (٢) .

هذا الخلاف بين الكسائي والجمهور في إعمال اسم الفاعل الماضي المجرد من أل بالنسبة إلى نصب المفعول به ، فليس منع الإعمال على إطلاقه ، وإنما خلاف بين الجمهور هل يرفع الظاهر أولا ؟ فذهب بعضهم إلى أنه يرفع فقط ولا ينصب ، وذهب بعضهم إلى أنه لا يرفع ولا ينصب (٣) .

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي ٣/ ٢٠٣ -٢٠٤

(٢) شرح التسهيل ٣/ ٧٥

(٣) ارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٧١ ، همع الهوامع ٣ / ٥٥ ، حاشية الصبان ٢ / ٤٤٤

قال ابن أبي الربيع : (وقوله : (اسم الفاعل إذا كان بمعنى المضي كان مضافا إلى ما بعده) . هذا اللفظ ليس بمحرر ، وإنما ينبغي أن يقال : اسم الفاعل إذا كان بمعنى المضي لا ينصب ما بعده ، فلا يجوز أن تقول : هذا ضارب زيداً أمس ، لأنك تقول : هذا ضارب زيد أمس ، بالإضافة ، إذا أردت معنى التعريف ، فإن لم ترد التعريف قلت : هذا ضارب لزيد أمس ، وتدخل حرف الجر ، ويكون بمنزلة ما حكي من قول العرب : هذا مارٌ بزيد أمس ، لأن الظروف والمجرورات يعمل فيها الوهم فكيف ما فيه معنى الفعل ، وإنما الكلام في النصب والرفع فلا يقال : هذا ضارب زيداً أمس ، وكذلك لا يقال : مررت برجل ضارب أبوه أمس ، وذهب بعض المتأخرين إلى أن الخلاف إنما وقع في النصب وأما الرفع فيجوز باتفاق فتقول : مررت برجل ضارب أبوه أمس ، بخفض ضارب على الصفة ورفع الأب ، وليس الأمر عندي على ما ذكره، اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يرفع ولا ينصب . وأما احتجاجه لصحة الرفع بأن قال : لا خلاف في أن اسم الفاعل بمعنى الماضي إذا جرى على من هو له يرفع المضمر ، فإذا رفع المضمر يرفع الظاهر إذا جرى على غير من هو له فلا يصح ، لأن الصفات كلها ترفع المضمر بل الأسماء التي يلحظ فيها الصفة ترفع المضمر) (١) .

وأجاب الجمهور عن أدلة الكسائي وتأولوها بما يرد مذهبه إما على الحكاية ، وإما على إضمار فعل .

فأما قوله تعالى : (وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد) فمؤول على حكاية الحال . ومعنى حكاية الحال : أن تقدر نفسك كأنك موجود في ذلك الزمان ، أو تقدر ذلك الزمان كأنه موجود الآن ، ولا يريدون به أن اللفظ الذي في ذلك الزمان محكي الآن على

---

(١) البسيط ٢/ ١٠١٠

ما تلفظ به ، كما في قوله : دعنا من تمرتان ، بل المقصود بحكاية الحال : حكاية المعاني الكائنة حينئذ لا الألفاظ [1] .

قال الجرجاني: (ألا ترى أنك لو أوقعت المضارع موقعه، نحو: وكلبهم يبسط ذراعيه، وجدته مستقيما، وإذا وقع اسم الفاعل في موضع يقتضي المضارع فليس هو بماض، وإن كان المعنى على المضي ، لأجل أن الحال الماضية تحكي علي صورة الحاضرة ، فهو كقوله تعالى: (هذا من شيعته وهذا من عدوه)، فكما جاء اسم الإشارة وإن لم يكن هناك شيء يشار إليه، لأن القصد حكاية الحال المنقضية، كذلك يجيء اسم الفاعل بمعنى الحال حتى كأنه قيل: كلبهم باسط ذراعيه بالوصيد الآن، ولو كان هذا يعد ماضيا لوجب ألا يجيء نحو قوله تعالي: (وإذ قال موسى لقومه اذكروا) إلى قوله: (يذبحون أبناءكم ويستحيون نساءكم) ، إلا على لفظ الماضي وذلك لا شك في اختلاله) [2] .

ولذا يصح وقوع المضارع موقعه، فيكون المعنى: يبسط ذراعيه، بدليل أن الواو في (وكلبهم): واو الحال، إذ يحسن أن يقال جاء زيد وأبوه يضحك، ولا يحسن وأبوه ضحك، ولذا قال سبحانه وتعالى: (ونقلبهم) بالمضارع الدال على الحال، ولم يقل: (وقلبناهم) بالماضي [3] . ومما جاء من وقوع الفعل المضارع في موقعه قولهم : جاءني رجل أمس يضرب عمرا، وقولهمسرت أمس حتى أدخلُ البلد ، بالرفع ، ولو قصد التعبير على الحال لم يستقم وقوع المضارع فينزل منزلة فعل الحال لأنه مقصود [4] .

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٣ / ٤١٨

(٢)المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٥١٣

(٣) شرح التصريح علي التوضيح٢/ ١٢

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٤١

ومثله قول الأعرابي : (يا رب صائمه لن يصومه ، ويا رب قائمه لن يقومه) ، فقد جعله الجمهور من باب حكاية الحال .

وأما إذا كان اسم الفاعل ماضيا وهو مما يتعدى إلى اثنين أو ثلاثة فإنه يضاف إلى الأول ، وينصب الباقي ، نحوهذا معطي زيدٍ درهما أمس ، وهذا ظان زيد منطلقا أمس ، واختلف الجمهور في تخريجه .

فأما الجرمي والفارسي والجمهور فذهبوا إلي أن الثاني منصوب بفعل مضمر يفسره اسم الفاعل ، كأنه قال : هذا معط زيد أعطاه درهما أمس وهذا ظان زيد ظنه منطلقا أمس (١) ، ليتخلصوا بهذا التأويل من الاضطرار إلى إعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي ، واعترض عليهم بأنه لا يستقيم ذلك في مثل: هذا ظان زيد أمس قائما، للزوم حذف أحد مفعولي ظان (٢) .

وذهب السيرافي ، والأعلم ، وابن أبي العافية ، وأبو جعفر ابن مضاء (٣) ، والأستاذ أبو علي (٤) ، وأكثر أصحابه إلي أنه منصوب باسم الفاعل نفسه وإن كان بمعنى المضي (٥) . وإنما نصب اسم الفاعل المفعول الثاني ضرورة حيث لم يمكن الإضافة إليه ، لأنه أضيف إلى المفعول الأول ، فاكتفى في الإعمال بما في اسم الفاعل بمعنى الماضي من معنى الفعل، قال: ولا يجوز الإعمال من دون مثل هذه الضرورة، ولهذا لم يوجد عاملا في

(١) ارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٧٢ ، المساعد ٢ / ١٩٨

(٢) شرح الرضي على الكافية ٣ / ٤١٨

(٣) نقله عنهم أبو حيان في ارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٧٢ وابن عقيل في المساعد ٢/ ١٩٨

(٤) التوطئة ٢٦٢

(٥) ارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٧٢ ، المساعد ٢ / ١٩٨

المفعول الأول في موضع من المواضع مع كثرة دوره في الكلام [1].

قال السيرافي : (والأجود عندي أن يكون منصوبا بهذا الفعل بعينه ، وذلك لأن الفعل الماضي فيه معنى المضارعة ، ولذلك بني على حركة ، فبذلك الجزء من المضارعة يعمل الاسم الجاري عليه عملا ما ، دون عمل الاسم الجاري على الفعل المضارع ، فعمل في الاسم الثاني لما لم يمكن إضافته إليه ، لأنه لا يضاف إلى اسمين ، فأضيف إلى الاسم الذي قبله ، وصارت إضافته بمنزلة التنوين له ، وعمل في الباقي بما فيه من معنى الفعل والتنوين) [2] .

ويضعف مذهب السيرافي قولهم : هذا ضارب زيد أمس وعمرا، إذ لا اضطرار ههنا إلى نصب (عمرا)، لأن حمل التابع على إعراب المتبوع الظاهر أولى . [3]

قال ابن عصفور : (ومنهم من ذهب إلي انه منصوب باسم الفاعل نفسه ، وهو الصحيح ، ألا ترى انه لا يسوغ إضمار في باب ظننت ، ألا ترى انك إذا قلت : هذا ظان زيد قائما أمس ، لا يتصور أن يكون (قائما) معمولا على فعل مضمر ، لأن ظانا يطلب اسمين ، مما لا يخلو أن يجعل الثاني محذوفا حذف اقتصار ، أو حذف اختصار . فالاقتصار لا يجوز في هذا الباب ، والاختصار بمنزلة الثابت ، فصح إعماله في الثاني بمعني المضي ، وإنما عمل لأنه أشبه اسم الفاعل بمعني الحال والاستقبال في أنه طالب لاسم بعده وفيه ما يقوم مقام التنوين وهو المضاف إليه) . [4]

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٣ / ٤١٨

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٣ / ٢٠٤

(٣) شرح الرضي على الكافية ٣ / ٤١٨

(٤) شرح جمل الزجاجي ١ / ٥٥٢

وكذلك وقع الخلاف في قوله تعالى : (جاعل الملائكة رسلا) بنحو مما سبق ، قال أبو حيان : (ومن قرأ (وجاعل) فالأظهر أنه اسم فاعل بمعنى الماضي ، ويكون صفة لله ، ويجيء الخلاف في نصب (رسلا) ، فمذهب السيرافي أنه منصوب باسم الفاعل وإن كان ماضيا ، لما لم يمكن إضافته إلى اسمين فنصب الثاني ، ومذهب أبي علي أنه منصوب بإضمار فعل) (١) .

ومثله قوله تعالى : وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا) يكون (سكنا) منصوب بفعل مقدر ، أو ناصبه اسم الفاعل للضرورة ، مع احتمال عدم إرادة المضي . قال السمين :و(أما قراءة غيرهم فجاعل يحتمل أن يكون بمعنى المضيّ ، وهو الظاهر ، ويؤيده قراءة الكوفيين ، والماضي عند البصريين لا يعمل إلا مع أل خلافاً لبعضهم في منَعِ إعمال المعرَّف بها ، وللكسائي في إعماله مطلقاً ، وإذا تقرر ذلك فـ"سَكَناً" منصوب بفعل مضمر عند البصريين ، وعلى مقتضى مذهب الكسائي ينصبه به . وقد زعم أبو سعيد السيرافي أن اسم الفاعل المتعدي إلى اثنين يجوز أن يعمل في الثاني وإن كان ماضياً ، قال لأنه لَمَّا أضيف إلى الأول تعذَّر إضافته للثاني فتعيَّن نصبُه له . وقال بعضهم : لأنه بالإِضافة أشبه المعرف بأل فعمل مطلقاً فعلى هذا "سكناً" منصوب به أيضاً ، وأما إذا قلنا إنه بمعنى الحال والاستقبال فنصبُه به) (٢) .

وأما قوله تعالى : (والشمس والقمر) فإن احتمل اسم الفاعل (جاعل) إرادة المضي ، كان لابد من تقدير (فعل) ينصبهما أي : وجعل الشمس وإن قيل إنه غير ماض فمذهب سيبويه أيضاً أن النصب بإضمار فعل، تقول: هذا ضاربُ زيدٍ الآن أو غداً أو

---

(١) البحر المحيط ٧ / ٢٨٥

(٢) الدر المصون ٥ / ٦١

عمراً ، بنصب عمرو، وبفعل مقدر لا على موضع المجرور باسم الفاعل . قال سيبويه : (ولو قلت: هذا ضارب عبدالله وزيداً، جاز على إضمار فعل، أي وضرب زيداً . وإنما جاز هذا الإضمار لأن معنى الحديث في قولك هذا ضارب زيد :هذا ضرب زيداً، وإن كان لا يعمل عمله، فحمل على المعنى...فحمله على شيء لو كان عليه الأول لن ينقض الحديث. والجر في هذا أقوى ، يعني هذا ضارب زيد وعمروعمراً بالنصب . وقد فعل لأنه اسم وإن كان قد جرى مجرى الفعل بعينه ، والنصب في الفصل أقوى ، إذا قلت: هذا ضارب زيد فيها وعمراً، وكلما طال الكلام كان أقوى ، وذلك أنك لا تفصل بين الجار وبين ما يعمل فيه ، فكذلك صار هذا أقوى . فمن ذلك قوله جل ثناؤه: (وجاعل الليل سكناً والشمس والقمر حسباناً) (١) .

وعلى رأي غيره يكون النصب على محل المجرور ، وينشدون قوله :

هل أنت باعث دينارٍ لحاجتنا　　　أو عبدَ ربٍّ أخا عون بن مخراق (٢)

بنصب (عبد) وهو محتمل للمذهبين (٣).

وقال الزمخشري : " (والشمس والقمر) قرئا بالحركات الثلاث ، فالنصب على إضمار فعل ، دل عليه : (جاعل الليل) أي : وجعل الشمس والقمر حسبانا ، أو يعطفان على محل الليل ، فإن قلت : كيف يكون لليل محل والإضافة حقيقية ، لأن اسم الفاعل المضاف إليه بمعنى المضي ، ولا تقول : زيد ضارب عمرا أمس؟ قلت : ما هو في معنى المضي ، وإنما هو دال على (جعل) مستمر في الأزمنة المختلفة ، وكذلك فالق

---

(١) الكتاب ١ / ١٧١- ١٧٤

(٢) البيت في كتاب سيبويه١/ ١٧١، المقتضب ٤ / ١٥١،خزانة الأدب ٨ / ٢١٥، همع الهوامع٣ / ٢٠٩

(٣) الدر المصون ٥ / ٦٢

الحب وفالق الاصباح كما تقول : الله قادر عالم ، فلا تقصد زمانا دون زمان " [1] .

وقال أبو حيان معقبا على كلام الزمخشري : (وملخصه (أي كلام الزمخشري) أنه ليس اسم فاعل ماض ، فلا يلزم أن يكون عاملا ، فيكون للمضاف إليه موضع من الإعراب ، وهذا على مذهب البصريين أن اسم الفاعل الماضي لا يعمل، وأما قوله: إنما هو دال على (جعل) مستمر في الأزمنة . يعني فيكون إذا ذاك عاملا ، ويكون للمجرور بعده موضع من الإعراب ، فيعطف عليه (والشمس والقمر) وهذا ليس بصحيح . إذا كان لا يتقيد بزمان خاص ، وإنما هو للاستمرار ، فلا يجوز له أن يعمل ولا لمجروره محل، وقد نص على ذلك ، وأنشدوا :

ألقيتكاَسِبهَمُ في قَعْرِ مُظلمةٍ فاغفرْ عليك سلامُ اللهِ يا عمُرُ [2]

فليس (الكاسب) هنا مقيدا بزمان ، وإذا تقيد بزمان ، فإما أن يكون ماضيا دون أل فلا يعمل إذ ذاك عند البصريين ، أو بأل أو حالا أو مستقبلا ، فيجوز إعماله والإضافة إليه على ما أحكم في علم النحو وفصل ، وعلي تسليم أن يكون حالا على الاستمرار في الأزمنة ويعمل ، فلا يجوز العطف على محل مجروره بل لو كان حالا أو مستقبلا لم يجز ذلك على القول الصحيح ، وهو مذهب سيبويه) [3]

وأما قولهم : هذا مار بزيد أمس ، فقيل : إنهم لما لم يمكنهم الإضافة نونوا . قال ابن خروف : وهذا ضعيف ، قال : والأحسن أن تكون على حكاية الحال [1] . ثم إنه أعمله

(١) الكشاف ٢/ ٣٧٧

(٢) البيت للحطيئة ، ديوانه ٦٦ ، خزانة الأدب ٣/ ٢٩٥

(٣) البحر المحيط ٤/ ١٩٠-١٩١

(١) المقاصد الشافية ٤ / ٢٦٤

في الجار والمجرور ولم يعمله في مفعول صريح ، والجار والمجرور يجري مجرى الظرف ، والظروف يعمل فيها روائح الأفعال (١) .

وأما قولهم :الضارب زيداً أمس ، فهو وإن كان نصا في إعمال الماضي ، إلا أن الفرق بينه وبين صور الخلاف أن هذا دخل على اسم موصول قياسه أن يوصل بجملة ولا يكون اسم فاعل مقدرا جملة إلا بتقديره فعلا ، فقوي تقدير الفعل فيه توفيرا لما يقتضيه الموصول من الجملة ، فلا يلزم من إعمال اسم الفاعل في الموضع الذي قوي تقدير كونه فعلا لملازم له ، وإن كان ماضيا إعماله في الموضع الذي انتفى عنه ذلك المقوي فثبت أن الوجه ما عليه الجماعة في ترك إعمال الماضي إذا لم يكن فيه لام التعريف (٢) .

قال ابن يعيش : (وأما ما فيه الألف واللام من نحو : هذا الضارب زيدا أمس، فإنما أعمل لأن الألف واللام فيه بمعنى الذي واسم الفاعل المتصل بها بمعنى الفعل، فلما كان في مذهب الفعل عمل عمله ، فهو اسم لفظا وفعل معنى ، وإنما حول لفظ الفعل فيه إلى الاسم ، لأن الألف واللام لا يجوز دخولها على لفظ الفعل ، فكان الذي أوجب نقل لفظه حكم أوجب إصلاح اللفظ ، ومعنى الفعل باق على حاله) (٣) .

قال ابن مالك : (فإن وقع الذي بمعنى الألف واللام استوى هو والذي بمعني المضارع في استحقاق العمل ، لأنه وقع موقعا يجب تأويله فيه بالفعل ، كما يجب تأول الألف واللام بالذي أو أحد فروعه ، فقام تأوله بالفعل مقام ما فاته من الشبه اللفظي ،

---

(١) شرح المفصل ٦ / ٧٧

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٦٤١

(٣) شرح المفصل ٦ / ٧٧

كما قام لزوم التأنيث في المؤنث بالألف ، وعدم النظير في الجمع مقام سبب ثاني في منع الصرف ، وإذا كان في وقوع الذي بمعنى المضي صلة تصحيح لعمله ، بعد أن لم يكن عاملا ، كان في وقوع الذي بمعني مضارع صلة توكيد لاستحقاق ما كان له من العمل) [1] .

وأما وضع العرب المضارع في موضع الماضي ، فهذه الحجة أوردها ابن أبي الربيع وأجاب عنها ، قال : (فإن قلت : العرب تضع (يضرب) في موضع (ضرب) فتقول : يضرب عمرو زيدا ، تريد : ضرب عمرو زيدا ، قال :

لعمري لقوم قد ترى أمس فيهم مرابط للأمهار والعكر الدثر

فيجب عن هذا أن يقال : هذا ضارب زيدا أمس ، ويكون بمنزلة : هذا يضرب زيدا أمس، وهو بمنزلته في الحركات والسكنات . قلت : هذه أقوى حجة يحتج بها الكسائي، إلا أنها معترضة بأن الشيء إذا وضع موضع الشيء فهو خروج عن الأصل ، واتساع من كلام العرب ، فلا يدعى ذلك حتى ينطق به ، وإذا قلت هذا ضارب زيدا أمس ، فالذي يسبق إلي الخاطر أنه في معنى : هذا ضرب زيدا أمس ، ولا يسبق الخاطر إلى (يضرب) الموضوع موضع (ضرب) فإن هذا إنما يقع بحكم الاتساع ، ووضع الشيء في غير موضعه ، على أنه جاء مثل : هذا ضارب زيدا أمس في كلام العرب فيكون ما ذكرته وجهه) [1] .

والذي يظهر لي بعد هذا العرض ، أن الراجح في هذه المسألة قول الكسائي لبعده عن التكلف ، في مقابل لجوء الجمهور إلي تأويل الأدلة الصريحة لإثبات مذهبهم ،

---

(١) شرح التسهيل٣/ ٧٥- ٧٦

(١) البسيط في شرح الجمل ٢ / ١٠١٢ - ١٠١٣

ولجوء بعضهم إلى القول بإعمال اسم الفاعل إذا كان فعله مما يتعدى إلى اثنين دليل قوي على قرب قول الكسائي من الصواب . والله أعلم .

إعمال اسم الفاعل مصغرا

اختلف النحاة في اسم الفاعل المصغر، هل يعمل عمل فعله أو لا ؟

فأما الكسائي فقد أجاز إعماله ، واستدل بقول العرب : (أظنني مرتحلا وسويرا فرسخا) ، حيث أعمل اسم الفاعل المصغر (سوير) في الظرف (فرسخ) ، فيقاس عليه إعماله في باقي المعمولات ، وهذا ما نقله عنه ابن هشام في سياق بيانه لأحد أنواع تعلق شبه الجملة ، وهو التعلق بما فيه رائحة الفعل أي ما يشير إلى معنى الفعل ، قال : (ومثال التعلق بما فيه رائحته ، قوله :

أنا أبو المنهال بعض الأحيان (١)

وقوله :

أنا ابنُ ماويّةَ إذ جدّ النَّقُرْ

فتعلق (بعض) و (إذ) بالاسمين العلمين، لا لتأولهما باسم يشبه الفعل ، بل لما فيهما من معنى قولك الشجاع أو الجواد . وتقول : فلان حاتم في قومه ، فتعلق الظرف بما في حاتم من معنى الجود ، ومن هنا رد على الكسائي في استدلاله على إعمال اسم الفاعل المصغر بقول بعضهم أظنني مرتحلاً وسُويّراً فرْسخاً ، وعلى سيبويه في استدلاله على إعمال فعيل بقوله :

حتى شآها كَليلٌ موْهِناً عَمِلٌ باتت طرابا وبات الليل لم ينم

وذلك أن (فرسخا) ظرف مكان ، و(موْهنا) ظرف زمان ، والظرف يعمل فيه روائح الفعل بخلاف المفعول به) (٢).

---

(١) شرح الشواهد للبغدادي ٦ / ٣١٨

(٢)مغني اللبيب ٥/ ٢٧٧-٢٨٠

فموقف ابن هشام في هذه المسألة مخالف لرأي الكسائي فهو يمنع إعمال اسم الفاعل المصغر فيرد استدلال الكسائي على إعمال اسم الفاعل المصغر بقولهم : (أظنني مرتحلا وسويرا فرسخا) لأن معموله ظرف ، والظروف مما يكفي للعمل فيها رائحة الفعل بخلاف المفعول به ، وهذا لا يدل على مطلق العمل ، فلا حجة للكسائي في الاستدلال به علي الإعمال مطلقا .

وهذا الرأي هو المشهور عن الكسائي في كتب النحو ، نسبه إليه ابن مالك [١] ، وأبو حيان [٢] ، والمرادي [٣] ، والأشموني [٤] ، وابن عقيل [٥] ، وغيرهم .

ووافق الكسائي في القول بإعمال اسم الفاعل المصغر نحاة الكوفة ما عدا الفراء [٦]، وبقولهم أخذ النحاس [٧] .

ومنع من إعمال اسم الفاعل المصغر جمهور البصريين والفراء من الكوفيين ، فلا يقال هذا ضويرب زيدا ، بل تجب إضافته إلى ما بعده ، قال السيوطي: (وشرط البصرية كونه مكبرا فلا يجوز : هذا ضويرب زيدا ، لعدم وروده ، ولدخول ما هو من خواص

---

(١) شرح التسهيل ٣ / ٧٤ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ١٠٤٢

(٢) ارتشاف الضرب ٥ / ٢٢٦٧

(٣) توضيح المقاصد ٣ / ٨٥١

(٤) حاشية الصبان ٢ / ٤٤٤

(٥) المساعد ٢ / ١٩١

(٦) نقله عنهم ابن عصفور في شرح ١ / ٥٥٤ ، وابن عقيل في المساعد ٢ / ١٩١ ، والسيوطي في همع الهوامع ٣ / ٥٤

(٧) نقله عنه أبو حيان في ارتشاف الضرب ٥ / ٢٢٦٢ ، وابن عقيل في المساعد ٢ / ١٩١ ، والسيوطي في همع الهوامع ٣ / ٥٤

الاسم عليه ، فبعد عن شبه المضارع بتغيير بنيته التي هي عمدة الشبه) [1] .

فالذي دعا البصريين إلى مخالفة قول الكسائي عدم ورود نصبه للمفعول به ، واعتبار التصغير من خواص الاسم ، فأبعد به الوصف عن شبه الفعل فضعف عمله ، وتغير بنيته التي عمدة شبه اسم الفاعل بالفعل المضارع ، فلم يبق إلا الشبه المعنوي ، وهو غير كاف لإعمال اسم الفاعل .

وتمسك الكسائي لإثبات رأيه بقول العرب : أظنني مرتحلا وسويرا فرسخا ، لكونه نقلا عن العرب ، في حين بنى المانعون رأيهم على حجج وأدلة عقلية ، كاعتبار الشبه اللفظي والمعنوي هو سبب الأعمال ، فإذا صغر الاسم زال عنه الشبه اللفظي ، فلذلك لم يعمل ، قال ابن مالك : (وإنما امتنع العمل بالتصغير لأنهما من خصائص الأسماء فيزيلان شبه الفعل معنى ولفظا ، ولم ير الكسائي ذلك مانعا ، لأنه حكى عن بعض العرب أظنني مرتحلا وسويرا فرسخا ، وأجاز أن يقال أنا زيدا ضارب أي ضارب ، ولا حجة فيما حكاه ،لان فرسخا ظرف والظرف يعمل فيه رائحة الفعل ، وأما إجازته أنا زيدا ضارب أي ضارب ، فلا حجة فيه لأنه لم يقل أنا سمعته من العرب ، بل ذكره تمثيلا ولو رواه عن العرب ، لم يكن فيه حجة ، لأنه كان يحمل على أن زيدا منصوب بضارب ، و(ضارب) خبر (أنا) و(أي ضارب) خبر ثان ، وهذا توجيه سهل موافق للأصول المجمع عليها ، فلا يعدل عنه) .

وأجاب المانعون عن استدلال الكسائي بقولهم: (أظنني مرتحلا وسويرا فرسخا) بأن هذا شاذ [2] .

---

(١) همع الهوامع ٣ / ٥٤

(٢) المقاصد الشافية ٤ / ٢٧٠

وأجيب بأنه لا حجة فيه لأنه إنما عمل في الظرف والظروف يكفيها رائحة الأفعال بخلاف باقي المعمولات .

وزعم بعضهم بأن الخلاف إنما وقع في المفعول به قال ابن عقيل : (ومحل الخلاف في المسألتين الإعمال في المفعول)(١) وخالفهم غيرهم فأوردوا بيتا أعمل فيه المصغر إذا كان ملازما للتصغير ولم يلفظ به مكبرا مع أنه أعمل في الفاعل ، قال أبو حيان : (قال ابن عصفور : إذا كان الوصف لا يستعمل إلا مصغرا ، ولم يلفظ به مكبرا جاز إعماله قال :

فما طَعْمُ راح في الزجاج مُدَامة تَرَقْرقُ في الأيدي كُميتٍ عَصيرُها (٢)

في رواية من جر (كميت)) (٣) .

قال الصبان : (قوله: (خلافاً للكسائي فيهما) محل الخلاف إنما هو في عمله في المفعول به كما أفاده الدماميني ، فلا يصح استدلال المخالف بقوله : كميت عصيرها ، لأنه ليس من عمله في المفعول به ، مع أن في كون كميت اسم فاعل مصغراً نظراً ظاهراً فاعرفه) (٤) .

والذي يظهر لي أن الخلاف : في عمل المصغر مطلقا ، لأن اسم الفاعل ضعف بالتصغير ، وبعد شبهه عن الفعل ، فحقه ألا يعمل مطلقا ، لا لأنه لم يقو على العمل في المفعول به .

---

(١) المساعد ٢ / ١٩١

(٢) منسوب لمضرس بن ربعي، انظر: الدرر ٥ / ٢٦٦ ، همع الهوامع ٣ / ٥٥ ، وحاشية الصبان ٢ / ٤٤٥

(٣) ارتشاف الضرب ٥ / ٢٢٦٨

(٤) حاشية الصبان ٢ / ٤٤٥

ثم إن القول باعتبار الشبه اللفظي والمعنوي لإعمال اسم الفاعل لا يسلم به عند الكسائي ، لأنه يعتبر الشبه المعنوي كافيا لإعمال اسم الفاعل ، وهذا ما بنى عليه مذهبه في إعمال اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي ، فلا ينبغي أن يلزم إلا بمذهبه ، قال السيوطي : (وقال الكوفيون إلا الفراء ، ووافقهم النحاس : يعمل مصغرا بناء على مذهبهم أن المعتبر شبه الفعل في المعنى لا الصورة . قال ابن مالك في التحفة [1] : وهو قوي بدليل إعماله محولا للمبالغة اعتبارا بالمعنى دون الصورة) [2] .

ومن كلام ابن مالك السابق يؤخذ على قول المانعين باعتبار علة الإعمال الشبه اللفظي والمعنوي كيف أنهم أجازوا إعمال اسم الفاعل محولا للمبالغة مع خروجه عن زنة الفعل قال المبرد : (فإذا أردت أن تكثر الفعل كان للتكثير أبنية : فمن ذلك (فعال) تقول : رجل قتال ، إذا كان يكثر القتل . فأما قاتل فيكون للقليل والكثير لأنه الأصل . وعلى هذا تقول : رجل ضراب وشتام ، كما قال :

أخا الحرب لباسا إليها جلالها　　　وليس بولاج الخوالف أعقلا [3]

فهذا ينصب المفعول به كما ينصب (فاعل) لأنك إنما تريد به ما تريد بفاعل ، إلا أن هذا أكثر مبالغة ، ألا تراه يقول : لباسا إليها جلالها . ومن كلام العرب أما العسلَ فأنت شراب) [4] .

---

(١) نقله السيوطي ولم أقف عليه

(٢) همع الهوامع ٣ / ٥٤ ٥٥

(٣) انظر : كتاب سيبويه ١ / ١١١ ، خزانة الأدب ٨ / ١٥٧ ، شرح التصريح ٢ / ١٤ ، شرح قطر الندى ٢٧٤ ، المفصل ٢٨٥ ، أوضح المسالك ٣ / ٢٢٠ ، شرح التسهيل ٣ / ٧٩ ، شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٣٢

(٤) المقتضب ٢ / ١١٣

فهم أجازوا إعمال اسم الفاعل محولا للمبالغة كما أعملوه بعد تثنيته وجمعه سلامة وتكسيرا، وفي هذه الحالات خروج عن زنة الفعل، فلم يبق إلا الشبه المعنوي، فهذا يقوي مذهب الكسائي في إعمال اسم الفاعل المصغر باعتبار الشبه المعنوي، قال الكيشي: (وقد يخرج اسم الفاعل عن زنة الفعل لإرادة المبالغة فلا يبطل عمله نظرا إلى الأصل خلافا لبعض الكوفية كما أعمل مثنى ومجموعا مصححا ومكسرا قال سعد بن ناشب :

فيا لرزام رشحوا بي مقدما   إلى الموت خواضا إليه الكتائبا [1]) [2] .

ومما دعا المانعين إلى رد رأي الكسائي أن التصغير والوصف من خواص الأسماء فهما يبعدان اسم الفاعل عن شبه الفعل وهي علة إعمال اسم الفاعل قال الأشموني : (ومن شروط إعمال اسم الفاعل المجرد ألا يكون مصغرا ولا موصوفا خلافا للكسائي فيهما لأنهما يختصان بالاسم فيبعدان الوصف عن الفعلية) [3] .

واعترض عليهم بأن التثنية والجمع من خصائص الأسماء مع أنهما لا يمنعان العمل، فللكسائي ومن وافقه القول بقياس إعمال المصغر على إعمال المكسر وهو الذي دعا النحاس إلى القول بإعمال المصغر، قال ابن عقيل : (فلا تمنع تثنيته ولا جمعه سلامة ولا تكسيرا إعماله ، فتقول: هذان ضاربان زيدا ، وهؤلاء ضاربون أو ضاربات أو ضوارب عمرا ، كما تقول: هذا ضارب عمرا ، وفرقوا بين التصغير والتكسير مع أنهما من خواص الأسماء بأن التكسير جاء بعد استقرار العمل ، فيكسر بسبب الجريان ، وفيه نظر ، ومن

---

(١) قائله سعد بن ناشب بن مازن بن عمرو بن تميم ، انظر : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١ / ٧٢

(٢) الإرشاد إلى علم الإعراب ١٩٨

(٣) حاشية الصبان ٢ / ٤٤٤ – ٤٤٥

هنا نزع النحاس إلى رأي الكسائي) [1] .

وما أجاب به المانعون من أن التثنية والجمع جاءا بعد استقرار عمله مفردا بخلاف التصغير والوصف تحكم محض [2] .

وزعم الرضي أن قياس عمل المصغر والموصوف على المثنى والمجموع ليس بشيء لأن التصغير والوصف يخرجانه عن تأويله بالفعل ، بخلاف المثنى والمجموع، قال: (يشترط في عمل اسمي الفاعل والمفعول: ألا يكونا مصغرين ولا موصوفين، لأن التصغير والوصف يخرجانه عن تأويله بالفعل، ولم تخرجهما التثنية والجمع، وجوز بعضهم عمل المصغر والموصوف قياسا على المثنى والمجموع، وليس بشيء ، لما ذكرنا) [3].

والعلة التي ذكرها الرضي غير مخرجة للتثنية والجمع بقاء صيغة الواحد فيهما بخلاف التصغير ، قال : (قوله : (والمثنى والمجموع مثله) ، أي : يعملان عمل اسم الفاعل ، أما المثنى وجمعا السلامة فظاهرة ، لبقاء صيغة الواحد التي بها كان اسم الفاعل يشابه الفعل ، وأما جمع المكسر ، فلكونه فرع الواحد) [4] .

ولكن القول ببقاء صيغة الواحد في المثنى والمجموع غير كافية للإعمال لأن التكسير فيه تغير للبنية ، وهذا ما دعا ابن مالك إلى إضافة علة أخرى لمنع إعمال المصغر ، وهو تضمن التصغير للوصف ، وهو معنى غير لائق بالأفعال ، قال : فإن قيل : هلا امتنع

(١) المساعد ٢ / ١٩٢

(٢) المرجع السابق .

(٣) شرح الرضي على الكافية ٣ / ٤٢٤

(٤) المرجع السابق ٣ / ٤٢٣

لجمع التكسير العمل كما امتنع بالتصغير ، لاستوائهما في تغير نظم الواحد . فالجواب أن التصغير لم يمنع لتغير نظم الواحد فحسب ، بل لكونه مغيرا نظم الواحد ومحدثا فيه معنى غير لائق بالفعل وهو الموصوفية ، فإن معنى قولك : ضويرب : ضارب صغير ، والجمع وإن غير نظم الواحد ، فليس محدثا في المجموع معنى لا يليق بالفعل ، لأن الجمع بمعنى العطف ، فمعنى قولك : ُ اب : ضارب وضارب وضارب ، والعطف لائق بالفعل ، فلذلك امتنع عمل اسم الفاعل بالتصغير دون التكسير ، وأما التثنية وجمع التصحيح فحقيقان بأن يبقى العمل معهما ، لأنهما يساويان جمع التكسير في تضمن معنى العطف ، بل ويفوقانه بأنهما لم يغيرا نظم الواحد) [1] .

والراجح عندي بعد هذا العرض قول الجمهور لأن الوارد عن العرب نصب اسم الفاعل المصغر الظرف ولم يرد نصبه المفعول الصريح ، فينبغي الاقتصار في الجواز على مثل الوارد .

---

(١) شرح التسهيل ٣ / ٧٨ - ٧٩

إعراب ضمير الفصل بحسب ما بعده

قد يتوسط بين المبتدأ والخبر ، أو ما أصله مبتدأ وخبر ، ضمير يسمى ضمير الفصل ، ليؤذن من أول الأمر بأن ما بعده خبر لا نعت ، ويسمى عمادا لأنه يعتمد عليه معنى الكلام . وهو يفيد الكلام ضربا من التوكيد ، نحو : زهير هو الشاعر ، وظننت عبد الله هو الكاتب .

واختلف النحاة هل له موقع من الإعراب أو لا ؟ على أقوال ، فأما الإمام الكسائي فذهب إلى أن محله بحسب ما بعده ، وهذا ما نقله عنه ابن هشام قال : (زعم البصريون أنه لا محل له ، ثم قال أكثرهم : إنه حرف ، فلا إشكال . وقال الخليل : اسم ، ونظيره على هذا القول أسماء الأفعال ، فيمن يراها غير معمولة لشيء ، و(أل) الموصولة . وقال الكوفيون : له محل ، ثم قال الكسائي : محله بحسب ما بعده ، وقال الفراء : بحسب ما قبله . فمحله بين المبتدأ والخبر رفع ، وبين معمولي (ظن) نصب ، وبين معمولي (كان) رفع عند الفراء ، ونصب عند الكسائي ، وبين معمولي (إن) بالعكس) [١] .

ونلاحظ أن ابن هشام أورد المسألة ، وسكت عنها ، ولم يصرح بموافقة أو مخالفة.

وهذا الذي نقله عنه هو المشهور عنه نسبه إليه ابن مالك [٢] ، وأبو حيان [٣] ، وناظر الجيش [٤] ، وابن أبي السعود [٥] ، والسلسيلي [١] ، وابن عقيل [٢] ، والدلائي [٣]، والسيوطي [٤] ، والأزهري [٥] .

---

(١) مغني اللبيب ٥ / ٥٧٠ – ٥٧٢

(٢) شرح الكافية الشافية ٢٤٥

(٣) التذييل والتكميل ٢ / ٣٠٠ ، ارتشاف الضرب ٩٥٨

(٤) تمهيد القواعد ١ / ٥٧١

(٥) تفسير ابن أبي السعود ١ / ٨٥

واحتج الفراء ومن وافقه بأن قالوا : إنما قلنا : إن حكمه حكم ما قبله لأنه توكيد لما قبله ، فتنزل منزلة النفس إذا كانت توكيدا ، وكما أنك إذا قلت : جاءني زيد نفسه ، كان (نفسه) تابعا لزيد في إعرابه ، فكذلك العماد ، إذا قلت : زيد هو العاقل ، يجب أن يكون تابعا في إعرابه (٦) .

وذهب الكسائي إلى أن حكمه حكم ما بعده (٧) ، واحتج بأنه مع ما بعده كالشيء الواحد ، فوجب أن يكون حكمه بمثل حكمه (٨) .

وذهب البصريون إلى أنه لا موضع له من الإعراب ، واختلفوا في أصلها ، فذهب الخليل إلى أنها أسماء ، قال : (والله إنه لعظيم جعلهم (هو) فصلا في المعرفة ، وتصييرهم إياها بمنزلة (ما) إذا كانت (ما) لغوا ، لأن (هو) بمنزلة أبوه ، ولكنهم جعلوها في ذلك الموضع لغوا كما جعلوا ما في بعض المواضع بمنزلة ليس ، وإنما قياسها أن تكون بمنزلة كأنما وإنما) (٩). ونظيره على هذا القول أسماء الأفعال ، فيمن يراها غير معمولة لشيء ، و(أل) الموصولة. ووافق الخليل في هذا الرأي السيرافي وابن السراج،قال أبو سعيد : (وليس للفصل موضع من الإعراب : رفع ولا نصب ولا جر . ونظيره من الأسماء التي

---

(١) شفاء العليل ١ / ٢٠٨

(٢) المساعد ١ / ١٢٢

(٣) نتائج التحصيل ٦٦٣

(٤) همع الهوامع ١ / ٢٢٨

(٥) موصل النبيل ١٢١

(٦) الإنصاف ٥٦٧ ، شرح الجزولية للأبذي ٢ / ١٣٦

(٧) شرح الكافية الشافية ٢٤٥ ، التذييل والتكميل ٢ / ٣٠٠

(٨) الإنصاف ٥٦٧ ، شرح الجزولية للأبذي ٢ / ١٣٦

(٩) كتاب سيبويه ٢ / ٣٩٧

لا موضع لها (كاف) ذلك وذانك وأولئك ورويدك ونحو ذلك) (١) ، وقال أبو بكر : (الاسم: وذلك نحو (هو) إذا كان الكلام فصلا ، فإنه لا موضع له من الإعراب ، لو كان له موضع لوجب أن يكون له خبر إن كان مبتدأ، أو يكون له مبتدأ إن كان هو خبرا) . (٢)

وذهب سيبويه وأكثر النحاة إلى أنها حروف لا محل لها من الإعراب ، واحتجوا بأن قالوا : إنه لا موضع لها من الإعراب ، لأنها إنما دخلت لمعنى ، وهو الفصل بين النعت والخبر ، ولهذا سمى فصلا ، كما تدخل الكاف للخطاب في ذلك ، وتلك، وتثنى وتجمع ولا حظ لها في الإعراب ، وما التي للتوكيد ولا حظ لها في الإعراب ، فكذلك هاهنا (٣) . ولأن الغرض بها : الإعلام من أول وهلة بكون الخبرخبر ًا لا صفة ، فاشتد شبهها بالحرف ، إذ لم يجأ بها إلا لمعنى في غيرها ، فلم يحتج إلى موضع من الإعراب ، ولأنه لو كان لها موضع من الإعراب لكان (إياي) أولى من (أنا) في نحو : ﴿إِن تَـرَنِ أَنَاْ أَقَلَّ ﴾(٤) . ولكان (إياه) أولى من (هو) في نحو : ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَخَيْرًا ﴾(٥) . وإذا لم يكن لها موضع من الإعراب ، فالحكم عليه بالحرفية أولى من الحكم بالاسمية . كما فعل بكاف (ذلك) ، ونحوه (٦)

---

(١) شرح كتاب سيبويه ٩ / ١١٧ – ١١٨

(٢) الأصول في النحو ٢ / ٢٥٧

(٣) الإنصاف ٥٦٨

(٤)الكهف: ٣٩.

(٥)المزّمل: ٢٠.

(٦) شرح الكافية الشافية ٢٤٤ – ٢٤٥

وأجابوا عن كلمات الكوفيين : أنه توكيد لما قبله ، فتنزل منزلة النفس في قولهم : جاءني زيد نفسه ، بقولهم هذا باطل ، لأن المكنيَّ لا يكون تأكيدا للمظهر في شيء من كلامهم ، والمصير إلى ما ليس له نظير في كلامهم لا يجوز أن يصار إليه .

وأما قولهم : إنه مع ما بعده كالشيء الواحد ، فقالوا : هذا باطل أيضا ، لأنه لا تعلق له بما بعده لأنه كناية عما قبله فكيف يكون مع ما بعده كالشيء الواحد (١) . والذي يدل على انه ليس توكيدا لما قبله بمنزلة النفس ولا حكمه حكم ما بعده ، قوله : إن كنا لنحن الصالحين ، فإن دخول اللام يمنع من كونه توكيدا بمنزلة النفس ، فإنك لو قلت :جاءني زيد لنفسه ، لم يجز ، فكذلك ههنا ، وإن (نحن) ضمير الرفع المنفصل ، و(الصالحين) اسم مظهر منصوب ، فلا يجوز أن يكون حكمة حكمه (٢) .

ويظهر لي أن القول الراجح هو قول الجمهور ، وذلك لتضمنه للأمرين التاليين :

١ أنه في الحقيقة ليس ضميرًا ، بالرغم من دلالته على التكلم ، أو الخطاب ، أو الغيبة ، وإنما هو حرف خالص الحرفية ، لا يعمل شيئًا فهو مثل (كاف) الخطاب في أسماء الإشارة ، وفي بعض كلمات أخرى ، نحو : ذلك ، وتلك ، والنجاءك ، فمن الأنسب أيضًا تسميته (حرف الفصل) ، ولا يحسن تسميته (ضمير الفصل)إلا مجازًا : بمراعاة شكله ، وصورته الحالية، وأصله قبل أن يكون لمجرد الفصل .

٢- أن الاسم الذي بعده يعرب على حسب حاجة الجملة قبله ، من غير نظر ولا اعتبار لحرف الفصل الموجود ، فيجرى الإعراب على ما قبل حرف الفصل وما بعده من غير التفات إليه ، فكأنه غير موجود ، لأنه حرف مهمل لا يعمل ، والحرف لا يكون مبتدأ

(١) المرجع السابق .

(٢) اللباب للعكبري ١ / ٤٩٦ ، شرح الجزولية للأبذي ٢ / ١٣٧

ولا خبرًا ، ولا غيرهما من أحوال الأسماء . وإذا كان غير عامل لم يؤثر في غيره تأثيرا إعرابيا، على الرغم من فائدته التي اقتضت وجوده (١) .

وكما ظهر رجحان قول الجمهور ظهر ضعف الأقوال الأخرى ، فمما يضعف قول الكسائي والفراء : أن القول بأن لها موضعا من الإعراب يقتضي إما أن يكون رفعا أو نصبا بالصفة لما قبلها أو بالبدل منه ، والفصل حكمه أن يفارق حكم ما كان صفة للأول أو بدلا منه ويفارق أيضا حكم ما كان مبتدأ وخبرا في موضع خبر الأول . فأما مفارقة الصفة : فإن الصفة إذا كانت ضميرا لم يجز أن يوصف به غير الضمير تقول : قمت أنت ، ومررت بك أنت ، ولا تكون صفة للظاهر ، لا تقول : قام زيد هو، ولا قام الزيدان هما ، وليس الفصل كذلك لأنه يدخل بعد الظاهر .

ومفارقة البدل له : انك إذا أردت البدل قلت ظننتك إياك خيرا من زيد ، وظننته هو خيرا منه، وإذا أردت الفصل قلت: ظننتك أنت خيرا من زيد ، وظننته هو خيرا منه، ومما يفصل بين الفصل وبين الصفة والبدل أن الفصل تدخل عليه اللام ولا تدخل على الصفة والبدل ، تقول في الفصل : إن كان زيد لهو الظريف ، وإن كنا لنحن الصالحين ، ونصب الظريف والصالحين حكاه سيبويه عن بعض العرب وعن النحويين أجمعين ، ولا يجوز أن تقول : إن كان لنحن الصالحين ، في الصفة والبدل ، لان اللام تفصل بين الصفة و الموصوف والبدل والمبدل منه.

وأما مفارقته لما كان مبتدأ وخبرا فإن الفصل لا يغير الإعراب عما كان قبل دخوله ، والمبتدأ يغيره . تقول إذا أردت الفصل : كان زيد هو خيرا منك . وإذا جعلت هو مبتدأ

---

(١) النحو الوافي ١ / ٢٤٧- ٢٤٨

قلت : كان زيد هو خير منك . وليس للفصل موضع من الإعراب : رفع ولا نصب ولا جر [1] .

ويضعف قول الخليل أنها أسماء لا موضع لها من الإعراب أن مثل ذلك لم يوجد في كلام العرب [2] .

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٩ / ١١٧ - ١١٨

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٦٥

نصب جزأي الجملة بعد (ليت) و(لعل)

تدخل (إن ، أن ، كأن ، ليت ، لعل ، لكن) على الجملة الاسمية ، فتنسخ حكم ركنيها ، فتنصب المبتدأ ويصير اسمها ، وترفع الخبر ويصير خبرها ، تقول : إن زيدا قائم ، وبلغني أن عمرا منطلق ، وكأن أباك الأسد ، وما قام زيد لكن جعفرا قائم ، وليت أباك قادم ، ولعل أخاك واقف [1] . وجاءت شواهد ثابتة عن العرب نصب فيها ركنا الجملة بعد (ليت ولعل) ، ومن ذلك قول الشاعر :

يا ليت أيام الصبا رواجعا [2]

وقول العرب : لعل أباك منطلقا ، واختلف العلماء في تخريج هذه الشواهد على أقوال ، ومنها قول الإمام الكسائي ، وهو أن الخبر محذوف ، تقديره : (كان) ، ونصب الاسم الثاني بعد (ليت ولعل) على أنه خبر (كان) المحذوفة ، وهذا ما نقله عنه ابن هشام ، قال : (وحكمه (ليت) أن ينصب الاسم ويرفع الخبر ، قال الفراء وبعض أصحابه : وقد ينصبهما كقوله :

يا ليت أيام الصبا رواجعا

وبنى على ذلك ابن المعتز قوله :

مرت بنا سحرا طير فقلت لها   طوباك يا ليتني إياك طوباك [1]

---

(١) اللمع ٤١

(٢) منسوب إلى رؤبة أو العجاج ، أو غير معروف قائله ، انظر : كتاب سيبويه ٢ / ١٤٢ ، الأصول ١ / ٢٤٨ ، شرح أبيات مغني اللبيب ٥ / ١٦٤ ، خزانة الأدب ١٠ / ٢٣٤ ، شرح المفصل ١ / ١٠٤ ، ٨ / ٨٤ ، الجنى ٤٩٢ ، همع الهوامع ١ / ٤٣٢ ، المفصل ١ / ٤٩ ، ٤٠٠ ، لسان العرب ٢ / ٨٧ ، المقدمة الجزولية ١١٩ ، وغيرها .

(١) انظر : شرح أبيات مغني اللبيب ٥ / ١٦٥ ، خزانة الأدب ١٠ / ٢٣٦ ، ارتشاف الضرب ٣ / ١٢٤٢

والأول عندنا محمول على حذف الخبر ، وتقديره أقبلت لا تكون خلافا للكسائي لعدم تقدم إن ولو الشرطيتين) [1] ، وقال في موضع آخر : (لعل حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر ، قال بعض أصحاب الفراء : وقد ينصبهما ، وزعم يونس أن ذلك لغة لبعض العرب ، وحكى : لعل أباك منطلقا ، وتأويله عندنا على إضمار (يوجد) وعند الكسائي على إضمار (يكون)) [2] .

ويتبين من كلام ابن هشام مخالفته لرأي الكسائي ، فقوله : لا تكون ، أي ليس تقدير الخبر في قول الشاعر : يا ليت أيام الصبا رواجعا ، (تكون) ، ليصير (رواجعا) خبرا لكان ، ويعلل لهذا النفي بقوله : لعدم تقدم إن ولو الشرطيتين ، فليس هذا من المواضع التي يطرد فيها حذف كان [3] .

وما نقله ابن هشام في ليت هو الثابت عن الكسائي نسبه إليه ابن السراج قال : (قول الشاعر : يا ليت أيام الصبا رواجعا ، كأنه قال : يا ليت أيام الصبا لنا رواجعا ، أو أقبلت رواجعا ، وقال الكسائي أضمر (كانت)) [4] . وقال : (ليت هي للتمني ، كقوله تعالى : (يا ليتنا نرد) ، ويجوز عند الفراء أن تجري مجرى أتمنى ، فيقال : ليت زيدا قائما ، كما يقال : أتمنى زيدا قائما ، والكسائي يجيز ذلك على إضمار (كان)) [5] .

وأما القول بإضمار (كان) بعد باقي أخوات إن فهو لازم مذهبه بالحمل على ليت . وقد نسب القول إليه في ليت خاصة بعض المتأخرين ومنهم أبو حيان والشاطبي ، قال

---

(١) مغني اللبيب ٣ / ٥١١ – ٥١٣

(٢) مغني اللبيب ٣ / ٥١٦ – ٥١٧

(٣) حاشية الشمني ٢ / ٦٩

(٤) الأصول ١ / ٢٤٨

(٥) المفصل ٤٠٠

أبو حيان : (المشهور رفع أخبار هذه الحروف ، وذهب ابن سلام وجماعة من المتأخرين إلى جواز نصبه ، والكسائي إلى جوازه في (ليت)) [1] .

وقال الشاطبي : (فأما الفراء فأجاز نصب خبر ليت وحدها ، ووافقه الكسائي على ذلك) [2] .

وأما القول بإضمار (كان) بعد كل موضع وقع فيه نصبان بعد شيء من أخوات (إن) فهو نسبة المتأخرين كابن يعيش [3] ، وابن الحاجب [4] ، وابن مالك [5] ، والرضي [6] ، وابن عقيل [7] ، والبغدادي [8] ، والإربلي [9] ، وغيرهم .

والذي يظهر لي أن الأول هو القول الثابت نسبة إلى الكسائي ، وذلك لنقله عن المتقدمين .

ويقوي توجيه الكسائي بإضمار كان بعد كل موضع نصب فيه بعد (ليت) إظهار كان بعدها كثيرا ، كقوله تعالى : ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ﴾[1] ، و ﴿يَٰلَيۡتَهَا كَانَتِ

(١) التذليل والتكميل ٥/ ٢٦ ، ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٤٢

(٢) المقاصد الشافية ٢ / ٣١٠

(٣) شرح المفصل ٨ / ٨٤

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٢١٤ ، ٢/ ١٩٩

(٥) شرح التسهيل ٢/ ١٠

(٦) شرح الرضي على الكافية ٤/ ٣٣٤

(٧) المساعد ١/ ٣٠٨

(٨) خزانة الأدب ١٠/ ٢٣٤

(٩) جواهر الأدب ٣٥٩

(١)النساء:٧٣.

ٱلْقَاضِيَةَ ﴾[1] ، و ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ تُرَٰبَۢا﴾[2] ، فجاز إضمار (كان) هنا لكثرة إظهارها ، كما جاز ذلك في : ما أنت وزيدا ، وكيف أنت وقصعة من ثريد [3] .

وما اعترض به ابن هشام على رأي الكسائي بأن هذا ليس موضعا يطرد فيه حذف كان ، لعدم تقدم إن ولو الشرطيتين ، رد عليه الشمني وقال : (فيه نظر لأن تقدم إن ولو الشرطيتين ، ليس شرطا لحذف كان وإبقاء خبرها ، وإنما هو شرط لكثرته ، ولا محذور في كون هذا البيت من القليل) [4] . وقال الأمير : (قوله : لعدم تقدم إن ولو ، يقال : هما للكثرة لا لأصل حذفها) [5] .

وإذا كان المنصوب الثاني معرفة لم يجز فيه إلا أن يكون خبر (كان) مضمرة ، كما في قول الشاعر :

ليت الشبابَ هو الرجيعَ على الفتى والشيب كان هو البديء الأول [6]

فالتقدير : كان هو الرجيع [1] .

وذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أن الخبر محذوف ، والمنصوب الثاني حال ، قال سيبويه : (هذا باب ما يحسن عليه السكوت في هذه الأحرف الخمسة ، لإضمارك ما

---

(١) الحاقة:٢٧.

(٢) النبأ:٤٠.

(٣) شرح التسهيل ٢ / ١٠

(٤) حاشية الشمني ٢ / ٦٩

(٥) حاشية الأمير ١ / ٢٢٢

(٦) غير منسوب . انظر : معاني القرآن للفراء ١ / ٤١٠ ، شرح التسهيل ٢ / ٩ ، المساعد ١ / ٣٠٧ ، الجنى ٤٩٣ ، شفاء العليل ١ / ٣٥٢

(١) التذييل والتكميل ٥ / ٣١

يكون مستقرا لها وموضعا لو أظهرته ، وليس هذا المضمر بنفس المظهر ، وذلك : إن مالا ، وإن ولدا ، وإن عددا ، أي : إن لهم مالا ، فالذي أضمرت (لهم) ، ويقول الرجل للرجل هل لكم أحد إن الناس ألْب عليكم ؟ فيقول : إن زيدا ، وإن عمرا ، أي : إن (لنا) ، وقال الأعشى :

إنّ محلاً وإنّ مرتحلاً   وإنّ في السفر إذ مضوا مهلا [1]

وتقول : إن غيرها إبلا وشاء ، كأنه قال : إن لنا غيرها إبلا وشاء ، أو عندنا غيرها إبلا وشاء . فالذي تضمر هذا النحو وما أشبهه ، وانتصب الإبل والشاء كانتصاب فارس ، إذا قلت : ما في الناس مثله فارسا ، ومثل ذلك قول الشاعر :

يا ليت أيام الصبا رواجعا

فهذا كقوله : ألا ماء باردا ، كأنه قال : ألا ماء لنا باردا ، وكأنه قال: يا ليت لنا أيام الصبا، وكأنه قال ، يا ليت أيام الصبا أقبلت رواجع) [2] .

والذي يظهر لي أن الكسائي أقرب إلى رأي البصريين منه إلى رأي الكوفيين ، لموافقته إياهم في حذف الخبر ، ولا يخالفهم إلا في تقديره ، إذ يقدره كان ناقصة ، في حين يقدره الجمهور فعلا ، أو شبه جملة ، ومدار الخلاف بينهم من حيث الأقرب قياسا في مثل هذا الموضع .

---

(١) الصبح المنير في شعر أبي بصير ١٥٥ ، اللسان ١١ ، ١٦٣ ، ٢٧٩ ، المفصل ١ / ٤٨ ، الخصائص ٢ / ٣٧٣ ، سر صناعة الإعراب ٢ / ٥١٧ ، الأصول ١ / ٢٤٧ ، شرح المفصل ٨ / ٨٤ ، مغني اللبيب ٢ / ٢٢ ، ٣ / ٢٩٠ ، ٦ / ٤٤٩ ، شرح شواهد المغني للبغدادي ٢ / ١٦١ ، المقرب ١ / ١٠٩

(٢) الكتاب ٢ / ١٤١ – ١٤٢

وأجاز بعض الكوفيين نصب الاسم والخبر معاً بإن وأخواتها [1] . وأجازه الفراء في ليت خاصة [2] .

وذهب إلى هذا القول ابن سلام وزعم أنها لغة رؤبة وقومه من تميم ، قال : (وقال العجاج : يا ليت أيام الصبا رواجعا

وهي لغة لهم ، سمعت أبا عون الحرمازي يقول : ليت أباك منطلقاً ، وليت زيداً قاعداً . وأخبرني أبو يعلى : أن منشأه بلاد العجاج ، فأخذها عنهم) [3] . ونسب أبو حنيفة الدينوري [4] ، والميداني [5] ، والخوارزمي [6] ، هذه اللغة إلى تميم عامة.

وممن ذهب إلى هذا المذهب من المتأخرين ابن الطراوة [7] ، وأبو محمد بن السيد البطليوسي [8] .

ومن شواهد نصب الجزأين بإن وأخواتها حديث: (إن قعر جهنم سبعين خريفا) [1] .

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٤ / ٣٣٤ ، شرح التسهيل ٢ / ٩ رصف المباني ٢٩٨ ، الجنى الداني ٣٩٣ ، المقاصد الشافية ٢ / ٣١٠

(٢) معاني القرآن ١ / ٤١٠

(٣) طبقات فحول الشعراء ٧٨ – ٧٩

(٤) نقلها عنه البغدادي في خزانة الأدب ١٠ / ٢٣٥

(٥) مجمع الأمثال ٢ / ١٨٧

(٦) شرح المفصل (التخمير) ١ / ٢٨٧

(٧) شرح الجزولية للشلوبين ٨٠٤ ، همع الهوامع ١ / ٤٣٠، الجنى ٣٩٤، التذييل والتكميل٥/ ٢٧

(٨) همع الهوامع ١ / ٤٣١ ، خزانة الأدب ١٠ / ٢٣٩ ، المقاصد الشافية ٢ / ٣١١

وفي المثل : ليت القسي كلها أرجلا [٢] .

وقول الشاعر :

إن العجوز خبة جروزا   تأكل كل ليلة قفيزا [٣]

وقول عمر بن أبي ربيعة :

إذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن   خطاك خفافا إن حراسنا أسدا[٤]

وقال آخر :

كأن أذنيه إذا تشوفا   قادمة أو قلما محرفا [١]

---

(١) هو منسوب في كتب النحو إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، والصحيح أنه من كلام أبي هريرة رضي الله عنه ، أورده مسلم في صحيحه في أحاديث الشفاعة في آخر باب الإيمان ، من حديث طويل يقول النبي صلى الله عليه وسلم : (يجمع اللهَّ تبارك وتعالى الناس فيقوم المْؤمنون حتى تزلف لهم الجنة فيأْتون آدم فيقولون يا أبانا استفْتح لنا الجنة فيقول وهل أَخرجكم من الجنة إلا خطيئة أَبيكم آدم ... والذي نفس أبي هريرة بيده إن قعر جهنم لسبعون خريفا) ١ / ١١٢ ، وعلق النووي على كلام أبي هريرة بقوله : (هكذا هو في بعض الأصول (لسبعون) ، وهذا ظاهر ، وفيه حذف ، تقديره : إن مسافة جهنم سير سبعين خريفا . ووقع في معظم الأصول والروايات (لسبعين) ، بالياء وهو صحيح على مذهب من يحذف المضاف ويبقي المضاف إليه على جره . وإما على أن قعر جهنم مصدر يقال : قعرت الشيء إذا بلغت قعره ، ويكون سبعين ظرف زمان وفيه خبر إن ، والتقدير : إن بلوغ قعر جهنم لكائن في سبعين خريفا ، والخريف السنة ، والله أعلم) المنهاج شرح صحيح مسلم للنووي ٣ / ٧٢ – ٧٣ ، خزانة الأدب ١٠ / ٢٤٣ ، وانظر الحديث في كتب النحو : شرح التسهيل ٢ / ٩ ، شرح الرضي على الكافية ٤ / ٣٣٤ ، ٣٣٦ ، التذييل والتكميل ٥ / ٣٠ ، مغني اللبيب ١ / ٢٢٨ ، شرح الجزولية للشلوبين ٢ / ٨٠١، ٨٠٣

(٢) مجمع الأمثال ٢ / ١٨٧ ، شرح المفصل للخوارزمي ١ / ٢٨٧

(٣) البيت في نوادر أبي زيد ٤٧٤ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، شرح التسهيل ٢ / ٩، التذييل والتكميل ٥/ ٢٧، همع الهوامع ١ / ٤٣١، شرح الجزولية للشلوبين ٨٠٠، ٨٠٢

(٤) سبق تخريجه .

وقال آخر :

كأنّ مَكاكيَّ بالجوا ءِ   حولَ الدفاليشِ بُدًا ثمالا (٢)

وقال آخر :

ليت هذا الليل دهرا   لا نرى فيه عريبا (٣)

وقال آخر :

فليت اليوم كان غرار حول   وليت اليوم أياما طوالا (٤)

وقال آخر :

يا ليته إذ لم يكن حمارا   لؤلؤة في الدار أو مسمارا (٥)

وقال النمر بن تولب :

ألا ليتني حجرا بواد   قام وليت أمي لم تلدني (٦)

وقال آخر :

---

(١) منسوب لأبي نخيلة ، أو لمحمد بن ذؤيب العماني ، انظر : الكامل ٢ / ١٠٤٦ ، ضرائر الشعر ١٠٨ ، مغني اللبيب ٣ / ٨٢ ، شرح أبياته للبغدادي ٤ / ١٧٧ ، شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٢٥ ، الخصائص ٢ / ٤٣٠ ، التذييل والتكميل ٥ / ٢٧ ، خزانة الأدب ١٠ / ٢٣٧ ، همع الهوامع ١ / ٤٣٢ ، الدرر ٢ / ١٦٨ ، شرح الجزولية للشلوبين ٢ / ٨٠١ ، ٨٠٣

(٢) منسوب لأبي داود الإيادي . انظر : التذييل والتكميل ٥ / ٢٨ ، وفي كتاب الجيم ١ / ٢٧١ ، وإيضاح الشعر ٤٨٧ أوله فيهما : (تخال) ولا شاهد فيه حينئذ .

(٣) قائله : عمر بن أبي ربيعة ، ديوانه ٥٥ ، التذييل والتكميل ٢ / ٢٤٥ – ٢٤٦ ، ٥ / ٢٨ ،الأصول ٢ / ١١٨ ، ٢٨٩ ، كتاب سيبويه ٢ / ٣٥٨ ، المقتضب ٣ / ٩٨ ، المنصف ٣ / ٦٢

(٤) مجالس ثعلب ١٩٦ ، التذييل والتكميل ٥ / ٢٢ ، ٢٩

(٥) التذييل والتكميل ٥ / ٢٨

(٦) التذييل والتكميل ٥ / ٢٩ ، جواهر الأدب للإربلي ٣٥٨ ، همع الهوامع ١ / ٤٣٢ ، الدرر ٢ / ١٦٩

فيا ليتني إذ لم تجودي بنظرة   لما بي وكان الحب شيئا محرما (١)

وقال كثير :

سئلت ، وكان البخل منك سجية   فليتك ذا لونين يعطى ويمنع (٢)

وحكى الكسائي : ليت الدجاج مذبحا (٣) .

وخرج بعض العلماء قراءات قرآنية على لغة نصب الجزأين ، ومنها : قوله تعالى : ﴿إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلۡغُيُوبِ﴾(٤) ، قرأ يعقوب بنصب (علام) (٥) .

قال السمين الحلبي بعد أن ذكر تخريجات العلماء لهذه القراءة: (ولم أرهم خرجوها على لغة من ينصب الجزأين بـ (إن) وأخواتها ... ولو قيل به لكان صوابا) (٦) .

وقوله تعالى : ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ يُغۡشِي ٱلَّيۡلَ ٱلنَّهَارَ يَطۡلُبُهُۥ حَثِيثٗا﴾(٧) ، بنصب لفظ الجلالة (الله) ، وهي قراءة بعض المدنيين وبكار بن أبان (٨) ، قال السمين الحلبي : (قوله تعالى : (إن ربكم الله)، الجمهور على رفع الجلالة خبراً لـ (إن) ،ويضعف أن تجعل بدلاً من اسم (إن)

---

(١) التذييل والتكميل ٥ / ٢٩

(٢) الرواية في ديوانه : فليتك ذو لونين . ولا شاهد فيه على هذه الرواية . انظر : ديوان كثير ٤٠٥ ، التذييل والتكميل ٥ / ٢٩

(٣) التذييل والتكميل ٥ / ٣٠ ، جواهر الأدب للإربلي ٣٥٨

(٤)المائدة:١٠٩.

(٥) مختصر شواذ القرآن ٤١ –٤٢ ، البحر المحيط ٤ / ٥٤

(٦) الدر المصون ٤ / ٤٩٠ – ٤٩١

(٧)الأعراف:٥٤.

(٨) مختصر شواذ القرآن ٤٩ ، البحر المحيط ٤ / ٣٠٩ ، الدر المصون ٥ / ٣٣٩

على الموضع عند من يرى ذلك ، والموصول خبر لـ (إن) وكذا لو جعله عطف بيان ، ويتقوى هذا بنصب الجلالة في قراءة بكار ، فإنها فيها بدل أو بيان لاسم (إنَّ) على اللفظ ، ويضعف أن تكون خبرها عند من يرى نصب الجزأين فيها كقوله :

إذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن   خطاك خفافاً إنَّ حراسنا أُسْدا

وقوله :

إنَّ العجوز خبة جروزا   تأكل كل ليلة قفيزا

قيل :ويؤيد ذلك قراءة الرفع ، أي في جعلها إياه خبراً ، فالموصول نعت لله أو بيان له أو بدل منه ، أو يجعل خبراً لـ إنَّ على ما تقدم من التخاريج ، ويجوز أن يكون معطوفاً على المدح رفعاً أو نصباً) [1] .

وقوله تعالى : (إن الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم) بتخفيف (إن) ونصب (عباد) وهي قراءة سعيد بن جبير [2] .

قال أبو حيان : (وقرأ ابن جبير (إن) خفيفة و (عباداً أمثالكم) بنصب الدال واللام ، واتفق المفسرون على تخريج هذه القراءة على أنّ (إن) هي النافية ، أعملت عمل ما الحجازية ، فرفعت الاسم ونصبت الخبر... والذي يظهر لي أن هذا التخريج الذي خرجوه من أن (إن) للنفي ليس بصحيح ، لأن قراءة الجمهور تدل على إثبات كون الأصنام عباداً أمثال عابديها ، وهذا التخريج يدل على نفي ذلك ، فيؤدي إلى عدم مطابقة أحد الخبرين الآخر ، وهو لا يجوز بالنسبة إلى الله تعالى ، وقد خرجت هذه

---

(١) الدر المصون ٥ / ٣٣٨ – ٣٣٩

(٢) إعراب القرآن ٢ / ١٦٨ ، المحتسب ١ / ٢٧٠ ، الكشاف ٢ / ٥٤٤ ، البحر المحيط ٤ / ٤٤٠

القراءة في شرح التسهيل [1] على وجه غير ما ذكروه ، وهو أن (إن) هي المخففة من الثقيلة ، وأعملها عمل المشددة ، وقد ثبت أن (إن) المخففة يجوز إعمالها عمل المشدّدة في غير المضمر بالقراءة المتواترة : ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا﴾[2] وبنقل سيبويه عن العرب ، لكنه نصب في هذه القراءة خبرها نصب عمر بن أبي ربيعة المخزومي في قوله:

إذا اسودّ جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافاً إن حراسنا أسدا

وقد ذهب جماعة من النحاة إلى جواز نصب أخبار (إنّ) وأخواتها ، واستدلوا على ذلك بشواهد ظاهرة الدلالة على صحة مذهبهم ، وتأولها المخالفون ، فهذه القراءة الشاذة تتخرّج على هذه اللغة ، أو تتأوّل على تأويل المخالفين لأهل هذا المذهب ، وهو أنهم تأولوا المنصوب على إضمار فعل ، كما قالوا في قوله : يا ليت أيام الصبّا رواجعا) إن تقديره : أقبلت رواجعا ، فكذلك تؤول هذه القراءة على إضمار فعل تقديره : إن الذين تدعون من دون الله تدعون عباداً أمثالكم ، وتكون القراءتان قد توافقتا على معنى واحد ، وهو الإخبار أنهم عباد ، ولا يكون تفاوت بينهما وتخالف لا يجوز في حقّ الله تعالى) [3] . [4] .

---

(١) التذييل والتكميل ٤ / ٢٧٨ – ٢٧٩

(٢) سورة هود ١١١ ، قرأ الحرميان وأبو بكر تتخفيف (إن) وشدد الباقون ، انظر : الكشف عن وجوه القراءات ١ / ٥٣٦ ، البحر المحيط ٥ / ٢٦٦

(٣) البحر المحيط ٤ / ٤٤٠

(٤) ناقشت هذه المسألة عن أبي حيان في مسألة : إعمال (إن) النافية .

وقوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمۡرِهِۦ﴾[1] ، قرأ المفضل (بالغا) بالنصب ، و (أمره) بالرفع ، قال أبو حيان : (ويجوز أن تخرج هذه القراءة على قول من ينصب بإن الجزأين) [2] .

وهذه الشواهد عند الكسائي وجمهور البصريين لا حجة فيها لإمكان رده إلى ما أجمع على جوازه ، فخبر (ليت) محذوف ، وذلك المنصوب الذي زعموا أنه خبر ، هو منصوب على الحال ، أو على خبر كان مضمرة [3] .

والذي يظهر لي بعد هذا أن نصب الجزأين ثابت عن العرب لغة ، ومؤول نحويا على الحذف والتقدير ، حملا للباب على ما اشتهر عن العرب ، وهو نصب المبتدأ ورفع الخبر ، ولا خلاف بين الكسائي والبصريين فهم متفقون على حذف الخبر ، وإنما يقدره الكسائي (كان) ، والمنصوب الثاني خبره ، ويقدره الجمهور فعلا أو شبه جملة ، والمنصوب الثاني (حال) ، وهذا اختلاف تنوع .

---

(١) الطلاق: ٣.

(٢) البحر المحيط ٨ / ٢٧٩

(٣) شرح التسهيل ٢ / ٩ ، التذييل والتكميل ٥ / ٣١

رفع المضارع بعد حذف أن الناصبة والجار

اختلف النحاة في إعراب الأفعال المرفوعة (تعبدون) ، (تسفكون) في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَآءَكُمْ﴾[1] على أقوال . فأما الإمام الكسائي فذهب إلى أن أصلهما : بأن لا تعبدوا إلا الله ، وبأن لا تسفكوا ، ثم حذف الجار ، ثم (أن) ، فارتفع الفعل .

وهذا ما نقله عنه ابن هشام قال : (من أمثلة جواب القسم ما يخفى نحو : ﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَٰنٌ عَلَيْنَا بَٰلِغَةٌ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ﴾[2] ، ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَآءَكُمْ﴾ ، وذلك لأن أخذ الميثاق بمعنى الاستحلاف ، قاله كثيرون ، منهم الزجاج ويوضحه : ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ﴾[3] . وقال الكسائي ، والفراء ، ومن وافقهما : التقدير : بأن لا تعبدوا إلا الله ، وبأن لا تسفكوا ، ثم حذف الجار ، ثم (أن) فارتفع الفعل . وجوز الفراء أن يكون الأصل النهي ، ثم أخرج مخرج الخبر ، ويؤيده أن بعده (وقولوا) ، (وأقيموا) ، (وأتوا))[4] .

قال الرازي : (قال الكسائي : رفعه على : أن لا يعبدوا ، كأنه قيل : أخذنا ميثاقهم بأن لا يعبدوا ، إلا أنه لما أسقطت (أن) رفع الفعل كما قال طرفة :

---

(١)البقرة:٨٣،٨٤.

(٢)القلم:٣٩.

(٣)آل عمران:١٨٧.

(٤) مغني اللبيب ٥ / ١٣١ – ١٣٢

ألا أيهذا اللائمي أحضر الوغى   وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي [1]

أراد: أن أحضر ولذلك عطف عليه (أن)) [2] .

ووافق الكسائي في هذا القول الفراء ، قال : (رفعت (تعبدون) لأن دخول (أنْ) يصلح فيها ، فلما حذف الناصب رفعت ، كما قال الله : ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ ﴾[3] (قرأ الآية) ، وكما قال : ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾[4] ، وفي قراءة عبدالله (ولا تمنن أن تستكثر) فهذا وجه من الرفع ، فلما لم تأت بالناصب رفعت) [5] .

وذهب إلى هذا القول أبو الحسن الأخفش [6] ، قال الزجاج : (ويجوز أن يكون رفعه على إسقاط (أن) على معنى (ألا تعبدوا) فلما سقطت (أنْ) رفعت ، وهذا مذهب الأخفش وغيره من النحويين) [7] .

واحتجوا لصحة مذهبهم بأن لها نظائر من كلام العرب كقولهم يحفرها ، وقول الشاعر :

ألا أيهذا الزاجري أحضرُ الوغى   وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي

---

(١) البيت من معلقة طرفة بن العبد ، ويروى بلفظ (اللائمي) بدل (الزاجري) . انظر : الديوان ٣٣ ، كتاب سيبويه ٣ / ٩٩ ، المقتضب ٢ / ٨٥ ، ١٣٦ ، التبيان ١ / ٨٣ ، إعراب القرآن ٥ / ٢٣٢ ، الأصول ٢ / ١٧٦ ، سر صناعة الإعراب ١ / ٢٨٥ ،اللسان ١٣ / ٣٢ ، ١٤ / ٢٧٢ ، معاني القرآن للأخفش ١٣٣ ، همع الهوامع ١ / ٢٧ ، خزانة الأدب ١ / ١١٩ ، ٨ / ٥٧٩ ، وغيرها .

(٢) تفسير الرازي ٣ / ١٧٥

(٣) الزُّمَر:٦٤.

(٤) المدَّثر:٦.

(٥) معاني القرآن ٥٣

(٦) معاني القرآن للأخفش ١ / ١٣٣

(٧) معاني القرآن وإعرابه ١ / ١٦٢

الأصل : مره بأن يحفرها ، وعلى أن أحضر الوغى ، فجرى فيها من العمل ما جرى في الآية [1] .

وذهب سيبويه إلى أن (لا تعبدون) في الآية جواب القسم ، لأن (وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل) يجري مجرى القسم . قال : (واعلم أنك إذا أخبرت عن غيرك أنه أكد على نفسه ، أو على غيره ، فالفعل يجري مجراه حيث حلفت أنت ، وذلك قولك : أقسم ليفعلن ، واستحلفه ليفعلن ، وحلف ليفعلن ذلك ، وأخذ عليه لا يفعل ذلك أبداً ، وذاك أنه أعطاه من نفسه في هذا الموضع مثل ما أعطيت أنت من نفسك حين حلفت ، كأنك قلت حين قلت : أقسم ليفعلن ، وقال : والله ليفعلن ، وحين قلت : استحلفه ليفعلن ، قال له : والله ليفعلن ، ومثل ذلك قوله – تعالى جده – : ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾[2] . وقال وإذا حلفت على فعلٍ منفيٍ لم تغيره عن حاله التي كان عليها قبل أن تحلف ، وذلك قولكوالله لا أفعلُ) [3] .

وهذا رأي الأكثرين ، ومنهم الزجاج ، قال : (ورفع تعبدون بالتاء على ضربين ، على أن يكون جواب القسم ، لأن أخذ الميثاق بمنزلة القسم ، والدليل على ذلك قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ﴾، فجاء جواب القسم باللام فكذلك هو بالنفي بلا) [4] .

---

(١) معاني القرآن للأخفش ١ / ١٣٣ – ١٣٤ ، البحر المحيط ١ / ٤٥٠ – ٤٥١

(٢) الكتاب ٣ / ١٠٦

(٣) المرجع السابق ٣ / ١٠٥

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١ / ١٦٢

وجوز الفراء أن يكون الأصل النهي ، ثم أخرج مخرج الخبر ، قال : (وفي قراءة أُبيّ : (وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدوا إلا الله) ومعناها الجزم بالنهي ، وليست بجواب لليمين. ألا ترى أنه قد قال ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ خُذُواْ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ وَٱذْكُرُواْ مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ فأمروا ، والأمر لا يكون جوابا لليمين ، لا يكون في الكلام أن تقول : واللهِّ قم ، ولا أن تقول : والله لا تقم . ويدل على أنه نهي وجزمٌ أنه قال ﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ كما تقول: أفعلوا ولا تفعلوا، أو لا تفعلوا وافعلوا) [1] .

وهناك أوجه إعرابية في الآية غير ما ذكر ، ومنها : أنها في محل نصب على الحال من (بني إسرائيل) ، وفيها حينئذ وجهان ، أحدهما : أنها حال مقدرة بمعنى أخذنا ميثاقهم مقدرين التوحيد أبداً ما عاشوا . والثاني : أنها حال مقارنة بمعنى : أخذنا ميثاقهم ملتزمين الإقامة على التوحيد . قاله : أبو البقاء [2] ، وسبقه إلى ذلك قطرب والمبرد [3] . قال السمين الحلبي : (وفيه نظر من حيث مجيء الحال من المضاف إليه في غير المواضع الجائز فيها ذلك على الصحيح ، خلافاً لمن أجاز مجيئها من المضاف إليه مطلقاً ، لا يقال المضاف إليه معمول في المعنى لميثاق ، لأن ميثاقاً إما مصدر أو في حكمه ، فيكون ما بعده إما فاعلاً أو مفعولاً ، وهو غير جائز لأن من شرط عمل المصدر غير الواقع موقع الفعل أن ينحل لحرف مصدري وفعل هذا لا ينحل لهما ، لو قَدرت : وإذ أخذنا أن

---

(١) معاني القرآن ١ / ٥٣ – ٥٤

(٢) التبيان ١ / ٨٣ – ٨٤

(٣) البحر المحيط ١ / ٤٥٠ ، الدر المصون ١ / ٤٥٨ – ٤٥٩

نواثق بني إسرائيل ، أو يواثقنا بنو إسرائيل لم يصح ، ألا ترى أنك لو قلت : أخذت علم زيد لم يتقدر بقول أخذت أَنْ يعلم زيد) (١) .

ومن الأوجه في الآية : أن تكون الحال محذوفة ، والتقدير : أخذنا ميثاقهم قائلين كذا وكذا وحذف القول كثير (٢) .

وأجاز الزمخشري أن يكون منصوبا بقول محذوف ، وذلك القول ليس حالاً ، بل مجرد إخبار ، والتقدير :وقلنا لهم ذلك ، ويكون خبراً في معنى النهي . كما تقول: تذهب إلى فلان تقول له كذا ، تريد الأمر ، وهو أبلغ من صريح الأمر والنهي ، لأنه كأنه سورع إلى الامتثال والانتهاء فهو يخبر عنه ، وتنصره قراءة أبي وعبدالله : (لا تعبدوا) ولا بد من إرادة القول ، ويدل عليه أيضاً قوله (وقولوا) (٣) . وعقب السمين الحلبي على رأي الزمخشري بقوله : (وهو كلام حسن جدا) (٤) .

ومن الأوجه في الآية : أن يكون التقدير : أن لا تعبدون ، وتكون أن مفسرة لمضمون الجملة ، لأن في قوله : (أخذنا ميثاق بين إسرائيل) معنى القول ، فحذف أن المفسرة وأبقى المفسر ، ذكره الزمخشري (٥) ، قال أبو حيان : وفي حذف المفسرة نظر (٦) .

---

(١) المرجع السابق .

(٢) التبيان ١ / ٨٤

(٣) الكشاف ١ / ٢٩٠

(٤) الدر المصون ١ / ٤٦٠

(٥) الكشاف ١ / ٢٩٠

(٦) البحر المحيط ١ / ٤٥١

ومن الأوجه : أن تكون الجملة تفسيرية ، فهي مفسرة لأخذ الميثاق ، وذلك أنه لما ذكر تعالى أنه أخذ ميثاق بني إسرائيل كان في ذلك إيهام للميثاق ما هو ؟ فأتى بهذه الجملة مفسرة له ، ولا محل لها حينئذ من الإعراب [1] .

ويظهر لي أن أقرب الأوجه في الآية قول سيبويه ، وهو أنها جواب القسم ، لأن قوله : (أخذنا ميثاق بين إسرائيل) ، في معنى القسم ، فكأنه قال : استحلفناهم لا يعبدون .

---

(١) المرجع السابق .

التاء والكاف في أرأيتك نوعهما وإعرابهما

أصلها (رأى) العلمية ، ثم دخلت عليها الهمزة التي للاستفهام ، فصار معناه حينئذ : أعلمت ؟ فهي تتعدى لمفعولين ، ثم نقل من الاستفهام إلى إنشاء آخر ، وهو طلب الإخبار ، أي أخبرني [1] . واختلف العلماء في حكم التاء والكاف المقترنين بها على أقوال ، ومنها قول منسوب للإمام الكسائي وهو أن التاء في موضع رفع ، والكاف في موضع نصب ، وهذا ما نقله عنه ابن هشام في سياق بيانه لمواضع زيادة الكاف ، ومنها زيادتها في هذه الصيغة على اختيار ابن هشام ، قال : (وحرف معنى لا محل له ومعناه الخطاب ، وهي اللاحقة : لاسم الإشارة نحو (ذلك) ، و (تلك) ، وللضمير المنفصل المنصوب في قولهم : إياك ، وإياكما ، ونحوهما ، هذا هو الصحيح ، ولبعض أسماء الأفعال نحوخيهلك ، ورُويدك ، والنّجاءَك ، ولـ (أَلَيت َ) بمعنى : أخبرني ، نحو : أرأيتَكَ(هذا الذي كرَّمتَ عليَّ) فالتاء فاعل ، والكاف حرف خطاب ، هذا هو الصحيح ، وهو قول سيبويه ، وعكس َ ذلك الفراء ، فقال : التاء حرف خطاب ، والكاف فاعل ؛ لكونها المطابقة للمسند إليه ، ويردّه صحة الاستغناء عن الكاف ، وأنها لم تقع قطُّ مرفوعة ، وقال الكسائي : التاء فاعل ، والكاف مفعول ، ويلزمه أن يصح الاقتصار على المنصوب في نحو أرأيتك زيداً ما صنعَ ، لأنه المفعول الثاني ، ولكن الفائدة لا تتم عنده ، وأرأيتك هذا الذي كرَّمتَ عليّ) فالمفعول الثاني محذوف ، أي لمَ كرَّمتهُ علي وأنا خير منه ؟) [2] .

---

(١) حاشية الدسوقي على المغني ١ / ٤٥٩

(٢) مغني اللبيب ٣ / ٢٧ – ٢٨

فابن هشام يخالف الكسائي ويرد رأيه ، لأنه يلزم من قول الكسائي في المسألة : الاقتصار على المفعول الثاني (زيدا) في قولهم : أرأيتك زيدا ما صنع ، لأن الفعل قد أخذ مرفوعه (التاء) ، ومفعوليه (الضمير والاسم الظاهر) ، ولكن المعنى لا يتم ، بل لابد من جملة الاستفهام ، وهذا ما يدل على بطلان ما ذهب عليه الكسائي .

وهذا الرأي الذي نقله ابن هشام هو الثابت عن الكسائي فقد نقله عنه ثعلب قال: (وقول الله عز وجل: (أرأيتك هذا الذي كرمت علي) قال أبو العباس: العرب تقول: أرأيتك وأرأيتكما وأرأيتكم، وكذا المؤنث: أريتك وأريتكما وأريتكن، بفتح التاء وتثنية الكاف وجمعها للمؤنث والمذكر، هذا في جميع العربية يختاره الكسائي . قال الفراء : إذا كان بمعنى أخبرني فأتبعه الاستفهام ، فيقولون :أريتك زيداً هل قام ، وأين هو ، ومتى ذهب ؟ وادعى الفراء أن الكاف قامت مقام التاء ، فلذلك وحدوا التاء وثنوا الكاف وجمعوها وربما همزوه . قال الكسائي : إنما تركوا الهمز ليفرقوا بينه وبين رأى العين . وقال الكسائي : الكاف موضع نصب . وقال أهل البصرة : الكاف لا موضع لها ، إنما هي للخطاب . هذا قول أهل العربية أجمعين) (١) .

ونسبه إليه ابن خالويه ، قال : (وفي الكاف التي بعد التاء ثلاثة أقوال : فتكون في موضع نصب في قول الكسائي ، التقدير أرأيت نفسك ، وتكون في موضع رفع في قول الفراء ، والتقدير : أرأيت أنت نفسك ، ولا موضع للكاف في قول البصريين ، وإنما دخلت للخطاب كما قيل : ذاك وذلك) (٢) . ويتبين من خلال النصوص السابقة أن أقوال العلماء في المسألة ثلاثة :

---

(١) مجالس ثعلب ١ / ٢١٦- ٢١٧

(٢) إعراب ثلاثين سورة ٢٠٢

أحدها هو للكسائي ، وقد أشرت إليه .

وذهب سيبويه إلى أنَّ (الكاف) التي تلحق (أرأيتَ) حرفُ خطاب يفيد التوكيد والاختصاص وليست ضميراً . و (التاء) هي علامة المضمر المخاطب المرفوع مستدلاً بقول العرب: أرأيتَكَ فلاناً ما حاله ؟) ؛ قال : (وإنَّما جاءت هذه الكاف توكيداً وتخصيصاً ..وممَّا يدلُّك على أنَّه ليس باسم قول العرب: أرأيتَكَ فلاناً ما حالُه ؟ فالتاء علامـة المضمر المخاطب المرفوع ، ولو لم تُلْحِق الكاف كنت مُسْتَغْنِياً كاستغنائك حين كان المخاطَبُ مقبلاً عليك عن قولك يا زيدُ ولحاقُ الكاف كقولك يا زيدُ لمن لم يَتَقُل له يا زيدُ استغنيتَ . فإنَّما جاءت الكاف في (أرأيتَ) والنداء توكيداً ، وما يجيء في الكلام توكيداً لو طُرِح كان مستغنىً عنه كثير) (١) .

فيفهم من قول سيبويه أنَّ (التاء) في (أرأيتَ) هي ضمير الفاعل ، وأنَّ (الكاف) حرف خطاب زائد ، لا موضع له يجوز إثباته ، وحذفه غير أنَّ إثباته يفيد التوكيد ، والاختصاص أي أنَّ الكاف حرف يدل على اختلاف المخاطب، والتاء مفردة مفتوحة دائماً .

ومذهب سيبويه هذا هو مذهب البصريين عامة (٢) ممن حذوا حذوه ، وهم أبو الحسن الأخفش (٣)، وأبو العبَّاس المبرّد (٤)، وأبو إسحاق الزجَّاج (١) ، وأبو

---

(١) الكتاب ١ / ١٤٥

(٢) نسبه إليهم أبو حيان في البحر المحيط ٤ / ١٢٩ ، والسمين الحلبي في الدر المصون ٤ / ٦١٨ – ٦١٧ ، والسيوطي في همع الهوامع ١ / ٢٥١

(٣) معاني القرآن ١٧٩

(٤) المقتضب ٣ / ٢٧٧

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٢٤٧

جعفر النحاس [1]، وأبو علي الفارسي [2]، وابن جني [3]، وأبو القاسم الزمخشري [4]، وأبو البقاء العكبري [5].

وتابعهم من المتأخرين ابن يعيش [6]، وابن مالك [7]، والمرادي [8] والرضي [9] والصبان [10]. وابن هشام يختار هذا القول ويصححه.

وأما الرأي الثالث فهو للفراء وهو أن الكاف ضمير نصب استُعير للرفع، أي أنها في موضع الفاعل استُعيرت ضمائر النصب للرفع، قال الفرَّاء: (وموضع الكاف نصب، وتأويله رفع)، وينزل الكاف هنا منزلة الكاف في (دونكَ) في كونها مجرورة لفظاً مرفوعة معنى، فيقول: (... كما أنَّك إذا قلت للرجل: دونَكَ زيداً، وجدت الكاف في اللفظ خَفْضاً، وفي المعنى رفعاً؛ لأنَّها مأمورة) [11] يريد أنَّ الكاف وإن كان لفظها المنصوب في نحو أرأيتَكَ إلا أنَّها مرفوعةُ المحل (والتاء عنده هي حرفُ الخطاب.

---

(١) إعراب القرآن ٢ / ٤٣٢

(٢) المسائل الحلبيات ٧٥

(٣) سر صناعة الإعراب ١ / ٣٠٩

(٤) الكشاف ٢ / ٣٤٤

(٥) التبيان ١ / ٤٩٥

(٦) شرح المفصل ٣ / ١٣٤

(٧) شرح التسهيل ١ / ٢٤٧

(٨) الجنى الداني ٩٣

(٩) شرح الرضي على الكافية ٤ / ١٦٢

(١٠) حاشية الصبان ١ / ٢٣٠

(١١) معاني القرآن ١ / ٣٣٣

يقول أبو حيّان: (مذهب الفرّاء أنّ التاء هي حرف خطاب كهي في أنت ، وأنّ أداة الخطاب بعده هي في موضع الفاعل استُعيرت ضمائر النصب للرفع) (١)

فهذه أقوال العلماء إجمالا في المسألة ، وسأبين أدلة كل فريق وما اعترض به عليهم وما يترجح لي .

فأما الكسائي فجعل الكاف في موضع نصب كأنّ الأصل: أرأيتَ نفسك على غير هذه الحال ... فهذا يثنّى ويجمع ويؤنّث فيقال: أرأيتماكما ، وأرأيتموكم، وأرأيتُنّكُنّ ، أوقع فعله على نفسه، وسأله عنها ، ثم كثر به الكلام حتى تركوا التاء موحّدة للتذكير ، والتأنيث ، والتثنية ، والجمع فقالوا: أرأيتكم زيداً ما صنع ، وأرأيتكُنّ زيداً ما صنع ، فوحّدوا التاء ، وثنّوا الكاف، وجمعوها ، فجعلوها بدلاً من التاء .(٢)

وقول الكسائي أن التاء فاعل والكاف مفعول أقرب إلى القياس، فإن التاء إذا اتصلت بالفعل كانت في محل رفع فاعل ، والكاف في محل نصب كما في قولهم: علمتك ، وأخبرتك .

وقول الكسائي هذا قد اعترض عليه أبوعلي الفارسي بأن الكاف لو كانت في موضع نصب لوجب أن يكون الاسم الواقع بعدها إياها في المعنى. وفي كون الاسم الواقع بعدها غيرها دلالة على أنها ليست المفعول الأول ، فإذا لم تكن المفعول الأول لم يكن لها موضع من الإعراب ، كما ليس لكاف (ذلك) و (هنالك) و (رويدك) في من جعله اسما للفعل موضع من الإعراب ، ومثل هذه الكاف تاء (أنت) . فأما الاسم المنصوب بعد (أرأيتك) فالمفعول الأول ، وما بعده من الاستفهام في موضع المفعول

---

(١) البحر المحيط ٤ / ١٢٩

(٢) تفسير الطبري ٩ / ٢٤٠

الثاني ، وموضعه نصب بذلك) [1] . وقال : (ويدل على امتناع الكاف من أن تكون في موضع نصب أنها لو كانت في موضع نصب لكانت المفعول الأول من المفعولين اللذين يقتضيهما (رأيت) والمفعول الأول في المعنى هو المفعول الثاني . فأنت إذا قلت: أرأيتك زيدا ما فعل ، وأرأيتك زيدا هذا الذي كرمت علي ، استحال أن يكون المخاطب غائبا ، فلا يكون إذن المفعول الأول فإذا لم يكن إياه علمت أنه لا موضع له ، وأن (زيدا) في موضع المفعول الأول ، وما بعده في تقدير المفعول الثاني . فإن قلت : فمن الأفعال ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل والمفعول الأول منهم لا يكون الثاني فلم لا يكون : أرأيتك كذلك أيضا؟ قيل : إن هذا الفعل ليس من تلك الأفعال التي تتعدى إلى ثلاثة مفعولين ولو كان منها لجاز أن تعديها إليهم في غير هذا الموضع وامتناعه من ذلك فيما عدا هذا يفسد هذا الاعتراض) [2] .

وابن جني يعترض على رأي الكسائي ويقول : (فإن قلت فهلا جعلت الكاف هي المفعول الأول وزيدا هو المفعول الثاني ، فذلك غلط من قِبَلِ أنَّ السؤال إنَّما هو عن زيد في صنيعه ، ولست تسأل عن المخاطب ما صنع ، وأيضاً فلو كانت الكاف هي المفعول الأول، وزيد هو المفعول الثاني لجاز أن تقتصر على زيد فتقول: أرأيتَك زيداً ، كما تقول: ظننتك زيداً، فحاجة زيد إلى ما بعده تدلُّ على أنه هو المفعول الأول ، وأنَّ ما بعده في موضع المفعول الثاني.وأيضاً فإنَّ معنى أرأيتَك: زيداً ما صنع، وأرَأيْتَ زيداً ما صنع ، واحداً فدلَّ هذا على أنَّ الكاف للخطاب ، وليست مغيرّة شيئاً من الإعراب، وأيضاً فلو كانت (الكاف) هي المفعول الأوّل، و (زيداً) هو المفعول الثاني لوجب أن

---

(١) المسائل الحلبيات ٧٥ – ٧٦

(٢) المسائل العسكرية ١٣٩

تقول للمؤنث: أَرَأَيْتَكِ زيداً ، فتكسر التاء كما تقول: أَنْتِ قائمة ولوجب أن تقول للاثنين أَرَأَيْتُماكُما الزيدين ، كما تقول: أَنْتُماكُما قائمين ، وكذلك في الجماعة المذكَّرة والمؤنَّثة . العرب هذا كلَّه ، وإقرارهم التاء مفتوحة على كلِّ حال يدلُّ على أنَّ لها ، وللكاف في هذا النحو مذهباً ليس لهما في غير هذا الوضع) (١) .

يتبين من قول ابن جني أنَّ الكاف حرفُ خطابٍ ، ولا يمكن أن تكون مفعولاً أول للأسباب الآتية:

أولاً أنَّ السؤال في قولنا: أَرَأَيْتَكَ زيداً ما صنع "إنَّما هو عن زيد .

ثانياً : أنه لا يجوز الاقتصار على زيد في الجملة السابقة ؛ لأنَّ الفائدة لا تتمُّ عنده .

ثالثاً: أنَّ معنى الجملة السابقة ، ولمعنى: أرأيتَ زيداً ما صنع" واحد .

رابعاً ثبات التاء موحَّدة مفتوحة .

وأما البصريون فعللوا لمذهبهم بأنَّ : "... (الكاف) لو كانت اسماً استحال أن تُعَدِّي "رأيت" إلى مفعولين الأول هو الثاني ، والثاني هو الأول) (٢) .

ويستدلُّ أبو البقاء العكبري على أنَّ (الكاف) في (أَرَأَيْتَكَ) حرفُ خطاب جيء به للتأكيد ، وليست اسماً بـ (أنها لو كانت اسما ، لكانت إما مجرورة ، وهو باطل ، إذ لا جار هنا . أو مرفوعة ، وهو باطل أيضا لأمرين ، أحدهما : أن الكاف ليست من ضمائر المرفوع . والثاني : أنه لا رافع لها ، إذ ليست فاعلا ، لأن التاء فاعل ، ولا يكون لفعل واحد فاعلان . وإما أن تكون منصوبة وذلك باطل ، لثلاثة أوجه : أحدها : أن هذا الفعل يتعدى إلى المفعولين ، كقولك : أرأيت زيدا ما فعل ، فلو جعلت الكاف مفعولا

(١) سر صناعة الإعراب ١ / ٣١١- ٣١٢

(٢) المقتضب ٣ / ٢٧٧

لكان ثالثا . والثاني : أنه لو كان مفعولا لكان هو الفاعل في المعنى ، وليس المعنى على ذلك ، إذ ليس الغرض : أرأيت نفسك ، بل : أرأيت غيرك ، ولذلك قلت : أرأيتك زيدا، وزيد غير المخاطب ، ولا هو بدل منه .

والثالث : أنه لو كان منصوبا على أنه مفعول لظهرت علامة التثنية والجمع والتأنيث فى التاء ، فكنت تقول : أرأيتماكما وأرأيتموكم وأرأيتكن) [1] .

واحتج أبو علي لمذهب البصريين بما يرد مذهب الكسائي من أن الكاف هي المفعول، ومذهب الفراء أن الكاف هي الفاعل، فليس إلا القول بأنها حرف للخطاب ، قال : (فأما القول في : (أرأيتك زيدا ما فعل) ، وفتح التاء في جميع الأحوال ، فالقول في ذلك : أن الكاف في (أرأيتك) لا يخلو من أن يكون للخطاب مجردا ومعنى الاسم مخلوع منه ، أو يكون دالا عليه مع دلالته على الخطاب ، فالدليل على انه للخطاب مجردا من علامة الاسم أنه لو كان اسما لوجب أن يكون الاسم الذي بعده في نحو قوله : (أرأيتك هذا الذي كرمت علي) وقولهم : أرأيتك زيدا ما صنع ؟ لو كان الكاف اسما ولم يكن حرفا للخطاب لوجب أن يكون الاسم الذي بعده الكافُ الكافَ في المعنى ألا ترى أن (أرأيت) : يتعدى إلى مفعولين يكون الأول منها هو الثاني في المعنى ، وفي كون المفعول الذي بعده ليس الكاف ، وإنما هو غيره دلالة على انه ليس باسم ، وإذا لم يكن اسما كان حرفا للخطاب مجردا من معنى الاسمية ، كما أن الكاف في (ذلك ، وهنالك ، وأَبْصِرْكَ زيدا) للخطاب وكما أن التاء في (أنت) كذلك ، فإذا ثبت أنه للخطاب معرى من معنى الاسمية ثبت أن التاء لا يجوز أن يكون فيه معنى الخطاب ، ألا ترى أنه لا ينبغي أن تلحق الكلمة علامتان للخطاب ، كما لا تلحقها علامتان للتأنيث ، ولا

---

(١) التبيان ١ / ٤٩٥

علامتان للاستفهام ، فلما لم يجز ذلك أفردت التاء في جميع الأحوال لما كان الفعل لا بد له من فاعل وجعل في جميع الأحوال على لفظ واحد ، لأن ما يلحق الكاف من معنى الخطاب يبين الفاعلين ، فيخصص التأنيث من التذكير ، والتثنية من الجمع ، ولو لحقت علامة التأنيث والجمع التاء لاجتمعت علامتان للخطاب ، مما يلحق التاء ومما يلحق الكاف ، فلما كان ذلك يؤدي إلى ما لا نظير له رفض ، وأجري على ما عليه سائر كلامهم من هذا النحو) [1] .

وأما الفراء فبنى رأيه على استعارة ضمائر النصب للرفع في مثل قولهم : (لولاك) ، فالكاف فيِ موضع رفع . كما يقال : (لولا أنت ما صَلَح هـَذَا) لأن الصورة فيِ مثل هـَذَا صورة واحدة فيِ الرفع والنصب والخفض ، أزيل الأسناد عن التاء إلى الكاف [2] .

وانتصر أبو بكر بن الأنباري لمذهب الفراء بأن قال : (لو كانت الكاف توكيداً لوقعت التثنية والجمع بالتاء ، كما يقعان بها عند عدم الكاف ، فلمَّا فُتِحت التاءُ في خطاب الجمع ووقع مِيْسَمُ الجمع لغيرها كان ذلك دليلاً على أن الكافَ غيرُ توكيد . ألا ترى أن الكاف لو سَقَطَت لم يَصْلُحْ أن يُقال لجماعة: أرأيت ، فوضح بهذا انصرافُ الفعلِ إلى الكاف وأنها واجبةٌ لازمةٌ مفتقر إليها) [3] .وتعقبه السمين الحلبي بأن هذا الذي قاله أبو باطل بالكاف اللاحقةِ لاسمِ الإشارة فإنها يقع عليها مِيْسَمُ الجمعِ ، ومع ذلك هي حرف [1] .

---

(1) الحجة ٣ / ٣٠٨- ٣١٠

(2) الصاحبي ١٤٥ ، شرح التسهيل ١ / ٢٧٤

(3) نقله عنه السمين الحلبي في الدر المصون ٤ / ٦٢١

(1) المرجع السابق .

وقال الزجاج رادًا مذهبَ الفراء : (وهذا القول لم يَقْبله النحويون القدماء وهو خطأٌ ، لأنَّ قولَك: "أرأيتك زيداً ما شأنه" تصير (أرأيت) قد تعدت إلى الكاف وإلى زيد فيصير لـ (رأيت) اسمان ، ويصير المعنى :أرأيت نفسك زيداً ما حاله ، وهذا محال) ثم ذكر مذهب البصريين ، وأنه مذهب النحويين الموثوق بعلمهم [1] .

وقال مكي بن أبي طالب بعد حكايته مذهبَ الفراء: (هذا مُحَالٌ ، لأنَّ التاءَ هي الكاف في أرأيتكم ، فكان يجب أن تُظْهر علامةُ جمع التاء ، وكان يجب أن يكون فاعلان لفعل واحد وهما لشيء واحد ، ويجب أن يكون معنى قولك :أرأيتَك زيداً ما صنع ، أرأيتَ نفسَك زيداً ما صنع ، لأن الكاف هو المخاطب ، وهذا الكلام مُحَالٌ في المعنى ، ومتناقض في الإعراب والمعنى ، لأنك تستفهم عن نفسه في صدر السؤال ، ثم تَرُدُّ السؤالَ عن غيره في آخر الكلام ، وتخاطب أولاً ، ثم تأتي بغائب آخرًا ، ولأنه يصير ثلاثة مفعولين لرأيت ، وهذا كلُّه لا يجوزُ ، ولو قلت: (أرأيتك عالماً بزيد) كانت الكاف في موضع نصب لأن تقديره : أرأيت نفسك عالما بزيد وهذا كلام صحيح ، وقد تعدى رأيت إلى مفعولين لا غير) [2] .

ويمنع قول الفراء إن الكاف رفع : أن التاء هي الفاعلة وموضعها رفع كما أنها في قولك : علمتك خارجا ونحو ذلك في موضع رفع . فيمتنع إذن أن تكون الكاف مرفوعة لاستحالة كون فاعلين لفعل واحد في كلامهم على غير وجه الاشتراك لأحدهم بالأخر بغير حرف العطف فيكون هذا القول بعيد جدا [1] .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٢٤٦

(٢) مشكل إعراب القرآن ٢٥٢

(١) المسائل العسكرية ١٣٩

والذي يترجح لي بعد هذا أن الأقرب قول البصريين لقوة حججهم ، ولأن التاء لا يستغنى عنها والكاف يستغنى عنها ، وما لا يستغنى عنه أولى بالفاعلية مما يستغنى عنه ، ولأن التاء محكوم بفاعليتها مع غير هذا الفعل بإجماع ، والكاف بخلاف ذلك فلا يعدل عما ثبت لهما دون دليل [1] .

---

(١) شرح التسهيل ١ / ٢٤٧ ، الجنى الداني ٩٣

حذف العائد المجرور من الجملة الوصفية

أجاز النحاة حذف الضمير العائد من الجملة الوصفية، نحو قول الحارث بن كلدة:

فما أَدْرِي أَغَيَّرَهُمْ تَنَاءٍ وطُولُ العَهْدِ أم مالٌ أَصابُوا [1]

وقول جرير :

أبحت حمى تهامة بعد نجد وما شيء حميت بمستباح [2]

التقدير : أصابوه ، وحميته .

وقد حذفوا العائد المجرور مع الجار ، كقول كُثَيِّر :

من اليوم زوراها خليلي إنها سيأتي عليها حقبة لا نزورها [3]

التقدير : لا نزورها فيها ، ومثله في التنزيل قوله تعالى : ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمًا لَّا تَجۡزِى نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٍ شَيۡـًٔا وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا شَفَٰعَةٌ وَلَا يُؤۡخَذُ مِنۡهَا عَدۡلٌ وَلَا هُمۡ يُنصَرُونَ﴾[4] ، التقدير : لا تجزى فيه كما قال تعالى : ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمًا تُرۡجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾[5] . وكذلك تقدر في

---

(١) انظر : كتاب سيبويه ١ / ٨٨ ، ١٣٠ ، أمالي ابن الشجري ١ / ٦ ، ١٠ ، ٢ / ٧١ ، ٣ / ١٠٧ ، التبصرة ٣٢٨ ، البحر المحيط ١ / ٣٤٧ ، ٨ / ٢١٩ ، الدر المصون ١ / ٣٣٦ ، شرح المفصل ٦ / ٨٩ ، شرح ابن عقيل ٢ / ١٨٣

(٢) ديوانه ٨٩ ، وانظر : كتاب سيبويه ١ / ٨٧ ، ١٣٠ ، سر صناعة الإعراب ١ / ٤٠٢ ، أمالي ابن الشجري ١ / ٦ ، ١١٧ ، ٢ / ٧١ ، شرح أبيات مغني اللبيب ٧ / ٨٢ ، شرح الشواهد للسيوطي ٤٤ ، خزانة الأدب ٦ / ٤٢ ، شرح التسهيل ٣ / ٣١٢ ، تمهيد القواعد ٧/ ٣٣٣٢ ، شرح التصريح ٢ / ١١٥ ، توضيح المقاصد ٢ / ٩٥٣

(٣) انظر : أمالي ابن الشجري ١ / ٦ ، شرح التسهيل ٣ / ٣١٣

(٤)البقرة:٤٨.

(٥)البقرة:٢٨١.

الجمل المعطوفة على الأولى، لأن حكمهن حكمها ، فالتقدير : ولا تقبل منها شفاعة فيه، ولا يؤخذ منها عدل فيه ، ولا هم ينصرون فيه [1].

واختلف النحويون في هذا الحرف، فقال الكسائي [2] : لا يجوز أن يكون المحذوف المحذوف إلا الهاء . فالتقدير عنده : واتقوا يوما لا تجزيه نفس ، ثم حذف الهاء .

وقد نقل ابن هشام خلاف النحاة في المسألة ، قال : (الجملة الموصوف بها ، ولا يربطها إلا الضمير إما مذكورا نحو : ﴿حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ﴾[3] ، أو مقدرا ، إما مرفوعا كقوله :

إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار [4]

أي : هو عار ، أو منصوبا كقوله :

وما شيء حميت بمستباح

أي : حميته ، أو مجرورا نحو : (واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا ولا يقبل منها شفاعة ولا يؤخذ منها عدل ولا هم ينصرون) فإنه على تقدير (فيه) ، أربع مرات ،

---

(١) أمالي ابن الشجري ١ / ٥ – ٦ ، البحر المحيط ١ / ٣٤٧

(٢) رأيه في : معاني القرآن للفراء ١ / ٣٢ – ٣٣ ، شرح السيرافي ٥ / ١٦٩ ، معاني القرآن وإعرابه ١ / ١٢٨ ، إعراب القرآن ١ / ٢٢١ – ٢٢٢ ، تفسير القرطبي ١ / ٣٧٧ ، البحر المحيط ١ / ٣٤٧

(٣)الإسراء:٩٣.

(٤) البيت لثابت قطنة . انظر : خزانة الأدب ٩ / ٥٦٥ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، شرح أبيات مغني اللبيب ١ / ١٢٦ ، شرح الشواهد للسيوطي ١ / ٨٩ ، همع الهوامع ١ / ٣١٦ ، ٢ / ٣٤٦ ، الشعر والشعراء ٢ / ٦٣١ ، تخليص الشواهد ١٦٠ ، الجنى الداني ٤٣٩ ، ارتشاف الضرب ١١١٨ ، شرح التسهيل ٣ / ١٧٥ ، اللباب ١ / ٣٦٤ ، المقتضب ٣ / ٦٦ ، شرح التصريح ٢ / ١١٥ ، الأزهية ٢٦٠

وقراءة الأعمش : ﴿ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾[1] على تقدير (فيه) مرتين . وهل حذف الجار والمجرور معا ، أو حذف الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل كما قال :

ويوما شهدناه سليما وعامرا قليل سوى الطعن النهال نوافله[2]

أي : شهدنا فيه ، ثم حذف منصوبا قولان ، الأول عن سيبويه ، والثاني عن أبي الحسن وفي أمالي ابن الشجري : قال الكسائي : لا يجوز أن يكون المحذوف إلا الهاء ، أي إن الجار حذف أولا ، ثم حذف الضمير . وقال آخر : لا يكون المحذوف إلا (فيه). وقال أكثر النحويين منهم سيبويه والأخفش : يجوز الأمران ، والأقيس عندي الأول . انتهى . وهو مخالف لما نقل غيره "[3] . وقال في موضع آخر " قوله تعالى : (واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا) ، أي : لا تجزي فيه ، ثم حذفت (في) فصار: لا تجزيه، ثم حذف الضمير منصوبا لا مخفوضا ، هذا قول الأخفش ، وعن سيبويه أنهما حذفا دفعة . ونقل ابن الشجري القول الأول عن الكسائي واختاره، قال : والثاني قول نحوي آخر، وقال أكثر أهل العربية منهم سيبويه والأخفش يجوز الأمران . انتهى . وهو نقل غريب "[1] .

(١)الروم:١٧. قراءة الجماعة : (حين تمسون وحين تصبحون)، وقراءة الأعمش وعكرمة : (حينا) بالتنوين في الموضعين . انظر : إعراب القرآن ٣ / ٢٦٨ ، مختصر شواذ القرآن ١١٧ ، البحر المحيط ٧ / ١٦٢

(٢) قائله رجل من بني عامر . انظر : كتاب سيبويه ١ / ١٧٨ ، المقتضب ٣ / ١٠٦ ، ٤/ ٣٣١ ، المفصل ٨٢ ، شرح المفصل ٢ / ٤٦ ، الدر المصون ١ / ٣٣٦ ، أمالي ابن الشجري ١ / ٧ ، المقرب ١ / ١٤٧،شرح أبيات مغني اللبيب ٧ / ٢٨ ، همع الهوامع ٢ / ١٢٣

(٣) مغني اللبيب ٥ / ٦٠٢ - ٦٠٥

(١) مغني اللبيب ٦/ ٣٧٧- ٣٧٨

يتبين من كلام ابن هشام السابق أن آراء النحاة في المسألة هي :

رأي سيبويه : وهو أن الجار والمجرور حذفا معا .

رأي الأخفش : أن الجار حذف أولا ، فانتصب الضمير واتصل بالفعل ، ثم حذف منصوبا .

ولم يتبنَّ نسبة الرأي إلى الكسائي ، وإنما عزاه إلى ابن الشجري ، وبهذا يتبين تحري ابن هشام في نقله .

واعترض على نقل ابن الشجري بأنه غريب مخالف لما نقله غيره . فما نسبه ابن الشجري إلى الكسائي هو ما نسبه غيره للأخفش ، وما نسبه لنحوي آخر هو رأي سيبويه ، وجعل سيبويه والأخفش ممن يجوز الأمرين ، فقد عكس ابن الشجري في النقل [1] .

وتحرير رأي الكسائي في المسألة هو ما نقله عنه تلميذه الفراء ، قال : " وقوله : (واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا) قد يعود على اليوم والليلة ذِكْرُهما مرّة بالهاء وحدها ، ومرة بالصِّفَة ، فيجوز ذلك ؛ كقولك : لا تجزي نفس عن نفس شيئا ، وتضمر الصفة، ثم تظهرها فتقول : لا تجزي فيه نفس عن نفس شيئا . وكان الكسائي لا يجيز إضمار الصفة في الصلات ، ويقول : لو أجزت إضمار الصفة ها هنا لأجزت : أنت الذي تكلمتُ ، وأنا أريدالذي تكلمتُ فيه . وقال غيره من أهل البصرة : لا نجيز الهاء ولا تكون، وإنما يضمر في مثل هذا الموضع الصفة . وقد أنشدني بعض العرب :

ا رُبَّ يَوْمٍ لو تَنَزَّاهُ حول ألفيتني ذا عَنَزٍ وذا طِوَلْ

---

(1) حاشية الشمني ٢ / ١٨٩ ، حاشية الدسوقي ٢ / ١٢٣

وأنشدني آخر :

صد قبّحَ تصْدَ بّحاَلهلّ لام ُبكَبِد خالطَهاالسّ نام ُ

سفياعة يحِ ُبَّهاالطعام ُ (١)

ولم يقيل ُنَب ّ فيها . وليسيدخل على الكسائى ّ ما أدخل على نفسه ؛ لأن الصفة في هذا الموضع والهاء متّفق معناهما ، ألا ترى أنك تقول آتيك يوم َ الخميس ، وفى يوم الخميس ، فترى المعنى واحدا ، وإذا قلت : كلمتُك ، كان غيركلّمت ُ فيك ، فلما اختلف المعنى لم يجز إضمار الهاء مكان "في" ولا إضمار "في" مكان الهاء " (٢) .

فيتبين من كلام الفراء أن الكسائي يمنع حذف حرف الجر مطلقا ، وذلك لأن المعنى يلتبس . فلا يجوز أن تقول : هذا رجلا قصدت ، ولا : رأيت رجلا أرغب ، وأنت تريد : قصدت إليه ، وأرغب فيه ، قال : ولو جاز ذلك لجاز : الذي تكلمت زيد ، بمعنى : تكلمت فيه زيد (٣) .

واعترض عليه الفراء بأن الجار والمجرور في هذا الموضع متفق معناهما . فلو حذفا لم يلتبس المعنى ، وذلك نحو آتيك يوم َ الخميس ، وفى يوم الخميس . بخلاف لو قلت : كلمتُك ، فإنه غيركلّمت ُ فيك ، فإن المعنى يختلف ، فلا يصح الإضمار . ومذهب الفراء في هذه المسألة جواز الوجهين كما قال: إنه قد يعود على اليوم والليلة ذِكْرُهما مرّة بالهاء وحدها ، ومرة بالصّفة ، فيجوز ذلك) .

---

(١) معاني القرآن للفراء ١ / ٣٢ ، الكامل ١ / ٥٠ ، أمالي ابن الشجري ١ / ٧ ، تفسير الطبري ١ / ٦٣١ ، ، الأضداد لأبي الطيب ٤٦٤ ، لسان العرب ١ / ٢٨٩

(٢) معاني القرآن ١ / ٣٢٣١

(٣) شرح السيرافي ٥ / ١٦٩ ، تفسير القرطبي ١ / ٣٧٧ ، البحر المحيط ١ / ٣٤٧

واعترض أبو جعفر النحاس أيضا على الكسائي بأن أسماء الزمان قد يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها ، فيجوز حذفها مع صحة المعنى ، وهو بذلك يتابع الفراء في رأيه ، قال أبو جعفر : " وفي الكلام حذف ، بين النحويين فيه اختلاف . قال البصريون : التقدير : يوما لا تجزي فيه نفس عن نفس شيئا ، ثم حذف (فيه) . قال الكسائي : هذا خطأ ، لا يجوز حذف (فيه) ، ولو جاز هذا لجاز : الذي تكلمت زيد ، بمعنى : تكلمت فيه ، قال : ولكن التقدير : واتقوا يوما لا تجزيه نفس ، ثم حذف الهاء . وقال الفراء : يجوز أن تحذف (فيه) ، وأن تحذف الهاء . قال أبو جعفر : الذي قاله الكسائي لا يلزم ، لأن الظروف يحذف منها ، ولا يحذف من غيرها ، تقول : تكلمت في اليوم ، وكلمت وتكلمت اليوم . هذا احتجاج البصريين . فأما الفراء فرد على الكسائي بأن قال : فإذا قلت : كلمت زيدا ، وتكلمت في زيد ، فالمعنيان مختلفان ، فلهذا لم يجز الحذف ، فينقلب المعنى ، والفائدة في الظروف واحدة " (1) .

ويمكن القول بناء على ما تقدم أن أقوال النحاة في المسألة أربعة :

الأول :حذف الجار والمجرور (فيه) معا اعتباطا، وهذا مذهب سيبويه (2)،والبصريين ، وجماعة من الكوفيين (3) .

الثاني : أن الجار حذف أولا ، فانتصب الضمير واتصل بالفعل ، ثم حذف منصوبا . فيكون الحذف بالتدريج ، أو عداه إلى الفعل اتساعا ، وهو مذهب الأخفش ، قال في ذلك : " وقال قوم : لا يجوز إضمار (فيه) . ألا ترى أنك لا تقول هذا: رجلٌ قصدتُ ،

(1) إعراب القرآن 1 / 221 - 222

(2) الكتاب 1 / 386 ، شرح السيرافي 5 / 169 ، الإغفال 1 / 202 ، شرح التسهيل 3 / 312

(3) معاني القرآن وإعرابه 1 / 128

وأنت تريد (إليه) ، وأتيتُ رجلاً أرغَبُ ، وأنت تريد (فيه) ، والفرقُ بينَهما أن أسماء الزمان يكون فيها ما لا يكون في غيرها ، وإن شئت حملتها على المفعول في السَّعَةَ كأنك قلت : واتقوا يوما لا تجزيه نفسٌ ، ثم ألقيت الهاء كما تقولُ : رجلاً أُحِبُّ ، وأنت تريد (أحبه) " (١) . واختار هذا المذهب أبو علي (٢) ، وابن الشجري (٣) ، وابن عصفور (٤) ، وأبو حيان (٥) .

الثالث : أن المحذوف هو الهاء ، لأن الظروف لا يجوز حذفها ، وهو قول الكسائي ، ووافقه في هذا الرأي علي بن سليمان ، قال أبو جعفر : " سمعت علي بن سليمان يقول : حروف الخفض لا تحذف ، ولكن تقدر فيه الهاء فقط " (٦) ، واعترض الجمهور على الكسائي بما تقدم من كلام الفراء والنحاس .

الرابع : جواز الأمرين ، حذف (في) ثم الهاء ، أو (فيه) ، وهو رأي الفراء ، والزجاج (٧) ، والطبري (١) .

---

(١) معاني القرآن للأخفش ٩٤ ، الإغفال ١ / ٢٠٢ – ٢٠٣ ، الخصائص ٢ / ٤٧٣

(٢) الإغفال ١ / ٢٠٦

(٣) أمالي ابن الشجري ١ / ٧

(٤) شرح الجمل ٢ / ٥٠٨

(٥) البحر المحيط ١ / ٣٤٧

(٦) إعراب القرآن ٣ / ٢٦٨

(٧) معاني القرآن وإعرابه ١ / ١٢٨ ، تفسير القرطبي ١ / ٣٧٧ ، البحر المحيط ١ / ٣٤٧

(١) تفسير الطبري ١ / ٦٣١

والذي أختاره من هذه الأقوال القول الرابع (جواز الأمرين) ، إذ لا تعارض بين قولي سيبويه والأخفش ، وهو موقف أكثر المتأخرين [1] من المسألة ، حيث اقتصروا على نقل الأقوال دون الترجيح بينها لعدم التعارض .

---

(١) كابن مالك ، وابن هشام ، وابن عقيل ، والأزهري . انظر : شرح التسهيل ٣ / ٣١٢ ، مغني اللبيب ٥ / ٦٠٣ – ٦٠٤ ، شرح ابن عقيل ٢ / ١٨٤ ، شرح التصريح ٢ / ١١٦

حكم الاسم المرفوع بعد (منذ ، مذ)

مذ ومنذ لفظان مشتركان ، فيكونان اسمين إذا ارتفع ما بعدهما ، وحرفين إذا انجر ما بعدهما ، وهذا هو المذهب المشهور ، وقيل : هما اسمان في كل موضع (١) .

وقد يليهما زمان مرفوع ، نحو : ما رأيته منذ يوم الخميس ، ومذ يومان . وللنحاة في توجيه الاسم المرفوع بعدهما أقوال ، ذكرها ابن هشام بقوله : (يومان ، في نحو : ما رأيته مذ يومان ، فإن تقديره عند الأخفش ، والزجاج : بيني وبين لقائه يومان ، وعند أبي بكر ، وأبي علي : أمد انتفاء الرؤية يومان ، وعليهما فالجملة اسمية ، لا محل لها ، و(منذ) خبر على الأول ، ومبتدأ على الثاني ، وقال الكسائي ، وجماعة : المعنى (منذ كان يومان) فمنذ ظرف لما قبلها ، وما بعدها جملة فعلية ، فعلها ماض ، حذف فعلها ، وهي في محل خفض ، وقال آخرون : المعنى : من الزمن الذي هو يومان ، ومنذ مركبة من حرف الابتداء وذو الطائية ، واقعة على الزمن ، وما بعدها جملة اسمية حذف مبتدؤها ، ولا محل لها ، لأنها صلة) (٢) . وأشار إلى هذا الخلاف في موضع آخر ، قال: (والحالة الثانية: أن يليهما اسم مرفوع ، نحو : مذ يوم الخميس ومنذ يومان . فقال المبرد ، وابن السراج ، والفارسي : مبتدآن وما بعدهما خبر ، ومعناهما : (الأمد) إن كان الزمان حاضرا أو معدودا ، و(أول المدة) إن كان ماضيا . وقال الأخفش ، والزجاج ، والزجاجي : ظرفان مخبر بهما عما بعدهما ، ومعناهما : (بين) و(بين) مضافين ، فمعنى (ما لقيته مذ يومان) : بيني وبين لقائه يومان ، ولا خفاء بما فيه من التعسف . وقال أكثر الكوفيين : ظرفان مضافان لجملة حذف فعلها ، وبقي فاعلها ، والأصل : مذ كان يومان ، واختاره السهيلي ، وابن مالك .

---

(١) معاني الحروف ١٠٣ – ١٠٤ ، الجنى الداني ٣٠٤ ، ٥٠٠

(٢) مغني اللبيب ٥ / ١٩– ٢٠

وقال بعض الكوفيين : خبر لمحذوف ، أي : ما رأيته من الزمان الذي هو يومان ، بناء على أن (مذ) مركبة من كلمتين : (من) و (ذو) الطائية) (١) .

ونلاحظ مما سبق أن ابن هشام نقل آراء النحاة في المسألة ولم يرجح بينها .

أما الإمام الكسائي فذهب إلى أنّ الرافع لما بعد "مذ" و"منذ" هو فعل مضمر ، تقديره : مذ كان يومان ، أو : مذ مضى يومان ، و"مذ" و"منذ" ظرفان مضافان للجملة (٢) . وبتتبع المصادر التي سبقت ابن هشام وجدت أنه انفرد بنسبة هذا الرأي إليه ابن عصفور ، في حين نسبته أكثر المصادر إلى الكوفيين (٣) .

والقول بأن الرافع لما بعد (منذ ، ومذ) فعل مضمر هو رأي أكثر الكوفيين (٤) ، وهو اختيار ابن مالك (٥) ، والسهيلي (٦) ، وابن مضاء (٧) .

واحتجوا بأنهما مركبان من (من) و(إذ) فغيرا للتركيب ، فحذفت همزة (إذ) ، ووصلت (من) بالذال ، وضمت الميم ، والدليل على أن أصلها (من وإذ) أن من العرب من يقول في (مُنذ): (مِنذ) بكسر الميم ، وإذا ثبت ذلك كان الرفع بعدهما بتقدير فعل محذوف أولى ، لأن الفعل يحسن بعد (إذا) (٨) .

---

(١) مغني اللبيب ٤ / ٢٤٦-٢٤٩

(٢) شرح الجمل ٢ / ٥٣

(٣) الإنصاف ٣٢٦ ، شرح التسهيل ٢ / ٢١٧ ، ارتشاف الضرب ١٤١٨

(٤) السابق .

(٥) شرح التسهيل ٢ / ٢١٧

(٦) الجنى الداني ٥٠٢ ، المساعد ١ / ٣١٥ ، همع الهوامع ٢ / ١٦٦

(٧) ارتشاف الضرب ١٤١٨ ، همع الهوامع ٢ / ١٦٦

(٨) الإنصاف ٣٢٦-٣٢٧

ومن حججهم أيضا ما ذكره ابن مالك (أن فيه إجراء مذ ومنذ في الاسمية على طريقة واحدة ، مع صحة المعنى ، فهو أولى من اختلاف الاستعمال ، وفيه تخلص من ابتداء نكرة بلا مسوغ ، إن ادعي التنكير ، ومن تعريف غير معتاد إن ادعي التعريف ، وفيه إيضا تخلص من جعل جملتين في حكم جملة واحدة من غير رابط ظاهر أو مقدر) (١) .

واعترض ابن عصفور على هذا التوجيه بثلاث اعتراضات :

الأولأنهّ ا لو كان الاسم بعدها على إضمار الفعل لكانت من الحروف الطالبة للفعل ، كقد والسين وسوف ، وكل ّ ما كان طالباً من الحروف للفعل لم يجز أن يليه الاسم إلاّ في ضرورة شعر، وهذا فصيح فدل ّ على أنّ ليس بعدها فعل مضمر .

الثاني أن الفعل لا يضمر إلاّ أن يكون أمراً أو نهياً أو ما جرى مجراهما (٢) .

الثالث: (أنهم يقولون: ما رأيته مذ أن اللهَّ خلقني، والجملة لا تكون فاعلة، وكذلك قولهم: ملُوأيمذ زيدٌ قائمٌ ، فهذا المذهب فاسد) (٣) .

وأجاب ابن الأنباري عن حججهم بقوله : (وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم : إنهما مركبتان من (من ، وإذ) ، قلنا : لا نسلم ، وأي دليل يدل على ذلك ؟ وهل يمكن الوقوف عليه إلا بوحي وتنزيل ؟ وليس إلى ذلك سبيل . وقولهم : (إن من العرب من يقول في (منذ)م: ِنذ ، بكسر الميم) . قلنا : أولا : هذه لغية شاذة ونادرة ، وليس فيها حجة على أنهما مركبه من (من ، وإذ) . وقولهم : (إن الرفع يكون بتقدير

---

(١) شرح التسهيل ٢ / ٢١٧

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٥٣

(٣) المرجع السابق ٢ / ٦٠

فعل اعتباراً بإذ ، والخفض يكون بعدهما اعتباراً بمن ،، قلنا هذا باطل لأن الحرفين إذا ركبا بطل حكم كل واحد منهما مفرداً ، وحدث حكم آخر) (١) .

ورد أبو حيان هذا المذهب بأنه مبني على قول الكوفيين في أنها مركب من (من وإذ) وهو مردود بأن (من) لا يجوز دخولها على (إذ) .

ورد أيضا بأن إضمار الفعل ليس بقياس ، وأن العرب تقول : ما رأيته مذ أن الله خلقه، ومذ إن ، بالفتح وبالكسر ، ولو كان كما زعموا لم يجز إلا فتح (أن) ، أي : إن الموضع الذي ينفرد بالاسم أو الفعل تفتح فيه (أن) ، ليس إلا ، وهذا قد انفرد بالفعل ، فكان يجب التزام فتحها ، وهم قد كسروها فيه (٢) .

وما ذهب إليه ابن مالك غير مذهب الكوفيين من حيث زعم أن منذ بسيطة في أصل الوضع ، وان المرفوع بعدها فاعل (٣) .

وأما المذاهب الأخرى في المسالة ، فهي :

مذهب الفراء (٤) ، وبعض الكوفيين (٥) ، وهو أن الاسم المرفوع بعد (منذ ومذ) يرتفع بتقدير مبتدأ محذوف ، واحتجوا لذلك بأن (منذ ومذ) مركبتان من (من) ، و(ذو) التي بمعنى (الذي) ، فلما ركبتا حذفت الواو من (ذو) اجتزاء بالضمة عنها .

---

(١) الإنصاف ٣٣٢

(٢) التذييل والتكميل ٧ / ٣٣٨-٣٣٩

(٣) المرجع السابق .

(٤) الإنصاف ٣٢٦ ، شرح الرضي على الكافية ٣ / ٢٠٩ ، معاني الحروف ١٠٤

(٥) الجنى الداني ٥٠٢ ، التذييل والتكميل ٧ / ٣٣٩

والاسم الموصول هنا (ذو) يفتقر إلى صلة وعائد ، وعلى هذا فالتقدير : (ما رأيته من الذي هو يومان) ، فحذف (هو) الذي هو المبتدأ ، وبقي الخبر الذي هو يومان [١] .

ورد هذا المذهب بِعُرُوِّ الصلة من رابط ، وأن (ذو) التي بمعنى الذي إنما تستعملها طيئ خاصة ، ومنذ يومان ، بالرفع مستعمل في لغة جميع العرب ، فكيف استعملت العرب (ذو) بمعنى (الذي) مع (من) على زعمهم دون سائر المواضع [٢].

و ضعفه الرضي لما فيه من التكلّف [٣] ، و رده ابن مالك محتجاً بأنّ الأصل هو عدم التركيب [٤] .

فذهب المبرد [٥] ، وابن السراج [٦] ، والفارسي [٧] ، إلى أنهما مبتدآن ، والاسم المرفوع بعدهما خبر ، والتقدير عندهم : (أمد انقطاع الرؤية يومان ، وأول انقطاع الرؤية يوم الخميس) .

واختار هذا المذهب ابن يعيش [٨] ، ابن عصفور [٩] .

---

(١) الإنصاف ٣٢٧ – ٣٣٠ ، شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٩٥ ، شرح الرضي ٣ / ٢٠٩

(٢) الإنصاف ٣٣٢ – ٣٣٣ ، التذييل والتكميل ٧ / ٣٣٣

(٣) شرح الرضي على الكافية ٣ / ٢٠٩

(٤) شرح التسهيل ٢ / ٢١٨

(٥) المقتضب ٣ / ٣٠

(٦) الأصول ٢ / ١٣٧

(٧) الإيضاح ٢٠٨

(٨) شرح المفصل ٤ / ٩٤

(٩) شرح الجمل ٢ / ٦٠ – ٦١

وذهب الأخفش [1] والزجاج[2] ، والزجاجي [3] ، وجماعة من البصريين [4] ، إلى أنهما خبران ، والاسم المرفوع بعدهما مبتدأ مؤخر ، والتقدير : (بيني وبين لقائه يومان) .

ورد هذا المذهب بعدم اطراد التقدير ، فإذا قلت يوم الأحد : ما رأيته منذ يوم الجمعة، لم يصح أن يقال نيني و بين رؤيته يوم الجمعة، لأنّ بينه وبين رؤيته أكثر من ذلك ، ولا يجوز أن يقدر يوم الجمعة وما بعده إلى الآن بحذف العاطف والمعطوف، ولأنّ هذا التقدير لم يذكر في موضع ، فدلّ على عدم إرادته [5] .

قال الرضي : (فإن فسر الزجاجي مذ ومنذ بأول المدة وجميع المدة ، مرفوعين، كما يجيء من تفسير البصريين ، فهو غلط ، لأنك إذا قلت : أول المدة يومان ، فأنت مخبر عن الأول باليومين ، وأيضا كيف تخبر عن النكرة المؤخرة بمعرفة مقدمة ، والزمان المقدر لا يصحح تنكير المبتدأ المؤخر ، إلا إذا انتصب على الظرفية ، نحو: يوم الجمعة قتال ، وإن فسرهما بظرف ، كما تقول مثلا في (ما رأيته منذ يوم الجمعة) ، أي : مع انتهائها ، أي : انتهاء الرؤية يوم الجمعة ، وفي : ما رأيته مذ يومان : أي عقيبها وبعدها ، أي : بعد الرؤية يومان ، فله وجه مع تعسف عظيم من حيث المعنى) [6] .

---

(١) الجنى الداني ٥٠٢ ، ارتشاف الضرب ١٤١٩ ، تذكرة النحاة ١٠

(٢) ارتشاف الضرب ١٤١٩ ، تذكرة النحاة ١٠

(٣) الجمل ١٣٩ ، شرح الرضي على الكافية ٣ / ٢١٠

(٤) ارتشاف الضرب ١٤١٩ ، تذكرة النحاة ١٠

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٦٠ ، المساعد ١ / ٥١٥ ، حاشية الشمني ٢ / ٩٥

(٦) شرح الرضي على الكافية ٣ / ٢١٠

ورده ابن هشام لما فيه من التعسف ، حيث جعل (مذ) و(منذ) بمعنى كلمتين مضافتين، ولم يكن في المعنى تعرض لمعنى النفي [1] .

ويظهر لي أن أرجح المذاهب مذهب المبرد وابن السراج والفارسي ، لسلامته من الاعتراضات ، ولأنَّه يطرد ولا ينكسر أصلاً [2] .

---

(١) مغني اللبيب ٤ / ٢٤٨ ، حاشية الدسوقي ٢ / ٢٩٠

(٢) شرح الجمل ٢ / ٦٠ – ٦١

الجزم في جواب النهي

أجاز النحاة جزم جواب الطلب عند سقوط الفاء إذا قصد الطلب ، بتقدير شرط ملحوظ من جملة الطلب ، نحو : ائتني أكرمك ، تقديره : ائتني فإن تأتني أكرمك ، فـ (أكرمك) : مجزوم في جواب شرط محذوف دل عليه فعل الطلب المذكور .

واشترط الجمهور لصحة الجزم في جواب النهي ، وقوع " لا " بعد "إنْ " الشرطية المقدرة ، دون أنْ يقع فساد في المعنى ، قال ابن مالك :

وشرطُ جزمٍ بعدَ نهيٍ أنْ تضع "إنْ قبْلَ "لا" دونَ تخالفٍ يقع

فصحّ الجزم في نحو: "لا تدنُ من الأسدِ تسلمْ"؛ لأنّ التقدير: إنْ لا تدنُ من الأسدِ تسلمْ ، فصح المعنى ؛ لأن عدم الدنو سبب في السلامة . وامتنع الجزم – عندهم – في نحو: "لا تدنُ من الأسدِ يأكلُك"؛ لأنّ التقدير: إنْ لا تدنُ من الأسدِ يأكلُك . فهذا المعنى فاسد – ولا شك – والسبب هو تقدير "لا" بعد "إنْ " الشرطية ، ولو لم يقدروها لاستقامت العبارة ، واستقام المعنى .

ولم يشترط الكسائي (1) هذا الشرط – وهو تقديره " لا " ضمن جملة الشرط المقدرة – بل يقدر التقدير المناسب للمعنى الذي تدل عليه القرائن ، إذ المعوّل عليه في جزم الجواب هو المعنى ؛ فيصح الجزم – عنده – في كلتا الحالتين ، لصحة المعنى بتقدير " لا " في جملة الشرط المقدرة في المثال الأول ، أي: إنْ "لا تدنُ منْ الأسدِ تسلم "،

---

(1) رأيه في : ارتشاف الضرب ٤/ ١٦٨٥، شرح التصريح ٢ / ٣٨٣ ، شرح ابن الناظم ٤٨٧ ، إصلاح الخلل ٢٧٣ ، شرح التسهيل ٤ / ٤٣ ، شرح الكافية ٤ / ١٢١ ، المقاصد الشافية ٦ / ٧٥ ، شرح شذور الذهب ٤٤٩ ، المساعد ٣ / ١٠٠ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٥٣ ، توضيح المقاصد ٣ / ١٢٥٧ ، شرح ابن عقيل ٢ / ٣٢٨

وعدم تقديرها في المثال الثاني ؛ لأنه واضح فيهما أنّ قصد المتكلم: "تدنُ من الأسدِ يأكلك" .

وقد نقل ابن هشام الخلاف السابق ، قال : (وقال الجمهور : لا يجوز : لا تدن من الأسد يأكلك ، بالجزم ، لأن الشرط المقدر إن قدر مثبتا أي : (فإن تدن) ، لم يناسب فعل النهي الذي جعل دليلا عليه ، وإن قدر منفيا أي : (فإلا تدن) فسد المعنى ، بخلاف : لا تدن من الأسد تسلم ، فإن الشرط المقدر منفي ، وذلك صحيح في المعنى والصناعة ... وعن الكسائي (١) في إجازته الجزم بأنه يقدر الشرط مثبتا مدلولا عليه بالمعنى ، لا باللفظ ، ترجيحا للقرينة المعنوية على القرينة اللفظية ، وهذا وجه حسن إذا كان المعنى مفهوما) (٢) .

ويتبين من هذا النقل موافقة ابن هشام للكسائي في عدم اشتراط تقدير الشرط منفيا ، وأن اعتماد القرينة المعنوية تكفي لجزم الجواب ، وعليه فلا يفسد المعنى .

ونُسب هذا المذهب أيضاً - وهو صحة الجزم في نحو لا "تدنُ من الأسدِ يأكلْك" إلى الكوفيين عامة (٣) .

وأجازه الأخفش (٤)، وأبو القاسم السهيلي، وقال السهيلي : (بأن له نظائر وشواهد يطول ذكرها ، وخرّجه على ما ذهب إليه الكسائي ، أو على إضمار فعل يدل عليه النهي ، أو أن يكون منجزماً على نهي آخر ، وقال بأن الثلاثة الأوجه جائزة على أصول النحويين

---

(١) أي : ولك أن تجيب عن الكسائي ، بدليل قوله قبل ذلك : ولك أن تجيب الجمهور .

(٢) مغني اللبيب ٦ / ٣٢٣- ٣٢٤

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٩٣ ، ارتشاف الضرب ٤ / ١٦٨٥ ، شرح التصريح ٢ / ٣٨٤

(٤) معاني القرآن للأخفش ٢ / ٥٥٥

أجمعين (١) . وأجازه الجرمي على قبح ورداءة (٢) ، وقال سيبويه : " فإن قلت لا تدن من الأسد يأكلك ، فهو قبيح إن جزمت ، وليس وجه كلام الناس " (٣) .

واحتج المانعون بفساد المعنى عند تقدير (لا) بعد (إنْ) الشرطية ، إذ سيصير : إنْ لا تدنُ من الأسدِ يأكلْك) وهذا محال ، لأنّ تباعده لا يكون سببًا لأكله ، ويجوز الرفع، أو إدخال الفاء والنصب (٤) . ويجب أن يكون المقدر من جنس الملفوظ به ، فكما لا تقدر في الأمر النهي كذلك لا تقدر في النهي الإيجاب (٥) .

أما المجيزون فاحتجوا بالقياس والسماع ، بالقياس على النصب ، فكما جاز النصب في لا تدنُ من الأسدِ فيأكلَك) بثبوت الفاء والنصب ، جاز الجزم عند سقوطها(٦).

وبالسماع (٧)، فقد جاء في الأثر أنّ أبا طلحة قال للنبيّ –صلى الله عليه وسلم– في لا تشرف يُصِبْك سَهْمٌ من سِهَامِهِم " (٨) بجزم (يصبك) على جواب النهي .

وقوله –صلى الله عليه وسلم– مَنْ أكل من هذه الشَّجَرَةِ فلا يقربْ مسجدَنا يؤذِنا بريحِ الثومِ " (١) بجزم (يؤذنا) على جواب النهي .

---

(١) أمالي السهيلي ٨٥– ٨٦

(٢) ، ارتشاف الضرب ٤ / ١٦٨٥ ، المساعد ٣ / ١٠٠

(٣) الكتاب ٣ / ٩٧

(٤) السابق .

(٥) اللباب للعكبري ٢ / ٦٤

(٦) شرح التصريح ٢ / ٣٨٤

(٧) المقاصد الشافية ٦ / ٧٥ ، شرح التصريح ٢ / ٣٨٤

(٨) صحيح البخاري / كتاب مناقب الأنصار / باب مناقب أبي طلحة ٣ / ١٣٨٦ ، صحيح مسلم / كتاب الجهاد والسير باب غزوة النساء مع الرجال ٥ / ١٩٦

وقوله – صلى الله عليه وسلم –: " لا ترجعوا بعدي كفاراً يضربْ بعضُكم رقابَ بعضٍ " (٢) بجزم (يضربْ) على جواب النهي .

كما احتجوا بقول بعض العرب " لا تسألْونا نُجبْكم بما تكرهون " (٣) بجزم " نجبْكم " على جواب النهي .

وبقراءة الحسن (٤) ﴿ وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرْ ﴾ بالجزم على الجواب ، قال العكبري : " والتقدير في جعله جواباً : إنّك إن لا تمنن بعملك أو بعطيتك تزدد من الثواب ، لسلامة ذلك عن الإبطال بالمن والأذى، على ما قال : ﴿ لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُم بِالْمَنِّ وَالْأَذَى ﴾ (٥) " (٦) .

وأجاب البصريون بأنه لو صحّ القياس على النصب لصحّ الجزم بعد النفي قياساً على النصب (٧) ، وأن الجزم إنما يجوز في فعل يصح كونه جوابا لشرط ، دل عليه فعل النهي وفعل النهي منفي في المعنى ، فلابد من تقدير فعل الشرط على موافقته فتقول : لا تدن من الأسد تسلم. وأما النصب : فإنما يجوز في فعل مسبب عن فعل قبل (الفاء) لا عن نفيه ، لكنه نهى عنه طلبا لنفي المسبب لانتقاء سببه ، كما في قولك: لا تدن من الأسد

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الأذان / باب ما جاء في الثوم النيء ١ / ٢٩١ ، ومسلم في كتاب المساجد ٢ / ٧٩

(٢) أخرجه البخاري في كتاب العلم ١ / ٥٦ ، والحج ٢ / ٦١٩ ، والحدود ٦ / ٢٤٩٠، والفتن ٦ / ٢٥٩٢. وأخرجه مسلم في كتاب الإيمان ١/ ٥٨ ، والقسامة ٥ / ١٧٠ ، والفتن ٨ / ١٨١

(٣) المقاصد الشافية ٦ / ٧٦

(٤) المحتسب ٢ / ٣٣٧ ، الكشاف ٦ / ٢٥٣ ، البحر المحيط ٨ / ٣٦٤ ، الدر المصون ١٠ / ٥٣٦

(٥) سورة البقرة : ٢٦٤

(٦) التبيان ٢ / ١٢٤٩

(٧) شرح التصريح ٢ / ٣٨٥

فيأكلك . فإن (الأكل) هنا أتى به مسببا عن (الدنو) ونهى عنه خوفا من وقوع مسببه الذي هو (الأكل) بوقوعه. فالجزم بعد النهي لازم لنفي ما قبله ، والنصب بعده لازم لثبوت ما قبله فهذه علة اشتراط صحة الإتيان بـــ(لا) بعد(إن) في الجزم (1) .

وردوا النصوص السابقة بندورها (2)، وبجواز أن يكون المجزوم ثانياً بدلاً من المجزوم أولاً لا جواباً (3)، وبثبوت الياء في الحديث الأول والثاني في بعض الروايات.

أما قراءة الحسن ، فقالوا إنها تحتمل عدة أوجه (4) :

١- أن تكون " تستكثر "بدلاً من " تمنن " ، وأنكره أبو حاتم (5) ، وقال إن المن ليس بالاستكثار فيبدل منه .

٢- أن يكون قدّر الوقف عليه ؛ لكونه رأس آية ، فسكّنه ثم وصله بنية الوقف.

٣- أن يكون سكّنه لتناسب الفواصل ، وهي : فأنذر ، فكبر ، فطهر ، فاهجر .

٤- أن يكون أسكن الراء لثقل الضمة، مع كثرة الحركات تشبيهاً له بـ"عضد".

٥- إثبات الوجه إنْ لا تمنن تستكثر من الأجر .

وقد أجمع القراء السبعة على الرفع فيه (1) ، والجملة في موضع نصب على الحال ؛ أي :ولا تمنن مستكثراً ما أعطيت ، أو على حذف "أنْ " فارتفع الفعل .

---

(1) المقاصد الشافية ٦ / ٧٥

(2) السابق .

(3) شرح التسهيل٤ / ٤٤، أوضح المسالك ٤ / ١٨، شرح التصريح ٢ / ٣٨٤ ، المقاصد الشافية ٦ / ٧٥

(4) المحتسب ٢ / ٣٣٧ ، الكشاف ٦ / ٢٥٣ ، البحر المحيط ٨ / ٣٦٤ ، الدر المصون ١٠ / ٥٣٦

(5) المحتسب ٢ / ٣٣٨

(1) إتحاف فضلاء البشر ٢ / ٥٧١ ، البحر المحيط ٨ / ٣٦٤

وقرأ الأعمش [1] (تستكثرَ) بالنصب بأن مضمرة ، أي : لا يكن منك (منٌّ) ولا استكثار ، ويعضده قراءة ابن مسعود (أنْ تستكثرَ) [2] .

وبعد عرض القضية وحجج الفريقين يترجح عندي في هذه المسألة ما ذهب إليه الكسائي وابن هشام من اعتماد القرينة المعنوية دون اشتراط اللفظ ، وذلك لتعضيد النقل لهم ، قال الرضي : (وليس ما ذهب إليه الكسائي ببعيد ، لو ساعده نقل) [3] ، وقد ساعده النقل بالنصوص السابقة التي وردت .

كما أنه بإمعان النظر في الأساليب التي أجازوا فيها الجزم والتي منعوه فيها ، نحو: (لا تدنُ من الأسد تسلمْ) ، و (لا تدنُ من الأسد يأكلْك)، نجد أنْ لا فرق بينهما في التركيب ، فكلاهما يتكون من عناصر أساسية هي : أداة النهي ، والفعل ، وجار ومجرور، والجواب ، وكلاهما نهي يترتب عليه جلب مصلحة أو دفع ضرر ، وهذا هو وجه الاختلاف بينهما ، فالمنع إذن ليس من جهة اللفظ ، وإنما من جهة المعنى وحجّة المانعين هي عدم استقامة المعنى بتقدير "إنْ لا" فإذا عرفنا أنَّ تقدير الشرط أمرٌ وهميٌّ افتراضيٌّ وضعه النحويون لتسويغ الجزم في جواب الطلب ولم تتكلم به العرب ، ولم تظهره في كلامها ، وعلة المنع هي من جهة المعنى عند تقدير : "إنْ لا " ، ويترتب على النهي إمّا الطاعة وإمّا المعصية ؛ إذن لِمَ لا نقدر التقدير الذي يناسب المعنى ويحدّده السياق ؟ ويتم ذلك بالاستغناء عن "لا" تلك التي يفسد معها المعنى – فيما ذكروا– فيكون التقدير في نحو "لا تدنُ من الأسدِ تسلمْ": إنْ لا تدنُ تسلمْ ، وفي نحو " لا تدن

(1) المحتسب ٢ / ٣٣٨

(2) مختصر في شواذ القرآن ١٦٤

(3) شرح الكافية ٤ / ١٢١

من الأسد يأكلك :إن تدن يأكلْك ، فالمعنى الذي يشتمل عليه أسلوب النهي المجاب عنه يتضمن طاعة يترتب عليها أمر حسن ، أو معصية يترتب عليها أمر سيء ، فالمهم أن معنى الجزاء الذي هو شرط في جزم الجواب متحقق في التركيب في كلتا الجملتين على اعتبارات معنوية مختلفة ، وبالتقدير المناسب للمعنى الذي قصده المتكلم .

قال ابن هشام : " ينبغي أن يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن... فان منع من تقدير المذكور معنى أو صناعة قدر مالا مانع له " (١) .

وقال ابن جني في (باب تجاذب المعاني والإعراب) : "...وذلك أنّك تجد في كثير من المنثور، والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين : هذا يدعوك إلى أمر ، وهذا يمنعك منه ، فمتى اعتور كلاماً ما أمسكت بعروة المعنى ، وارتحت لتصحيح الإعراب " (٢) .

واعتراض الجمهور على الكسائي في القياس على النصب ، بأنه لو صحّ القياس على النصب لصحّ الجزم بعد النفي قياساً على النصب ، فيه نظر ، لأنهم قائلون بجواز الجزم بعد النفي (٣) .

وأما احتجاجهم بندور النصوص التي وردت ، فليست النصوص التي بين أيدينا هي كل ما قالته العرب ، فقد ذكر السهيلي بأنّ له نظائر يطول ذكرها (١) .

---

(١) مغني اللبيب ٦ / ٣٧٩

(٢) الخصائص ٣ / ٢٥٥

(٣) شرح التصريح ٢ / ٣٨٥

(١) أمالي السهيلي ٨٦

وإذا كانوا قد أجازوا الجزم في النصوص التي وردت وخرّجوه على البدلية ، فلم لا يجيزون أنْ يجُزم على الجزاء ما دامت القرائن تبين المعنى ؟ أليس من الأولى أنْ نعود إلى رأي الكسائي الذي يجُيزه على الجواب ؟ والمعنيين فرقٌ بين .

وليس حمل قراءة الحسن على ما ذهب إليه الجمهور – على جودته – بمانع من أن تحمل على ما ذهب إليه الكسائي ؛ فهو أيضاً جيّد في أداء المعنى .

فاعل نعم وبئس وما ألحق بهما في نحو (نعم رجلا زيد)

(نعم) و(بئس) فعلان لا يتصرفان ، فلا يستعمل منهما غير الماضي ، ولابد لهما من مرفوع هو الفاعل ، وهو على ثلاثة أقسام :

الأول: أن يكون محلى بالإلف واللام ، نحو قوله تعالى : ﴿نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ﴾[1] .

الثاني: أن يكون مضافا إلى ما فيه " أل "، كقوله تعالى : ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾[2] .

الثالث: أن يكون مضمرا مفسرا بنكرة بعده منصوبة على التمييز ، نحو : نعم رجلا زيد . وذهب الكسائي [3]والفراء إلى أنه لا ضمير ثَم ، والفاعل بـ (نعم) هو زيد . وهذا ما نقله ابن هشام ، قال : " أن يكون الضمير مرفوعا بنعم أو بئس ولا يفسر إلا بالتمييز نحو نعم رجلا زيد وبئس رجلا عمرو ويلتحق بهما فعل الذي يراد به المدح والذم نحو : ﴿ سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ﴾[4] ، و ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ ﴾[5] ، وظرف رجلا زيد ، وعن الفراء والكسائي أن المخصوص هو الفاعل ، ولا ضمير في الفعل) [6] .

ورد ابن هشام رأيهما بقوله : " ويرده نعم رجلا كان زيد ولا يدخل الناسخ على الفاعل وأنه قد يحذف نحو ﴿بِئْسَ لِلظَّـٰلِمِينَ بَدَلًا ﴾[1] " [2] . فرد رأيهما بأمرين :

---

(١)الأنفال:٤٠.

(٢)النحل:٣٠.

(٣) رأيه في : الارتشاف ٢٠٤٨ ، المساعد ٢ / ١٢٩ ، حاشية الصبان ٣ / ٤٧ – ٤٨ ، همع الهوامع ٣/ ٢٢

(٤)الأعراف:١٧٧.

(٥)الكهف: ٥.

(٦) مغني اللبيب ٥ / ٥٣٣ - ٥٣٤

(١)الكهف: ٥٠.

(٢) مغني اللبيب ٥ / ٥٣٤

الأول : دخول كان على المخصوص في المثال المذكور ، و(كان) لا تدخل على الفاعل ، وإنما تدخل على المبتدأ . والثاني : أن المخصوص قد يحذف كما في الآية ، ولو كان فاعلا لما حذف .

وأما المنصوب بعد نعم وبئس فهو عند الكسائي حال ، وتبعه دُرَيْوِد . وعند الفراء تمييز من قبيل المنقول ، والأصل : رجل نعم الرجال زيد ، حذف رجل ، وقامت صفته مقامه ، ثم نقل الفعل إلى اسم الممدوح فقيل : نعم رجلا زيد ، ويقبح عنده تأخيره ، ويجوز عند الكسائي تأخير المنصوب ، فتقول : نعم زيد رجلا ، ويمتنع تقديمه عندهما على نعم (١) .

والمنقول عن الكوفيين : أن انتصاب رجلا هو على تفسير للممدوح ، ولا يقدرون فاعلا ، وكأنك قلت : زيد الممدوح رجلا . وذهب ابن الطراوة إلى أنه لا إضمار في الفعل ، وأن الفاعل محذوف ، وقاله أبو سعد على بن مسعود صاحب المستوفى قال : المشهور أن فاعل (نعم) محذوف بشريطة التفسير ، فكأن التقدير : نعم الرجل رجلا زيد (٢) .

وذهب سيبويه (١) ومعظم البصريين إلى أن في نعم ضميرا مستترا ، هو فاعل بنعم ، والمنصوب تمييز لذلك الضمير (٢) .

---

(١) ارتشاف الضرب ٢٠٤٨ ، المساعد ٢ / ١٢٩ ، حاشية الصبان ٣ / ٤٧ – ٤٨

(٢) ارتشاف الضرب ٢٠٤٨

(١) الكتاب ٢ / ١٧٧

(٢) الأصول ١ / ١١٤ ، اللمع ١٤١ ، أسرار العربية ١٠٤١٠٥ ، ارتشاف الضرب ٢٠٤٨

والراجح عندي في هذه المسألة ما ذهب إليه سيبويه والبصريين لوجوه :

أحدها: قولهم نعم رجلاً وبئس رجلاً هو فلو كان فاعلاً لاتصل بالفعل (1) .

الثاني: قولهم نعم رجلاً كان زيد ، فأعملوا فيه الناسخ .

الثالث: أن المخصوص قد يحذف ، كما في قوله تعالى : ﴿بِئْسَ لِلظَّـٰلِمِينَ بَدَلًا ﴾(2)، ولو كان فاعلا لما حذف .

---

(1) حاشية الصبان ٣ / ٤٨

الرابط في قوله تعالى : ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوۡنَ مِنكُمۡ وَيَذَرُونَ أَزۡوَٰجٗا يَتَرَبَّصۡنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾

يأتي الخبر مفرداً وهو الأصل ، والمراد بالمفرد ما ليس جملة كـ (بر ، شاهدة) من قولهم : الله بر والأيادي شاهدة . ويأتي جملة ، وهي فعل مع فاعل ، نحو زيد قام أبوه ، أو مبتدأ مع خبره نحو زيد أبوه قائم .

ويشترط في الجملة أن تشتمل على رابط يربطها بالمبتدأ إذا لم تكن جملة الخبر نفس المبتدأ في المعنى ، نحو : نطقي الله حسبي .

والرابط إما ضمير يعود على المبتدأ ، أو ما يقوم مقام الضمير ، والذي يقوم مقام الضمير أحد ثلاث أشياء :

إما إعادة المبتدأ بلفظه ، وإما إشارة يشار بها إلى المبتدأ ، وإما عموم يدخل تحته المبتدأ.

ومن الجمل التي وقع الخلاف فيها قوله تعالى : ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوۡنَ مِنكُمۡ وَيَذَرُونَ أَزۡوَٰجٗا يَتَرَبَّصۡنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرۡبَعَةَ أَشۡهُرٖ وَعَشۡرٗا ﴾[١]

والآية تتحدث عن عدة المتوفى عنها زوجها ، وقد ابتدأت الآية بذكر الرجال المتوفين ثم بينت عدة أزواجهم .

فالذين في الآية مبتدأ واختلف في خبرها . وقد نقل ابن هشام خلاف النحاة فيها ، قال : (الرابط في قوله تعالى (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن) ، إما النون على أن الأصل : وأزواج الذين . وإما كلمة (هم) مخفوضة محذوفة هي وما

---

(١)البقرة: ٢٣٤.

أضيفت إليه على التدريج ، وتقديرهما إما قبل (يتربصن) ، أي : أزواجهم يتربصن ، وهو قول الأخفش . وإما بعده ، أي يتربصن بعدهم ، وهو قول الفراء . وقال الكسائي – وتبعه ابن مالك – : الأصل يتربص أزواجهم ، ثم جيء بالضمير مكان الأزواج لتقدم ذكرهن ، فامتنع ذكر الضمير ، لأن النون لا تضاف لكونها ضميرا ، وحصل الربط بالضمير القائم مقام الظاهر المضاف للضمير)[1].

فالكسائي كما ينقل عنه ابن هشام ذهب إلى أن الخبر جملة (يتربصن) ، وأن الأصل : يتربص أزواجهم ، ثم جيء بالضمير وهو النون في يتربصن مكان الأزواج لتقدم ذكرهن ، فامتنع ذكر الضمير الذي في أزواجهم لأن النون لا تضاف لكونها ضميراً ، وهو الربط بالضمير وهو النون في يتربصن القائم مقام الظاهر (الأزواج) المضاف إلى الضمير (هم) .

وهذا هو المشهور عن الكسائي ، فقد حكى هذا القول عنه أحمد بن يحيى فيما ذكره أبو علي الفارسي عن شيخه أبي بكر بن السراج [2] .

ونقله عنه النحاس [3] ومكي بن أبي طالب [4] ، ونقله من المتأخرين ناظر الجيش [5] ، وغيره .

ونسب بعضهم إلى الكسائي قولا آخر في المسألة وهم أبو حيان [1] ، والسمين الحلبي [2]، وابن عادل [3]وهو أن (الذين) مبتدأ لا خبر له ، بل أخبر عن الزوجات

---

(١) مغني اللبيب ٥ / ٦٠٠

(٢) الإغفال ٢/ ٨٩

(٣) إعراب القرآن للنحاس ١/ ٣١٧–٣١٨

(٤) مشكل إعراب القرآن ١٣١

(٥) شرح التسهيل ٢/ ٩٧٥

المتصل ذكرهن به لأن الحديث معهن في الاعتداد بالأشهر فجاء الخبر عما هو مقصود إذ المعنى من مات عنها زوجها تربصت . (٤)

ومن خلال تتبع المصادر لم أجد من اعتمدوا عليه في نسبة الرأي للكسائي . والذي يظهر لي أن ابن عادل والسمين الحلبي قد تابعا أبا حيان في هذه النسبة . وأبو حيان نسب الرأي الأول للكسائي في كتابه ارتشاف الضرب قال : (والرابط المختلف فيه تكرار المبتدأ بمعناه لا بلفظه ... ووقوع المضمر مكان مظهره الذي اتصل به الذكر العائد على المبتدأ ، نحو قوله تعالى : (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن) التقدير : يتربصن أزواجهم أجاز ذلك الأخفش والكسائي ومنعه الجمهور ، وقال ابن الحاج : خرج على حذف مضاف أي (أزواج الذين يتوفون) وقال الكسائي : يتربصن أزواجهم ، وقال الأخفش : (بعدهم أو بعد موتهم) . (٥)

في حين نقل الرأي الثاني في كتابه البحر المحيط (٦) ، فالأقرب أن الصواب الأول لموفقته نقل المتقدمين .

ونقل السمين الحلبي وابن عادل الرأي الأول غير منسوب إلى أحد ، في حين نسبا إلى الكسائي الرأي الثاني ، متابعة لما نقله أبو حيان في البحر المحيط عن الكسائي . ولعل الاكتفاء بعدم النسبة عائد لما تقدم من نسبة رأي آخر للكسائي .

---

(١) البحر المحيط ٢/ ٢٣٢

(٢) الدر ٢/ ٤٧٦

(٣) اللباب في علوم القرآن ٤/ ١٨٨

(٤) البحر المحيط ٢/ ٢٣٢ ، الدر ٢/ ٤٧٦ ، اللباب في علوم القرآن ٤/ ١٨٨

(٥) ارتشاف الضرب ٣/ ١١١٨

(٦) ٢ / ٢٣٢

وهذا الرأي الذي نسبوه للكسائي إنما هو رأي تلميذه الفراء حيث قال في كتابه معاني القرآن : (وقوله : (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن) يقال : كيف صار الخبر عن النساء ولا خبر للأزواج وكان ينبغي أن يكون الخبر عن الذين فذلك جائز إذا ذكرت أسماء ثم ذكرت أسماء مضافة إليها فيها معنى الخبر أن تترك الأول ويكون الخبر عن المضاف إليه فهذا من ذلك ، لأن المعنى – والله أعلم – إنما أريد به : ومن مات عنها زوجها تربصت ، فترك الأول بلا خبر ، وقصد الثاني ؛ لأن فيه الخبر والمعنى) [1]

ويلاحظ أن الفراء لم ينسب الرأي لشيخه الكسائي فالأقرب أن يكون الرأي له .

وكذلك فإن النحاس ، والفارسي ، ومكي وهم قد نسبوا إلى الكسائي القول الأول لم ينسبوا الرأي الآخر إلا للفراء .

وقد نسبت بعض المصادر [2] رأي الفراء للكوفيين فلعله ما أوهم من نسب الرأي للكسائي والفراء .

قال الزجاج : (وقال الكوفيون : وهذا قول الفراء وهو مذهبه أن الأسماء إذا كانت مضافة إلى شيء وكان الاعتماد في الخبر الثاني ، أخبر عن الثاني وترك الإخبار عن الأول ، وأغنى الإخبار عن الثاني عن الإخبار عن الأول) [3]

ونسب القول الأول أبو حيان وناظر الجيش إلى الأخفش والكسائي وهو أن المعنى يتربص أزواجهم ثم كنى عن الأزواج .

---

(١) معاني القرآن ١/ ١٥٠

(٢) المحرر الوجيز ١/ ٣١٤

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١/ ٣١٤– ٣١٥

وتحقيق القول أن رأي الأخفش ليس هذا وإنما تقدير ظرف متصل به العائد الذي يعود على المبتدأ أي يتربصن بعدهم ، كما قال في كتابه معاني القرآن :- (فخبر (والذين يتوفون) : يتربصن بعد موتهم ، ولم يذكر (بعد موتهم) كما يحذف بعض الكلام) [1].

وأبو حيان نسب القول ابتداء للأخفش والكسائي ثم فصله ببيان قول كل واحد منهما منسوبا إليه قال : (والرابط المختلف فيه تكرار المبتدأ بمعناه لا بلفظه ... ووقوع المضمر مكان مظهره الذي أتصل به الذكر العائد على المبتدأ ، نحو قوله تعالى : (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن) التقدير : يتربصن أزواجهم أجاز ذلك الأخفش والكسائي ومنعه الجمهور ، وقال ابن الحاج : خرج على حذف مضاف أي (أزواج الذين يتوفون) وقال الكسائي : يتربصن أزواجهم ، وقال الأخفش : (بعدهم أو بعد موتهم) . [2].

في حين لم يبينه ناظر الجيش ولم ينسب قول الأخفش فقال : (وقيل : التقدير يتربصن بعدهم) [3] .

فالذي يظهر لي بعد هذا أن تحقيق قول الكسائي هو الأول وهو القول بأن بعض الجملة قام مقام شيء مضاف إلى عائد المبتدأ ، والتقدير (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن) فحذف أزواجهم بجملة وقامت النون التي هي ضمير الأزواج مقامها إضافتهن إلى ضمير مبتدأ . [1] . وذلك لأن الناقلين له متقدمون وهم أقرب إلى

(١) معاني القرآن ١/ ١٨٩

(٢) ارتشاف الضرب ٣/ ١١١٨

(٣) تمهيد القواعد ٢/ ٩٧٨

(١) الدر ٢/ ٤٧٨

الكسائي فقد تناقولها بالسند عن تلاميذ الكسائي ، بخلاف المتأخرين الذين قد ينقلون من الكتب ، فربما وهم أحدهم فنسب قولا إلى غير قائله .

ووافق الكسائي في هذا القول ابن مالك حيث قال : (وإن اتحدت بالمبتدأ معنى هي أو بعضها ، أو قام بعضها مقام مضاف إلى العائد استغنت عن العائد) (١)

قال أبو حيان : (وقوله : أو قام بعضها مقام مضاف إلى العائد مثاله قوله : (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن) ، المراد : يتربص أزواجهم ، فأقيم ضمير الأزواج المضافة إلى ضمير (الذين) ، ومثله قول الشاعر :

الألى يورثون مجدا ويعنو ... ن بتأثيله يدوم أثيلا

أراد : يدوم مجدهم أثيلا) (٢)

وقال ناظر الجيش : (ثم إنه - رحمه الله - ذكر مسألة أخرى مع المسائل التي يقوم فيها غير الضمير ، وهي التي أشار إليها بقوله : أو قام بعضها مقام بعض مضاف إلى العائد ، وقد مثل ذلك بقوله تعالى : (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن) ، فقيل : التقدير : يتربص أزواجهم فأقيم ضمير الأزواج مقام الأزواج المضافة إلى ضمير الذين فحصل الربط بهذا المضمر الواقع مكان المظهر الذي هو أزواج ، وأزواج المتصل بضمير المبتدأ ، وهذا الذي ذكره المصنف في هذه الآية الشريفة هو رأي الأخفش والكسائي قيل ولكنه خلاف ما عليه الجمهور ، وحاصل الأمر في الآية الشريفة أقوال . أحدها : هذا القول فاختاره المصنف) (١) .

---

(١) تسهيل الفوائد ١٧

(٢) التذييل والتكميل ٤/ ٢٩

(١) تمهيد القواعد ٢/ ٩٧٧

وإليه ذهب ابن عقيل فقال : (والثالث : كقوله تعالى : (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن) المعنى : يتربص أزواجهم . فأقيم ضمير الأزواج مقام الأزواج المضاف إلى ضمير الذين) [1].

واعترض على قول الكسائي في هذه المسألة أحمد بن يحيى بأن هذا القول باطل إذ لا يصح أن يعتبر خبرا مع العائد ثم يسقط . قال أحمد : (وهذا باطل لأن كونه مع عائد صار خبرا للأول فلا يسقط) [2] .

واعترض الفارسي عليه لأن إقامة الضمير مقام الظاهر أغنت عن ذكر الضمير الذي أضيف إليه الظاهر فقد استقل الفعل بفاعله فلم يعد هناك حاجه لوجود الضمير المضاف إليه الظاهر فقد قام مقامه المضمر ، قال أبو علي الفارسي : (فأما قول الكسائي فليس بالمتجه ، لأن المبتدأ على قوله ليس يعود إليه ذكر مثبت ولا محذوف . فإن قلت فإذا قدره التقدير الذي ذهب إليه عاد إلى المبتدأ ذكر محذوف من اللفظ يراد في المعنى ، كما أن قول أبي الحسن وأبي العباس إذا قدر التقدير الذي ذهبا إليه [3] ، عاد إلى المبتدأ ذكر محذوف من اللفظ فاستقل المبتدأ بالراجع على قوله استقلاله به في قولهما . قيل : ليس تقديره كواحد من هذين التقديرين في المساغ ، ألا ترى أن المثبت في الكلام لا يرجع فيه إلى المبتدأ شيء وقد استقل الفعل بفاعله في (يتربصن) وليس بهذه الجملة افتقار إلى ذلك الضمير الذي تقدره وليس تقتضي الرواجع من الأخبار إلى المبتدأ أن يوضع لها مظهر موضع مضمر لا تستقل الجملة إلا به . ألا ترى أن من قدر حذف

---

(١) المساعد ١/ ٢٣٢

(٢) الإغفال ٢ / ٨٩

(٣) سأشير إلى رأييهما لاحقا .

الجملة منه في قوله : (السمن منوان بدرهم) لم يضع موضع هذا الضمير مظهرا ولم تتعلق صحة هذا الكلام بوضع مظهر موضع مضمر ، وكذلك من قدر أن المحذوف من هذه الآية (أزواجهم) فحذف (أزواجهم) على حد ما كان يثبته لو أثبتها ، وليس بوضع موضع ظاهر مضمرا مما يضع في هذا القول المظهر الذي هو (أزواجهم) مع ضمير المؤنث . فإذا لم يكن في الرواجع المحذوفة الذي ترجع إلى المبتدأ شيء على هذا الحد لم يسغ كما ساغ غيره) (١)

ولابد بعد هذا من بيان أقوال النحاة الآخرين دراسة للمسألة وبيانا لأرجح الأقوال فيها .

فهذا الرأي الذي اختاره الكسائي خلاف ما عليه الجمهور .(٢)

وقد أشرت سابقا إلى رأي الفراء وأبي الحسن الأخفش وأقول مفصلا في رأييهما .

أما الفراء فذهب إلى أن الذين مبتدأ لا خبر له ، لأن المقصود النساء فأخبر عنه ،لأن فيه الخبر والمعنى ، وترك خبر (الذين) ، قال : (وقوله : (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن) يقال كيف صار الخبر عن النساء ولا خبر للأزواج ، وكان ينبغي أن يكون الخبر عن (الذين) ؟ فذلك جائز إذا ذكرت أسماء ثم ذكرت أسماء مضافة إليها فيها معنى الخبر ، أن تترك الأول ويكون الخبر عن المضاف إليه ، فهذا من ذلك ، لأن المعنى – والله أعلم – إنما أريد به (من مات عنها زوجها تربصت) فترك الأول بلا خبر، وقصد الثاني لأن فيه الخبر والمعنى . قال : وأنشدني بعضهم :-

بني أسد إن ابن قيس وقتله   بغير دم دار المذلة حلت (١)

---

(١) الإغفال ٢/ ٩٤- ٩٥

(٢) تمهيد القواعد ٢/ ٩٧٧

فألقى (ابن قيس) ، وأخبر عنه (قتله) أنه ذل . ومثله :

لعلي إن مالت بي الريح ميلة   على ابن أبي الذبان أن يتندما [٢]

فقال : لعلي ، ثم قال : أن يتندما ، لأن المعنى لعل ابن أبي ذبان أن يتندم إن مالت بي الريح . ومثله قوله : (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم) إلا أن الهاء من قوله : (وصية لأزواجهم) رجعت على (الذين) فكان الإعراب فيها أبين ، لأن العائد فيها من الذكر قد يكون خبرا . كقولك عبدالله ضربته) [٣] .

ووافق الفراء في هذا القول ابن جرير الطبري فقال نحو قوله ، واستدل بما استدل به الفراء [٤] .

واعترض عليه أبو إسحاق الزجاج بأنه لا يمكن أن يكون هناك مبتدأ ليس له خبر، إذ يصبح حشوا لا فائدة له وهذا محال . قال أبو إسحاق :- (وهذا القول غير جائز ، لا يجوز أن يبدأ اسم ولا يحدث عنه ، لأن الكلام إنما وضع للفائدة ، فما لا يفيد فليس بصحيح ، وهو أيضا من قولهم محال ، لأن الاسم إنما يرفعه اسم إذا ابتدأ مثله أو ذكر عائد عليه فهذا على قولهم باطل ، لأنه لم يأت اسم يرفعه ولا ذكر عائد عليه) [٥] .

وأما أبو الحسن الأخفش فذهب إلى أن الخبر يتربصن بعدهم أو بعد موتهم . وحذف الظرف وما اتصل به من ضمير يعود على المبتدأ ، ثم حذف إذ قد علم أن التربص إنما يكون بعد موت الأزواج ، قال :- (فخبر (والذين يتوفون) :يتربصن بعد

(١) البيت لثابت قطنة . انظر معاني القرآن للزجاج ١ / ٣١٥ ، تفسير الطبري ٤/ ٢٧٤

(٢) البيت غير منسوب في تفسير الطبري ٤ / ٢٧٤ ، وفي الإغفال ٢ / ٩٧

(٣) معاني القرآن ١/ ١٥٠ –١٥١

(٤) انظر : تفسير الطبري ٤/ ٢٤٧

(٥) معاني القرآن وإعرابه ١/ ٣١٥

موتهم ، ولم يذكر (بعد موتهم) كما يحذف بعض الكلام ، يقول : ينبغي لهن أن يتربصن ، فلما حذف ينبغي ، وقع يتربصن موقعها) [1] .

واعترض عليه أحمد بن يحيى بأنه لا يجوز أن يحذف العائد فيكون خبرا للأول بلا عائد ، وهو يتابع الفراء بإجازته ترك الأول والإخبار عن الثاني .

وأجاب أبو علي الفارسي على اعتراض أحمد بن يحيى بأنه قد أثبت جواز هذا القول بما قدمه من حجج ، ثم إن حذف بعض الخبر مع إرادته في المعنى أقرب من ألا يكون هناك خبر البتة ، فقال : (وليس ما ذكره أحمد بن يحيى من الاعتراض الساذج على هذا القول بشيء ، لما ذكرنا من الدلالة على جوازه ، وما أطرف إنكار حذف بعض الخبر من اللفظ وإرادته في المعنى لدلالة اللفظ عليه ، واختيار ألا يكون له خبر البتة ، ورفض المبتدأ ، فقد ذكر الاعتماد عليه) [2] .

وأما المبرد فقد ذهب إلى أن التقدير : والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا أزواجهم يتربصن [3] . روى هذا القول عنه الفارسي عن أبي بكر [4] .

وتابعه على هذا القول أبو إسحاق الزجاج وذكر بأنه إطباق البصريين ، وأبو جعفر النحاس وذكر أنه من أحسن ما قيل في الآية .

ومن الأقوال في المسألة أن تقدر كلمة أزواج مضافة إلى (الذين) أي : (وأزواج الذين يتوفون منكم يتربصن بأنفسهن) ، وقد تناقلت كتب النحاة هذا القول ولم ينسبوه

---

(١) معاني القرآن للأخفش ١ / ١٨٩

(٢) الإغفال ٢/ ٩١

(٣) مشكل إعراب القرآن ١٣١

(٤) الإغفال ٢ / ٩٠

. (1) قال أبو حيان : (وتأول بعض أصحابنا الآية على حذف مضاف معتد به دون اللفظ ، أي ونساء الذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن ، فيكون كقوله :

يسقون من ورد البريص عليهم   بردى يصفق بالرحيل السلسل (2)

بردى : موضع ، يريد : ماء بردى ، فأعاد الضمير من (يصفق) على المحذوف ، لا على بردى (3).

ولا يخفى ما في هذا القول من البساطة والقرب في المعنى والتقدير ، ونظيره في حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه كثير في كلام العرب ، كقوله تعالى : ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾(4) أي أهل القرية ، وقوله تعالى: ﴿وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ ﴾(5) .

قال الزمخشري : (وإذا أمنوا الإلباس حذفوا المضاف وأقاموا المضاف إليه مقامه ، وأعربوه بإعرابه ، والعلم فيه كقوله تعالى : (واسأل القرية) . (6)

فالذي يظهر لي – والله أعلم – تقديم هذا القول على غيره من الأقوال في هذه المسألة .

(1) ذكره النحاس في إعراب القرآن

(2) البيت لحسان بن ثابت ، في ديوانه 122 ، وشرح المفصل 3 / 25

(3) التذييل والتكميل 4 / 29

(4)يوسف:82.

(5)البقرة:93.

(6) المفصل 134

إعراب (مَنْ) في قوله تعالى : ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾(1)

اختلف النحاة في إعراب (مَنْ) في قوله تعالى : ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾(2) على أقوال ، ومنها قول الإمام الكسائي ، وهو أن (من) في محل رفع مبتدأ ، فإن كانت موصولة فخبرها محذوف يدل عليه ما تقدم ، أو شرطية فالمحذوف جوابها والتقدير عليهما : من استطاع فليحج ، ويؤيد الشرط مقابلته بالشرط بعده ، وهو قوله : (ومن كفر فإن الله غني عن العالمين) ، وعليهن فالعموم مخصص إما بالبدل أو بالجملة ، وهذا ما نقله عنه ابن هشام قال : (قول ابن السيد في قوله تعالى : (من استطاع إليه سبيلا) : إن (من) فاعل بالمصدر ، ويرده أن المعنى حينئذ : ولله على الناس أن يحج المستطيع ، فيلزم تأثيم جميع الناس إذا تخلف مستطيع على الحج ، وفيه مع فساد المعنى ضعف من جهة الصناعة ، لأن الإتيان بالفاعل بعد إضافة المصدر إلى المفعول شاذ ، حتى قيل إنه ضرورة ، كقوله :

أَفْنَى تِلادي وما جَمَّعْتُ من نَشَبٍ   قَرْعُ القَواقيزِ أَفْواهُ الأَباريقِ (3)

فيمن رواه برفع (أفواه) . والحق جواز ذلك في النثر ، إلا أنه قليل ، ودليل الجواز هذا البيت ، فإنه روي بالرفع مع التمكن من النصب ، وهي الرواية الأخرى ، وذلك على أن

---

(1) آل عمران:97.

(2) آل عمران:97.

(3) البيت للأقيشر الأسدي . انظر : الشعر والشعراء ٥٦١ ، خزانة الأدب ٤ / ٤٩١ ، شرح أبيات مغني اللبيب ٧ / ١٥٧ ، شرح الشواهد للسيوطي ٢ / ٨٩١ ، الأغاني ١١ / ٢٧٧ ، المقتضب ١ / ٢١ ، اللمع ١٩٧ ، همع الهوامع ٣ / ٤٩ ، الدرر ٥ / ٢٥٦ ، لسان العرب ٥ / ٣٩٦ ، معجم البلدان ٤ / ٣٦ ، أوضح المسالك ٣ / ٢١٢ ، شرح شذور الذهب ٤٩٣ ، إصلاح المنطق ٣٣٨ ، شرح التصريح ٢ / ٨

القواقيز الفاعل ، والأفواه مفعول ، وصح الوجهان ، لأن كلا منهما قرع ومقروع ، ومن مجيئه في النثر الحديث : (وحج البيت من استطاع إليه سبيلا) [1] ، ولا يتأتى فيه ذلك الإشكال ، لأنه ليس فيه ذكر الوجوب على الناس ، والمشهور في (من) في الآية أنها بدل من الناس بدل بعض ، وجوز الكسائي كونها مبتدأ ، فإن كانت موصولة فخبرها محذوف ، أو شرطية فالمحذوف جوابها ، والتقدير عليهما : من استطاع فليحج ، وعليهن فالعموم مخصص إما بالبدل أو بالجملة) [2] .

أورد ابن هشام خلاف العلماء في الآية في سياق ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها ، ومنها : أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يراعي المعنى ، فرد ابن هشام الرأي الأول لفساده معنى وصناعة ، كما ذكر ، في حين أجاز رأي الكسائي لعدم تأتي الإشكال المعنوي على إعرابه ، وذلك أنه تخصص الوجوب في الآية على عموم الناس بجملة (من استطاع إليه سبيلا) .

وهذا الرأي الذي نقله ابن هشام عن الكسائي هو الثابت عنه نسبه إليه النحاس [3]، ومكي [4] ، وابن عصفور [5] ، وأبو حيان [1] ،وابن أبي الربيع [2] ، وابن خروف [3] ، وابن الفخار [4] ، وغيرهم .

---

(١) جزء من حديث أركان الإسلام . رواه مسلم ١ / ٢٦

(٢) مغني اللبيب ٦ / ٣٥-٣٧

(٣) إعراب القرآن ١ / ٣٩٦

(٤) مشكل إعراب القرآن ١٦٩

(٥) شرح الجمل ١ / ٢٨٥

(١) البحر ٣ / ١٢-١٣

(٢) البسيط ٤٠٢ - ٤٠٤

استحسن ابن عصفور رأي الكسائي، ورد قول من قال : إن (من) فاعل بالمصدر، لفساده من جهة المعنى، قال : (وذهب الكسائي إلى أنه يجوز أن تكون مَنْ شرطاً، والجواب محذوف، فكأنه قال : فعليهم ذلك ورأى أنّ حذف جواب الشرط لفهم المعنى أحسن من حذف الضمير من البدل ، وهذا الذي ذهب إليه حسنٌ جداً ومن الناسِ من جعلَ مَنْ فاعلة بحجّ كأنه قال: أنْ يحجّ البيتَ مَنْ استطاعَ إليه سبيلا . وذلك فاسد من جهة المعنى ، لأنّه يجيء على هذا معنى الآية: أنّ للهِ على الناسِ كافةً مستطيعهم وغير مستطيعهم أن يحجّ البيت المُستطيع . وهذا خلف) [٣] .

واعترض ناظر الجيش على رأي ابن عصفور في تجويزه رأي الكسائي، قال: (وعجبا له كيف أجاز هذا الوجه واستحسنه، ولم يفسده بأن يقول: يلزم من (ولله على الناس حج البيت) وجوب الحج على الناس أجمعين، ولا شك أن في الناس من هو غير مستطيع، ويلزم من (من استطاع إليه سبيلا) فعليهم ذلك أن الحج لا يجب إلا على المستطيع) [٤] .

وما اعترض به ناظر الجيش على ابن عصفور يُعترَض به على ابن هشام ، فإنه من خلال تتبع المصادر وجدت أن ابن هشام تابع ابن عصفور في رأيه هذا ، ويظهر هذا من خلال النصوص التي نقلتها عنهما .

---

(١) شرح الجمل لابن خروف ١ / ٣٥٠

(٢) شرح الجمل لابن الفخار ١ / ٢١٢-٢١٣

(٣) شرح الجمل ١ / ٢٨٥

(٤) تمهيد القواعد ٧ / ٣٤٠٧

وصحح ابن الفخار رأي الكسائي مع ترجيح قول الجمهور ، قال بعد أن ذكر رأي الكسائي : (وهذا صحيح المعنى والله أعلم ، وقول سيبويه أرجح ، لأن الكلام على قول الكسائي جملتان تحقيقا ، وعلى قول سيبويه تقديرا ، وأيضا فقد قيل : إن البدل من جملة ما قبله ، فهذا يدل على شدة الإتصال ، فكان أولى والله أعلم) (١) .

وذكر ابن أبي الربيع رأي الكسائي واستبعده ولم يرضه ، قال : (وفي هذا بعد لحذف جواب الشرط ، ولجعل ما ظاهره كلام واحد كلامين) (٢) . وضعفه ابن خروف ، وقرنه بالقول الأول وهو أن من فاعلة بحج ، فالتقدير : (أن يحج البيت من استطاع إليه سبيلا) ، وتقدير رأي الكسائي : (من استطاع إلي سبيلا فعليه الحج) ، فمعناهما واحد (٣) .

وأما أقوال العلماء الأخرى في الآية فهي :

القول بأن (من) فاعلة بحج ، ونسبه ابن هشام إلى ابن السيد ، في حين نسبه ابن الفخار (٤) ، وابن أبي الربيع في الكافي (٥) إلى الفراء (٦) ، وفي البسيط (٧) إلى بعض الكوفيين ، ونسبه القرطبي إلى الكسائي (٨) ، وهو وهم منه ، إذ تحقيق مذهب الكسائي

---

(١) شرح الجمل لابن الفخار ١ / ٢١٤

(٢) البسيط ٤٠٤

(٣) شرح الجمل لابن خروف ١ / ٣٥٠

(٤) شرح الجمل لابن الفخار ١ / ٢١٢

(٥) ذكر النسبة محقق الكتاب في الهامش عن النسخة الحمزاوية ٢ / ٢٩٤ ، انظر : ١٠٨٤

(٦) لم أجد هذا الرأي للفراء في معاني القرآن .

(٧) ٤٠٣

(٨) تفسير القرطبي ٤ / ١٤٦

ما قدمنا ، وهو ما نسبه إليه أكثر النحاة المتقدمين والمتأخرين . ونسبه أبو حيان إلى بعض البصريين [١] . ولم أجد من النحاة ممن ذكر هذا الرأي إلا وقد اعترض عليه بمثل ما ذكره ابن هشام .

وذهب سيبويه إلى أن من في الآية مجرورة على البدلية [٢] ، ووافقه أكثر النحاة ومنهم الزجاج [٣] ، والمبرد [٤] ، وابن السراج [٥] ، والنحاس [٦] ، والصيمري [٧] ، ومكي [٨] ، وابن جني [٩] ، والطبري [١٠] ، والزمخشري [١١] ، والعكبري [١٢] ، وابن الأنباري [١٣] ، والسهيلي [١٤] ، وغيرهم .

---

(١) البحر المحيط ٣ / ١٣

(٢) الكتاب ١ / ١٥٢

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١ / ٤٤٧

(٤) المقتضب ١ / ٢٧

(٥) الأصول ٢ / ٤٧

(٦) إعراب القرآن ١ / ٣٩٦

(٧) التبصرة والتذكرة ١ / ١٥٨

(٨) مشكل إعراب القرآن ١٦٩

(٩) اللمع ٨٩

(١٠) تفسير الطبري ٥ / ٦١٨

(١١) الكشاف ١ / ٥٩٠

(١٢) التبيان ١ / ٢٨١

(١٣) البيان ١ / ٢١٣

(١٤) نتائج الفكر ٢٤١

والبدل هنا بدل بعض من كل ، وبدل البعض وبدل الاشتمال لا بد في كل منهما من ضمير يعود على المبدل منه نحو أكلت الرغيف ثلثه، وسلب زيد ثوبه، وهنا ليس ضمير ، فقيل : هو محذوف تقديره مَنْ استطاع منهم [1] .

القول الرابع : أن (من) بدل كل من كل ، فتكون موصولة في موضع جر أيضا ، ونسب في شرح التصريح إلى ابن برهان ، واحتج بأن المراد بالناس : المستطيع ، فهو عام أريد به خاص ، لأن الله – عز وجل – لا يكلف الحج من لا يستطيع [2] . والفرق بين هذا القول والذي قبله : أن الذي قبله يقال فيه : عام مخصوص، وهذا يقال فيه : عام أريد به الخاص وهاتان العبارتان مأخوذتان مِنْ عبارة الإمام الشافعي – رحمه الله – [3] .

القول الخامس : أن (من) خبر مبتدأ مضمر ، تقديره : هم من استطاع [4] .

القول السادس : أنها منصوبة بإضمار فعل ، أي : أعني من استطاع [5] .

نقل هذين القولين السمين الحلبي ، ولم يعزهما ، وقال معقبا : (وهذان الوجهان – في الحقيقة – مأخوذان من وجه البدل ، فإنَّ كل ما جاز إبداله مما قبله ، جاز قطعه إلى الرفع ، أو إلى النصب المذكورين آنفاً) [6] .

والذي يظهر لي أن (من) في محل جر على البدل من الناس . وذلك لأن القول بأن (من) فاعل بالمصدر يضعف من جهة اللفظ والمعنى كما ذكر ابن هشام ، فأما من جهة

---

(١) الدر المصون ٣ / ٣٢١

(٢) شرح التصريح ٢ / ١٩٣

(٣) الدر المصون ٣ / ٣٢١

(٤) الدر المصون ٣ / ٣٢١ ، اللباب ٥ / ٤١٣

(٥) المرجع السابق .

(٦) الدر المصون ٣ / ٣٢١

المعنى ، وهو أن الحج فرض على التعيين بلا خلاف . ولو كان التأويل ما ذكروه لكان فرض كفاية ، فإذا حج المستطيعون برئت ذمم غيرهم وفرغت ساحتهم من التكليف ، وليس الأمر كذلك ، بل الحج فرض على جميع الناس حج المستطيعون أو قعدوا ، ولكنه عذر بعدم الاستطاعة إلى أن توجد الاستطاعة ، ألا ترى انك إذا قلت : (واجب على أهل هذا القطر أن يجاهد منهم الطائفة المستطيعون للجهاد) فإذا جاهدت تلك الطائفة سقط وجوب الجهاد عن الباقين ، مستطيعين كانوا أو غير مستطيعين ، بخلاف الحج .

وأما من جهة اللفظ : فإن إضافة المصدر إلى الفاعل – إذا وجد – أولى من إضافته إلى المفعول ، ولا يعدل عن هذا الأصل إلا بدليل منقول أو معقول ، فلو كان (من) هو الفاعل لأضيف المصدر إليه .

وإذا ثبت أن (من) بدل بعض من كل ، وجب أن يكون في الكلام ضمير يعود إلى الناس ، كأنه قال : (من استطاع منهم) ، وحذف هذا الضمير قبيح في أكثر الكلام ، وحسنه هاهنا أمور ، منها :

أن (من) واقعة على من يعقل كالاسم المبدل منه ، فارتبطت به .

ومنها أنها موصولة بما هو أخص من الاسم الأول ، ولو كانت أعم لقبح حذف الضمير العائد ، مثال ذلك : أنك لو قلت : (رأيت إخوتك من ذهب إلى السوق) تريد : من ذهب منهم ، لكان قبيحا ، لأن الذاهب إلى السوق زعم من الإخوة . وكذلك لو قلت : (البس الثياب ما حسن وكمل) تريد : ما حسن منها ، ولم تذكر الضمير ، لكان أبعد في الجواز ، لأن لفظ (ما) أعم من لفظ الثياب ، وكذلك الحسن والكامل ، وحق بدل البعض من الكل أن يكون أخص من المبدل منه ، فإذا كان أعم وأضفته إلى ضمير ، أو قيدته بضمير يعود على الأول ارتفع العموم وبقي الخصوص .

ومما حسن حذف الضمير في هذه الآية أيضا مع ما تقدم ، طول الكلام بالصلة والموصول [١] .

ويرد قول الكسائي بأن لا حاجة إلى الحذف مع إمكان تمام الكلام [٢]

---

(١) نتائج الفكر ٢٤١ ،

(٢) شرح قطر الندى ٣٠٩ ، شرح التصريح ٢ / ١٩٣

إعراب (رئمان) في قول الشاعر :

أم كيف ينفع ما تعطي العلوق به   رئمان أنف إذا ما ضن باللبن

أورد ابن هشام مناظرة بين الكسائي والأصمعي في مجلس هارون الرشيد ، قال :

(وقوله :

أنّى جَزَوْا عامراً سوءى بفعلهمُ أم كيف يجزونني السّوءى من الحسنِ

أمْ كيفَ ينفعُ ما تُعطي العَلوقُ به رئمانَ أنفٍ إذا ما ضُنَّ باللَّبنِ [1]

العَلوق – بفتح العين المهملة الناقة التي علق قلبها بولدها ، وذلك أنه يُنحر ثم يحشى جلده تبناً ، ويجعل بين يديها لتشمه فتدرَّ عليه ، فهي تسكن إليه مرة ، وتنفر عنه أخرى .

وهذا البيت ينشد لمن يعدُ بالجميل ولا يفعله ، لانطواء قلبه على ضده ، وقد أنشده الكسائيُّ في مجلس الرشيد بحضرة الأصمعي ، فرفع رئمان فردّه عليه الأصمعي ، وقال: إنه بالنصب ، فقال له الكسائي: اسكت ، ما أنت وهذا؟ يجوز الرفع والنصب والجر، فسكت. ووجههُ أن الرفع على الإبدال من (ما) والنصب بتُعطي، والخفض بدلٌ من الهاء وصوّب ابن الشّجري إنكار الأصمعي، فقال: لأن رئمانها للبَوّ بأنفها هو عطيتها إياه لا عطيّة لها غيره، فإذا رفع لم يبق لها عطية في البيت؛ لأن في رفعه إخلاء تعطي من مفعوله لفظاً وتقديراً، والجر أقربُ إلى الصواب قليلاً، وإنما حقُّ الإعراب والمعنى النصبُ ، وعلى الرفع فيحتاج إلى ضمير راجع إلى المبدل منه، أي رِئمانُ أنفٍ له) [1] .

---

(١) البيتان لأفنون التغلبي . انظر : المفضليات ٢٦٣ ، البغداديات ٤١٩ ، الخصائص ٢ / ١٨٤ ، المحتسب ١ / ٢٣٥ ، المستقصى ٢ / ٢٤٢ ، شرح اختيارات المفضل ١١٦٤ ، شرح المفصل ٤ / ١٨ ،شرح شواهد المغني ١ / ١٤٤ – ١٤٥ ، مجمع الأمثال ١ / ٢٩٣ ، أمالي القالي ٢ / ٥١ ، الكامل ١٤٠ ، وغيرها .

(١) مغني اللبيب ١ / ٢٩٣ وما بعدها .

هذه القصة شهيرة ، روتها كتب اللغة ، وممن رواها من النحاة أبو القاسم الزجاجي [1] ، وابن الشجري [2] ، وياقوت الحموي [3] ، والسيوطي [4] ، والبغدادي [5] .

ومدار الخلاف في هذه المسألة ضبط كلمة (رئمان) فلم يجز الأصمعي فيها إلا النصب ، في حين أجاز الكسائي فيها الرفع والنصب والجر ، ووجه هذه الأوجه الإعرابية فيها . وصوب ابن الشجري رأي الأصمعي ، وقد نقل ابن هشام كلام ابن الشجري ملخصا ومقرا ، قال الأخير في أماليه : (ما بمعنى الذي واقعة على البو ، وانتصاب الرئمان هو الوجه الذي يصح به المعنى والإعراب ، وإنكار الأصمعي لرفعه إنكار في موضعه ، لأن رئمان العلوق للبو بأنفها ، هو عطيتها ، ليس لها عطية غيره ، فإذا أنت رفعته لم يبق لها عطية في البيت ، لفظاً ولا تقديراً . ورفعه على البدل من ما ، لأنها فاعل ينفع ، وهو بدل الاشتمال ، ويحتاج إلى تقدير ضمير يعود منه على المبدل منه ، كأنك قلت : رئمان أنفها إياه ، وتقدير مثل هذا الضمير قد ورد في كلام العرب ، ولكن في رفعه ما ذكرت لك من إخلاء (تعطي) من مفعول في اللفظ والتقدير . وجر رئمان على البدل أقرب إلى الصحيح قليلاً . وإعطاء الكلام حقه من المعنى والإعراب إنما هو بنصب الرئمان . ولنحاة الكوفيين في أكثر كلامهم تهاويل فارغة من حقيقة) [1] .

---

(١) أمالي الزجاجي ٥٠ – ٥١ ، مجالس العلماء ٤٢ – ٤٣

(٢) أمالي ابن الشجري ١ / ٥٤ – ٥٦

(٣) معجم الأدباء ٤ / ١٧٤٤

(٤) الأشباه والنظائر ٣ / ٣١١ – ٣١٢

(٥) خزانة الأدب ١١ / ١٤٧– ١٤٨

(١) أمالي ابن الشجري ١ / ٥٦

فيظهر أن ابن هشام يوافق ابن الشجري والأصمعي في اختيار النصب ، ويخالف الكسائي ، قال البغدادي بعد أن نقل نص ابن الشجري السابق : (وقد نقله ابن هشام في المغني وأقره) [1] .

ووافق الكسائي فيما ذهب إليه من جواز الأوجه الثلاثة أبو علي ، وأبو العلاء صاعد ، قال أبو علي : (رئمان بالرفع والنصب والجر . والمعنى : ما ينفع عطفها عليه إذا لم يدر لبنها . وأقول : إن الرفع في رئمان يجوز فيه من وجهين ، والنصب من ثلاث جهات ، والجر من جهة واحدة) [2] .

وقال صاعد : (وأنشد أبو عمرو بن العلاء :

أمْ كيفَ ينفعُ ما تُعطي العَلوقُ بهِ ... رئمانَ أنفٍ إذا ما ضُنَّ باللَّبنِ

في رئمان ثلاثة أوجه ، النصب والرفع والجر) [3]

وأما رد الأصمعي فيظهر أنه من جهة الرواية ، فلم يحفظ إلا رواية النصب ، فلذلك أنكر غيرها .

ولم يخالفه الكسائي في الرواية وإنما ذكر الأوجه النحوية الممكنة في البيت ، وعليه وقع الخلاف بينه وبين بعض النحاة . فأما الكسائي فتخريج الأوجه الثلاثة عنده : أن الرفع على أن يكون رئمان بدلا من الموصول (ما) المرفوع ، لأنه فاعل (ينفع) ، وهو هو في المعنى ، ألا ترى أن (رئمان أنف) هو ما تعطيه العلوق .

وهذا التخريج الذي أورده الكسائي في مناظرته وافقه فيه أبو على الفارسي [1] .

---

(١) خزانة الأدب ١١ / ١٤٩

(٢) البغداديات ٤١٩

(٣) الفصوص ١ / ٣٢٥

وأما النصب فعلى المفعولية للفعل (تعطي) ، فيكون (رئمان) مفعولا ثانيا ، والمفعول الأول محذوف أي : إعطاء العلوق البو رئمان أنف . ووافق الكسائي في هذا التخريج أبو العلاء صاعد (٢) .

وما اعترض به ابن الشجري بأن في رفعه إخلاء تعطي من مفعول لفظا وتقديرا ، تعقبه الدماميني بأنه (قد يلتزم ، ولا محذور فيه ، لأنّ الفعل المتعدي قد يكون الغرض من ذكره إثباته لفاعله ، أو نفيه عنه فقط ، فينزّل منزلة اللازم ، ولا يقدّر له مفعول ، تقول : فلان يعطي ، أي : يفعل الإعطاء ، فلا تذكر للفعل مفعولاً ولا تقدّره ، لأنّ ذلك يخلّ بالغرض . واعتبار هذا المعنى في البيت ممكن) (٣) .

وذكر البغدادي بأن منشأ الاعتراض من ابن الشجري إنما هو حمل ما على البو ، ولو حمله على الرئمان لم يرد شيء من هذا . وقال : (ولقد أجاد الدماميني في الاعتراض على ابن الشجري بقوله : ولقائل أن يقول :لم لا يجوز أن يكون الضمير من به عائداً على ما ، لا على البو ، و (به) يتعلق بـ (تعطي) على أنه مضمن معنى تجود ، فلا يكون مخلى من مفعول مع رفع رئمان) (١) . وهذا الذي ذكره الدماميني من تضمين الفعل (تعطي) معنى الفعل (تسمح) هو رأي ابن جني حيث قال : (ألحق الباء في به لما كان تعطي في معنى تسمح به . ألا تراه قال في آخر البيت : إذا ما ضن باللبن ، فالضن : نقيض السماحة والبذل) (٢) .

---

(١) البغداديات ٤١٩

(٢) الفصوص ١ / ٣٢٥

(٣) شرح الدماميني بهامش حاشية الشمني ١ / ٩٩

(١) خزانة الأدب ١١ / ١٤٩

(٢) المحتسب ١ / ٢٣٥

وقال البغدادي : (ودعوى تضمين تعطي بتجود، كما صنع ابن جني، صحيح المحمل قليل المؤونة) [1] .

وأما الجر فعلى أن يكون بدلا من الضمير في (به) .

ووجه كون الجر أقرب إلى الصواب عند ابن الشجري :أنه يصير معمولاً لتعطي بواسطة إبداله من الضمير الذي هو معموله بواسطة حرف الجر [2] ، وقيل : لكونه غير محتاج إلى تقدير محذوف بخلاف الرفع فإنه عنده مفتقر إلى تقدير الرابط [3] ، ولذلك قال في الرفع : (وهو بدل اشتمال ، ويحتاج إلى تقدير ضمير يعود منه على المبدل منه كأنك قلت : رئمان أنفها إياه ، وتقدير مثل هذا الضمير قد ورد في كلام العرب) [4] . ورده البغدادي بأنه إذا جر على البدلية من الهاء فهو محتاج إلى الضمير ، فلا يصحّ هذا التوجيه [5] .

وذكر النحاة توجيهات أخرى للرفع والنصب غير ما ذكره الكسائي ، فأما الرفع فيجوز أن يكون رئمان خبر المبتدأ محذوف والتقدير : (هو رئمان) ، كأنه لما قال : أم كيف ينفع ما تعطي العلوق ، قيل له : وما تعطى العلوق ؟ فقال : رئمان أنف ، أي : (هو رئمان أنف) ، وهو نظير قوله تعالى : ﴿قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ۗ النَّارُ﴾[1] ، أي : هي النار .

---

(١) خزانة الأدب ١١ / ١٥٠

(٢) حاشية الشمني ١ / ٩٩

(٣) شرح الدماميني بهامش حاشية الشمني ١ / ٩٩

(٤) أمالي ابن الشجري ١ / ٥٦

(٥) خزانة الأدب ١١ / ١٥٠ ١٥١

(١)الحج:٧٢.

وهذا التوجيه ذكره أبو علي الفارسي (١) ، وأبو العلاء صاعد (٢) .

وأما النصب فذكر أبو علي ثلاثة توجيهات غير توجيه الكسائي ، فأحدها : أن يكون منصوبا على نزع الخافض ، فالأصل : أم كيف ينفع ما تعطيه من رئمان ، فحذف الحرف ، وعدى الفعل .

ثانيها : أن يكون منصوبا على المصدرية (مفعول مطلق) ، وهو نظير قوله تعالى : ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ﴾(٣) ، و ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ﴾(٤) ، كأنه لما قيل تعطي العلوق دل على ترأم ، لأن إعطاءها رئمان ، كما أن قوله : ﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ﴾(٥) وعد ، فنصبه على هذا الحد ، لما دل عليه تعطي .

ثالثها :أن ينتصب على الحال ، مثل جاء ركضاً ، على قياس إجازة أبي العباس في هذا الباب ، ويجعل تعطي بمنزلة تعطف ، كأنه قيل : أم كيف ينفع ما تتعطف به العلوق رائما ، أي : كيف ينفع تعطفها رائمة مع منعها لبنها (١) .

والذي أرجحه رأي الكسائي لوجاهة وقرب التخريجات التي ذكرها هو والفارسي في هذا البيت .

---

(١) البغداديات ٤١٩

(٢) الفصوص ١ / ٣٢٥

(٣)النمل:٨٨.

(٤)الروم:٦.

(٥)الروم:٢.

(١) البغداديات ٤١٩

إعراب (ثلاث) في قول الشاعر : (فأنت طلاق والطلاق عزيمة ثلاث) وأثره في المعنى

نقل ابن هشام مسألة فقهية نحوية جرت بين الإمام الكسائي ، والقاضي أبي يوسف الفقيه ، قال : " كتب الرشيد ليلة إلى القاضي أبي يوسف ، يسأله عن قول القائل:

فإن ترفقي يا هند فالرفق أيمن   وإن تخرقي يا هند فالخرق أشأم

فأنت طلاق والطلاق عزيمة   ثلاث ومن يخرق أعق وأظلم (١)

فقال : ماذا يلزمه إذا رفع الثلاث ، وإذا نصبها . قال أبو يوسف : فقلت : هذه مسألة نحوية فقهية ، ولا آمن الخطأ إن قلت فيها برأيي ، فأتيت الكسائي وهو في فراشه ، فسألته . فقال : إن رفع ثلاثا طلقت واحدة ، لأنه قال : أنت طلاق ، ثم أخبر أن الطلاق التام ثلاث ، وإن نصبها طلقت ثلاثا ، لأن معناه : أنت طالق ثلاثا ، وما بينهما جملة معترضة . فكتبت بذلك إلى الرشيد ، فأرسل إلي بجوائز فوجهت بها إلى الكسائي . انتهى ملخصا " (٢) . فالكسائي يرى أن هناك فرقا بين رفع الثلاث ، وبين نصبها ، فالرفع يوقع طلقة واحدة ، والنصب يوقعها ثلاث طلقات . وهذا الرأي وافقه فيه أبو يوسف ، واستحسنه الرشيد .

أما ابن هشام فإنه يخالف الكسائي في ذلك فيرى أن الرفع والنصب محتملان لوقوع الثلاث ، ولوقوع الواحدة ، قال : " وأقول : إن الصواب أن كلا من الرفع

---

(١) الأبيات غير منسوبة . انظر : أمالي الزجاجي ٣٣٨ ، الإنصاف لابن السيد ١٧٣١٧٤ ، الأشباه والنظائر ٣ / ١١٤ – ١١٥ ، المبسوط ٦ / ٧٧ ، بدائع الصنائع ٣ / ١٠٤ ، تبيين الحقائق ٢ / ١٩٩ ، الطيوريات ٣ / ١١٥٩ – ١١٦٠ ، شرح المفصل ١ / ١٢ ، خزانة الأدب ٣ / ٤٦١ ، البصائر والذخائر ٥ / ١٢٩ ، شرح أبيات مغني اللبيب ١ / ٣٢٤

(٢) مغني اللبيب ١ / ٣٣٣ - ٣٣٤

والنصب محتمل لوقوع الثلاث ولوقوع الواحدة . أما الرفع فلأن أل في الطلاق إما لمجاز الجنس كما تقول : زيد الرجل ، أي : هو الرجل المعتد به . وإما للعهد الذكري مثلها في : (فعصى فرعون الرسول) . أي : وهذا الطلاق المذكور عزيمة ثلاث ، ولا تكون للجنس الحقيقي ، لئلا يلزم الإخبار عن العام بالخاص كما يقال : الحيوان إنسان ، وذلك باطل ، إذ ليس كل حيوان إنسانا ، ولا كل طلاق عزيمة ولا ثلاثا ، فعلى العهدية يقع الثلاث ، وعلى الجنسية يقع واحدة كما قال الكسائي . وأما النصب فلأنه محتمل لأن يكون على المفعول المطلق ، وحينئذ يقتضي وقوع الطلاق الثلاث ، إذ المعنى : فأنت طالق ثلاثا ، ثم اعترض بينهما بقوله : والطلاق عزيمة . ولأن يكون حالا من الضمير المستتر في عزيمة ، وحينئذ لا يلزم وقوع الثلاث ، لأن المعنى : والطلاق عزيمة إذا كان ثلاثا ، فإنما يقع ما نواه ، هذا ما يقتضيه معنى هذا اللفظ ، مع قطع النظر عن شيء آخر ، وأما الذي أراده هذا الشاعر المعين فهو الثلاث ، لقوله بعد :

فبيني بها أن كنت غير رفيقة وما لامرئ بعد الثلاث مقدم " (١) .

ذكر ابن يعيش أن قوله : والطلاق عزيمة ثلاث ، روي على ثلاثة أوجه : برفع عزيمة ونصب ثلاث ، وبالعكس ، وبرفعهما .

فإذا نصب الثلاث فكأنه قال : أنت طالق ثلاثا ، فيقع الثلاث ، ويكون قوله : والطلاق عزيمة ، مبتدأ وخبرا ، فكأنه قال : والطلاق منى جد غير لغو .

وإذا رفعهما كانت الثلاث خبرا ثانيا ، أي : الطلاق الذي يقع بمثله الطلاق هو الثلاث ، أو يكون موضحا للعزيمة على سبيل البدل ، وتقع واحدة لا غير ، ويجوز أن يكون المراد : وأنت طالق ثلاثا ، ثم فسر ذلك بقوله : والطلاق عزيمة ثلاث ، كأنه قال :

---

(١) المرجع السابق .

والطلاق الذي ذكرته ونويته عزيمة ثلاث ، فسره بهذا الدليل ، هذا إذا نوى الثلاث ، ودليل ذلك قوله : (فبيني بها) ، فهذا يدل على إرادة الثلاث والبينونة .

وأما إذا نصب عزيمة مع رفع الثلاث ، فعلى إضمار فعل ، كأنه قال : والطلاق ثلاث أعزم عليك عزيمة ، ويجوز أن يكون التقدير : والطلاق إذا كان عزيمة ثلاث ، كما تقول : عبد الله راكبا أحسن منه ماشيا ، والمراد : إذا كان ماشيا ، كما تقول : هذا بسرا أطيب منه رطبا إذا كان رطبا ، أي : هذا إذا كان بسرا أطيب منه إذا كان رطبا [1] .

وقال الفناري في حاشية المطول : قد انتصر جدنا شمس الدين الفناري للكسائي وأبي يوسف حيث قال : ولقائل أن يقول : إنما لم يعتبر الكسائي وأبو يوسف ، حين ارتفاع الثلاث ، كون اللام للعهد ؛ لأن ثلاث وعزيمة لا يصح أن يكونا خبرين عن الطلاق المعهود، فإن الطلاق رخصة وليس بعزيمة. وكذا حين انتصاب الثلاث ، لا يصح أن يكون ثلاثاً حالاً من ضمير عزيمة ، لما قلنا .فلم يتعين أيضاً ، قال : اللهم إلا أن تحمل العزيمة على المعنى اللغوي . والعرف أملك . وفيه بحث .

أما أولاً : فلأنه لا دخل في لزوم المحذور المذكور لجعل اللام للعهد ، إذ منشؤه عدم اجتماع الثلاث والعزيمة ، وهذا الاجتماع لازم على تقدير الحمل على مجاز الجنس ؛ اللهم إلا أن يراد الحمل على الجنس المطلق، ويجعل الإخبار بالعزيمة والثلاث بالنظر إلى أنواع الطلاق .

وأما ثانياً : فالأملك في مثله هو العرف العام ؛ فالظاهر أن المعنى: الطلاق الذي ذكرت ليس بلغو ولا لعب ، بل هو معزوم عليه . نعم الكلام ، على تقدير جعل ثلاثاً

(١) شرح المفصل ١ / ١٣

حالاً من المستتر في عزيمة ، محتمل لوقوع الثلاث ، بأن يكون المعنى والطلاق الذي ذكرته إذ كان ثلاثاً . فتأمل (١) .

وأما قول ابن هشام : ولأن يكون حالا من الضمير المستتر في عزيمة وحينئذ فلا يلزم وقوع الثلاث ...الخ . تعقبه فيه الدماميني بقوله : " فيه نظر ، أما أولا : فلأن الكلام محتمل لوقوع الثلاث على التقدير الذي ذكره ، بأن تجعل (أل) للعهد الذكري ، كما تقدم له في احد وجهي الرفع ، كأنه قال : والطلاق الذي ذكرته ليس بلغو ولا لعب ، بل هو معزوم عليه حالة كونه ثلاثا . وأما ثانيا : فلأنه لا يظهر داع إلى الإتيان بقوله ، إذا كان مع جعله ثلاثا حالا من الضمير في عزيمة ، إلا أن يكون غرضه بيان أن الحال في معنى الظرف ، كما تقول : معنى جاء زيد قائما : جاء في حال كونه قائما ، والأمر قريب فيه . فإن قلت : وفيه نظر من وجه آخر ، وهو قوله : إن في عزيمة ضميرا مستترا إذ هي مصدر ، والمصدر لا يضمر فيه . قلت : إنما ذلك إذا لم يؤول هنا مؤول ، فتحمل الضمير، كما في : زيد عدل ، فإن قلت : لو تحمله لأنث وثنى وجمع على نحو : هند صوم والزيدون عدل ، قلت : روعي فيه جهتان : حهة المشتق الذي أول به ، فتحمل وجهة أصله ، فلم يغير " (٢) .

واستنبط معين الدين الإيجي أوجها ثمانية صحيحة التركيب والإعراب يحتملها الشعر ، وهي : أما على تقدير أن اللام للجنس ، فإما أن يكون عزيمة وثلاث مرفوعين ، فيلزمه على ما قال ابن هشام واحدة ، والظاهر أنه يلزمه ثلاث إذا ليس الطلاق عنده إلا عزيمة ثلاث ، وطلاقه فرد مما ادعاه .

---

(١) انظر : خزانة الأدب ٣/ ٤٤٦ ، شرح أبيات مغني اللبيب ١ / ٣٢٩

(٢) حاشية الشمني ١ / ١١٦

وإما أن يكون عزيمة منصوبا ، وثلاث مرفوعا ، فيلزمه واحدة ، وهو أحد وجهي الإمام محمد ، وفيه أن ذا الحال مبتدأ .

وإما أن يكون عزيمة مرفوعا ، وثلاث حالا من المستتر في عزيمة ، فيلزم واحدة ، وهو وجه ثان لابن هشام وللإمام ، لكن في كلام الإمام إبهام ، لأنه يحتمل أن يكون ثلاث مفعولا مطلقا ، وحينئذ يلزمه ثلاث .

وإما أن يكون عزيمة مرفوعا ، وثلاث مفعولا مطلقا ، فيلزمه ثلاث ، وهو ثالث وجوه ابن هشام ، فهذه وجوه أربعة .

وعلى تقدير أن اللام للعهد ، إما أن يكون عزيمة وثلاث مرفوعين ، كأنه قال : فأنت طلاق ، وهذا الطلاق عزيمة ثلاث ، فيلزمه ثلاث . وهو رابع وجوه ابن هشام .

وإما أن يكون عزيمة منصوبا ، وثلاث مرفوعا ، فيلزمه ثلاث .

وإما أن يكون عزيمة مرفوعا، وثلاث منصوبا من حالا من المستتر ، فيلزمه ثلاث.

وإما أن يكون عزيمة مرفوعا ، وثلاث مفعولا مطلقا ، فيلزمه ثلاث ، فهذه أربعة أخرى ، فتكتمل ثمانية (١) .

ومنع جميع الوجوه السابقة أبو علي في (المسائل القصرية)ومنع كونه تمييزاً أيضاً ، وعين " أن يكون ثلاثاً مفعولاً مطلقاً إما لعزيمة أو لطلقت محذوفاً، وإما ظرف لعزيمة.

وحقق أن مفاد البيت الطلاق الثلاث لا غير و هذا كلامه : قوله :

فأنت طلاق والطلاق عزيمة ثلاث

لا يخلو إذا نصبت ثلاثاً أن يكون متعلقاً بطلاق أو غيره، فلا يجوز أن يكون متعلقاً بطلاق ؛ لأنه إن كان متعلقاً به لم يخل من أن يكون طلاق الأول أو الثاني ، فلا يجوز أن

---

(١) انظر : خزانة الأدب ٣ / ٤٦٥ – ٤٦٦ ، شرح أبيات مغني اللبيب ١ / ٣٣٠- ٣٣١

يكون متعلقاً بطلاق الأول ، لأن الطلاق مصدر فلا يجوز أن يتعلق به شيء بعد العطف عليه ، ولا يجوز أن ينصب ثلاث بطلاق الثاني ؛ لأنه قد أخبر عنه للفصل. فإذا بطل الوجهان جميعاً ، ثبت أنه متعلق بغيره : فيجوز أن يكون متعلقاً بعزيمة ، أي:أعزم ثلاثاً ؛ ولم يحتج إلى ذكر الفاعل لأن ما تقدم من قوله : فأنت طلاق ، قلد ّ على الفاعل ، ألا ترى أن معناه : أنت ذات طلاق ، أي : ذات طلاقي ، أي : قد طلقتك. فلا فصل بين أنت ذات طلاقي ، وبين : قد طلقتك ، لما أضفت المصدر إلى الفاعل استغنيت عن إظهار المفعول ، لجري ذكره في الكلام ، فحذفته كما استغنيت من ذكر المفعول في قوله : ﴿وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ﴾[1] ، فلم يحتج إلى ذكر الفاعل في عزيمة إذ كان مصدراً كالنذير والنكير ، وكما لم يحتج إليه في قوله تعالى : ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا﴾ [2] لتقدم ذكره ، فلذلك لم يحتج إلى ذكر الفاعل في عزيمة فصار كأنه قال:أنت طلاق ؛ والطلاق عزيمتي ثلاثاً ، أي : أعزمه ثلاث.فيكون ثلاثاً المنصوب متعلقاً بعزيمة ، أو يكون تعلقه به على جهة الظرف ، كأنه قال : أعزم ثلاث مرات ، أو ثلاث تطليقات ، فإذا كان كذلك وقع ثلاثاً تطليقات ، لتعلق الثلاث بما ذكرناه ؛ ولا يجوز أن يكون أقل ّ من ذلك لتعلقه بالعزيمة .والأشبه فيمن نصب ثلاثاً أن يكون الطلاق الثاني المعرف باللام يراد به الطلاق المذكور الذي تقدم ذكره ، أي : ذلك الطلاق عزمته ، أي :عزمت عليه ثلاثاً . فإذا كان كذلك لم يتجه إلا إلى الإيقاع للثلاث .

وأما إذا رفع ثلاثاً أمكن أن يكون المراد : الطلاق عزيمة ثلاث ، أي : جنس الطلاق ذو عزيمة ثلاث ؛ وأمكن أن يكون طلاقي ذو عزيمة ثلاث ، فإذا أمكن أن

---

(١)الأحزاب:٣٥.

(٢)البلد:١٤، ١٥.

يكون المراد به طلاقه خاصة ، وأمكن أن يكون غير طلاقه ، ولكن جنس الطلاق ، لم يوقع به شيئاً حتى يتيقن ذلك بإقرار من المطلق أنه أراد ذلك ؛ فأما إذا لم يقترن إلى هذا اللفظ ، الذي يحتمل الطلاق الخاص والطلاق العام ، شيء يدل ّ به أنه يريد به طلاقه خاصة ، لم نوقعه .

والأشبه في قولهم : واحدة ، واثنتان، وثلاث، في الطلاق، وإيصالهم إياه بهن، أن يكون مراراً ؛ فينتصب على أنه ظرف من الزمان؛ يقوي ذلك قوله تعالى : ﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِ﴾[1] والمعنى: الطلاق في مرتين؛ إلا أنه اتسع فيه فأقيم مقام الخبر، كما أقيم ظرف الزمان مقام الفاعل في قولهم: سير عليه طوران، وسير عليه مرتان وشهران؛ فكذلك قوله مرتان. وإذا كان كذلك، كان قولهم: أنت طالق واحدة، كأنك قلت: أنت طالق مرة، وأنت طالق ثنتين، أي: مرتين .وكذلك ثلاثاً .فيكون ذلك ظرفاً من الزمان .

ويجوز فيمن نصب ثلاثاً في البيت أن لا يحمله على عزيمة ، ولكن يحمله على فعل مضمر، كأنه لما لم يجز أن يحمله على طلاق الأول ولا على طلاق الثاني، وكان المعنى والمراد أن يكون الثلاث محمولاً على الطلاق ، أضمر طلقتو.دل ّ عليه ما تقدم من ذكر الطلاق؛ فكأنه قال :طلقتك ثلاثاً . فأما حمل الثلاث على التفسير في قولهم: أنت طالق ثلاثاً، فليس ذلك من مواضع التفسير ، ألا ترى أن التفسير جميع ما كان منتصباً منه فقد نص النحويون على جواز إدخال من فيه ، وأن منه ما يرد ّ إلى الجمع ومنه ما يقر على الواحد ، كقولهم : عشرون من الدراهم ، ولله دره من رجل . ولا يجوز ذلك في هذا ، ألا ترى أنه لا يستقيم : أنت طالق من واحد ، ولا من العدد ، ولا ما أشبه ذلك ، فإذا كان كذلك لم يكن تفسيراً .

---

(١)البقرة:٢٢٩.

وأيضاً فإن التفسير لا يجوز أن يكون معرفاً ، والتعريف في هذا غير ممتنع ، تقول : أنت طالق الثلاث ، وأنت طالق الثنتين ، أو الطلقتين . فإذا كان كذلك كان ظرفاً ، والظرف يكون تارة معرفة وتارة نكرة . وقد تقول : أنت طالق من ثلاث ما شئت ، فيكون ما شئت معرفة ، كأنك قلت : الذي شئته ؛ فيكون معرفة . ولو كان تفسيراً لم تقع المعرفة في هذا الموضع . ولا يجوز أن ينتصب على أنه حال ، لأنه لو كان حالاً لم يجز أن يقع خبراً للابتداء في قوله : (الطلاق مرتان)، كما لا يكون الحال خبراً للمبتدأ . ولو قلت : قمت خلفك ؛ فنصبت خلفك على تقدير الحال ، أي : قمت ثابتاً فيه ، لم يجز الإخبار عنه ، لأن الحال لا يكون خبر مبتدأ .

فإن قلت : يكون قوله : والطلاق عزيمة ، اعتراضاً بين الصلة والموصول ، وتحمل ثلاثاً على الطلاق الأول ؛ قيل : لا يجوز أن تحمله على الاعتراض كما أن قوله : ﴿وَأَقْرَضُواْ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾[1] في قولنا اعتراض ، ألا ترى أن ذلك اعتراض بين الخبر والمخبر عنه ، وكذلك قوله تعالى : ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ﴾[2] اعتراض بين المفعول الذي هو (أن يؤتى أحد) . ولا يعترض بين الطلاق وثلاث ، لأنه لا مثل له يشبه به . هذا كله كلام أبي علي [3] .

(١)الحديد:١٨.

(٢)آل عمران:٧٣.

(٣) نقله البغدادي في خزانة الأدب ٣ / ٤٦٨ – ٤٧١ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ١ / ٣٣٣ – ٣٣٥ ، وقد أوردته بطوله في المسألة لقوة معالجته لها .

هذه المسألة مشهورة في كتب الأدب والنحو والفقه ، على خلاف بينها فيمن وقعت بينهم المسألة ، فأما كتب النحو والأدب (١) فرووها كما نقل ابن هشام ، أي مسألة بعثها أبو يوسف إلى الكسائي ، وأما كتب الحنفية (٢) فرووها على أن المرسل بالفتوى الكسائي إلى محمد بن الحسن ، وردوا الرواية الأولى لبعد أن يرجع أبو يوسف إلى الكسائي مع إمامته واجتهاده . وروى الحافظ السلفي بسنده أن محمد بن الحسن هو الذي بعث بالمسألة إلى الكسائي (٣) . والملاحظ أن المسألة فقهية ، وبنيت على رأي نحوي فالأقرب عندي أن تكون وجهت للفقيه أولا ثم بعد ذلك إلى النحوي فحكم فيها بالنحو . وذكر الأمير أنه يحتمل أن تكون الواقعة تعددت ، قال : " قلنا : تعدد الواقعة ممكن . وشنع الكمال بن الهمام على المصنف بأنه جهل بمقام الاجتهاد ، فإنه يستلزم معرفة أساليب الكلام ، فلا يحتاج أبو يوسف إلى مراجعة الكسائي . قلنا هذا من تبادل العلماء ومشاركتهم خصوصا أهل الدولة الواحدة ، بل هو عين إمامة أبي يوسف وكماله ، حيث لم يستقبل برأيه ، مع عدم احتياجه ، وهكذا شأن السلف ولعمري الكسائي أحد القراء السبعة وإمام العربية يتكلم معه مثل هذا " (٤) .

وبعد فالذي يظهر لي أن الأقرب في ما تقدم من الأقوال هو ما ذهب إليه الكسائي ، وذلك لأنه حمل اللفظ على ظاهره وما تبادر إلى ذهن السامع ، بخلاف غيره الذين تكلفوا له أحوالا لا تعرف إلا من خلال معرفة نية الشاعر ، وذلك كحمل (أل) على

---

(١) ومنها : أمالي الزجاجي ٣٣٨ ، الإنصاف لابن السيد ١٧٣١٧٤ ، الأشباه والنظائر ٣ / ١١٤ – ١١٥

(٢) ومنها : المبسوط ٦ / ٧٧ ، بدائع الصنائع ٣ / ١٠٤ ، تبيين الحقائق ٢ / ١٩٩

(٣) الطيوريات ٣ / ١١٥٩– ١١٦٠

(٤) حاشية الأمير ١ / ٥١

العهدية . فلا بد لمعرفة إرادة الثلاث أو الواحدة من معرفة نية الشاعر ، ولا سبيل إلى ذلك . فليس إلا التفريق بين حالة النصب وحالة الرفع . والرفع إنما كان بالتعليق بأقرب عامل للرفع وهو الابتداء في جملة (والطلاق عزيمة ثلاث) ، وأما النصب فبالتعليق بأقرب عامل للنصب ، وهو أن يكون مفعولا مطلقا .

الخاتمة وأهم النتائج

يمكن أن أجمل أهم ما توصلت إليه من نتائج في ما يأتي :

يعد١هذا البحث جمعا لآراء عالم من أكبر علماء العربية قد فُقِد جلُّ تراثه ، وما وصل إلينا متفرقا في كتب النحاة بحاجة إلى جمع لتسهيل الوصول إلى هذا التراث العظيم.

٢.تجلية القول في مجموعة من مسائل النحو الكوفي ، وذلك من خلال بيان آراء شيخهم الكسائي.

٣.بيان بعض أصول المذهب الكوفي كاعتماد المثال الواحد أصلا مقيسا تبنى عليه المسألة.

٤.بيان موقف الفراء وهو تلميذ الكسائي والرجل الثاني في المدرسة الكوفية في كثير من المسائل من رأي شيخه الكسائي.

٥.أن ابن هشام كان واسع الاطلاع ملما بآراء العلماء.

٦.كان ابن هشام أيضا دقيقا في نقل آراء النحاة ، وتجلى ذلك واضحا من خلال نقل آراء الكسائي بالعودة إلى المصادر وتتبع رأي الكسائي فيها.

٧.كان أيضا مستقلا في آرائه ، يبحث عن الحق ، دون تحيز لآراء مدرسة على أخرى ، ودون تقليد ، وإنا يبحث عن الحق ويختار من آراء النحاة المتقدمين والمتأخرين ما يراه صوابا .

٨.بالإضافة لترجيحات توصل إليها الباحث بناء على استقراء آراء النحاة في مسائل البحث .

الرسائل العلمية :

– أبو عبد الله بن الفخار وجهوده في الدراسات النحوية مع تحقيق كتابه شرح الجُمَل دكتوراه ١٤١٠هـ الباحث: د.حماد بن محمد الثمالي .

– الأبذي، ومنهجه في النحو، مع تحقيق السفر الأول من شرحه للجزولية ، د. سعد بن حمدان الغامدي .

– موصل النبيل إلى نحو التسهيل للشيخ خالد الأزهري. تحقيق: ثريا عبدالسميع إسماعيل.

المطبوعات :

– ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة : لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (٨٠٢هـ)، تحقيق : د/ طارق الجنابي، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٩٨٧م.

– أخبار النحويين البصريين للسيرافي (ت ٣٦٨ هـ): تحقيق : طه محمد الزيني و محمد عبد المنعم خفاجي . مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط١، ١٩٥٥م.

– إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر : لأحمد بن محمد البنا (١١١٧هـ)، تحقيق : د/ شعبان محمد إسماعيل، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٩٨٧م.

– ارتشاف الضرب من لسان العرب : لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي (٧٤٥هـ) ، تحقيق : د. رجب عثمان محمد، مراجعة د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط(١) ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

– الإرشاد إلى علم الإعراب للكيشى . تحقيق: د. عبدالله على الحسينى البركاتى، ود. محسن سالم العميرى ـ جامعة أم القرى المملكة العربية السعودية ـ ط١، ١٩٨٩م٠

– الأزهية في علم الحروف للهروي . تحقيق: عبدالمعين الملوحى . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق . ط٢، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م٠

-أسرار العربية، لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تحقيق: محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق

– الأشباه والنظائر في النحو : لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)، دار الكتب العلمية ، بيروت.

– إصلاح المنطق لابن السكيت، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط٤.

– الأصمعيات : لأبي سعيد عبدالملك بن قريب الأصمعي (٢١٦هـ)، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، وعبدالسلام هارون ، القاهرة ، دار المعارف، ط٢، ١٩٦٤م.

– الأصول في النحو : لأبي بكر محمد بن السري بن السراج (٣١٦هـ) ، تحقيق : د/ عبدالحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٥م.

-الأضداد في كلام العرب ، أبو الطيب اللغوي ، تحقيق. عزة حسن ، المجمع اللغوي، دمشق ، ط٢، ١٩٩٦م .

– الأضداد لمحمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٨٧م .

– إعراب القرآن : لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (٣٣٨هـ)، تحقيق : د/ زهير غازي زاهد، بيروت، عالم الكتب، ط٣، ١٩٨٨م.

– إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٥م .

– إعراب لامية الشنفرى لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ، تحقيق : محمد أديب عبدالواحد جمران ، المكتب الإسلامي – بيروت، ط١ ، ١٩٨٤م .

– الإغفال : لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي (٣٧٧هـ)، تحقيق : د/ عبدالله بن عمر الحاج إبراهيم، أبوظبي، المجمع الثقافي ، ٢٠٠٣م.

- أمالي ابن الشجري : لابن الشجري هبة الله بن علي بن حمزة العلوي (٥٤٢هـ)، تحقيق: د/ محمود الطناحي ، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط١، ١٩٩٢م.

- أمالي الزجاجي لأبى القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق : عبدالسلام هارون، دار الجيل. بيروت، ط٢ ، ١٩٨٧م .

- أمالي السهيلي : لأبي القاسم عبدالرحمن بن عبدالله السهيلي (٥٨١هـ)، تحقيق : د/ محمد إبراهيم البنا، القاهرة، مطبعة السعادة ، ط١، ١٩٧٠م.

- أمالي القالي لإسماعيل بن القاسم القالي ، مع الذيل والنوادر للمؤلف ، وكتاب التنبيه للبكري ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

-الأمالي النحوية لابن الحاجب . تحقيق : هادى حسن حمودى ـ ط: عالم الكتب ـ مكتبة النهضة العربية ،ط١، ١٤٠٥هـ= ١٩٨٥م٠

- الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب، لعلي بن عدلان الموصلي، تحقيق : حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط٢، ١٩٨٥ م.

- الانتصار لسيبويه على المبرد : لابن ولاد أحمد بن محمد التميمي (٣٣٢هـ)، تحقيق : د/ زهير عبد المحسن سلطان ، بيروت، مؤسسة الرسالة ، ط١، ١٩٩٦م.

- الإنصاف في التنبيه على المعاني والأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم، لعبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي ، تحقيق : د. محمد رضوان الداية ، دار الفكر – بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٣ هـ .

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري (٥٧٧هـ)، تحقيق : د.جودة مبروك . مراجعة : د. رمضان عبدالتواب ، القاهرة، مكتبة الخانجي . ط١ .

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : لابن هشام جمال الدين عبدالله بن يوسف الأنصاري (٧٦١هـ)، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط٨، ١٩٨٦م.

- الإيضاح : لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي (٣٧٧هـ)، تحقيق : د/ كاظم بحر المرجان، بيروت، عالم الكتب، ط٢، ١٩٩٦م.

- الإيضاح في شرح المفصل : لابن الحاجب عثمان بن عمر النحوي (٦٤٦هـ)، تحقيق : د/ موسى بناي العليلي، بغداد، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ط١، ١٩٨٢م.

- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل لأبي بكر بن الأنباري . تحقيق:محيي الدين عبدالرحمن رمضان ـ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٠هـ = ١٩٧١م٠

- البحر المحيط : لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي (٧٤٥هـ) ، تحقيق : عادل أحمد عبدالموجود، وعلي محمد معوض، ود/ زكريا عبدالمجيد النوتي، ود/ أحمد النجولي الجمل، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٣م.

- بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع فى الفقه الحنفى لأبي بكر الكاساني ، دار الكتاب العربي ، ط٢ ،١٩٧٤ م

- بدائع الفوائد : لابن قيم الجوزية أبي عبدالله محمد بن أبي بكر (٧٥١هـ)، تحقيق علي العمران دار عالم الفوائد . بدون ذكر رقم الطبعة وتاريخها .

- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للإمام محمد بن علي بن محمد الشوكاني حققه وعلق عليه وضبط نصه وصنع فهارسه محمد حسن حلاق ، دار ابن كثير - دمشق - بيروت، ط١، ٢٠٠٦م .

- البسيط في شرح جمل الزجاجي : لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد الإشبيلي السبتي (٦٨٨هـ)، تحقيق : د.عياد بن عيد الثبيتي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٨٦م.

- البصائر والذخائر لأبي حيان التوحيدي (٤١٤هـ)، تحقيق: د. وداد القاضي ، بيروت، دار صادر، ط١، ١٩٨٨م.

- البغداديات (أو المسائل المشكلة) لأبي علي الفارسي . تحقيق: صلاح الدين عبدالله السنكاوي ـ الجمهورية العراقية ـ بغداد ـ مطبعة العانى ـ بدون تاريخ .

بغية الوعاة للسّيوطي، تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم، دار الفكر ، ط٢ ، ١٩٧٩م .

- البهجة المرضية في شرح الألفية، السيوطي، دراسة وتحقيق: علي سعد الشينوي، كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، طرابلس، ليبيا، ط١، ١٩٨٣م

- البيان في غريب إعراب القرآن : لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري (٥٧٧هـ)، تحقيق : د.طه عبدالحميد طه، مراجعة : مصطفى السقا، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر (دار الكاتب العربي)، ١٩٦٩م.

- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ، تحقيق : بشار عواد معروف ، دار الغرب الإسلامي ،ط١ ، ٢٠٠١م .

٣٦- التبيان في إعراب القرآن : لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري (٦١٦هـ)، تحقيق : علي محمد البجاوي، بيروت، دار الجيل، ط٢، ١٩٨٧م.

تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق للزيلعي وبهامشه حاشية الشِّلْبِيِّ ، المطبعة الكبرى الأميرية - بولاق، القاهرة، ط١ ، ١٣١٣هـ

- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين : لأبي البقاء العكبري (٦١٦هـ)، تحقيق : د.عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٨٦م.

- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد : لابن هشام جمال الدين الأنصاري (٧٦١هـ)، تحقيق: د.عباس مصطفى الصالحي، بيروت، المكتبة العربية، ط١، ١٩٨٦م.

- تذكرة النحاة : لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي (٧٤٥هـ)، تحقيق: د.عفيف عبدالرحمن، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٦م.

- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي (٧٤٥هـ)، تحقيق : د/ حسن هنداوي، دمشق ، دار القلم ، ط١٩٩٧،١م.

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : لابن مالك جمال الدين محمد بن عبدالله الطائي (٦٧٢هـ)، تحقيق : د/ محمد كامل بركات، القاهرة، دار الكاتب العربي، ١٩٦٧م.

- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد : لبدر الدين محمد بن أبي بكر الدماميني (٨٢٧هـ)، تحقيق : د. محمد بن عبدالرحمن المفدى، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط٢، ٢٠٠٤م.

- التعليقة على كتاب سيبويه . أبو علي الفارسي. تحقيق : د. عوض بن حمد القوزي. مطابع الأمانة ـ القاهرة ـ ط١ ،١٩٩٠م .

- تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) : لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)، تحقيق : د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي، القاهرة، مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، ط١، ٢٠٠١م.

- تفسير أبي السعود المسمى : إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم لأبي السعود ـ دار إحياء التراث العربى ـ بيروت ـ لبنان ـ بدون تاريخ ٠

- تفسير الفخر الرازي المشتهر بـ : التفسير الكبير ومفاتيح الغيب محمد الرازي فخر الدين ، دار الفكر – بيروت – ط١ ، ١٩٨١م .

- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد. محمد بن يوسف بن أحمد محب الدين ناظر الجيش، دراسة و تحقيق : علي محمد فاخر. وآخرون. القاهرة. دار السلام. ط١، ٢٠٠٧م .

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي . تحقيق:د/ عبدالرحمن على سليمان ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ط١ ، ٢٠٠١م .

- تهذيب اللغة للأزهري ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، ومراجعة : محمد علي النجار ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، ط١، ١٩٦٤م .

- توجيه اللمع : لأبي العباس أحمد بن الحسين بن الخباز (٦٣٩هـ)، تحقيق : د/ فايز زكي دياب، القاهرة، دار السلام، ط١، ٢٠٠٢م.

- التوطئة : للأستاذ أبي علي عمر بن محمد الإشبيلي الشلوبيني (٦٤٥هـ)، تحقيق : د/ يوسف أحمد المطوع، القاهرة، دار الكتب ، ط٢، ١٩٨١م.

- الجامع لأحكام القرآن : لأبي عبدالله محمد بن أحمد القرطبي (٦٧١هـ) ، تحقيق : هاشم سالم البخاري ، بيروت، دار عالم الكتب ، ط١، ٢٠٠٣م.

- الجمل في النحو : لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي (٣٣٧هـ) ، تحقيق : د/ علي توفيق الحمد، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٤م.

- جمهرة أشعار العرب : لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي (٢٣٠هـ)، تحقيق : علي محمد البجاوى . نهضة مصر . ١٩٨١ م .

- الجنى الداني في حروف المعاني : للحسن بن قاسم المرادي (٧٤٩هـ)، تحقيق : د/ فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، بيروت، دار الكتب العلمية ، ط١، ١٩٩٢م.

- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب : لعلاء الدين بن علي الإربلي ، تحقيق : د/ إميل بديع يعقوب، بيروت، دار النفائس، ط١، ١٩٩١م.

- حاشية الأمير على المغني، لمحمد بن الأمير، عيسى البابي الحلبي، القاهرة.

- حاشية الجمل، الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية للشيخ سليمان الجمل . طبعة المطبعة الشرفية العامرة، مصر ، ١٣٠٣ هـ .

- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : لمحمد بن مصطفى بن حسن الخضري (١٢٨٧هـ)، بيروت ، دار الفكر، بدون ذكر رقم الطبعة وتاريخها .

- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب : لمصطفى محمد عرفة الدسوقي (١٢٣٠هـ) ، تحقيق: عبدالسلام محمد أمين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط٢، ٢٠٠٧م.

- حاشية الشمني علي مغني اللبيب ، وبهامشه شرح الدماميني ، المطبعة البهية بمصر.

- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : لمحمد بن علي الصبان (١٢٠٦هـ)،ومعه شرح الشواهد للعيني . تحقيق : طه عبدالرؤوف سعد . المكتبة التوقيفية . بدون ذكر رقم الطبعة وتاريخها .

- حاشية ياسين على شرح الفاكهي لقطر الندى : لياسين بن زين الدين العليمي الحمصي (١٠٦١هـ)، القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي . ط٢ ، ١٩٧١ م .

- الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي ت: بدر الدين قهوجي ـ وبشير جويجاتي ، دار المأمون للتراث، ط١ ، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م .

- حروف المعاني : لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي (٣٣٧هـ)، تحقيق : د/ علي توفيق الحمد، بيروت، مؤسسة الرسالة، وإربد، دار الأمل، ط٢، ١٩٨٦م.

- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل : لأبي محمد عبدالله بن محمد السيد البطليوسي (٥٢١هـ) ، تحقيق : سعيد عبدالكريم سعودي، بغداد، دار الرشيد ، ١٩٨٠م.

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب : لعبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٩٣هـ) ، تحقيق : عبدالسلام محمد هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٤، ١٩٩٧م.

- الخصائص : لأبي الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ) ، تحقيق : محمد علي النجار، بيروت، عالم الكتب، ط٣، ١٩٨٣م.

- دراسات لأسلوب القرآن الكريم د.محمد عبدالخالق عضيمة ، دار الحديث القاهرة.

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي ، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم ـ دمشق ـ الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ = ١٩٨٧م٠

- الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الجيل ، ١٩٩٣م .

- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع : لأحمد بن الأمين الشنقيطي (١٣٣١هـ) ، تحقيق : د/ عبدالعال سالم مكرم، القاهرة، عالم الكتب، ٢٠٠١م.

- ديوان امرىء القيس . اعتنى به وشرحه : عبدالرحمن المصطاوي . بيروت ، دار المعرفة . ط٢ ، ٢٠٠٤ م .

- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب . تحقيق : د. نعمان محمد أمين طه . القاهرة، دار المعارف . ط٣.

- ديوان حسان بن ثابت الأنصاري ، تحقيق وتعليق: وليد عرفات . دار صادر ،ط ١، ٢٠٠٦م .

- ديوان الحطيئة، اعتنى به وشرحه : حمدو طماس . بيروت ، دار المعرفة . ط٢ ، ٢٠٠٥ م .

- ديوان ذي الرمة، بشرح الإمام أبي نصر الباهلي، اعتنى به وشرحه: عبدالرحمن المصطاوي. بيروت ، دار المعرفة . ط١ ، ٢٠٠٦ م .

- ديوان رؤبة بن العجاج (مجموع أشعار العرب) ، جمعه وحققه : وليم بن الورد البروسي، الكويت ، دار ابن قتيبة .

- ديوان الشنفرى، تحقيق اميل بديع يعقوب ، دار الكتاب العربي – بيروت، ط٢ – ١٩٩٦م .

- ديوان طرفة بن العبد، ، اعتنى به وشرحه : عبدالرحمن المصطاوي . بيروت ، دار المعرفة . ط١ ، ٢٠٠٣ م .

- ديوان عمر بن أبى ربيعة وقف على طبعه وتصحيحه بشير يموت ،المطبعة الوطنية ـ بيروت، ط ١، ١٣٥٣هـ ـ ١٩٣٤م

- ديوان عنترة بن شداد. طبعة مطبعة الآداب ، بيروت ١٨٩٣م .

ديوان كُثير ّ عزة، جمعه وشرحه: د. إحسان عباس نشر دار الثقافة، بيروت، ١٩٧١م .

- ديوان كعب بن مالك . تحقيق عبدالرحمن المصطاوي .دار المعرفة بيروت .

- ديوان النابغة الذبياني، اعتنى به وشرحه : حمدو طماس . بيروت ، دار المعرفة . ط٢ ، ٢٠٠٥ م .

- ديوان الهذليين، دار الكتب المصرية، ط٢ – ١٩٩٥م .

- رصف المباني في شرح حروف المعاني : لأحمد بن عبدالنور المالقي (٧٠٢هـ)، تحقيق: د/ أحمد محمد الخراط، دمشق ، مجمع اللغة العربية .

- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني : لأبي الثناء الآلوسي ، تحقيق : محمد أحمد الأمد، وعبدالسلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ، ط١، ٢٠٠٠م.

- السبعة في القراءات . لأحمد بن موسى بن مجاهد تحقيق:د.شوقي ضيف، دار المعارف- القاهرة،ط٣ ، ١٩٨٨م.

- سر صناعة الإعراب : لأبي الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ) ، تحقيق : د.حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، ط١، ١٩٨٥م.

- سفر السعادة وسفير الإفادة للإمام السخاوي، تحقيق: د/ محمد أحمد الدالي، دار صادر، بيروت- لبنان، الطبعة الثانية/ ١٤١٥ هـ- ١٩٩٥ م.

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد تحقيق : عبد القادر الأرناؤوط - محمود الأرناؤوط ، دار ابن كثير، دمشق ، ط١، ١٩٨٨م.

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : لابن عقيل بهاء الدين عبدالله بن عبدالرحمن العقيلي (٧٦٩هـ)، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية .

- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك : لبدر الدين محمد بن محمد بن عبدالله بن مالك (٦٨٦هـ)، تحقيق : محمد باسل عيون السود، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٠م.

- شرح أبيات سيبويه : لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي (٣٨٥هـ) ، تحقيق : د.محمد علي سلطاني، دمشق، دار المأمون للتراث، ١٩٧٩م.

- شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى "إيضاح الشعر" لأبي علي الفارسي، تحقيق: د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى: ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

- شرح أبيات مغني اللبيب، صنعة: عبدالقادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبدالعزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق. دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الثانية: ١٤٠٧هـ- ١٩٨٨م.

- شرح اختيارات المفضل، للتبريزي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٧ ه – ١٩٨٧ م.

- شرح التسهيل : لابن مالك جمال الدين محمد بن عبدالله الطائي (٦٧٢هـ) ، تحقيق : د.عبد الرحمن بدوي ، ود. عبد الرحمن السيد . دار هجر، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ١٩٩٠م

- شرح التصريح على التوضيح : لخالد بن عبدالله الأزهري (٩٠٥هـ) ، تحقيق : محمد باسل عيون السود، بيروت، دار الكتب العلمية، ط٢، ٢٠٠٦م

- شرح جمل الزجاجي: لأبي الحسن علي بن محمد بن خروف (٦٠٩هـ) ، تحقيق : د/ سلوى محمد عمر عرب، مكة المكرمة، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، ط١، ١٤١٩هـ .

- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير): لابن عصفور علي بن مؤمن الإشبيلي (٦٦٩هـ)، تحقيق : د/ صاحب جعفر أبوجناح، مكة ، مكتبة الفيصلية .

- شرح ديوان الحماسة : لأبي علي أحمد بن محمد المرزوقي (٤٢١هـ) ، نشره : أحمد أمين، وعبدالسلام هارون، بيروت ، دار الجيل ، ط١، ١٩٩١م .

- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى : صنعة أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (٢٩١هـ) ، القاهرة ، دار الكتب المصرية. ١٩٤٤م.

- شرح ديوان الفرزدق، ضبط معانيه وشروحه وأكملها : إيليا الحاوي، بيروت، دار الكتاب اللبناني ، مكتبة المدرسة، ط١، ١٩٨٣م.

- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب : لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (٦٨٦هـ)، تحقيق : د/ يوسف حسن عمر ، جامعة ، قار يونس .

شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الاستراباذي تحقيق: الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد وآخرون . دار الكتب العلمية ـ بيروت ، ١٩٨٢م .

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : لابن هشام جمال الدين الأنصاري (٧٦١هـ)، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد، بيروت، المكتبة العصرية، ١٩٩٢م.

- شرح شواهد المغني : لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)، لجنة التراث العربي، دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر .

- شرح العوامل المائة لخالد الأزهري، تحقيق وتقديم وتعليق: د. البدراوي زهران، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م.

- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات : لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (٣٢٨هـ)، تحقيق : عبدالسلام محمد هارون، القاهرة، دار المعارف، ط٥، ١٩٩٣م.

- شرح قطر الندى وبل الصدى : لابن هشام ، تحقيق : محمد محي الدين عبدالحميد .المكتبة التجارية الكبرى الطبعة: الحادية عشرة ، ١٣٨٣ هـ / ١٩٦٣ م .

- شرح الكافية الشافية : لابن مالك جمال الدين محمد بن عبدالله الطائي (٦٧٢هـ)، تحقيق: د.عبدالمنعم هريدي . دار المأمون . ط١ ، ١٩٨٢م .

- شرح كتاب سيبويه : لأبي سعيد الحسن بن عبدالله السيرافي (٣٦٨هـ) ، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١، حقق الجزء الأول : د/ رمضان عبدالتواب ، ود/ فهمي حجازي،و د/ محمد هاشم عبدالدايم، ١٩٨٦م، وحقق الجزء الثاني : د/ رمضان عبدالتواب ١٩٩٠م.

- شرح كتاب سيبويه الجزء الأول، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: د/ رمضان عبدالتواب، د/ محمود فهمي حجازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦ م.

- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، الجزء الثالث، تحقيق: د/ فهمي أبو الفضل، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، الطبعة الأولى،١٤٢١ ه- ٢٠٠١ م.

- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، الجزء الرابع، تحقيق: د/ محمد هاشم عبدالدايم، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٩٩٨م.

- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، الجزء الخامس والسادس، تحقيق: أ.د. محمد عوني عبدالرؤوف، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، بالقاهرة، ، ٢٠٠٣ م.

- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، الجزء السابع، تحقيق: أ.د/ أحمد عفيفي، مصطفى موسى، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، بالقاهرة، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، الجزء التاسع ، تحقيق: شعبان صلاح ، عبدالرحمن محمد عمر ، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، بالقاهرة، ٢٠٠٦ م.

- شرح المعلقات السبع لأبي عبدالله الحسين بن أحمد الزوزني ، تقديم عبدالرحمن المصطاوي، ط٢ ، ١٤٢٥هـ ، ٢٠٠٤ م.

شرح المفصّل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير للخوارزمي، تحقيق: د.عبدالرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.

- شرح المفصل لابن يعيش ـ المطبعة المنيرية ، بدون تاريخ ٠

- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، تحقيق: د. تركي بن سهو العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٣ه ١٩٩٣م.

- شرح الوافية نظم الكافية: أبو عمرو عثمان بن الحاجب النحوي (ت٦٤٦هـ) تحقيق:د.موسى بنادي علوان ، مطبعة الاداب ـ النجف ،١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .

- شفاء العليل فى إيضاح التسهيل للسلسيلى. ت:د/ الشريف عبدالله على الحسينى البركاتى المكتبة الفيصلية ـ مكة المكرمة ـ الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م٠

-الشعر والشعراء : لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ) ، تحقيق : أحمد محمد شاكر، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٦م.

- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : لابن مالك الطائي (٦٧٢هـ) ، تحقيق : محمد فؤاد عبدالباقي، مكتبة دار العروبة القاهرة . بدون .

- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها لابن فارس ، تحقيق السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة ١٩٧٧م.

- صحيح البخاري : لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ) ، ضبطه ورقمه وذكر تكرار مواضعه، وشرح ألفاظه جملة وخرج أحاديثه في صحيح مسلم ووضع فهارسه: د/ مصطفى ديب البغا، دمشق، دار ابن كثير، ط٤، ١٩٩٠م.

١٤٠ – صحيح مسلم : لأبي الحسين مسلم بن الحسين القشيري (٢٦١هـ) ، وقف على طبعه وتحقيق نصوصه وتصحيحه وترقيمه، وعد كتبه وأبوابه وأحاديثه وعلق عليه : محمد فؤاد عبدالباقي، القاهرة، دار الحديث، ط١، ١٩٩١م.

- الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية للنيلى. ت:د/ محسن بن سالم العميرى ـ المملكة العربية السعودية ـ جامعة أم القرى ـ ١٤١٩هـ ٠

- ضرائر الشعر : لابن عصفور علي بن مؤمن الإشبيلي (٦٦٩هـ) ، تحقيق : السيد إبراهيم محمد، بيروت، دار الأندلس ، ط١، ١٩٨٠م.

- طبقات المفسرين للداودي،تحقيق : علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٢ ، ١٩٩٤م.

طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف – مصر ، ط٢ ،١٩٧٣م.

- الطيوريات ،انتخاب : أحمد بن محمد بن أن أحمد السلفي أبو طاهر من أصول كتب الشيخ المبارك بن عبد الجبار الطيوري أبو الحسين ، دراسة وتحقيق : دسمان يحي معالي – عباس صخر الحسن، أضواء السلف ، ط١ ، ١٤٢٥ – ٢٠٠٤م

- العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية لعبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ) : شرح خالد بن عبدالله الأزهري (٩٠٥هـ) ، تحقيق وتقديم وتعليق : د/ البدراوي زهران، القاهرة، دار المعارف ، ط٢، ١٩٨٨م.

- غاية النهاية في طبقات القراء ، تحقيق: برجستراسر ، دار الكتب العلمية بيروت .ط١، ٢٠٠٦م.

- الفائق فى غريب الحديث للزمخشرى تحقيق : على محمد البجاوى ، ومحمد أبوالفضل إبراهيم. دار الفكر، بيروت ،١٩٩٣م.

- الفصوص لأبي العلاء صاعد بن الحسن الربعي البغدادي تحقيق د. عبد الوهاب التازي سعود . وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، المملكة المغربية ، ١٩٩٤م.

- الفصول المفيدة في الواو المزيدة ، صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي، تحقيق : حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان ط١ ، ١٩٩٠م .

- الفهرست لابن النديم تحـقيق: د. رضا تجدد . طهران –١٩٧١م.

– الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب لنور الدين عبد الرحمن الجامي – دراسة وتحقيق أسامة طه الرفاعي – مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية – العراق ١٩٨٣م.

– الكامل في اللغة والأدب :لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (٢٨٥هـ) ، تحقيق : د/ محمد أحمد الدالي، بيروت ، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٩٩٧م.

– الكتاب (كتاب سيبويه)، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق. ط١، ١٣١٦هـ . وطبعة أخرى: تحقيق/ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م.

– كتاب الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام ؛ تقديم و دراسة و تحقيق: محمد عمارة . – بيروت : دار الشروق، ط١، ١٩٨٩م.

– الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل : لجار الله محمود بن عمر الزمخشري (٥٢٨هـ) ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود ، علي معوض. مكتبة العبيكان ، الرياض، ط١ ،١٤١٨ هـ ١٩٩٨م

– اللامات : لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي (٣٣٧هـ) ، تحقيق : مازن المبارك، دمشق، دار الفكر، ط٢، ١٩٨٥م.

– اللباب في علل البناء والإعراب : لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري (٦١٦هـ) ، تحقيق : غازي مختار طليمات، وعبد الإله نبهان ، دمشق، دار الفكر ، ط١، ١٩٩٥م.

– اللباب فى علوم الكتاب لابن عادل الحنبلى ت: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود وآخرون. دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ، ط١، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م٠

– لسان العرب : لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (٧١٠هـ) ، بيروت، دار صادر ، ط١ .

– اللمع في العربية : لأبي الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ) ، تحقيق : فائز فارس دار الكتب الثقافية – الكويت ، ١٩٧٢ م.

- ما تلحن فيه العامة لأبي الحسن علي بن حمزة الكسائي تحقيق د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٨٢م.

- المبسوط للسرخسي ، دار المعرفة - مصورة عن طبعة مطبعة السعادة ١٣٣١ هـ .

- مجاز القرآن لأبي عبيدة تحقيق:د.محمد فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجي بمصر ، بدون تاريخ .

- مجالس العلماء لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق : عبد السلام هارون ، مطبعة حكومة الكويت ، ١٩٨٤م.

- مجالس ثعلب لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب- شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون . دار المعارف، ١٩٦٠م.

- مجمع الأمثال : لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني (٥١٨هـ) ، تحقيق : محمد محي عبد الحميد ، مكتبة السنة المحمدية ١٣٧٤هـ / ١٩٥٥م

-المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها : لأبي الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ) ، تحقيق : علي النجدي ناصف، ود/ عبدالحليم النجار، ود/ عبدالفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بجمهورية مصر العربية ، ١٩٩٩م٠

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز للقاضي أبي محمد عبدالحق بن غالب ابن عطية الأندلسي تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد ، دار الكتب العلمية،بيروت ، ط١، ٢٠٠١م.

- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه . مكتبة المتنبي ـ القاهرة ـ بدون تاريخ .

- مرآة الجنان وعبرة اليقظان : عبدالله بن أسعد اليافعي ، تحقيق خليل المنصور ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط١، ١٩٩٧م.

- المسائل الحلبيات : لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي (٣٧٧هـ) ، تحقيق : د/ حسن هنداوي، دمشق، دار القلم ، وبيروت، دار المنارة، ط١، ١٩٨٧م.

– المسائل السفرية في النحو لابن هشام الانصاري – تحقيق : حاتم صالح الضامن – مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٣هـ .

–المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي، تحقيق د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، ط١، ١٤٠٣ه.

– المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي . تحقيق: مصطفى الحدري . مجمع اللغة، دمشق . بدون تاريخ.

– المساعد على تسهيل الفوائد. لبهاء الدين عبدالله بن عقيل – تحقيق: محمد كامل بركات . دار الفكر – دمشق ، ١٩٨٠م .

– المستقصى في أمثال العرب: لجار الله محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨هـ) ، الطبعة الأولى بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند ١٩٢٥م .

– مشكل إعراب القرآن : لمكي بن أبي طالب القيسي (٤٣٧هـ) ، تحقيق : د/ حاتم صالح الضامن، بغداد ، وزارة الإعلام، ١٩٧٥م.

– معاني الحروف : لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني (٣٨٤هـ) ، تحقيق : د/ عبدالفتاح إسماعيل شلبي ، مكة المكرمة، مكتبة الطالب الجامعي، ط٢، ١٩٨٦م.

– معاني القرآن : للأخفش سعيد بن مسعدة البلخي (٢١٥هـ) ، تحقيق : د/ هدى محمود قراعة، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط١، ١٩٩٠م.

– معاني القرآن للفراء، تحقيق محمد علي النجار ونجاتي وشلبي، تصوير عالم الكتب، بيروت ١٤٠٣هـ .

– معاني القرآن وإعرابه : لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (٣١١هـ) ، تحقيق : د/ عبدالجليل عبده شلبي، القاهرة، دار الحديث، ٢٠٠٤م.

– معجم البلدان لياقوت الحموى ـ دار الفكر ـ بيروت ـ لبنان ـ بدون تاريخ ٠

- معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب لياقوت الحموي ، تحقيق :إحسان عباس ، دار الغرب الإسلامي – بيروت . ط١ ، ١٩٩٣م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : لابن هشام ، تحقيق : عبداللطيف الخطيب . المجلس الوطني للثقافة والفنون الكويت .

- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم لأحمد بن مصطفى، الشهير بطاش كبرى زاده ، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٨٥م.

- المفصل في صنعة الإعراب لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري . تحقيق : د.علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال – بيروت ،ط١ ، ١٩٩٣م.

- المفضليات : للمفضل بن محمد الضبي (١٦٨هـ)، تحقيق : أحمد محمد شاكر، وعبدالسلام محمد هارون، القاهرة، دار المعارف، ط٦، ١٩٧٩م.

- المقتصد في شرح الإيضاح : لعبد القاهر بن عبدالرحمن الجرجاني (٤٧٤هـ) ، تحقيق: د/ كاظم بحر المرجان، بغداد ، دار الرشيد ، ١٩٨٢م.

- المقتضب : لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (٢٨٥هـ) ، تحقيق : محمد عبدالخالق عضيمة، بيروت، عالم الكتب، بدون .

- المقرب : لابن عصفور علي بن مؤمن الإشبيلي (٦٦٩هـ) ، تحقيق أحمد الجواري وعبد الله الجبوري ، المكتبة الفيصلية ، ط١، ١٩٧١م.

- منازل الحروف لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني، تحقيق : ابراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، ١٩٨٤ م.

- المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني (٢٤٩هـ) : لأبي الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ) ، تحقيق : إبراهيم مصطفى ، وعبدالله أمين ، القاهرة، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ط١، ١٩٥٤م.

- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب المؤلف : خالد بن عبدالله الأزهري ، تحقيق : د.عبدالكريم مجاهد ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط١ ، ١٩٩٦م .

- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل: لمحمد بن محمد بن أبي بكر المرابط الدلائي، تحقيق: د.مصطفى الصادق العربي ، مطابع الثورة للطباعة والنشر / بنغازي/ ليبيا . بدون .

- نتائج الفكر في النحو المؤلف: عبد الرحمن السهيلي تحقيق: علي معوض، عادل عبد الموجود ،دار الكتب العلمية،بيروت ، ط١، ١٩٩٢م.

- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لأبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي، قدم له وعلق عليه محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ .

- النحو الوافي : لعباس حسن ، القاهرة، دار المعارف، ط٣ .

- نزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الأنباري ،تحقيق : إبراهيم السامرائي ،مكتبة المنار، ط٣، ١٩٨٥م.

- النكت في تفسير كتاب سيبويه . لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري . تحقيق وشرح: رشيد بلحبيب . وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - المملكة المغربية ، ١٩٩٩م.

- النوادر في اللغة : لأبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري (٢١٥هـ) ، تحقيق : محمد عبدالقادر أحمد ، بيروت، دار الشروق، ط١، ١٩٨١م.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق : أحمد شمس الدين ، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.

- الوقف على كلا وبلى في القرآن . لأبي محمد مكي بن طالب القيسي . تحقيق: د. حسين نصار . مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ٢٠٠٣م .

الفهرس